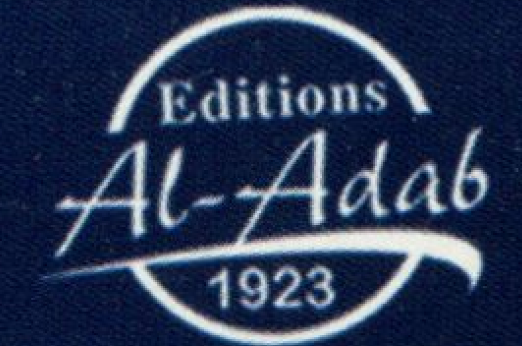
معجم مصطلحات

النحو والصرف والعروض والقافية

تأليف الأستاذ الدكتور

محمد إبراهيم عبادة

أستاذ الدراسات اللغوية



42 Opera Square - Cairo Tel: (202)23900868

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت : ٢٣٩٠٠٨٦٨

معجم مصطلحات
النحو والصرف والعروض والقافية

الأستاذ الدكتور

محمد إبراهيم عُبادة

أستاذ الدراسات اللغوية

العميد السابق لكلية الآداب – جامعة بنها

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا – القاهرة ـ ☎ : ٢٣٩٠٠٨٦٨

e.mail:adabook@hotmail.com



الناشر

مكتبة الآداب

علي حسن

الطبعة الأولى : ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

عبادة ، محمد إبراهيم

معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية

/ محمد إبراهيم عبادة.- ط١.-

القاهرة: مكتبة الآداب ، ٢٠١١.

٣٥٦ ص ؛ ٢٤ سم.

تدمك ٣ ٣١١ ٤٦٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - اللغة العربية - الصرف - النحو

٢ - اللغة العربية - النحو

أ - العنوان

٤١٥,٥

عنوان الكتاب: معجم مصطلحات النحو والصرف

تأليف: محمد إبراهيم عبادة

رقم الإيداع: ٤٠٢٦ لسنة ٢٠١١م

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 978 - 977 - 468 - 311 - 3

مكتبة الآداب

علي حسن

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة

هاتف ٢٣٩٠٠٨٦٨ (٢٠٢) -

e-mail: adabook@hotmail. com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الرابعة

كلَّما أعدتُ النظر في هذا المعجمِ قلتُ لنفْسي: لو أنني وضعت كذا مكان كذا لكان أفضل، ولو أنَّني فصَّلتُ هنا لكان أوفق، ولو أنني بَسَطتُ القول لكان أيْسَرَ، ولو أنني عرَّجْتُ على ذكر بعض الخلافات لكان أنفع، ثم قلت لنفسي: لو فعلت كل ذلك لخرج المعجم عن طبيعته، وتحول إلى موسوعة في النحو والصَّرف والعَروض والقافية، واختلف الدَّرْبُ الذي تسلُكُه.

ولكن هذا الحوارَ الداخليّ لم يقف حائِلًا دون الحرصِ على إضافةِ ما وقفنا عليه بعد التَّنْقِيرِ بَيْنَ سُطورِ كتب التراثِ من مصطلحات استحقَّتْ إبرازَها، وإلقاء الضوء عليها، مثل: المثلَّث، والاسم المُتَشَبِّث، والمصدر المبني للفاعل، والمصدر المبني للمفعول، كما لم يمنع من مراعاة تفصيل بعضٍ ما كان مُجْمَلًا، كاسم المصدرِ، وإيضاح ما أحسستُ أنه كان مُسْتَغْلَقًا كخَلْعِ الأدلة، والرابط في باب التنازع، مع ذكر مزيد من المراجع التي اشتملت عليها الطبعات السابقة تتميمًا للفائِدة؛ إذ يمكن للمستزيد الذي لا ترويه نُغْبَةُ الطَّائرِ الرجوع إليها لِيَعُبَّ منها كيفما يشاء.

والله الموفق

غرة ربيع الآخر ١٤٣٠هـ - ٢٨/ ٣/ ٢٠١٠م

محمد إبراهيم عُبادة

مقدمة الطبعة الثالثة

كان صدور الطبعة الثانية من هذا المعجم باعثًا على إنجاز الطبعة الثالثة التي بين أيدينا، وهي تضم الآن أكثر من ألف مصطلح، فقد زودتُها بما ناهز المائة من المصطلحات التراثية وما في حكمها، وساعد على ذلك نشر بعض المخطوطات الغنية بمصطلحات تبدو غريبة غير مألوفة؛ كما في كتاب «الضروري في صناعة النحو» لابن رشد، الذي حققه الدكتور منصور علي عبد السميع، وفي كتاب «شرح المصباح» لمصنِّفك(•) الذي حققه الأستاذ وائل الرومي: كالجمل الأوائل، والجمل الثواني، والاسم المستقيم، والاسم المائل، وأسماء الأحوال الإضافية، والإعراب الصريح وغير الصريح، والأفعال المنسلخة، والجر الأصلي وغير الأصلي، والجمع الأقصى، والجملة البسيطة، والجملة المركبة، والنصب على البينة، وغير ذلك كثير.

وفي ضوء الملاحظات التي أبداها الزملاء، ومَنْ تلقفوا الطبعة الثانية عنيتُ بمزيد من الإيضاح والتفصيل لبعض المصطلحات تحقيقًا للفائدة المرجوة: كمصطلح الرَّوْم، والإشمام، والغايات، والتمييز، وأدوات التعريف، وغيرها كثير مما كان مجمَلًا.

وقد آثرتُ الحرص على تأصيل المصطلح، وعلى سَوْقِ شواهدَ إيضاحيةٍ من القرآن الكريم، ومن الحديث الشريف، ومن الشعر العربي، وأمثلة من النثر، مع شرح يسير وفق مقتضيات صناعة معجمات المصطلحات العلمية الحديثة، كما حرَصتُ على ما اتبعتُه في الطبعات السابقة في مجال العَروض من تقطيع الأبيات التي أُورِدُها شواهدَ للزِّحافات والعِلَل أملًا في زيادة البيان، أمَّا ما أوردتُه من شواهدَ للبحور فقد تركته دون تقطيع اكتفاءً بذكر أجزاء كل بحر، وأعاريضه، وأضرُبه، وبيته. وهذا هو الصنيع المتَّبع في كتب العروض.

(•) هو علي بن محمد بن مسعود الشاهرودي البسطامي، علاء الدين والملة، المعروف بمصنفك، (٨٠٣ – ٨٧٥ هـ). انظر الأعلام للزركلي.

وآملُ أن يكون في هذه الطبعة مزيدٌ من التيسير على الدارسين والباحثين، للوقوف على طَلبتهم، وتحقيق رغبتهم. والله ولي التوفيق ،،

محمد إبراهيم عبادة
٢٠٠٢/٩/٢٥

مقدمة الطبعة الثانية

صدر هذا المعجم منذ خمسة عشر عامًا، وما زلتُ دائمَ التنقير عن مصطلحات أخرى في النحو والصرف متناثرة في كتب التراث: نحوِها، وصرفِها، وتفسيرِها، وموسوعاتها.

ومن البيِّن أن الكثير من تلك المصطلحات لم تكن خاضعة لفكرة توحيد المصطلح؛ إذ لم يكن هناك لجانٌ لبحث تلك المواضعات والانتقاء من بينها وفق معايير محددة، كما هو الحال منذ أن تبلور علم المصطلح، وبرزت أُسُسه ومعاييره، ولا سيما مصطلحات العلوم المستخدَمة الوافدة من لغاتٍ وبيئاتٍ غير عربيةٍ، وعُدَّ ذلك من أعمال مجامع اللغة العربية، وعُقِدت له مؤتمرات علمية متعددة.

وقد ذكرتُ في مقدمة الطبعة الأولى أن الذي دفعني إلى جمع تلك المصطلحات هو الرغبة في رصدها، وبيان مدلولاتها، حتى يتسنَّى للباحث في كتب التراث الوقوف على مفهوم تلك المصطلحات التي قد تكون عقبةً في كثير من الأحيان؛ لما اتسمت به من طابع الإقليمية كالبصرة والكوفة تارةً، ومن طابع الفردية تارةً أخرى، وهي مصطلحات استقرت بين طيّات المصنفات، ويتحكم فيها عوامل الذيوع والشيوع المرتبطة بشهرة المصنفات، ومكانة أصحابها، والتتلمُذ لهم، وقلَّما يقف عالمٌ أمام مصطلحين مترادفين فيُؤْثر أحدهما لاختصاره ودقته.

ومن اللافت للنظر أن تلك المصطلحات- مع كثرتها- لم تصرِف بعضَ المصنفين في النحو والصرف عن الزج بمصطلحات جديدة تضيف عبئًا على ذلك الكم المتراكم من المصطلحات، فيأتي بالمعريات، والأفاعيل، والمرافيع، والمناصيب، وأسماء الإضافة، والعدد الأصلي، والعدد الترتيبي، وحرف نصب فرعي، والفعل المعلوم، والفعل المجهول.. إلى غير ذلك من العبارات التي تبلبل الفكر، في الوقت الذي يطالبنا فيه علمُ المصطلح بأن نسعى إلى توحيد المصطلح واستقراره في كتبنا المعاصرة إلى أن يَجِدَّ ما يقتضي إعادة النظر فيه.

وقد ضمَّنتُ الطبعة التي بين يدينا اليوم عددًا من المصطلحات التراثية التي

وقفتُ عليها عبر تلك السنوات، وعمدتُ إلى مزيد في شرح بعض المصطلحات؛ رغبةً في إفادة الباحثين، وأملًا في تحقيق بُغيتهم، وإرواءً لمرتشفي المعرفة.

كما آثرتُ في هذه الطبعة أيضًا عدم ذكر المقابل للمصطلحات العربية باللغة الإنجليزية أمام كل مصطلح بمتن المعجم- على النحو الذي صنعتُه في الطبعة الأولى- مكتفيًا بذكر ذلك المقابل بمسْرَد المصطلحات الملحق بالمعجم.

ولا يفوتني أن أشكر الابن والزميل الدكتور/ محمد علي عجيزة؛ لإسهامه في مراجعة هذه الطبعة.

محمد إبراهيم عبادة

الإسكندرية ١٥/ ٢/ ٢٠٠١

مقدمة الطبعة الأولى

هذا معجمٌ لمصطلحات النحو والصرف والعَروض والقافية، عكفتُ على إعداده لمَّا رأيتُ مصطلحات هذه العلوم شائعة في مصنفات الأوائل في مجال التفسير، والحديث، والأدب بمفهومه الواسع، بالإضافة إلى قيام كتب النحو والصرف والعَروض عليها. وبعض هذه المصطلحات شاع وانتشر، وبعضُها لم يُكتب له الشيوع، وهذه وتلك قد تُمَثِّل عقبةً أمام المطَّلع غير المتخصص على كتب التراث القديم، تَصْرِفُهُ عن متابعة الفكرة وفهمها، أو قد تَحُولُ بين الدراسين والباحثين غير الناطقين بالعربية وبعض الناطقين بها وبين الإدراك الأدبي والتعمق الفكري فيما يتسم به التراث العربي؛ إذ كثيرًا ما يدور نقاشٌ حول مسائل لغوية يتخلله بعض تلك المصطلحات التي قد يدِقُّ فهمُها، فينصرف هؤلاء وأولئك عن الاطِّلاع والدرس والبحث في التراث العربي اللغوي والديني، وتنقطع الصلة بين الماضي والحاضر، وتظل كتبه مستغلَقةً يُتوجس منها خيفةً، ويُتعثَّر في الإفادة منها، فيُعْدَلُ عنها وتُهْجَر، وتصبح مُعَمَّيات وطلاسم؛ فأردتُ أن أقدم بعض مفاتيح هذا التراث؛ إسهامًا في إحيائه بتيسير السبل إليه، وتذليل عقباته أمام شبابنا من الباحثين والدارسين وغيرهم.

أضف إلى ذلك أن هذا النوع من المعجمات المتخصصة يسجل دلالات للألفاظ غير الدلالات التي تحفل بها المعجمات العامة؛ إذ تكتسب بعض الألفاظ وبعض التراكيب دلالات خاصة في حقل من حقول المعرفة، وذلك يمثل زادًا ثرًّا في علم الدلالة.

وقد حظيت المكتبةُ العربية بكثيرٍ من المعجَمات المتخصصة في مجالات متعددة: كالطب، والزراعة، والاقتصاد، والمال، والسياسة، والفنون العسكرية، والاجتماع، والتربية، وعلم النفس، والإدارة، والأعمال، ولم تَحْظَ مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية بمعجمٍ خاص بها، حقًّا نُشر في هذا المجال في العصر الحديث معجم النحو، ومعجم شوارد النحو، ومعجم شواهد النحو، ومعجم الأفعال

المتعدية واللازمة، ومعجم الأدوات، وكلها جهود مشكورة لا غنى عنها، لكنها لا تسُدُّ مَسَدَّ معجم مصطلحات هذه العلوم.

لكل هذه الأسباب عكفتُ على كثير من أمهات كتب العربية التي صنفها الأوائل والمحدَثون، وكتب التفسير التي شاعت فيها مصطلحات نحوية، وما أعدَّه القدماء مما يشبه المعجمات المتخصصة، كمفتاح العلوم للخوارزمي، والحدود للفاكهي، والتعريفات للجرجاني، ومقاليد العلوم المنسوب للسيوطي، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي؛ فجمعت من المصطلحات ما قارب الألْفَ، ثم **رتبتُها هجائيًّا وفقًا للحروف الأصلية للكلمة الأولى من المصطلح**، مع مراعاة الترتيب الهجائي لمجرَّدات الكلمات الثانية والثالثة داخل المصطلح الواحد، وبدأتُ بالكلمة المفردة، ثم الموصوفة، ثم المضافة، ثم المتلوة بحرف جر، مع مراعاة تقديم المجرَّد على المزيد، وذِكْرِ المصدر قبل المشتقات، وصيغة المفرد قبل صيغة الجمع مثل:

الفعل: الفعل المبني للمجهول... فعل الأمر، الأفعال، الفاعل، المفعول به... أفعل... التفعيلة، التفعيلات.

وإذا كانت الكلمة الأولى من المصطلح حرفًا من حروف المعجم بدأت المدخل به؛ مثل: هاء التأنيث، هاء البدل، هاء الإضمار.

وإذا كان المصطلحُ يختلف مدلوله التفصيلي في فرعٍ عنه في آخر بدأتُ ببيان المراد في النحو، فالصرف، فالعروض والقافية، واضعًا علامة نجم * عند البدء بكل فرعٍ منها، مثل: الحذف، والنصب، والأمثلة.

وإذا كان للمصطلح أكثرُ من مدلولٍ في الفرع الواحد، أو كان المصطلح غير شائع، وضَّحتُ دلالاته المختلفة، ثم أثبتُّ بين معقوفين المكان الذي ورد فيه هذا المصطلح بتلك الدلالة، مثل: «الصلة».

وإذا تعددت المصطلحات لمدلولٍ واحد عمدتُ إلى الإيضاح المفصَّل عقب ذكر المصطلح الشائع منها، وأحلتُ غيره إليه، سواء أتقدم أم تأخر، مثل: ضمير الفصل، والعماد، والدعامة.

وتوخيتُ في إيضاح المصطلح أن أجلو دلالاته المباشرة عند أصحابه مع شرحٍ قريب المأخذ، وذكر أمثلةٍ إيضاحية- إن اقتضى الأمر - دون بسط للخلافات، أو خوضٍ في التفريعات؛ حتى لا أخرج بالعمل عن إطار المعجم المتخصص.

وأملي أن أكون بهذا العمل المتواضع قد قدمتُ عونًا للمتخصصين وغيرهم ممن قد يُشْكِل أو يستغلق عليهم فهمُ عبارة في بعض كتب النحو والتفسير والأدب لغموض مصطلحٍ اشتملت عليه. كما أود أن أكون قد قدمت للمكتبة العربية عملًا كانت في حاجة إليه.

محمد إبراهيم عبادة

الإسكندرية ١٥/ ٢/ ١٩٨٣

المصطلح بين يدي المعجم

1- ما المراد بالمصطلح؟
2- المصطلح بين الحقيقة والمجاز.
3- المصطلح بين المشترك والمترادف.
4- بناء المصطلح.
5- المصطلح في المعجمات العربية:
- أولًا: في المعجمات العامة.
- ثانيًا: في المعجمات المتخصصة المطبوعة والمخطوطة.

المصطلح

الاصطلاح: هو اتفاقُ طائفة مخصوصةٍ على أمرٍ مخصوص، ويقال: اصطلح القوم؛ أي زال ما بينهم من خلاف، واصطلح القوم على الأمر؛ أي تعارفوا عليه(1).

فالفعل (**اصطلح**) اللازم يفيد زوال الخلاف، وصفاء النفوس، أما إذا عُدِّي بحرف الجر فإنه يفيد التعارف على أمر، والاتفاق عليه. والاصطلاح مصدرٌ، أما المصطلحَ فاسم مفعول، وينبغي أن يُذكر بعد اسم المفعول هنا جار ومجرور؛ فنقول المصطلَح عليه، كما نقول المتَّفَق عليه، والمتعارَف عليه، ولكن لكثرة الاستعمال وبيان المراد استُغني عن الجار والمجرور، واقتُصر على كلمة المصطلح؛ فنقول: هذا اللفظ مصطلَح؛ أي له دلالة خاصة متفق عليها بين طائفة معينة؛ وعلى هذا فالمصطلحات هي الألفاظ التي تحمل دلالات خاصة لدى طائفة معينة؛ كالرفع، والجر، والهمز، عند النحويين. وقد استُعمِلت صيغة المصدر للدلالة على المراد باسم المفعول؛ فأُرِيدَ

---

(1) انظر: تاج العروس ٤: ١٨٣، والمعجم الوسيط مادة (صلح).

بالاصطلاحات الألفاظ التي تحمل دلالات خاصة أيضًا. وقد آثر «التهانوي» استعمال صيغة المصدر في مؤلفه المعروف باسم «كشاف اصطلاحات الفنون»، وآثر مَجْمَعُ اللغة العربية بالقاهرة استعمال صيغة اسم المفعول فيما أخرجه تحت عنوان: «مجموعة المصطلَحات العلمية والفنية».

وعلى هذا **فالاصطلاح والمصطلح** يُراد بهما: **اللفظُ ذو الدلالة الخاصة المتعارَف عليها بين طائفة معينة في مجال أو حقلٍ معين**؛ إذ يختلف مدلول المصطلح من مجال إلى مجال؛ فكلمةُ «الإخراج» يختلف مدلولها في مجال العمل المسرحي عنه في مجال علم النفس؛ إذ مشكلة «الإخراج» المسرحي تختلف في دلالتها عن مشكلة «الإخراج» عند الأطفال، و«الابتداء» في مجال العَروض يختلف عنه في مجال النحو، و«المندوب» في مجال النحو يختلف عنه في مجال الفقه، و«الضرب» في مجال الرياضيات يختلف عنه في مجال العَروض. فلكلِّ علمٍ مصطلحاته التي تعارف عليها المتخصصون فيه. وهذه المصطلحات تمثل لغةً خاصة بهم تمكنهم من تحديد العلاقات بين اللغة والأفكار المتصلة بعلومهم وفنونهم؛ حرصًا على الاهتداء أثناء التعامل مع هذا العلم أو الفن، وعلى عدم الانزلاق في مدلولات الألفاظ اللغوية العامة، وكما يقول الجاحظ عن مصطلحات النحو والعَروض: «لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تعريفَ القرويين وأبناء البَلَدَيِّين علمَ العروض والنحو» (1).

المصطلح بين الحقيقة والمجاز:

أيُعَدُّ المصطلحُ من قَبيل الحقيقة، أم من قبيل المجاز، أم من قبيل النقل، أم من قبيل المُوَلَّد؟

الحق أن المصطلح تجتمع له مقومات المجاز، والنقل، والمولد.

أما مقومات المجاز: فلأنه عُدِلَ باللفظ عمّا يوجبه أصل اللغة؛ ولأنهم جاوزوا به موضعه الأصلي، أو جاوز هو مكانه الذي وُضع فيه؛ فالضمة والكسرة عُدل بهما في

---

(1) البيان والتبيين ج1: 130 تحقيق السندوبي، الطبعة الثانية، سنه 1932.

مجال النحو عمّا يوجبه أصل اللغة إلى الدلالة على رموز صوتية أو خطِّيَّة معينة في كتابة العربية.

أما مقومات النقل: فلأن مِن طرائق النقل أن يَشيع الاستعمال المجازي؛ فتنتقل الكلمة إلى ما يسمَّى المجاز الراجح(١)، ثم يصير بغلبة الاستعمال منقولًا إلى المعنى الجديد، ومن ذلك إطلاق علماء العروض على حذف الحرف الثاني من «مُتَفَاعِلُنْ» وَقْصًا، والوقص في الأصل كسرُ العنق؛ كأن حذف الحرف الثاني المتحرك من متفاعلن كسرٌ للعنق الذي هو العضو الثاني بالنسبة إلى الرأس، ويقول ابن منظور: «سُمي بذلك لأنه بمنزلة الذي اندقَّت عنقه»(٢) .

ومن طرق النقل أن يغلب استعمال الكلمة في معنى جزئي خاص، مع أن الكلمة موضوعة في الأصل لمعنًى كليٍّ يتناول هذا الجزئي؛ ومن ذلك كلمة «الحلول والاتحاد» في مصطلحات علمي الكلام والتصوف.

أما مقومات المُوَلَّد: فتقتضي أن نعرِّف مَن المُوَلَّدون؟ وما المولد؟ يراد بالمولَّدين من تعلموا اللغة العربية صناعةً، وهم مَن تنشئوا في أواخر القرن الثاني في الأمصار من الجزيرة العربية وأواسط القرن الرابع الهجري في غير الأمصار من الجزيرة العربية(٣). ويراد باللفظ المولد: «ما نقله المولدون بطرق التجوُّز والاشتقاق من معناه الوضعي اللغوي الذي عُرف به في الجاهلية وصدر الإسلام، إلى معنًى آخر تُعورف عليه؛ إما بين عامة الناس، وإما بين خاصة منهم؛ كالنحويين، والعروضيين، والفقهاء، والحاسبين، والمهندسين، وغيرهم»(٤). ولا شك أن هذه المصطلحات قد وُضعت عندما احتاج العلماء إليها، وكان ذلك ممن لا يُحتج بهم في الوضع اللغوي؛ لأنهم لم ينشأوا في العصر المُسمَّى بعصر الاحتجاج.

---

(١) انظر: المجاز والنقل: بحث الخضر حسين بمجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج١: ٢٩٦.

(٢) لسان العرب (وقص) ج١: ٣٧٦.

(٣) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ١: ٢٠٢.

(٤) انظر: التعريفات للجرجاني ص ١٣، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ج٤: ٢١٧

فنستطيع أن نقول: إن المصطلح بدأ مجازًا بالنقل، ثم أصبح حقيقةً في عُرف أرباب هذا المجال، ويُعد مولدًا في دلالته الجديدة؛ لأن النقل إلى هذا المعنى تم بعد عصر الاحتجاج، ولابد أن تتحقق مناسبةٌ ما بين المعنى اللغوي العام والمعنى الاصطلاحي؛ كالعموم والخصوص، أو مشاركتهما في أمرٍ، أو مشابهتهما في وصف، أو غير ذلك.

وعلى هذا، فالمصطلحات العلمية والفنية تمثل نوعًا من تطور دلالة الألفاظ.

والفرق بين المصطلحات وغيرها من الألفاظ المتطورة في دلالتها، يمكن أن تلمسه في الجوانب الآتية:

الجانب الأول: يُعَدُّ الاصطلاح من قبيل التطور المقصود بغرض الاتفاق والتعارف إلى دلالة معينة يُحمل اللفظ عليها.

الجانب الثاني: تصبح الدلالة الجديدة دلالةً حقيقية ينصرف الذهن إليها مباشرةً عند سماع المصطلح، وتُنْسَى العلاقة المجازية بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه في نظر أرباب العلم أو الفن المستعملِينَ لهذا المصطلح، ولا مكان للتذوق البلاغي في الدلالة الجديدة؛ فالعَروضي عندما يسمع كلمة «الموقوص» ينصرف ذهنه مباشرةً إلى الجزء الذي حُذف ثانيه المتحرك، دون أن يخطر بباله الكائن الحي الذي دُقت عنقه، ودون أن يُجري الاستعارة بين الكلمتين في الاستعمالين، أما في قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]: فإننا ندرك أن اليد هنا لا يراد بها الجارحة، بل يراد بها القدرة، وندرك العلاقة التي سمحت بالانتقال من المعنى اللغوي- أي الجارحة- إلى معنى القدرة، ولا تصبح دلالة اليد على القدرة دلالةً حقيقية، بل تبقى في دائرة المجاز، وكذلك عندما نقول: «طلب فلانٌ يد فلانة»، فإننا لا نريد باليد المعنى الحقيقي، ولا نريد المعنى المجازي السابق في الآية الكريمة، إنما نريد أن نقول: طلب فلانٌ فلانةً، وندرك العلاقة المجازية بين المعنيين، وهي إطلاق الجزء وإرادة الكل.

الجانب الثالث: نرى أن الكلمة بعد النقل إلى معنًى اصطلاحي تُعد كالعلَم، أو

من قبيل ما يسمّى عَلَم الجنس؛ إذ هذه المصطلحات غالبًا ما وُضعت للدلالة على حقائق ذهنية، وهذا شأن علم الجنس؛ فاصطلاح «الفاعل» في مجال النحو لا يُراد به محمدٌ، أو عليٌّ، أو اسمٌ معينٌ، كما أنه لم يوضع اصطلاحًا ليدل على أفراد شائعة موجودة في الخارج، بل وُضع لنوعٍ من الكلمات تشغل موضعًا معينًا في بناء الجملة مع علاقة عقلية بينه وبين العناصر الأخرى المكونة للجملة، ومما يجعل هذا الرأي سائغًا: ما جاء في شرح الشافية للرضيّ: «وقد أجرى النحاة في اصطلاحهم- من غير أن يقع ذلك في كلام العرب- الأمثلةَ التي يوزن بها إذا عُبِّر بها عن موزوناتها مجرى الأعلام إذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات؛ ككل ورُبَّ، على ما يجيء، فقالوا: فَعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرفٌ، فوصفوها بالمعرفة، ونصبوا عنها الحال، كقولهم: لا ينصرف أفعل صفةً» (1)، فما الأمثلة التي يوزن بها إلا اصطلاحاتٌ ترمز إلى القوالب الصرفية لبنية المفردات.

ويؤنسنا أيضًا قول الصبّان في تفضيله اصطلاح «نائب الفاعل» على اصطلاح المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله: «وإن أُجيبَ بأن المفعول الذي لم يُسم فاعلُه صار كالعلَم بالغلبة على ما ينوب منابَ الفاعل من مفعولٍ وغيره» (2)، فهو يرى أن الاصطلاح صار علمًا بالغلبة.

*** المصطلح بين المشترَك والمترادف:**

نود أن نوضح العلاقة بين الباب والمصطلح والتعريف؛ «فالباب» عبارة عن فكرة مجرَّدة: كالاسمية، والمصدرية، والفاعلية، والمفعولية، والحالية؛ فهذه أفكار مجردة تمثل أبوابًا صرفية ونحوية، تحتاج إلى ألفاظ يُعبَّر بها عنها؛ ليمكن إدراكها وفهمها، وهذه الألفاظ هي المصطلحات؛ فنقول: الاسم، المصدر، الفاعل، المفعول، الحال. ولكن هذه الألفاظ التي اصطُلح على دلالتها على الأفكار المجردة

(1) شرح الرضي على الكافيه ج٢: ٢٣٣، وانظر الكتاب ج٢ :٥ ، ٦، وانظر الخصائص لابن جنى ج٢: ١٩٩، وانظر شرح التسهيل ج١ : ٢٠٣، (الأنجلو).

(2) حاشية الصبان على الأشموني ج٣: ٣٧، ٣٨.

ما زالت في حاجة إلى تحديد وتعريف ليتبين للدارس المقصود بها، ومن ثَمَّ كانت التعريفات؛ فقالوا: الاسم كلمةٌ دلت على معنى في نفسها ليس الزمنُ جزءًا منها، والفاعل هو الاسم المرفوع الصريح أو المُؤَوَّل بالصريح الذي أُسند إليه فعلٌ أو شبهه على جهة قيامه به أو وقوعه منه، مقدَّم عليه، أصليُّ المحلِّ والصيغة. وهكذا تأخذ التعريفات في إيضاح المصطلح لبيان أبعاد دلالته على الفكرة المجردة، وينبغي أن يكون المصطلح قصيرًا ليسهُل استعماله وتداوله، وأن يكون دالًّا على الفكرة المجردة التي وُضع لها، وأن يختص بدلالة واحدة في الحقل العلميّ أو الفنيّ الواحد.

وإذا أردنا البحث عن هذه السمات في مصطلحات النحو والصرف والعَروض والقافية، فإننا نكاد نجدها مطَّردة في العَروض والقافية، مضطربة في النحو والصرف، وبخاصة في المراحل الأولى للتأليف؛ فجاء بعض المصطلحات غامضًا أو غير دقيق، وقد يَحْمِلُ المصطلح الواحد أكثرَ من دلالة، فيدخل في نطاق ما يُعرف بالمشترك اللفظي، وهذا معيب، وقد تتعدد المصطلحات لفكرة واحدة فيدخل في نطاق ما يُعرف بالمشترك اللفظي، وهذا معيب أيضًا، ولكننا نقول: إن ذلك كان نتيجةً طبيعية لوضع المصطلح وتطوُّره؛ إذ من المسلَّم أن هذه المصطلحات لم تضعها هيئةٌ تشاوَرَ أفرادُها فيما بينهم واستقر رأيهم على اختيارٍ معين، بل كان ذلك رهنًا بمن تصدَّر للدرس والتأليف. وكما تحلَّق الدارسون حول سيبويه بمسجد البصرة بعد الخليل بن أحمد تلقفوا كتابه يوم خرج للناس وبه من المصطلحات ما نيَّف على المائة، ولم يأخذ بكل مصطلحات شيوخه، وما كان به أن يقف عند حدودها، فتجاوزها، ولم يكن سيبويه فارس الحلبة، بل كان هناك بالكوفة مَن ينازعه في هذا المضمار؛ فتوضع مصطلحات قد تتفق وقد تختلف - عن قصدٍ أو غير قصدٍ - مع ما ساد لدى علماء البصرة، ثم تعاقبت أجيالٌ نَحَتْ منحى هؤلاء وأولئك، وعَدَلُوا أحيانًا عن بعض مصطلحات الرعيل الأول من الفريقين، وأضافوا جديدًا ظهر في مؤلفاتهم، وأخذت المصطلحات سمة الاستقرار، واختفت بعض المصطلحات التي بدت في الفترة المبكِّرة للتأليف، وانقرضت بعض مصطلحات علماء الكوفة؛ إذ استقرارُ المصطلح رهنٌ بذيوعه وانتشاره عن طريق التأليف والدرس، وقد كان

اتجاه البصريين أعظمَ سلطانًا، وأسرعَ انتشارًا، وأكثرَ قبولًا.

لقد أدى هذا المناخ الذي نشأ فيه المصطلح النحوي إلى وجود ما يمكن أن نسميه «المشترك» و«المترادف» من المصطلحات، وسنعرض لكلٍّ من النوعين:

*** المشترك:**

نريد به اللفظ الذي له أكثر من مدلول في مجالٍ علميٍّ واحد؛ مثل:

١ - **الوصف:** فقد أُرِيدَ به النعت، وأُرِيدَ به الاسم المشتق، وأُرِيدَ به التأكيدُ بالضمير.

٢ - **الحشو:** أُرِيدَ به الزيادةُ وجوازُ الحذف، وأريد به صلةُ الموصول، وأُرِيدَ به الحرفُ الثاني من أصول الكلمة الثلاثية.

٣ - **الصرف:** أريد به التنوينُ، وأريد به عاملٌ من عوامل نصب الفعل المضارع عند الكوفيين، وأريد به علمُ الصرف.

٤ - **الصلة:** أريد به الجملة أو شبه الجملة التي تقع بعد الاسم الموصول، وأريد به الفعلُ الواقع بعد الحرف المصدري، والاسمُ المشتق بعد أنْ الموصولة، وأريد به الإلغاءُ والزيادةُ، وأريد به معمولُ الفعل والمتعلق به كالظرف، والمتعلق بالمشتق وبالمصدر، وأريد به النعت بالجملة أو شبه الجملة، كما أريد به الحال.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بما يأتي:

١- تلك المصطلحات تمثل مرحلة مبكرة سادها التعميم وعدمُ الدقة أحيانًا؛ لعدم وضوح المعاني النحوية التي يوضع لها المصطلح.

٢- اختلافُ واضع المصطلح كما في «الصرف»، وقد سبق.

٣- الاعتماد على السياق، كما في مصطلح «الاسم» يُراد به قسيم الفعل والحرف، ولكن في قولهم: «اسم كان»، «اسم إن» يراد به ما كان مبتدأ بخلاف، قولهم: «اسم الفاعل»، «اسم المفعول»، «اسم الفعل»؛ فتختلف الدلالات، ويُفهم المصطلح بقرينة السياق.

*** المترادف:**

نريد به الألفاظُ التي تُستَعملُ مصطلحاتٍ لمدلول واحدٍ؛ مثل:

١ - اسم الفعل، والخالفة.

٢ - خبر المعرفة، والحال.

٣- الجَرْيُ على الأول، والإتباع.

٤ - الجاري على الفعل والمشتق.

٥ - المجاوز، والواقع، والواصل، والمتعدي.

٦ - حروف الإضافة، وحروف الجر، وحروف الخفض، وحروف الصفات.

٧- حروف الحشو أو الصلة، وحروف الزيادة.

٨- الأفعال الناقصة، والأفعال الناسخة، وأفعال العبارة.

٩- المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله، ونائب الفاعل.

١٠ - المنصوب على التفسير عن عدد المرات، والمفعول المطلق المبيِّن للعدد.

ويمكن تفسير الظاهرة بما يلي:

١ - تعدُّد وجهات النظر في الربط بين المدلول واللفظ المنتقَى مصطَلَحًا؛ مثل: الأفعال الناقصة، والأفعال الناسخة، وأفعال العبارة.. فقيل: سميت ناقصة؛ لأنها لا تكتفي بمرفوعها، وقيل: لأنها لا تدل على الحدث، بل تدل على الزمن وحده، والحدثُ جزء من دلالة الفعل؛ فعدم دلالتها عليه عُدَّ نقصًا فيها؛ ولذا سميت ناقصة. وسميت ناسخةً؛ لأنها تنسخ الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر؛ إذ ترفع المبتدأ على أنه اسمٌ لها، وتنصب الخبر على أنه خبرٌ لها. وسُميت أفعال عبارة؛ لأنها أفعالٌ لفظية لا حقيقية؛ لعدم دلالتها على الحدث، فهي أفعالٌ من جهة اللفظ والتصرف.

ومن ذلك أيضًا: حروف الإضافة، وحروف الجرِّ أو الخفض، وحروف الصفات، فقيل: إنها سميت حروف جر؛ لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء؛ أي توصلها إليها، أو لأنها تعمل الجر، فيكون المرادُ بالجر الإعرابَ المخصوص، وبهذا تُفسَّر تسميتها حروف الخفض؛ لأن الجر والخفض مصطلحان يدلان على شيءِ

واحد في الإعراب، وسمّاها الكوفيون حروف إضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء؛ أي توصلها إليها، وسماها بعضُ الكوفيين حروف صفات؛ لأنها تحدث في الاسم صفة حادثة؛ لأن «في» عندما نقول: «جلست في الدار» تدل على أن الدار وعاء للجلوس، وقيل: سميت كذلك؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من نكرات.

٢ - الاختصار ومراعاة الدقة، وذلك كما بين المصطلحَيْن «المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله» و«نائب الفاعل»؛ إذ عُدِل عن الأول إلى الثاني، يقول الصبان معلِّقًا على اصطلاح ابن مالك «نائب الفاعل» : «وهذه العبارة أَوْلى وأخصر من قول كثير «المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله»؛ لصدقه على (دينارًا) مِن (أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا)، وعدم صدقه على الظروف وغيره مما ينوب عن الفاعل»[1].

٣ - إزالة الغموض، كما بين المصطلحَيْن: «الجَرْيُ على الأول» و«الإتباع»، وكذلك بين «الجاري على الفعل» و«المشتق»، وكذلك بين «خبر المعرفة» و«الحال»، وبين «المبتدأ والمبني عليه»، و«المبتدأ والخبر».

٤ - استعمال كلمةٍ بمعنى كلمة أخرى، كما في «طرح الخافض»، و«نزع الخافض» و«فقد الخافض»، وكذلك في «المُعرَب من جهتين» و«المُعرَب من مكانين».

٥ - رفضُ مصطلحٍ وابتكارُ آخر، كما في «اسم الفعل» و«الخالفة»؛ فقد رفض ابن صابر النحوي اصطلاح «اسم الفعل»، وسمَّي ما يطلق عليه اسمُ الفعل «خالفةً»، وجعله قسمًا رابعًا من أقسام الكلمة.

٦ - استقلال الكوفيين بمصطلحات خاصة بهم، ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الكوفيين «حاولوا جاهدين أن يميزوا نحوَهُم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين»[2]؛ ومن ذلك اصطلاح «الفعل الدائم»، ويقصدون به اسم الفاعل، واصطلاح «المكنىّ والكناية»، ويقصدون به الضمير، واصطلاح «الصفة والمحلّ»

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ج٢، ص ٣٧.

(٢) المدارس النحوية: ص ١٦٥، الطبعة الأولى ١٩٦٨.

ويريدون به الظرف، واصطلاح «الترجمة» يريدون به البدل، واصطلاح «التفسير» يريدون به التمييز، واصطلاح «التبرئة» يريدون به لا النافية للجنس، واصطلاح «حروف الصلة والحشْو» يريدون به حروف الزيادة.

ثم يؤكد الدكتور شوقي ضيف رأيه بقوله: «ومما يدل على ذلك أوضَحَ دلالة موقف هؤلاء النحاة من ألقاب الإعراب والبناء التي وضعتها المدرسة البصرية... وفكّر الكوفيون طويلًا: هل يمكن أن يضعوا لهذه الألقاب أسماء جديدة؟ حتى إذا أعياهم ذلك لجئوا إلى قلبها، فجعلوا ألقابَ الإعراب للمبني من الكلمات، وألقاب البناء للمعرب»[1].

ولا نريد أن نحمل على علماء الكوفة؛ ولذا نخالف الدكتور شوقي ضيف في أن ذلك كان عن قَصْدٍ وتَعَمُّدٍ من علماء الكوفة؛ لأن المصطلحات في أول العهد بالنحو كانت متعددة، كما كانت غير محددة، ولم تكن ملزمةً لكل دارس؛ فهذا خلفُ الأحمر البصري- تلميذ أبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر الثقفي، وحماد بن سلمة، وأبي الخطاب الأخفش، وصاحبُ سيبويه- لا يفرِّق بين علامات الإعراب وعلامات البناء؛ فيجعل الأمرَ مجزومًا؛ فيقول: «والأمر والنهي مجزومان أبدًا»[2]، ويقول في باب النداء المفرد: وهو رفع، تقول: يا زيدُ أقبل، ويقول: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ﴾ [سبأ: ١٠] مرفوع؛ لأنه نداءُ مفردٍ. فيُطلِقُ الرفع في حالة البناء على الضم، كما أنه لا يستعمل كلمة الجر أو المجرور، بل يستعمل دائمًا الخفض والمخفوض، ولم يستعمل كلمة الكسر إلا في قوله: «وتكسرُ الجزمَ إذا لَقِيَتْه الألف واللام؛ مثل قولك: ارْكَبِ الدابة»[3].

وها هو ذا الفراء- حاملُ لواء مدرسة الكوفة بعد الكسائي- يستعمل

(١) المرجع السابق: ١٦٨.
(٢) مقدمة في النحو لخلف الأحمر: ٤٨.
(٣) المرجع السابق: ٤٨، ٤٩، ٧٤.

مصطلحات الضمِّ والفتح والكسر للبناء(١) والحركات داخل الكلمة، ويستعمل مصطلحات الرفع والنصب والخفض للإعراب(٢)، لا يخالف البصريين في ذلك، فإذا استعمل الكوفيون بعض المصطلحات فلا يلزم بالضرورة أن يكونَ مَرَدُّ ذلك الاستقلال العصبيةَ، والرغبةَ في التفرُّد، فقد يكون الاختلافُ في الرؤية والانتقاء والتفاوت في الحس اللغوي سببًا للاختلاف في المصطلح، وكثيرًا ما نجد في العصر الحديث اختلافًا بين ما تنتقيه المجامع اللغوية والعلمية من مصطلحات حديثة.

*** بناء المصطلح:**

قلنا إن المصطلح: هو اللفظ ذو الدلالة الخاصة المتعارف عليها بين طائفة معينة في مجالٍ أو حقلٍ معين، بشرط أن يكون بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي مناسبة؛ كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمرٍ، أو مشابهتهما في وصفٍ، وقلنا: إن هذا يُعَدُّ من قبيل المجاز، والنقل، والمولَّد. ونضيف هنا أنْ ليس المراد التجوز أو النقل أو التوليد في الألفاظ بصيغة معينة، بل تلك الأمور تشمل المادة اللغوية، ولأصحاب المجال الخاص أن يشتقوا من المادة اللغوية ما يحتاجون إليه من صيغ؛ فقالوا: الجرّ، والجارّ، والمجرور. وقالوا: العلة، والاعتلال، والمعتل، والمُعَلّ. وقالوا: البناء، والمبني. وقالوا: الإعراب، والمعرب، وأعرب. وقالوا: الخَرْم، والأَخْرَم. وقالوا: القصم، والأقصم. وقالوا: الإضمار، والمضمر. وقالوا: الجزاء، وما يجازى به. وقد يوصف المصطلح أو يضاف إليه ليتولد منه مصطلح جديد يفي بحاجة المتخصصين؛ فقالوا: البدل، والبدل المطابق، وبدل بعض من كل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط... إلخ. وقالوا: النعت الحقيقي، والنعت السببيّ، والنعت الموافق، الإعراب الظاهر، الإعراب المقدر، الإعراب المحلي.

وعلى هذا، فإن المصطلح قد يتكون من كلمة واحدة، كما هو السائد في

---

(١) معاني القرآن للفراء ج ٢: ١٩٦، ١٧٤، ٣٥١، ٤٠٦.

(٢) معاني القرآن للفراء ج ١: ٢٣، ج ٢: ٢٢، ٤٣، ٢٦٣، ٤٢٥، ج ٣: ٥١.

مصطلحات العروض والقافية، وقد يخرج عن ذلك ويصبح وحدة دلالية مكوَّنة من أكثر من كلمة، وتتكون تلك الوحدات من النماذج الآتية:

١- موصوف وصفة.

٢- مضاف ومضاف إليه.

٣- مضاف ومضاف إليه موصوف.

٤- كلمة ومتعلقها النحوي.

٥- اسم موصول وصلة.

وسنعرض لهذه النماذج بقدر من الإيضاح:

*** النموذج الأول:**

أ - قد يكون الموصوف هو الاصطلاح، والصفةُ خصَّصَته، وولَّدت منه مصطلحًا آخر؛ ومن ذلك: العدلُ التقديريُّ، والعدل التحقيقيُّ، والإعرابُ الظاهرُ، والإعراب المقدَّرُ.

ب- قد يكون كلٌّ من الموصوف والصفة اصطلاحًا، ويمكن الاستغناء عن الموصوف مع عدم تغيير الدلالة؛ ومن ذلك: الفعل الأجوف، والفعل المجاوز؛ إذ يكفي: الأجوف، والمجاوز.

ج- قد يكون كلٌّ من الموصوف والصفة اصطلاحًا، ولا يمكن الاستغناء عن الموصوف؛ ومن ذلك: الفعل المزيد، والفعل المجرد.

*** النموذج الثاني:**

أ - قد يكون المضاف هو المصطلح، وجيء بالمضاف إليه لتخصيصه؛ ومن ذلك: بدل الاشتمال، وبدل الغلط.

ب - قد يكون المضاف إليه هو الاصطلاح؛ ومن ذلك: «نـزعُ الخافض»، «واو القسم»، «واو الصرف».

ج - قد يكون كلٌّ من المضاف والمضاف إليه اصطلاحًا؛ ومن ذلك: «معتل

الفاء»، «معتل العين»، «معتل اللام»، «المثقل الحشو»، «حرف الجر».

د - قد يكون كلٌّ من المضاف والمضاف إليه اصطلاحًا مع لزوم الإضافة؛ مثل: «فاء الكلمة»، «عين الكلمة»، «لام الكلمة».

هـ- ليس المضاف ولا المضاف إليه مصطلحًا، ولكن اكتسبا صفة الاصطلاح من استعمال هذا المركب الإضافي؛ كقوله: «لغة مَن ينتظر» «ولغة مَن لا ينتظر»، وكذلك: «لغة يتعاقبون فيكم»، «ولغة أكلوني البراغيث». والإضافة في المصطلحين الأخيرين تقديرها لغة القائلين: يتعاقبون فيكم، ولغة القائلين: أكلوني البراغيث.

*** النموذج الثالث:**

يكون المضاف والمضاف إليه هما المصطلح، ثم يأتي الوصف لتخصيصه؛ من ذلك «حرف الجر الزائد»، «حرف الجر الأصلي».

*** النموذج الرابع:**

أ - قد يتكون من مصطلحٍ متلوٍّ بمفعولٍ مطلقٍ؛ مثل: المبني بناءً عارضًا، المبني بناء أصيلًا.

ب- قد يتكون من مصطلحٍ متلوٍّ بجار ومجرور متعلق به؛ كما في: «المبني للمجهول»، «المبني للمعلوم»، «الجر بالمجاورة»، «الجر على التوهم».

ج- قد يتكون من مصطلح متلوٍّ بجار ومجرور، والمجرور مصطلحٌ، كما في «المنصوب على الاختصاص»، و«المنصوب على الخلاف»، «المبني على فتح الجزئين».

*** النموذج الخامس:**

يكون المصطلح متضمنًا في جملة الصلة؛ سواء أكان فعلًا أم غيره، أو مضمنًا في المتعلق بجملة الصلة؛ ومن ذلك: «ما لم يُسَمَّ فاعلُه»، «ما يُجازَى به»، «ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتين»، «ما يُكَفُّ عن التنوين».

* **المصطلح في المعجمات العربية:**

سنعرض للمصطلحات في نوعين من المعجمات العربية: **النوع الأول:** المعجَمات العامة، **والنوع الثاني:** المعجمات المتخصصة.

أولاً: في المعجمات العامة:

الشائع أن المعجمات العامة لم تحفل بالمصطلحات العلمية، وهذا الحكمُ عمَّمه بعضُ العلماء؛ فيقول الدكتور محمود فهمي حجازي[1]: «كانت المصطلحات خارج إطار المعاجم العربية العامة»، وحاول بعضٌ آخر أن يكون منصفًا فذكر أن الفيروز آبادي كان أول من أثبت بعض اصطلاحات العلوم- وخاصة الفقه والعَروض- فيقول: «ولكن مُعْجَميًّا كالفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) حاول في القرن التاسع الهجري كسر تلك القيود بصورة لافتة للنظر عندما أثبت في معجمه الكثير من الألفاظ المولَّدة، وكذلك بعض اصطلاحات العلوم، وخاصة الفقه والعَروض، حتى أخذ عليه النقاد ذلك»[2].

ويقول أيضاً: «ولا شك أن إثبات الفيروز آبادي لمثل هذه الألفاظ- وخاصة مصطلحات العلوم- واعتبارها جديرةً بالانتماء إلى الثروة اللغوية هو خروج بالمعجم العربي عن الحدود الضَّيِّقة التي رسمها القدماء للمعاجم باعتبارها لا يجب أن تحتوي إلا على كلام العرب الفصحاء دون المولَّد»[3].

والحق الذي لا مراء فيه أن بعض المعجمات العامة أدرجت بعضَ مصطلحات العلوم في موادها التي تناولتها، أحيانًا بإيجاز، وأحيانًا بتفصيلٍ واستشهاد، مع ذكر أرباب الصناعة أو العلم على النحو الذي سيأتي تفصيله.

وليس صاحب القاموس أول من اقتحم هذا المضمار، بل سبقه ابن منظور

---

(١) أسس علم اللغة العربية: ١٥.

(٢) المولد، د. حلمي خليل ١: ٢٠٦.

(٣) المرجع السابق: ٢٠٦، ٢٠٧.

صاحب «اللسان» بقرن من الزمان، ومن نقل عنهم، كابن سيده في «المحكم»، كما سنوضح بعد قليل، ليس السببُ في عدم تناول جَمْهَرة المعجمات العربية العامة للمصطلحات أنهم تحامَوْها بتحاميهم الألفاظ المولدة، كما ذكر بعض الباحثين ذلك بقوله: «على أن القدماء- كما رأينا في الباب الأول من هذا البحث- كان لهم موقف ظاهر من النوع الثاني من الألفاظ التي كانت تكوِّن جزءًا غير يسير من الثروة اللفظية للغة العربية؛ وأعني بها ألفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية والفنية، فكان الاتجاه السائد بينهم هو استبعاد هذه الألفاظ من معجماتهم باعتبار أنها مولدة»(1).

ولنكون منصفين لأصحاب المعجمات العربية العامة نقول: إنهم كانوا يعمدون إلى جمع المفردات الواردة على ألسنة العرب الذين يُحتجُّ بهم ويُعَوَّل في الأخذ عنهم، والمصطلحاتُ العلمية وليدة نشأة العلوم والفنون، وقد شاعت بعد عصر الاحتجاج، ومن ثم لم تكن المعاني الاصطلاحية للألفاظ مثيرة لاهتمام أصحاب المعجمات؛ إذ تناولها ليس في منهجهم، ولا يمثل غرضًا من أغراضهم المعجمية، ولذلك لم يقوموا بتتبعها وجمعها وتصنيفها، ولا نستطيع أن نطالبَ أصحابَ المعجمات العامة بإدراج جميع المصطلحات في معجماتهم في المراحل الأولى من نشأة العلم ومصطلحاته؛ إذ هذا العمل كان يتطلب منهم رصد كل استعمال جديد للألفاظ في عرف أرباب كل علم ليلاحقوا التطور العلمي ومصطلحاته، ولا ننسى أن هذه المعجمات قام بها أفراد، ولم يتولها هيئاتٌ أو لجانٌ يتجرد كلٌّ فردٍ فيها لمصطلحات علم أو فن معين. فهذه المصطلحات تتطلب من واضع المعجم أن يكون دارسًا لتلك العلوم المتنوعة، ويقف على دلالات تلك المصطلحات في مظانِّها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصطلح غالبًا ما يبدأ عملًا فرديًّا، ثم ينال نصيبه من الإقرار والقبول لدى أرباب الصناعة والعلم، ويشهد لذلك ما روى أن الأصمعي

---

(1) المرجع السابق: ٣٣٥.

قال: «أخذ عنّي الخليل معنى الترخيم وذلك أنه لقيني، فقال لي: ما تُسَمّي العربُ السهلَ من الكلام؛ فقلت له: العرب تقول جارية رخيمة. إذا كانت سهلة المنطق، فعمل باب الترخيم على هذا» [1]. ويتمثل إقرار المصطلح بالاستعمال والذيوع، وعندئذ يمكن أن يسجَّل في معجمات متخصصة تتناول علمًا أو فنا معينًا، تمهيدًا لأدراجها في مواد المعاجم العربية العامة.

نعود بعد ذلك إلى تأمل معجماتٍ ثلاثةٍ من المعجمات العامة، باحثين معالجتها لمصطلحات النحو والصرف والعروض؛ عسى أن ندفع عن معجماتنا العربية وعن أصحابها شبهةً لحقت بهم. وهذه المعجمات هي: **المحكم** لابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، **ولسان العرب** لابن منظور (ت ٧١١ هـ)، **والقاموس المحيط** للفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) .

المصطلحات في «المحكَم»:

لم يغفل ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) المصطلحات في معجمه، بل أورد بعضها مشيرًا إلى العلم الذي تنتمي إليه، ولن نقف عنده طويلًا؛ إذ كان مصدرًا من مصادر لسان العرب لابن منظور، وقد نقل عنه الكثير على ما سيأتي. وسنكتفي بمقتطفات توضح إدراج بعض المصطلحات في معجمه:

١ - يقول ابن سيده: «**العقص**» في زحاف الوافر: إسكان الخامس من «مُفَاعَلَتُنْ» فيصير «مَفَاعِيلُنْ»، ثم حذف النون منه مع الخَرْم، فيصير الجزء «مفعول» كقوله:

لَوْلا مَلِكٌ رَؤُوفٌ رَحِيمْ   تَدَارَكَني بِرَحْمَتِهِ هَلَكْتُ

سمي أعقَصَ؛ لأنه بمنزلة التيس الذي ذهب أحد قرنيه مائلًا، كأنه **عقص**، أي عطف، وهو على التشبيه الأول[2].

---

(١) لسان العرب، ج ١٥: ١٢٦ «رخم».

(٢) المحكم: ج ١: ٨٠.

٢ - **والعضب**: أن يكون البيت من الوافر أخرم، **والأعضب** الجزء الذي لحقه العضب، ومنه قوله الحطيئة:

إنْ نَزَلَ الشّتاءُ بدارِ قَوْمٍ   تجنَّبَ جارَ بيتهمُ الشتاءُ(١)

٣ - «**والعَجُزُ** في العَروض: حذفك نون «فاعلاتن»؛ لمعاقبتها ألف «فاعلن». هكذا عبر الخليل عنه، ففسر الجَوْهَر الذي هو **العَجُز**، بالعَرض الذي هو الحذف، وذلك تقريب منه، وإنما الحقيقة أن يقول: **العجز**: النون المحذوفة من «فاعلاتن» لمعاقبة ألف «فاعلن»، أو يقول: **التعجيز**: حذف نون «فاعلاتن» لمعاقبة ألف «فاعلن»، أو يقول: **التعجيز**: حذف نون «فاعلاتن» لمعاقبة ألف «فاعلن»، وهذا كله إنما هو في المديد، **وعَجُز** بيت الشعر: خلاف صدره»(٢).

٤ - «**والإضجاع في القوافي**: الإقواء، قال رؤبة يصف الشعر:

والأعرجُ الضاجعُ من إقْوائِها

ويروى: «من إكفائها»(٣).

٥ - «وكنى ابن جنِّي **بالتَفعيل** عن تقطيع البيت، لأنه إنما يزن بأجزاء مادتها كلها ف ع ل؛ كقولك: فعولن مفاعيلن، وفاعلاتن فاعلن، ومستفعلن فاعلن، وغير ذلك من ضروب مقطعات الشعر»(٤).

فابن سيده وضَّح الصلة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي في النص الأول والثاني، ونَقَل عن الخليل بن أحمد مراده من «**العَجُز**» في مجال العروض، وأبدى ملاحظته على صيغة المصطلح في النصف الثالث، ووضح اصطلاح ابن جنِّي «**التفعيل**»، وبين اشتقاق هذا المصطلح.

---

(١) المحكم ج ١: ٢٥٦.
(٢) السابق ج ١: ١٧٦.
(٣) السابق ج ١: ١٧٩.
(٤) السابق ج ٢: ١٦٦.

ولو تتبعنا أجزاء «المحكم» باحثين عن المصطلح لاحتجنا إلى بحث كامل لا يتسع له هذا المقام.

*** المصطلحات في «لسان العرب»:**

لقد ضمَّن ابن منظور (ت٧١١ هـ) معجمه هذا مصطلحاتٍ علميةً جمعتُ منها مائةً وستةً وثلاثين مصطلحًا في مجال النحو والصرف والعروض والقافية.. وقد يقال: إن هذا عدد قليل بالنسبة لموسوعية لسان العرب، ولكن منهجه في بيانها وتناولها يؤكد أن مجيئها في معجمه لم يكن عَرَضًا أو حلية، بل كان التناول مقصودًا ومتعمدًا بناءً على أنها مفردات عربية أصلية لها دلالات خاصة تحتاج إلى إيضاح وبيان وفقًا لما يستعمله أرباب ذلك العلم أو ذاك الفن. ولا يخفي أن ابن منظور جمع مادة المعجمات السابقة عليه، وبخاصة «المحكم» لابن سيده، و«تهذيب اللغة» للأزهري، كما نص على ذلك في مقدمة معجمه، فما يعرض له من مصطلحات، فهو مسبوقٌ أيضًا بتناولها في الإطار المعجمي، ويبقى له منهجه في عرض المصطلحات.

نستطيع أن نحدد ملامح منهج ابن منظور في عرض المصطلحات على النحو الآتي:

أ - ذكر المجال الذي استعمل فيه اللفظ بدلالة خاصة؛ كأن يقول: «والنحويون يقولون»، أو «وأما النحويون»، أو «في مواضعات النحويين»، أو «في الإعراب»، أو «عند البصريين»، أو «في الشعر»، أو «في العروض»، «في القافية»، أو ما يؤدي هذا الغرض؛ كذكر أسماء النحويين، أو ما هو معروف في اصطلاحاتهم، ومن أمثلة ذلك قوله:

١ - في مادة «**ضرع**»: «قال الأزهري: والنحويون يقولون للفعل المستقبل **مضارعًا** لمشاكلة الأسماء فيما يلحقه من الإعراب، **والمضارع** من الأفعال ما أشبه الأسماء، وهو الفعل الآتي والحاضر، والمضارع في العَروض: مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن فاع لاتن، كقوله:

دعاني إلى سعاد دواعي هوى سعاد

وسمي بذلك؛ لأنه ضارع المجتث.

٢ - في مادة «**فصل**»: «**الفصل** في العروض.. **والفصل** عند البصريين.. بمنزلة العماد عند الكوفيين»، ويذكر شاهدًا من القرآن الكريم.

٣ - في مادة: «**جزم**»: «ومنه **جزم** الحرف، وهو في الإعراب كالسكون في البناء».

٤ - في مادة «**وتد**»: «**والأوتاد** في الشعر على ضربَيْن: **أحدهما**: حرفان متحركان والثالث ساكن؛ نحو «فَعُو» و«عِلُنْ»، وهذا الذي يسميه العروضيون المقرون».

٥ - في مادة «**ظرف**»: «والصفات في الكلام تكون مواضع لغيرها تسمى ظروفًا، وقال غيره: الخليل يسميها ظروفًا، والكسائي يسميها المَحَالّ، والفَرّاء يسميها الصفات، والمعنى واحد».

٦ - في مادة «**عدى**»: «**والمتعدي** من الأفعال ما يجاوزها إلى غيره، والمتعدي في القافية... ».

٧ - في مادة «**وقع**»: «وأهل الكوفة يسمون الفعل المتعدي واقعًا».

٨- في مادة «**مثل**»: «ومنه أمثلة الأفعال والأسماء في باب التصريف».

٩ - في مادة «**رفع**»: «**والرفع** في الإعراب كالضم في البناء، وهو من أوضاع النحويين».

١٠ - في مادة «**خفض**»: «**والخفض** والجر واحد، وهما في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في مواضعات النحويين».

١١ - في مادة «**حرف**»: «**والحرف**: الأداة التي تسمى الرابطة؛ لأنها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، كعن وعلى ونحوهما، قال الأزهري: كل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني، واسمُها حرفٌ، وإن كان بناؤها بحرفٍ أو فوق

ذلك؛ مثل: حتى، وهل، وبل، ولعل».

ب - يعمد إلى بيان الصلة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي؛ كقوله: «قال أبو إسحاق: إنما سمي مخبونًا؛ لأنك كأنك عطفت الجزء، وإن شئت أتممت، كما أنَّ كل ما خبنته من ثوب أمكنك إرساله»(1).

ج - كثيرًا ما يذهب إلى الاستقصاء والتفصيل والاستشهاد، حتى لنخال أن بين أيدينا كتابًا علميًّا متخصصًا، ويكفي أن نشير في هذا المقام- على سبيل المثال لا الحصر- إلى: الخزْم، والأخرم، والابتداء، والخروج، والمخلَّع، والردف، والقافية، والنفاذ، والتوجيه، والإيطاء، والمفعولات.

د - قد يُثْبِتُ مناقشات العلماء حول بعض المسائل، وذلك مثل قوله في مادة «**صرف**»: «قال ابن جني: وقول البغداديين في قولهم: ما تأتينا فتُحَدِّثَنا، تنصب الجواب على الصرف؛ كلامٌ فيه إجمالٌ، بعضه صحيح وبعضه فاسد... إلخ».

كما يعرض في مادة «**بدأ**» للخلاف بين الأخفش والخليل في جعل «فاعلاتن» في أول المديد ابتداءً، وفي مادة «**خرج**» يعرض رأي الخليل والأخفش وابن جنِّي في المصطلح العروضي «**الخروج**».

هـ - نص على من نقل عنه المعنى الاصطلاحي من أصحاب المعاجم الذين سبقوه كابن سيده والأزهري (2) والجوهري (3)؛ ومن ذلك قوله: «**الأحَذُّ**: اسم عروض من أعاريض الشعر، قال ابن سيده: هو من الكامل ما حذف من آخره وتدٌ تام... وزاده الأزهري إيضاحًا، فقال: يكون صورة ثلاثة أجزاء... إلخ» (4).

---

(1) ج 16: 294، مادة «خ ب ن».

(2) انظر 10: 92 مادة «ض ر ع»، و9: 431 مادة «خلع».

(3) انظر 15: 149، 150 مادة «روم».

(4) انظر 5: 16 «حذذ».

* **المصطلحات في «القاموس المحيط»:**

من المسلَّمات أن الفيروز آبادي (ت٨١٧ هـ) صاحب **القاموس المحيط** قد توخَّى في قاموسه الإحاطة والشمول مع الاختصار الشديد، ونستطيع أن نوضح ملامح منهجه في تناول المصطحات فيما يلي:

أولاً: يومئ إلى المعاني الاصطلاحية إيماءً، ولا يميل إلى الشرح والتفصيل والاستشهاد الذي لمسناه في لسان العرب لابن منظور. ويكفي أن نوازن بين تناول كل منهما لمصطلح «الخزم»، و«المجرى»، و«الفصل» فيما يلي:

* **الخزم:**

يقول الفيروز آبادي: «**والخزم** في الشعر زيادةٌ تكون في أول البيت لا يعتد بها في التقطيع، وتكون بحرفٍ إلى أربعة»[1].

أما ابنُ منظور: فإنه يعرِّف الخزم في الشعر، ثم يبين أنه قد يقع في أول المصراع الثاني، ويذكر شاهدًا، ثم يبين أنه ربما اعترض في حشو النصف الثاني بين سببٍ ووتد ويذكر شاهدًا، ثم يبين أنهم قد زادوا ياءً، وقد يكون الخزم بالفاء وأنهم قد خزموا بنَحْنُ، ويذكر شواهد لكلٍّ من ذلك.

* **المجرى:**

يقول الفيروز آبادي: «**والمجرى** في الشعر حركةُ حرف الرويِّ، والمجاري أواخر الكلم»[2].

أما ابن منظور: فيعرض تعريف الأخفش للمجرى، ثم يبين أن ليس في الرويِّ المقيد مجرى، ويذكر السبب، ثم يذكر ما قاله ابن جنِّي في سبب التسمية بالمجرى، ثم يبين مراد سيبويه بقوله: هذا باب مجاري أواخر الكلم. وبين أن مراد سيبويه ليس مقصورًا على ما قصره عليه العروضيون.

---

(١) القاموس المحيط ج ٤: ١٠٥.

(٢) السابق ١: ٣١٢.

* **الفصل:**

يقول الفيروز آبادي: «وهو عند البصريين كالعماد عند الكوفيين»، ثم يقول: «**والفصل** في القوافي: كل تغير اختص بالعروض، ولم يجز مثله في حشو البيت، وهذا إنما يكون بإسقاط حرف متحرك فصاعدًا»[1].

أما ابن منظور فيقول: «**الفصل:** كل عروضٍ بُنيتْ على ما لا يكون في الحشو؛ إما صحةً، وإما اعتلالًا»، ثم يشرح ذلك بتمثيل، ثم ينقل عن أبي إسحاق رأي الخليل، والأخفش، والزجاج.

ثانيًا: قلما يذكر صاحب القاموس الصلة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي؛ كقوله: «وحرف الوصل الذي بعد الرويّ، سُمِّي لأنه وصل حركة حرف الروى» [2].

ثالثًا: كثيرًا ما يَنُصُّ على المجال العلمي الذي يستعمل فيه المعنى الاصطلاحي؛ ومن أمثلة ذلك قوله:

أ - (**الأجوف**): «الأسد العظيم الجوف... وفي الاصطلاح الصرفي: المعتل العين».

ب - (**الحرف**): «وعند النحاة ما جاء لمعنًى ليس باسمٍ ولا فعلٍ».

ج - (**النصب**): «النصب في القوافي أن تسلم القافية من السناد، وهو في الإعراب كالفتح في البناء، اصطلاحٌ نحوي».

د - (**الفصل**): «وعند البصريين كالعماد عند الكوفيين».

هـ - (**الردف**): «وفي الشعر حرفٌ ساكن...».

و - (**الفاصلة الصغرى**): «في العَروض...».

---

(1) السابق ٤: ٣٠.

(2) القاموس المحيط ٤: ٦٤.

ز - **(الفصل)**: «والفصل في القوافي...».

وأحيانًا لا ينُصُّ على مجال استعمال المصطلح؛ كما في قوله عن «**الوقص**»: «والجمع بين الإضمار والخبن».

ونلاحظ أن جُلَّ المصطلحات التي أوردها ابن سيده، ومِنْ بعده ابن منظور ثم الفيروز آبادي؛ من مصطلحات العَروض والقافية، ونرى أن السبب في ذلك ما يلي:

١ - غرابة هذه المصطلحات، وغموض الصلة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، فدفعهم ذلك إلى إيرادها والعناية بها.

٢ - بناء مصطلحات العروض والقافية على كلمة واحدة، فهي ليست مركبة من مضاف ومضاف إليه، أو من صفة وموصوف، أو نحو ذلك- إلا ما ندر- والمعجمات تقوم على جمع المفردات وبيان معانيها، وقلَّما تعرض للمركبات وأشباهها.

وبعد هذه الجولة العَجْلَى في المعجمات الثلاثة، أودُّ أن أكون قد أزلت شبهةً علقت بأذهان بعض الباحثين عن المصطلحات في معجماتنا العامة.

وقد تلت هذه المعجماتِ معجماتٌ أخرى تناولت المصطلحات العلمية ضمن مادتها اللغوية؛ ومنها:

١- «تاج العروس من جواهر القاموس» للزبيدي (ت١٢٠٥ هـ).

٢- «معجم الطالب في المأنوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العلمية» لجرجس همام الشويري[1].

٣- «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية بالقاهرة[2].

٤- «الرائد» لجبران مسعود[3].

---

(١) طبع بالمطبعة العثمانية بيروت سنة ١٩٠٧.

(٢) طبع بمطابع دار الكتب سنة ١٩٦٠، ١٩٦١.

(٣) طبع بيروت، دار العلم للملايين سنة ١٩٦٥.

٥- «المعجم الكبير» مجمع اللغة العربية بالقاهرة[1].

*** ثانيا: في المعجمات المتخصصة:**

يراد بالمعجمات المتخصصة: تلك المعجمات التي تعمد إلى تناول مجال معين من مجالات المعرفة، فمنها ما يعمد إلى تناول الأعلام؛ كالأدباء، والشعراء، أو النحويين، أو المفسرين، أو المؤلفين، ومنها ما يتناول المدن والبلدان، ومنها ما يتناول مصطلحات علم معين أو مجموعة من العلوم والفنون.

وقد عرف العرب تلك المعجمات المتخصصة بأنواعها. والذي يعنينا منها هنا ما تناول مصطلحات النحو، والصرف، والعروض، والقافية؛ ولذا سنقصر حديثنا عليه، وسنعرض لسبعة من هذه المعجمات وما في حكمها.

١ - مفاتيح العلوم للخوارزمي[2]:

يعد هذا الكتاب باكورة الصناعة المعجمية المتخصصة في مجال المصطلحات العلمية، أقبل عليه الخوارزمي (ت ٣٨٧ هـ)، وقد أدرك أن العلماء لهم لغاتهم الخاصة، فاللفظ الواحد يتحمل دلالات مختلفة باختلاف العلوم والفنون، كلفظ «الرجعة» عند الفقهاء، وعند متكلمي الشيعة، وعند الفلكيين، وأدرك أن جل الكتب الحاصرة لعلم اللغة قد خلت من ذكر المواضعات والمصطلحات الخاصة بالعلوم؛ مما يجعل العالم كثيرًا ما يستغلق عليه مجالُ عالمٍ آخر، فأراد أن يقدم عملًا يجلو فيه هذه المواضعات وتلك المصطلحات؛ ليقربها إلى راغبي الدرس في تلك العلوم، يقول الخوارزمي في كتابه:

«دعتني نفسي إلى تصنيف كتاب باسمه النابه أعلاه أن يكون جامعًا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، متضمنًا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات التي خلت منها أو من جُلِّها الكتب الحاصرة لعلم اللغة؛ حتى إن

---

(١) طبع بمطابع دار الكتب سنة ١٩٧٠ وصدر منه ثمانية أجزاء، آخرها سنة ٢٠٠٨.

(٢) حققه المستشرق ڤان ڤلوتن ونشر بليدن سنة ١٨٩٥م. وأعيد نشره بمصر سلسلة الذخائر سنة ٢٠٠٤. كما حققه الأستاذ إبراهيم الأبياري: دار الكتاب العربي- بيروت- سنة ١٩٨٤.

اللغوي المبرَّز في الأدب إذا تأمل كتابًا من الكتب التي صُنعت في أبواب العلوم والحكمة، ولم يكن شَدا صدرًا من تلك الصناعة؛ لم يفهم شيئًا منه، وكان كالأُمِّيِّ الأَغْتَم عند نظره فيه»[1].

واتبع الخوارزمي أسلوبًا منهجيًّا في كتابه الرائد في هذا الميدان، فجعله في مقالتين، تناول في **الأولى**: العلوم الشرعية والعربية، وتناول في **الثانية**: العلوم الأعجمية والدخيلة. وقسم كل مقالة إلى أبواب، وكل باب إلى فصول، وذكر في مقدمته أنه رغبةً منه في الاختصار والوضوح ترك جانبًا من المصطلحات المشهورة، كما ترك المصطلحات الغربية والغامضة التي تحتاج إلى مزيد من الشرح، وابتعد عن التفريع المفرط وإيراد الحجج والشواهد.

وقد عقد بابًا في النحو- وهو الباب الثالث- وجعله من اثني عشر فصلًا [2]، على الترتيب الآتي:

١- وجوه الإعراب ومبادئ النحو.
٢- وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يُحكى عن الخليل.
٣- وجوه الإعراب على مذهب الفلاسفة اليونان.
٤- تنزيل الأسماء.
٥- الوجوه التي تُرفع بها الأسماء.
٦- الوجوه التي تُنصب بها الأسماء.
٧- الوجوه التي تُخفض بها الأسماء.
٨- الوجوه التي يَتْبَع بها الاسم ما قبله في وجوه الإعراب.
٩- تنزيل الأفعال.
١٠- الحروف التي تنصب الأفعال.
١١- الحروف التي تجزم الأفعال.

---

(١) مفاتيح العلوم للخوارزمي، ٢ الطبعة الأولى. تحقيق إبراهيم الأبياري.
(٢) انظر المرجع السابق: ٢٩ -٣٦.

١٢- النوادر.

ومن قبيل النوادر التي ذكرها: الإغراء، التوكيد، الظروف، التبرئة، العماد، جمع التكسير، جمع السلامة، الترخيم في النداء.

وعقد الباب الخامس في الشعر والعَروض، وجعله مكونًا من خمسة فصول؛ هي [(١)]:

١- جوامع هذا العلم، وأسماء أجناس العَروض، وما يتقدمها وما يتبعها.

٢- ألقاب العلل والزحافات.

٣- ذكر القوافي وألقابها.

٤- في اشتقاق هذه الألقاب.

٥- نقد الشعر ومواصفات النقاد.

فالخوارزمي لم يعرض المصطلحات في ترتيبٍ معجمي، ولكنه سجَّل من مصطلحات النحو والصرف ما كان قبل سيبويه ولم يتضمنه كتابه، وهو يوضِّح المصطلح بالتمثيل، ويذكر أصحاب المصطلح من بين أرباب العلم؛ كقوله: «**الظروف**: هي التي يسمِّيها أهل الكوفة المَحَالّ، وهي عند البصريين على نوعين: ظرف زمان، وظرف مكان»[(٢)]، وكقوله في موضع آخر: «**العماد**: عند أهل الكوفة كقولك: زيد هو الظريف، فهو العماد عندهم»[(٣)].

وقد حقق الخوارزمي من كتابه ما قصد إليه، وظل كتابه مرجعًا للمتخصصين، وعونًا لطلاب البحث والدراسة.

٢- التعريفات للجرجاني[(٤)]:

حاول الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) أن يجمع مصطلحات علوم عصره الذي غلبت

---

(١) انظر: السابق ٥١- ٦٢.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٣٦.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٣٦.

(٤) حققه جوستاف فلوجل ونشرته مكتبة لبنان بيروت سنة ١٩٦٩م. وحققه إبراهيم الأبياري- دار الريان للتراث سنة ١٤٠٣هـ.

فيه الدراسات النقلية؛ فألف كتاب «**التعريفات**». والعلاقة وثيقة بين التعريف والمصطلح كما ذكرنا في مستهل هذه الصفحات، ويُعد كتاب «**التعريفات**» معجمًا متخصصًا يقع في ٢٣٢ صفحة من الحجم المتوسط، جمع فيه مؤلِّفه من مصطلحات الفقهاء، والمتكلمين، والنحاة، والصرفيين، والمفسرين، وغيرهم ما يقرب من (١٩٢٠)عشرين وتسعمائة وألف مصطلح؛ من بينها مائتان في مجال النحو والصرف والعَروض والقافية.

وقد عوّل الجرجاني على التلخيص والتركيز، ولم يعرض للخلافات المذهبية إلا في أضيق نطاق، وتتسم تعريفاته بالوضوح وسهولة الحفظ ويسر الاستشهاد.

وقد رتّب الجرجاني المصطلحات التي جمعها ترتيبًا هجائيًّا وفقًا للحرف الأول من الكلمة بعد إسقاط أداة التعريف، دون نظر إلى أصولها، ولم يُفرِّق بين همزة الوصل وهمزة القطع؛ فيضع «الإبدال» و«الاستئناف» و«الاسم» في مدخل الهمزة، وقد عدَّ الكلمة الأولى من المصطلح معيار الترتيب الهجائي إذا كان المصطلح مكونًا من مضاف ومضاف إليه، أو من صفة وموصوف؛ مثل: «أداة التعريف»، «الظرف المستقر»، «الفعل العلاجي»، وقد أدى عدم الاعتماد على أصول الكلمة في الترتيب الهجائي إلى تباعد المصطلحات المشتقة من مادة لغوية واحدة، وتفرقتها في مداخل متعددة مثل؛ «التصريف» في مدخل التاء، و«الصرف» في مدخل الصاد، و«الإبدال» في مدخل الهمزة، و«البدل» في مدخل الباء، و«الإسناد» في مدخل الهمزة، و«المسند» في مدخل الميم، و«الإضمار» في مدخل الهمزة، و«الضمير» في مدخل الضاد.

وقد أدى اختصار التعريف أحيانا إلى القصور؛ كما في قوله: «الكلام: ما تضمن كلمتين بإسناد»[1]. وأدى أحيانًا إلى عدم تناول المعاني الاصطلاحية التي استعمل فيها اللفظ؛ كما في تعريفه للصرف إذ يقول: «الصرف: علم يُعْرَفُ به أحوالُ الكلم

---

(١) التعريفات: ١٦٢.

من حيث الإعلال»[1]؛ فلم يتناول الصرف بمعنى التنوين، ولا الصرف في استعمال الكوفيين في نواصب الفعل المضارع.

ومع ذلك، فقد نال هذا الكتابُ نصيبًا من الذيوع والإقبال عليه من الدارسين والباحثين.

٣ - حدود النحو للفاكهي:

ألف عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) [2] كتيبًا بعنوان «**حدود النحو**»، وهذا الكتيب مكون من ثلاث عشرة صفحة من الحجم الصغير، وبه (١٤٧) سبعة وأربعون ومائة مصطلح، وقد طبع مع كتاب آخر هو «**إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**» للشيخ شمس الدين محمد بن إبراهيم ساعد الأنصاري الأكفاني السنجاري المتوفي سنة ٧٤٩هـ، ولم يذكر تاريخ الطبع ولا مكانه.

ويقول الفاكهي في مقدمة كتابه: «فقد سألني من لا يسعني مخالفته أن أجمع له الحدود المختارة المستعمَلة في علم النحو وما ضُمَّ إليه، فأجبته إلى سؤاله وشرعت فيه، مقتصرًا على ذكر الحدود، مستمدًّا من الله التوفيق» [3].

وبذلك بيَّن أن منهجه قائمٌ على الانتقاء من الاصطلاحات المستعملة كما بيَّن أن مجاله النحو وما ضم إليه، ويريد به الصرف.

وإيراد الفاكهي لتعريفاته أو حدوده يدلُّ على أنه ساقها على نمط التأليف في كتب النحو؛ إذ كانت على النحو التالي:

١ - ما يتعلق بالكلام وما يتألف منه.

٢ - ما يتعلق بأقسام الكلمة.

٣ - ما يتعلق بأقسام الاسم من حيث الإفراد والتثنية، والجمع بأنواعه، ومن حيث

---

(١) المرجع السابق: ١١٦.

(٢) انظر: ترجمته بشذرات الذهب لابن العماد. ج ٨: ٣٦٦.

(٣) حدود النحو: ١.

المقصور، والمنقوص، والممدود، ومن حيث المنصرف وغير المنصرف، وموانع الصرف، ومن حيث النكرة والمعرفة، وأنواع المعارف.

٤- ما يتعلق بالعامل وأنواعه اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، ويدخل تحته الفعل اللازم والمتعدي والمتوسط، واسم الفعل، والمصدر، واسم المصدر، والمشتقات العاملة.

٥- ما يتعلق بالمرفوعات؛ الفاعل ونائبه، والمبتدأ، والخبر.

٦- ما يتعلق بالمنصوبات.

٧- ما يتعلق بالتوابع.

٨- ما يتعلق بالتنوين وأنواعه.

٩- القَسَم، والعدد، والحكاية، والمصغَّر، والمنسوب، والإمالة، والوقف، والضرورة، والخط.

ويعتمد الفاكهي على ذكر التعريف موجزًا دون تمثيل أو إيضاح، ولم يخالف هذا المنهج إلا في تعريف الكلام، إذ قال:

«**حد الكلام:** قولٌ مفيد مقصودٌ لذاته، وترادفه الجملة عند قومٍ، والصحيح أنها أعم منه، بل قيل إنه الصواب، وعليه فحَدُّها القول المركب من الفعل وفاعله أو المبتدأ مع خبره، أو ما نُزِّل منزلة أحدهما؛ كضرب الزيدان، وما قائم الزيدان، ثم الجملة إن صُدِّرت باسمٍ- ولو كان مؤوَّلًا- فاسْمِيَّة، أو صُدِّرت بفعلٍ ففعلية، أو صُدِّرت بظرف فظرفية، ثم إن بُنِيتْ على مبتدأ: فصغرى، أو أخبر عنها بجملة: فكبرى»(١).

وقد قام الفاكهي بشرح كُتَيِّبِهِ هذا بعنوان «شرح الحدود النحوية». ومن هذا الشرح نسختان مخطوطتان بالمكتبة الوطنية بتونس(٢) إحداهما تحت رقم ١٨١١٧٥- والأخرى تحت رقم ١٨٢٨٦ .

---

(١) المرجع السابق:٣.

(٢) انظر: الفهرس العام لمخطوطات المكتبة الوطنية بتونس إعداد عبد الحفيظ منصور، تونس ١٩٧٥ .

٤ - كشاف اصطلاحات العلوم والفنون[1]:

عكف «محمد علي الفاروقي التهانوي» (ت١١٥٧هـ) بضع سنين على وضع معجمه الذي يُعد بحق من أكبر المعجمات العربية المتخصصة، واستهله بمقدمة صنَّف فيها العلوم تصنيفًا دقيقًا، وتحدَّث فيها عن كل علم مُبيّنًا موضوعه ومسائله وأهدافه، مما يدل على سعة أفقه الفكري، والعلمي، والثقافي. ويقول في مقدمة كتابه: «لم أجد كتابًا حاويًا لاصطلاحات جميع الفنون المتداولة بين الناس وغيرها، وقد كان يختلج في صدري أَوَانَ التحصيل أن أؤلف كتابًا وافيًا لاصطلاحات جميع العلوم، كافيًا للمتعلم من الرجوع إلى الأساتذة العالمين بها»[2].

وقد رتب «التهانوي» معجمه ترتيبًا هجائيًّا وفقًا للحرف الأول من أصول الكلمة، وجعل في كل باب فصولًا وفقًا للحرف الأخير من أصول الكلمة؛ فيتحدث عن الجملة في باب الجيم فصل اللام، ويتحدث عن الصحيح في باب الصاد فصل الحاء، ويبدأ ببيان المعنى اللغوي، ثم ينتقل إلى الدلالات الاصطلاحية ذاكرًا الدلالة في كل علم.

ويتسم هذا المعجم بالطابع الموسوعي؛ إذ كثيرًا ما يُفيض في العرض، ويبين المذاهب المختلفة، والآراء المتعددة، مشيرًا إلى بعض المصادر التي اعتمد عليها، مثل: الفوائد الضيائية، وغاية التحقيق، والعباب، والإرشاد، والمطوّل، ذاكرًا أمثلةً وشواهد من الشعر والقرآن الكريم. ويكفي لنتبين منهجه أن نرجع إلى حديثه عن شبه الجملة: «وشبه الجملة عندهم (أي عند النحاة) هو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر، فإن هذه الأشياء مع فاعلها ليست بجملة، بل مشابهة لها لتضمنُّها النسبة، وكذلك كل ما فيه معنى الفعل؛ نحو: «حسبك» في قولنا: «حسبك زيد رجلًا»، ونحو: «يا لزيد»؛ ففي قولك: «يا لزيد

---

(١) حققه د. لطفي عبد البديع- الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٦٣- ١٩٧٧. كما حققه أحمد حسن بَسْج- دار الكتب العلمية سنة ١٩٩٨.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ١ : ١. تحقيق د. لطفي عبد البديع.

فارسًا» هذا استفادة من الفوائد الضيائية وحواشيها، وغاية التحقيق، والعباب، في بحث التمييز، ولا يبعد أن يجعل المنسوب أيضًا من شبه الجملة؛ لأن حكمه حكم الصفة المشبهة على ما صُرِّح به في العباب»[1].

٥ - «مقاليد العلوم في الحدود والرسوم» المنسوب للسيوطي:

من بين ما نسب للسيوطي من مؤلفات (ت ٩١١هـ) كتابٌ يعد معجمًا متخصصًا في المصطلحات العلمية، اطلعت على مخطوط منه في مكتبة المتحف البريطاني، وسماه: «**مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**»[2]. والكتاب يقع في ثمان وثلاثين ورقة في الحجم المتوسط، وعرضَ فيه مصطلحات واحد وعشرين عِلْما، وأفرد لكل علم بابا. وتناول مصطلحات النحو في الباب السابع، وذكر منها مائة مصطلح، وتناول مصطلحات الصرف في الباب الثامن، وذكر منها خمسةً وأربعين مصطلحًا، كما تناول مصطلحات العَروض والقافية في الباب العاشر، وذكر منها سبعةً وثمانين مصطلحًا، فكان مجموع المصطلحات التي ذكرها في النحو والصرف والعَروض والقافية (٢٣٢) اثنين وثلاثين ومائتين.

وقد قسَّم بابَ النحو إلى فصول على غرار كتاب «الكافية في النحو» لابن الحاجب؛ فبدأ بالحديث عن علم النحو والوضع، والمعنى المفرد، والكلام، والإسناد، والاسم، والعامل، وغير المنصرف، والعدل. ثم عقد فصلًا للمرفوعات، وفصلًا للمنصوبات، وفصلًا للمجرورات والتوابع، وفصلًا تناول فيه منوعات؛ كالمبنيات، والمعرفة والنكرة، والمذكر والمؤنث، والمثنى والجمع بأنواعه، والمشتقات. ثم عقد فصلًا للفعل، تناول فيه: الأمرَ والنهيَ، وفعل ما لم يُسَمَّ فاعله، وأفعال القلوب، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وأفعال التعجب، وأفعال المدح والذم. وعقد الفصل الأخير للحرف: حروف الجر، والحروف المشبهة، والحروف

---

(١) المرجع السابق: ١ : ٣٥٠.

(٢) لقد انتهينا بعون الله من تحقيقه، ونفينا نسبته لجلال الدين السيوطي، ونشرته مكتبة الآداب سنة ٢٠٠٣م بالقاهرة، ثم سنة ٢٠٠٧م.

العاطفة، وحروف الزيادة، وحروف الصلة.

وقسم باب الصرف فصلين: عرض في الفصل الأول بعد تعريف علم الصرف ومعنى الإلحاق إلى تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل ومثال، والثلاثي والرباعي، وأفعال الطباع، والفعل اللازم والمعتدي. وفي الفصل الثاني: عرض لمتفرقات من أبواب الصرف؛ كالمُصغَّر، والمنسوب، والوقف، والرَّوْم، والإشمام، والمقصور، والممدود، والزيادة، والإمالة، والإعلال، والإدغام. ثم عَرَّجَ على صفات الحروف: فالحروف المهجورة، والمهموسة، والرِّخوة، والشديدة، والمطبقة، والمستعلية... إلخ.

وفي باب العَروض: عرض لمصطلحات العروض في فصلين، ولمصطلحات القافية وعيوبها في فصلين آخرين.

ويبدو أن هذا المنهج كان الغرضُ منه أن يعين الدارسين على الحفظ والاستظهار؛ إذ يصعب أن يجد الباحث فيه طَلِبَتَهُ إلا إذا كان عالمًا بموضعها، فلم يرتب المصنف هذه المصطلحات ترتيبًا هجائيًّا، ولم يحدد مجالَ كل فصل، بل يكتفي بقوله فصل؛ دون عنوان لما يندرج في هذا الفصل من مصطلحات.

وقد جاء شرح المصطلح موجزًا للغاية، خاليًا من الإيضاح وذِكْرِ الأمثلة، وأحيانًا يكتنفه الغموض كما في قوله: «**الأفعال الناقصة:** ما وُضعت لتقرير الفاعل صفة»[1]. وأحيانًا يذكر مصطلحات غير شائعة؛كقوله: «**الأجوف:** ما اعتل عينُه، وذو الثلاثة مثلُه. **والناقص:** ما اعتل لامه، وذو الأربعة كذلك»[2]. «فذو الثلاثة، وذو الأربعة» غير شائع استعمالهما. وأحيانًا يؤدي الاختصار إلى القصور؛ كما في قوله: «**الاستثناء المنقطع:** هو المذكور بعد حرف الاستثناء غير مُخرج»[3]، وكقوله: «المخبون: ما سقط منه الساكن»[4].

---

(١) انظر: معجم مقاليد العلوم: ٨٨.

(٢) السابق: ٩٠.

(٣) السابق: ٨٣.

(٤) السابق: ١١٢.

٦ - **«تحفة الرب المعبود على تعاريف النحو والحدود» لأحمد بن محمد الجزولي:**

من مقدمة الكتاب نتبين أن المؤلف جمع مادته في ضوء المسائل النحوية الواردة بالمقدمة الآجرومية تلبيةً لطلب بعض أصدقائه؛ إذ يقول: «إن بعض الأحبة ممن خلص لي ودُّه، وصعبَ عليّ فيما يطلبه منِّي ردُّه، طلب مني أن أجمع له ما لأئمَّتِنا أهل العربية من الحدود والتعاريف على بعض المسائل النحوية المودعة في مقدمة الآجرومية، فأسعفتُه بموادِّه، وتابعته نحو مُرادِه»[1].

وتقع المخطوطة التي اطَّلعتُ عليها بمكتبة محافظة الإسكندرية في ستٍ وستين صفحة من الحجم المتوسط، بخط أندلسي فاسي، وكان الفراغ من كتابتها في أواخر ذي الحجة سنة ١٠٨٣هـ.

وقد قسم المؤلف كتابه إلى أبواب؛ وهي:

١- باب حدود الكلام.

٢- باب حدود الإعراب.

٣- باب حدود معرفة علامات الإعراب.

٤- باب حدود الأفعال وما يتعلق بها.

٥- باب حدود النواصب.

٦- باب الجوازم.

٧- باب حدود مرفوعات الأسماء وما يتعلق بها.

٨- باب التوابع.

٩- باب حدود منصوبات الأسماء وما يتعلق بها.

ويميل المؤلف إلى الاختصار، وعدم ذكر الأمثلة أو الشواهد. وقد يعرض لبيان الآراء كما في بيان حد الكلام؛ إذ يقول: «**حدُّ الكلام** عند المصنف تابعًا لغيره: هو اللفظ المركَّب المفيد بالوضع، وعند ابن هشام: عبارةٌ عمّا اجتمع فيه أمران: اللفظ

---

(١) تحفة الرب المعبود: ١.

والإفادة، عند ابن مالك وهو أصلح حدود الكلام: ما تضمن مِن الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته»[1].

٧ - «التعريفات» لابن كمال باشا:

جمع شمس الدين أحمد بن سليمان الحنفي الشهير بابن كمال باشا[2] (ت٩٤٠هـ) تعريفات واصطلاحات علوم متنوعة، ورتبها على حروف الهجاء أملًا في التيسير لطالبي هذه العلوم والراغبين فيها، كما ذكر ذلك في مقدمته؛ إذ يقول: «وبعد.. فهذه تعريفاتٌ جمعتها، واصطلاحات أخذتها من كتب القوم، رتبتُهَا على حروف الهجاء من الألف والباء إلى الياء تسهيلًا تناولها للطالبين، وتيسيرًا تَعَاطِيَهَا للراغبين»[3]؛ فمنهجه الانتقاء من كتب القوم في كل من المجالات العلمية.

ولم يخصِّص بابًا لكل علم، بل تناول النحوَ، والصرفَ، والعَروض، والفقهَ، والحديثَ، والفِرَق، والبلاغة، والفلك، والتصوف؛ فنجده يتحدث عن الاستفهام، والاستحسان، والاستحاضة، والاستطاعة، والصحة، والاستدارة، والاستعارة، والاستقامة، والاستعجال، والاستصحاب، والاستيلاد، والإسناد، والإسلام، والاصطوانة.

وقد تضمن الكتابُ ثلاثًا وستين وأربعمائة وألف مصطلح (١٤٦٣) مرتبةً على حروف الهجاء، وفقًا للحرف الأول من الكلمة دون نظر إلى أصولها، وكل باب مكوَّن من فصول، وفقًا للحرف الثاني من الكلمة.

وتتسم تعريفات ابن كمال باشا بالإيجاز والوضوح غالبًا؛ كما في تعريفه لاسم الصوت؛ إذ يقول: «**اسمُ الصوت:** كل لفظٍ حُكِيَ به صوتٌ؛ نحو: «غاق» حكاية صوت الغراب، أو صوت للبهائم؛ نحو: «نَخّ» لإناخة البعير، و«قاع» لزجر

(١) تحفة الرب المعبود، الورقة الأولى، مخطوط رقم ٢٥٦٩، د. نحو، مكتبة محافظة الإسكندرية.

(٢) انظر ترجمته في شذرات الذهب لابن العماد. ٨: ٢٣٨، ٢٣٩.

(٣) التعريفات لابن كمال باشا، مخطوط ٣٩٧٦، د. لغة، مكتبة محافظة الإسكندرية.

الغنم»[1].

ولو نظرنا إلى ما جاء في مقاليد العلوم تعريفًا لاسم الصوت لوجدناه يعد متنًا تولَّى شرحه ابن كمال باشا؛ إذ يقول صاحب مقاليد العلوم: «**أسماء الأصوات**: كل لفظٍ حُكِيَ به صوت أو صُوِّتَ به للبهائم»[2].

ويمكن أن نتأمل التعريفات الآتية لكل من ابن كمال باشا وما جاء في مقاليد العلوم:

١ - **اسم الفاعل**: يقول ابن كمال باشا: «ما اشْتُقَّ من (يَفْعل) بمعنى الحدوث، وبالقيد الأخير خرج عنه الصفةُ المشبهةُ، واسمُ التفضيل؛ لكونهما بمعنى الثبوت»[3]، ويقول صاحب المقاليد: «ما اشتق من (فِعْلٍ) لمن قام به بمعنى الحدوث»[4].

٢ - **اسم المفعول**: يقول ابن كمال باشا: «اسم المفعول: ما اشْتُقَّ من (يُفْعَل) لمن وقع عليه الفعل»[5]، ويقول صاحب المقاليد: «اسم المفعول: ما اشْتُقَّ من (فُعِل) لمن وقع عليه الفعل»[6].

٣ - **اسم التفضيل**: يقول ابن كمال باشا: «اسم التفضيل: ما اشْتُقَّ من (يَفْعَل) لموصوفٍ بزيادةٍ على غيره»[7]، ويقول صاحب المقاليد: «اسم التفضيل: ما اشْتُقَّ من فِعْلٍ لموصوف»[8].

---

(١) التعريفات والاصطلاحات: باب الهمزة.

(٢) معجم مقاليد العلوم: ٩٩ ط٢.

(٣) التعريفات والاصطلاحات: باب الهمزة.

(٤) معجم مقاليد العلوم: ١٠١ ط٢.

(٥) التعريفات والاصطلاحات: باب الهمزة.

(٦) معجم مقاليد العلوم: ١٠١ ط٢.

(٧) التعريفات والاصطلاحات: باب الهمزة.

(٨) معجم مقاليد العلوم: ١٠١ ط٢.

٤ - **الأفعال الناقصة:** يقول ابن كمال باشا: «الأفعال الناقصة: ما وُضِع لتقرير الفاعل على صفة»[1]، ويقول صاحب المقاليد: «الأفعال الناقصة: ما وُضِعت لتقرير الفاعل على صفة»[2].

نستطيع أن نقول: إن ابن كمال باشا أفاد كثيرًا من كتاب مقاليد العلوم أو من كافية الحاجب مباشرة[3] وأضاف إيضاحات لبعض ما كان غامضًا فيه، كما أفاد من غيره، وقد وضّح ذلك بنفسه في مقدمة كتابه- كما ذكرنا.

وبعد، فإن المصطلحات العلمية دليلٌ على ثراء اللغة العربية وغناها، وقدرتها على العطاء، وتوليد المعاني المتنوعة والمتعددة لألفاظها، وقد كان العرب سبّاقين إلى وضع مصطلحات في كل علم وفن، ولم يغفل صانعو المعجمات العامة منهم عن هذه الثروة اللفظية بدلالتها الجديدة، فضمَّنوها معجماتهم، كما أن العلماء العرب سبقوا أيضًا إلى المعجمات المتخصصة على اختلافها، ولم يهملوا معجمات المصطلحات، وإن اختلفت أسماؤها، وتنوعت دوافعها وأغراضُها، وتباينت مناهجها.

***

(١) التعريفات والاصطلاحات: باب الهمزة.

(٢) معجم مقاليد العلوم: ١٠٢ ط٢.

(٣) نشير هنا إلى أن مصطلحات النحو الواردة في مقاليد العلوم هي الواردة بنصها في كافية ابن الحاجب، وقد بينًّا ذلك في تحقيقنا لمقاليد العلوم.

الهمزة

* **الاستيتاء:** مصطلحٌ كوفي؛ يُرَادُ به ما يُراد بالإغراء عند البصريين، وهو طلبُ العكوف على شيءٍ محمود؛ مثل: الاجتهادَ، الاجتهادَ الاجتهادَ، الصبرَ والمثابرةَ. وهذه الكلمات منصوبة على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره الزَمْ، [انظر: مقدمة خلف الأحمر: ٥٣].

* **الأداة:** يُرَادُ به: الكلمة التي تربط بين جزئَي الجملة، أو بينهما وبين الفَضْلة، أو بين جملة وجملة؛ مثل أدوات الشرط والاستفهام، وحروف العطف. والأدوات منها ما هو حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب؛ كحروف الجر والعطف، ومنها ما هو اسمٌ له موقعٌ إعرابي كمعظم أدوات الشرط والاستفهام. والأداة من المصطلحات الواردة عند الخليل وسيبويه؛ قال الخليل: «(ومِنْ) من أدوات الكلام». [انظر: العين: ٨: ٣٧٥]. وقال أيضًا: «والثنائيُّ على حرفين؛ نحو: قد، لم، هل، بل، ونحوه من الأدوات». [انظر: العين ١: ٥٣]. وقال سيبويه: «وللقسَم والمُقْسَم به أدواتٌ في حروف الجر، وأكثرها الواو ثم الباء». [انظر: الكتاب: ٣: ٣٩٦].

* **أداة التعريف:** يُرَادُ به: «أل» التي تدخل على الاسم النكرة فتُصيِّرُهُ معرفةً؛ فكلمة (رجل) نكرة، وإذا قلنا: (الرجل) صارت معرفة؛ لأننا نعني رجلًا معينًا.

وقد اختلف النحويون في حرف التعريف هذا؛ فقال الخليل: «المعرِّف هو (أل) برمَّتها، والهمزة همزة قطع، لكنها صارت همزة وصل في الاستعمال تخفيفًا لكثرة الاستعمال». وقال سيبويه: «حرف التعريف اللام وحدها»؛ ولذلك سماها: (لام المعْرِفَة)، والهمزة همزة وصل اجْتُلبت للنطق بالساكنين.

وقد تكون زائدة زيادة لازمة؛ كما في الأسماء الموصولة: الذي، التي، الذين، اللاتي، الألَى. وقد تكون زائدة للَمْح الأصل؛ كما في الأعلام المنقولة عن صفة؛ مثل: (الحسَن)، و(الفضل)، وقد تكون زائدة للغلبة؛ مثل: (المدينة) عندما نعني بها مدينة رسول الله ﷺ.

وتُدغم لام «أل» وجوبًا في ثلاثة عشر حرفًا نص عليها سيبويه ومَن بعده؛ وهي: النون، والراء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والطاء، والظاء، والثاء، والذال، والضاد، والشين. وعلَّل سيبويه وجوب الإدغام هنا بكثرة لام المعرفة في الكلام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف. فاللام من طرف اللسان، والحروف الأحد عشر الأُوَل من طرف اللسان، أما الضاد والشين فيخالطانه.

وقد سمَّى المعلمون هذه اللامَ الواجبَ إدغامها اللامَ الشمسية تقريبًا لإدراك أنها لا تنطق. [انظر كتاب سيبويه، ٢: ٤١٦ بولاق، وشرح الشافية للرضيّ ٣: ٢٧٩، والهمع ٢: ٢٣١. وشرح ابن عقيل على الألفية ١: ١٧٧ - ١٨٧].

* **أدوات الشرط:** يُرادُ به: الكلمات التي تفيد تعليق حدوث فعلٍ على حدوث فعلٍ آخر، كما في الآية الكريمة: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢].

وأدوات الشرط منها ما يجزم فعلين مضارعين، ومنها ما لا يجزم.

فما يجزم: مَنْ، ما، إنْ، مهما، إذْما، حيثُما، أين، أينما، أيّان، متَى، أيّ.

وما لا يجزم: لو، لولا، إذا، كلما. وتفصيل هذه الأدوات مدون بكتب النحو.

* **أدوات القسَم:** يُرادُ به: حروف جرّ يُقْسَم بها بعدها؛ وهي:

أ - الباء: ويدخل على الظاهر والمضمَر.

ب - الواو: وهو مختص بالاسم الظاهر.

ج - التاء: وهو مختص بلفظ «رَبّ» مضافًا إلى الكعبة؛ مثل: تَرَبِّ الكعبة.

د - اللام: وهو يكون للقسم والتعجب معًا، ويختص باسم الله تعالى؛ كقول مالك بن خالد الخُناعي الهذلي:

لله يبقى على الأيام ذو حِيَدٍ ... بمُشْمَخرٍ به الظَّيَّانُ والآسُ

هـ - مِن: مكسور الميم، وقد يضم: وهو مختص بلفظ ربي، لا يُقسم به مع غيره. ويقولون: مِن ربي لأفعلن كذا. وقال العرب أيضًا: «مَنَ الله» بفتحتين، و«مِنِ الله» بكسرتين. وذهب الكوفيون إلى أن «مُنْ» بالضم مقصور من «أيمُن الله» و«مِن»

بالكسر مقصور من «يمين الله».

و – الميم المكسورة: وذلك كما في قولهم: «مِ الله لأفعلن كذا».

* **الإجارة**: يُرَادُ به: أن تكون القافية طاءً، والأخرى دالًا، ونحو ذلك، هذا عند الخليل، وغيره يُسمِّيه الإكفاء. [انظر: المُنجَّد في اللغة لكراع: ١١٤، والكافي في العروض والقوافي للتبريزي: ١٦٠].

* **التأسيس**: يُرَادُ به: حرفٌ من حروف القافية، وهو ألفٌ يكون بينها وبين الرَّوِيِّ حرف متحرك؛ وذلك كالألف من كلمة «قوائم» في قول المتنبي:

أتوك يجرُّون الحديدَ كأنهم ... سَرَوْا بجيَادٍ ما لهن قوَائِمُ

وألف التأسيس تكون من جملة الكلمة التي منها الرَّويُّ؛ فإن كانت الألف من كلمة أخرى غير الكلمة التي منها الروي، وليست ضميرًا ولا جزءًا من ضمير؛ لم تكن تأسيسًا؛ وذلك كما في قول عنترة:

الشَّاتِمَيْ عِرْضي ولم أشتمهما ... والناذرين إذا لم ألقَهُما دمي

فالألف في «ألقهما» ليست تأسيسًا؛ لأنها في كلمة والروي في كلمة أخرى، والروي ليس ضميرًا، فإن كان الروي ضميرًا أو جزءًا من ضمير جاز أن تكون الألف المنفصلة تأسيسًا، وغير تأسيسٍ؛ أي يجوز أن تُلْزَم في القصيدة، ويجوز ألا تلزم؛ ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

ألا ليت شِعْري هل يرى الناسُ ما أرى ... من الأمر أو يبدو لهم ما بدا لِيَا

فجعل ألف «بدا» وإن كانت منفصلة تأسيسًا لمَّا كان الروي اسمًا مضمرًا. وسُمي التأسيس تأسيسًا لأن الألف هنا للمحافظة؛ كأنها أسُّ القافية. [انظر الكافي: ١٥٤].

* **التأكيد**: يُرَادُ به: اسمٌ يتبع الاسمَ السابق عليه في إعرابه، ويُقصد به كونُ المتبوع على ظاهره، وبه يزول توهُّم المجاز، وعدم إرادة الشمول؛ وهو نوعان: تأكيدٌ معنويّ، وتأكيدٌ لفظيّ، وسيأتي ذكرهما:

* **التأكيد المعنوي**: يُرَادُ به: استعمال ألفاظ معينة تتبع الأسماء السابقة عليها في الإعراب؛ لدفع توهمِ المجاز أو عدم إرادة الشمول، وأشهرُ هذه الألفاظ: النفس، والعين، وكِلَا، وكِلْتا، وكُلّ، وجميع، وعامَّة.. بشرط إضافة هذه الألفاظ إلى ضمير يعود على الاسم المؤكَّد، ويطابقه في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث؛ نقول: قابلتُ الوزيرَ نفسَه، وكافأتُ الفائزَيْنِ كليهما، وقرأتُ الكتابَ كلَّه.

* **التأكيد اللفظي**: يُرَادُ به: إعادة اللفظ، ويتبع اللفظ الثاني الأول في إعرابه. ويكون ذلك في الأسماء، والأفعال، والجمل، وفي الحروف التي تُكتب مستقلة؛ نقول: أقبل الفائزُ الفائزُ، نَجَح نجَحَ المُجِدُّ، سافر محمدٌ سافر محمد، لا لا أقصِّر في حقِّ الزملاء.

* **التأكيد بالنون**: يُرَادُ به: أن يتصل بآخر الفعل المضارع أو الأمر نونٌ مشددة أو مخففة. ويكون تأكيد المضارع بالنون واجبًا، أو جائزًا، أو ممتنعًا، وفقًا لشروط مفصّلة في كتب النحو؛(فتقول فيما يجب تأكيده: والله لأُخلصنَّ في عملي. وتقول فيما يجوز تأكيده: هل تسافرنَّ غدًا؟ وهل تسافر غدًا؟ ومثل الممتنع تأكيده: أنت تسافر، والله لن تسافر. وفعل الأمر يجوز تأكيده بالنون مطلقًا: سافِرْ، وسافِرَنَّ).

* **أل الجنسية**: يُرَادُ به: (أل) التي يُرَادُ بها تعريف الماهية؛ وهي التي لا يمكن أن تحل محلها كلمة «كُلّ» حقيقةً ولا مجازًا؛ كما في قولنا: «صنعت تمثالًا من الطين»؛ فإن كلمة «أل» هنا لا يمكن أن يحل محلها كلمة «كُلّ»؛ فلا نقول: صنعت تمثالًا من كُلّ طين.

وقد يُرَادُ بها استغراق الأفراد؛ وهي التي يمكن أن يحل محلها كلمة «كل» حقيقةً، كما في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ [النساء: ٢٨]؛ أي وخلق كل إنسان ضعيفًا. أو مجازًا؛ مثل: عبد الله الرجلُ عِلمًا؛ أي الكامل في هذه الصفة. [انظر: الهمع ١: ٧٩، ٨٠].

* **أل الزائدة**: يراد به: كلمة (أل) التي تدخل على الأعلام؛ مثل: الحسن، اليزيد، الحسين، للمْح الأصل.[انظر شرح ابن عقيل: ١: ١٨٤].

* **أل العهدية**: يُرَادُ به: (أل) التي عُهِدَ مدلولُ مصحوبها بحضور حسِّيٍّ بأن يُقدم ذكره لفظًا؛ فأعيد مصحوبًا بأل؛ كقوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]. أو كان مشاهَدًا؛ كقولك لمن أعطاك حقيبة: ماذا بالحقيبة؟ أو بحضور علمي، بأن لا يتقدم له ذكر ولم يكن مشاهَدًا حال الخطاب؛ كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]. [انظر الهمع: ١: ٧٩].

* **أل الموصولة**: يُرَادُ به: (أل) التي تدخل على اسم الفاعل واسم المفعول؛ كالضارب والمضروب. واختلف في الداخلة على الصفة المشبهة: أهي موصولة أم لا. [انظر الهمع: ١: ٨٥].

* **الألف**: يُرَادُ به: (الهمزة)، كما يُطلق على حرف المد المفتوح ما قبله.

* **الألف الفارقة**: يُرَادُ به: الألف التي تقع بين نون النسوة ونون التوكيد؛ مثل: والله لتكرمْنانِّ الضيفَ؛ فالنون الأولى نون النسوة، والنون المشدَّدة هي نون التوكيد، والألف التي بينهما هي الألف الفارقة.

* **الألف المقصورة**: يُرَادُ به: الألف التي تلزم في آخر الاسم المعرب المفتوح ما قبلها. وهذه الألف على ضربين:

١ – ألف منقلبة من واو؛ مثل: «عصا» و«قفا». أو منقلبة من ياء؛ مثل: «فتى».

٢ – ألف مزيدة، وهي على ثلاثة أضرب:

أ – **زائدة للإلحاق**؛ مثل «أرطًى» ملحق بوزن جعفر، «ومِعْزًى» ملحق بوزن دِرهم، [انظر: ألف الإلحاق، والإلحاق].

ب– **زائدة للتأنيث**؛ مثل: «حُبْلَى»، و«جُمادَى». ومؤنث فعلان؛ (كغَضْبَى مؤنث غضبان)، ومؤنث أفعل؛ مثل: «الكُبْرَى» مؤنث الأكبر.

ج– **زائدة لا للإلحاق ولا للتأنيث**؛ مثل: كُمثرى، وقبعثرى؛ فليست الألف للتأنيث؛ لأنها منونة، وليست للإلحاق؛ لأنه لا يوجد أصل سداسي فيكون ملحقًا به.

فإذا وقعت ألفٌ من هذه الألفات في آخر الاسم المعرب سُمي مقصورًا، ولا تظهر عليه علامةٌ من علامات الإعراب، ولا يدخله التنوين إذا كانت الألف للتأنيث؛ نحو: حُبْلَى وسَكْرَى. ويدخله التنوين إن كانت الألف لغير التأنيث؛ نحو: أرطًى، وكُمثرًى، وفتًى، وعصًا.

* **الألف الممدودة:** يُرَادُ به: أن تكون الهمزة متطرفة؛ أي واقعة في آخر الاسم وقبلها ألف. وهذه الألف التي قبل الهمزة على ضربين:

١ - **أن تكون منقلبة عن واو أو ياء**، وهي عين الكلمة، وهذا قليل؛ ومنه: ماء، وشاء، وآء- نوع من النبات واحدته آءةٌ- وراء: نوع من النبات واحدته راءة. وقد عدَّ الزمخشري وتابَعَه ابن يعيش هذا النوع من الممدود، والجمهور يشترط كون الألف التي قبل الهمزة زائدة.

٢ - **أن تكون زائدة**، وهذا هو الأكثر؛ وهو على ثلاثة أضرب:

أ - **ما همزته أصلية**؛ نحو: قثَّاء، ووضَّاء، وقرَّاء، وابتداء، وإنشاء؛ فالهمزة أصلٌ، والألف قبلها زائدة؛ لقولهم: أقثأت الأرض، ووضُؤَ، وتقرَّأ؛ أي: تنسَّك، وابتدأ، وأنشأ.

ب- **ما همزته منقلبة عن ياء زائدة**؛ وهو على ضربين:

الأول: منصرف؛ وهو ما كانت همزته للإلحاق؛ نحو: حرْباءٍ؛ وهو ملحق بسِرْداح، وأصل الهمزة فيه الياء.

والثاني: غير منصرف؛ نحو: حمراء وصفراء وبابه، والهمزة فيه بدلٌ من ألف التأنيث في؛ نحو: حبلى وعطشى.

* **ألف الجمع:** يُرَادُ به: الهمزة في صيغة الجمع الذي على وزن (أفعُل)؛ مثل: أنفُس، أعيُن، وأكلُب.

ويُرَادُ به أيضًا الألف الزائدة في صيغة الجمع الذي على وزن (مفاعيل ومفاعل)؛ مثل: مصابيح ومساجد.

* **ألف الأداة:** يُرَادُ به: الهمزة التي يُبدأ بها بعض الأدوات؛ مثل همزة: «إن، أو، أم».

* **ألف التخبير:** يُرَادُ به: همزة «أمّا» المفتوحة. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٥].

* **ألف التخيير:** يُرَادُ به: همزة «إمَّا» المكسورة. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٥].

* **ألف المفاعلة:** يُرَادُ به: ألف تُزاد بعد فاء الفعل لتدل على مشاركة الفاعل للمفعول به في إتمام الفعل؛ مثل: جالس محمدٌ عليًّا، وقاتل الوطنيون المحتلين.

* **ألف الاستفهام:** يُرَادُ به: همزة الاستفهام. [انظر: الكتاب لسيبويه ٢: ١٢٢، المقتضب للمبرد ٢: ٣٥٩].

* **ألف التقرير:** يُرَادُ به: همزة الاستفهام الداخلة على «لم» والمراد التقرير؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].

* **ألف القَطْع:** يُرَادُ به: همزة القطع؛ وهي همزة تُنطق وتُكتب في بدء الكلام وعند الوصل؛ مثل: أكرم محمد ضيفه، ومحمدٌ أكرم ضيفه. [انظر: كتاب سيبويه ٢: ١٢٢، والمقتضب للمبرد ٢: ٣٥٩].

* **ألف الإلحاق:** يُرَادُ به: ألف مقصورة أو ممدودة، زائدة، لازمة، تلحق بآخر الأسماء ليصير الاسم على وزن اسمٍ آخر، ويخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم الآخر؛ كالصرف وعدمه؛ فمِن المقصورة: «علْقى» علَمٌ لنبت، و«أرطى» علم لشجر، ملحقان بجعفر، و«هِزْعًى» ملحق بدرهم، ولا تكون المقصورة على وزن فُعْلى. ومن الممدود: «علباء».

* **ألف النُّدْبة:** يُرَادُ به: ألف تلحق آخر الاسم المتفجَّع عليه، أو المتوجَّع منه؛ لكونه محل ألم أو سببًا له؛ مثل: وا عُمَراه، وا رأساه.

* **ألف النسَب:** يُرَادُ به: الألف الرابعة التي تبقى في الكلمة عند النسب في مثل: طنطا وبنها، عندما نقول: بنهاوي وطنطاوي.

* **ألف النفْس**: يُرَادُ به: همزة المضارعة؛ لأنها تدل على المتكلم؛ مثل: أكتبُ، وأخرج. [انظر الجمل للخليل: ٢٣٩، والأزهية: ٢٥، وفقه اللغة وسر العربية ٥٤].

* **ألف الإيجاب**: يُرَادُ به: همزة الاستفهام الداخلة على «ليس» ويُرَادُ به الإثبات؛ كقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر: ٣٦]. [انظر: معاني الحروف للرمّاني: ١٤٤].

* **ألف الوصل**: يُرَادُ به: همزة الوصل؛ وهي همزةٌ لا تُنطق إلا في أول الكلام ولا تكتب مطلقًا. ولها مواضع معينة هي: همزة «أل»، وأمر الفعل الثلاثي؛ مثل: اكتب يا علي، وماضي وأمر الفعل الخماسي والسداسي ومصدرهما؛ مثل: (انطلَق، وانْطَلِقْ، وانطلاق، واستخرجَ، واستخرجْ، واستخراج)، واثنان، واثنتان، واسم، واست، وامرؤ، وامرأة، وابن، وابنة، وابنم، وايمن. [انظر: الكتاب لسيبويه ٤: ١٥٢، ١٥٤، ١٤٨، والمقتضب ٢: ٨٨، ٨٩].

* **الألف واللام**: يُرَادُ به: «أل» أداة التعريف. [انظر: الكتاب لسيبويه ١: ٣].

* **الأمر**: يُرَادُ به: طلب حصول الفعل؛ مثل: أكرِمْ ضيفَك. وأطلقه بعض النحويين على النهي؛ مثل: لا تُهملْ. [انظر: مقدمة في النحو لخلف الأحمر: ٤٩].

* **الأمر المَحْض**: يُرَادُ به: طلب حصول الفعل بصيغة فعل الأمر، أو المضارع المقترن بلام الأمر؛ مثل: أكرم ضيفك. لتُكرِمْ ضيفك.

* **التأنيث**: يُرَادُ به: إلحاق علامة تأنيث لكلمة؛وعلامة التأنيث: التاء المبدَلة هاءً في الوقف، والألف المقصورة، والألف الممدودة؛ مثل: كاتبة، الصغرى، عرجاء.

* **المؤنث**: يُرَادُ به: الاسم الدال على مؤنثٍ في اللفظ والمعنى؛ كفاطمة، أو اللفظ فقط؛ كحمزة وزكرياء، أو المعنى فقط؛ كزينب وسعاد.

* **المؤنث المجازي**: يُرَادُ به: ما لا يلد ولا يتناسل؛ سواء أكان لفظه مختومًا بعلامة

تأنيث ظاهرة؛ كورقة، وسفينة. أم مقدرة؛ مثل: دار، وشمس. ولا سبيل لمعرفة المؤنث المجازي إلا من طريق السماع الوارد عن العرب، ولا يمكن الحكم على كلمة مؤنثة بأنها تدل على التأنيث مجازًا إلا من هذا الطريق اللغوي.

* **المؤنث الحقيقي:** يُرَادُ به: ما يلد ويتناسل، ولو كان تناسله من طريق البيض والتفريخ، ولابد في لفظ المؤنث الحقيقي من علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة؛ مثل: فاطمة، وسُعْدى، وزينب، وعصفورة، وعُقاب.

وله أحكامٌ مختلفة مفصلة في كتب النحو.

* **المؤنث الحُكْمي:** يُرَادُ به: ما كان من الأسماء بصيغة المذكر، ولكنه أضيف إلى مؤنث فاكتسب التأنيث بسبب الإضافة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [ق:٢١]؛ فكلمة «كل» مذكرة لفظًا مؤنثة حكمًا لإضافتها إلى مؤنث.

* **المؤنث المعنوي:** يُرَادُ به: ما كان مدلوله مؤنثًا حقيقيًّا أو مجازيًّا، ولفظه خاليًا من علامة تأنيث ظاهرة؛ فيشمل المؤنثَ الحقيقي الخالي من علامة تأنيث؛ مثل: زينب، وسعاد، وعُقاب. كما يشمل المؤنث المجازي الخالي منها؛ مثل: عين، وبئر، وأذن.

* **المؤنث اللفظي:** يُرَادُ به: الاسم الذي تشتمل صيغته على علامة تأنيث مع أن مدلوله مذكر؛ مثل: حمزة، وزكرياء.

* **المؤنث اللفظي والمعنوي:** يُرَادُ به: ما كانت صيغته مشتملةً على علامة تأنيث ظاهرة ومدلوله مؤنثًا؛ مثل: فاطمة، عائشة، سلمى، لمياء، دجاجة، نحلة.

* **«أنْ» المخففة من الثقيلة:** هي التي تعمل عمل «أنَّ»، وهي مخففة منها؛ لأنها بنون واحدة. ويجب أن تُسبق بما يفيد اليقين أو ما ينزل منزلته، ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا، وخبرها يكون جملةً اسمية؛ مثل: علمت أنْ محمدٌ ناجح، أي علمت أن الحال والشأن محمد ناجح، أو يكون خبرها جملة فعلية ويفصل بين أن

والفعل بفاصلٍ؛ كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]؛ أي علم أنه سيكون منكم مرضى. «وأنْ» هذه لا يُنصب الفعل المضارع بعدها. وتفصيل ذلك مدوّن في كتب النحو. [انظر شرح ابن عقيل: باب إنَّ وأخواتها، والجنى الداني: ٢١٧، ٢٢٠].

***أنْ الزائدة:** يراد (أنْ) التي لا تكون مصدرية ولا مفسرة ولا مخففة من الثقيلة. وتطرد زيادتها بعد لمَّا كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، وبين القسم و(لو) كما في قول الشاعر:

أَمَا والله، أَنْ لو كنتَ حُرًّا ... وما بالحرِّ أنت ولا العتيق

ولا تعمل (أنْ) الزائدة شيئًا، وفائدة زيادتها التوكيد خلافًا للأخفش. [انظر: الجنى الداني: ٢٢٢، ٢٢٣]

* **«أنْ» المصدرية:** هي التي تنصب الفعل المضارع، ويصح أن يحل مصدرٌ صريحٌ محلَّها هي والفعل؛ مثل: أريد أن أتعلم اللغة العربية، وأريد أن أجيد الحديث بها؛ نقول: أريد تعلُّم اللغة العربية، وأريد إجادة الحديث بها. والفرق بين أن المصدرية وغيرها من أنواع «أن» مفصَّل في كتب النحو.

* **«أنْ» المفسِّرة:** هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، والمتأخرة عنها جملة، ولم تقترن بحرف جر، وهو تفسير معمول الفعل الذي قبلها ظاهرًا أو مقدَّرًا؛ فالظاهر كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ﴾ [طه: ٣٨، ٣٩]، فقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ﴾ تفسير قوله: ﴿مَا يُوحَىٰٓ﴾. والمقدَّر كما في قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، فالمفعول به مقدر؛ أي أوحينا إليه شيئًا هو اصنع الفلك. فإن قُدِّر قبله حرف جر كانت مصدرية؛ لاختصاص حرف الجر بالأسماء ولو تأويلًا، ويكون التقدير في هذه الحال: أوحينا إليه بصنع الفلك.

* **«أنْ» الناصبة:** هي أن المصدرية التي تنصبُ الفعلَ المضارع، وقد سبق الحديث عنها. [انظر: أن المصدرية].

* «إنْ» **المخففة من الثقيلة:** هي التي تعمل عمل «إنَّ»، وعملُها قليل، فإن أُهملت وجبَ اقتران خبرها بلام تسمى اللامَ الفارقة؛ لأنها تفرق بين «إنْ» المخففة من الثقيلة و«إن» النافية؛ فنقول في حالة الإعمال: إنْ محمدًا ناجحٌ، ونقول في حالة الإهمال: إنْ محمدٌ لناجحٌ، وتفصيل ذلك في كتب النحو. [انظر شرح ابن عقيل: باب إنَّ وأخواتها، والجنى الداني: ٢٠٨].

* «إنْ» **الشرطية:** هي التي تفيد تعليق حصول فعلٍ على حصول فعلٍ آخر، وتجزم فعل الشرط وفعل جواب الشرط المضارعين؛ مثل: «إن تجتهدْ تنجحْ».

* «إنْ» **العازلة:** هي «إنْ» التي تقع بعد «ما» النافية؛ كما في قول الشاعر:

بني غُدانةَ ما إنْ أنتمُ ذهبًا ... ولا صريفًا ولكنْ أنتمُ الخَزَفُ

وهي زائدة عند البصريين، نافية عند الكوفيين، ومعنى أنها عازلة أنها تُبطل عمل «ما» النافية التي تعمل عمل ليس عند الحجازيين. وقد جاءت «إن» في هذا البيت غير كافة شذوذًا، وقاس عليه المبرد. وفي غير هذا البيت تقول: ما إن عليٌّ مسافرٌ. [انظر: شرح الكافية للرضي ١: ٢٦٧، والجنى الداني: ٢١٠، والنحو الوافي: ٤: ٤٣٣].

* **إنْ النافية:** يراد (إن) التي تفيد النفي وهي نوعان: عاملة وغير عاملة؛ فالعاملة: ترفع المبتدأ وتنصب الخبر؛ مثل ليس وما الحجازية. وفي عملها خلاف، ومنع عملها أكثر البصريين. وغير العاملة: كثير ورودها؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ۝٢٠﴾ [الملك: ٢٠]. [انظر الجنى الداني: ٢٠٩].

* **إن الوَصْلِيَّة:** يراد (إن) الزائدة التي تصل بعض الكلام ببعض وتقوي معناه، فلا تعمل شيئًا ويمكن الاستغناء عنها. ويكثر ورودها بين ما النافية وما دخلت عليه من جملة فعلية أو اسمية، وتقع بعد (ما) المصدرية، وبعد (ما) الموصولة، وبعد (ألا) الاستفتاحية. [انظر الجنى الداني: ٢١٠، والنحو الوافي: ٤: ٤٣٣].

* **الائتناف:** يُرَادُ به: الاستئناف؛ وهو البدء بكلام جديد بعد الانتهاء من

الكلام السابق. [انظر: تفسير الطبري ١: ٢٤٨]

* **الاستئناف:** يُرَادُ به البدء بكلام جديد، ولا يلزم أن تكون الكلمة مرفوعة، بل يكفي ألّا تكون معمولةً لشيءٍ في الجملة السابقة؛ فقد تكون منصوبة بفعل مقدَّر من جملة جديدة، وقد استعمل الفرّاء الاستئناف بهذا المعنى. [انظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٣٥٠].

الباء

* **البأو:** مصطلحٌ يراد به في القافية: تجنب المستحسَن من السِّناد دون المستقبَح، والمستحسَن وقوع الضم مع الكسر، والمستقبح وقوع الفتح مع الضم أو الكسر. وقد عدَّ بعض علماء العَروض «البأو» من جملة عيوب الشعر، وقال آخرون: هذا ليس بعيب؛ لأن تجنب العيب لا يكون عيبًا. [انظر: الوافي في العروض والقوافي للتبريزي: ٢٥٠ وما بعدها].

* **باء النقل:** يُرَادُ به: الباء المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا؛ فنقول في ذهب زيد: ذهبت بزيدٍ، كما نقول: أذهبت زيدًا. [انظر: مغني اللبيب ١: ١٠٢].

* **باء الصلة:** يُرَادُ به: باءُ الجر التي تصل الفعل بما بعده؛ كما في قول الشاعر:

سائلْ بني أسدٍ بِمَقْتَلِ رَبِّهِمْ ... حُجْرِ بن أُمّ قَطَامِ عَزَّ قَتِيلَا

[انظر: شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري: ١١].

* **البتر:** يُرادُ به: في «العَروض» حذف ساكن الوتد المجموع، وسكون ما قبله، مع حذف السبب الخفيف من آخر التفعيلة؛ أي: اجتماع الحذف مع القطع، وهو من علل النقص، ويدخل البتر بَحْرَيْ «المتقارب» باتفاق، و«المديد» عند قطرب- كما قال الخليل- فيصير «فعولن» في المتقارب «فَعْ» بإسكان العين، وفاعلاتن في المديد «فاعِلْ» بإسكان اللام، وذهب الزجاج إلى أن اجتماع الحذف والقطع في بحر

«المديد» لا يسمى بترًا، وجعل اصطلاح «البتر» خاصًا بالمتقارب. [انظر الحاشية الكبرى: ٤٢، وانظر: اللسان: بتر].

ومثاله من المتقارب:

خَلِيلَيَّ عُوجَا عَلَى رَسْمِ دَارٍ ... خَلَتْ مِن سُلَيْمَى وَمِنْ مَيَّهْ

خَلِيلَيْ/ يَعُوجَا/ عَلَى رَسْ/ مِدَارِنْ ... خَلَتْ مِنْ/ سُلَيْمَى/ وَمِنْ مَيْ/ يَهْ

فعولن/ فعولن/ فعولن/ فعولن ... فعولن/ فعولن/ فعولن/ فع

* **الأبتر:** يُرَادُ به: في «العَروض» الجزء الذي سقط ساكنُ وتده، وسكن متحرِّكُه، وقد سقط من آخره سببٌ خفيف؛ ففي بحر «المتقارب عندما يتحول الجزء «فعولن» إلى «فَعْ» يسمى أبتر. [انظر: «البتر»، وانظر: الكافي للتبريزي: ١٤٥].

* **البحر:** يُرَادُ به في «العَروض»: التفاعيل المكرر بعضها بوجهٍ شعري. [انظر الحاشية الكبرى: ٤٥٥].

* **الابتداء:**

* يُرَادُ به في «النحو»: تعرية الاسم من العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها للإسناد. وقد يراد به لدى بعض النحويين المبتدأ. [انظر: الواضح في اللغة للزبيدي: ٣٠ وما بعدها].

* يُرادُ به في «العَروض»: كل جزء يعتل في أول البيت بعلةٍ لا تكون في الحشو، وذلك كالخرم. [انظر الكافي: ١٤١]. وهذا مذهب الخليل، وذهب الأخفش إلى أنه كل جزء أول بيت يجوز فيه تغييرٌ لا يجوز في الحشو؛ سواء أغُيِّر بالفعل أم لا. [انظر: الحاشية الكبرى ٩٣، ٩٤، ولسان العرب ١: ٢٠ «بدأ»].

* **المبتدأ:** يُرَادُ به: الاسمُ المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مخبرًا عنه، أو وصفًا سابقًا رافعًا لاسمٍ منفصل يُغني عن الخبر؛ مثل: «المُجدُّ ناجحٌ»؛

«فالمجد»: مبتدأ؛ لأنه اسم مجرد من العوامل اللفظية، وأخبرنا عنه بكلمة «ناجح»، ومثل: أناجح أخوك؟ فكلمة «ناجح» مبتدأ؛ لأنها وصف؛ أي اسمٌ مشتق مجرد من العوامل اللفظية، رافعٌ لما بعده «أخوك» على أنه فاعل له، وهذا الفاعل أغنى عن الخبر.

* **المبتدأ والمبني عليه:** يُرَادُ به: المبتدأ والخبر. [انظر: سيبويه ١: ٧].

* **البدل:** يُرَادُ به: التابع المقصود بالحكم بلا وساطة، وهو أنواع سنوردها فيما بعدُ مفصَّلة. والبدل اصطلاحٌ بصريٌّ، وسمّاه الكوفيون التبيين أو التكرير أو الترجمة. [انظر: الهمع ٢: ١٢٥، والصبان ٣: ٨٣].

* **البدل المطابق:** يُرَادُ به: التابع الذي يكون مساويًا للمتبوع في المعنى تمام المساواة مع اختلاف لفظيهما في الأغلب، ويسمى بدلَ كلٍّ من كل، أو بدل المطابقة؛ مثل: عدل الخليفة عمر بين الرعية؛ فعمر بدل من الخليفة بدلٌ مطابق، وقد يقال: بدلُ شيءٍ من شيء؛ لوجوده فيما لا يُطلق عليه كلّ. [انظر: الهمع ٢: ١٢٥].

* **بدلُ البَدَاء:** هو التابع الذي يكون قد بدا للمتكلم في أثناء الكلام بعد تلفظه بالمتبوع وقصْده إياه؛ كأن نقول: كُلْ لحمًا، سمكًا.

* **بدل البعض من الكل:** يُرَادُ به: التابع الذي يكون جزءًا من المتبوع، ويشترط أنْ يتصل التابع بضمير يعود على المتبوع ويطابقه، أو يقترن «بأل» المُغنية عن الضمير؛ فنقول: قرأتُ الكتابَ نصفَه، وقبِّلْ أباك اليد؛ فنصف الكتاب جزء من الكتاب، واليد جزء من الأب.

* **بدل الاشتمال:** يُرَادُ به: التابع الذي يكون متضمّنًا في المتبوع، لا على سبيل الكل والجزء، ويشترط أن يتصل بالتابع ضميرٌ يعود على المتبوع ويطابقه؛ مثل: أعجبني عليٌّ خلقه.

* **بدل الإضراب:** يُرَادُ به: التابع الذي يذكره المتكلم بعد ما يعدل عن المتبوع؛ مثل: سأرسل خطابًا برقيةً، فقد أَضْرَبَ المتكلمُ عن إرسال الخطاب إلى إرسال برقية، وأصبح الخطاب مسكوتًا عنه، وقيل: بدل الإضراب هو بدل البداء.

* **بدل الغلط:** أطلق بعض العلماء بدل الغلط على ثلاثة أقسام؛ هي:

١- غلطٌ صريحٌ: وذلك إذا أردت أن تقول مثلًا: اشتريت حقيبة، فسبقك لسانك إلى كتاب؛ فتقول: اشتريت كتابًا، ثم ترجع سريعًا فتصلح خطأك فتنطق بكلمة حقيبة، فتكون الجملة على النحو التالي: اشتريت كتابًا، حقيبةً.

٢- غلط نسيان: وذلك إذا نسيتَ المقصود، فتعمد إلى ذكر ما هو غلط، ثم تتداركه وتذكر المقصود.

٣- غلط بداء: وذلك أن تذكر المبدَل منه عن قصد، ثم تُوهِمُ المستمع أنك غالطٌ فيما ذكرت، فتذكر شيئًا آخر. وشرط ذلك أن ترقى من الأدنى إلى الأعلى؛ كقولك: كأنك نجمٌ بدرٌ شمسٌ. كأنك وإن كنت متعمدًا لذكر النجم تُغلِّط نفسك، وترى أنك لا تريد إلا تشبيهًا بالبدر، وكذلك قولك: بدر شمس. وادِّعاءُ الغلط وإظهارُه أبلغ في المعنى من التصريح بكلمة «بلْ». [انظر: حاشية المطول: ٦٣، ٦٤].

* **الإبدال:** يُرَادُ به في «الصرف»: حذف حرفٍ ووضع حرفٍ آخر مكانه؛ بحيث يختفي الأول؛ سواء أكان الحرفان من أحرف العلة، أم كانا صحيحين أم مختلفين. وأحرف الإبدال ثمانيةٌ يجمعها قولك: «طويت دائمًا». وهو أعم من الإعلال؛ مثل: «قال» من «القول» أُبدلت الواو ألفًا، و«اتّعد» من «وعد» أبدلت الواو تاءً. ويرى بعض علماء الصرف أن الإبدال خاص بالحرف إذا حل محل آخر صحيح، أو إذا حل محل آخر معتل، أما إحلال حرف علةٍ محل حرف علةٍ فهو قلب. [انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور: ١: ١٤٤].

* **البَرِيء:** يُرَادُ به في «العَروض»: الجزء الذي سَلِمَ من المُعاقَبَة؛ أي إذا لم يُحذف من «مفاعيلن» الياء ولا النون. [انظر: الكافي للتبريزي: ١٤٤].

* **البسيط**: يُرَادُ به في «العَروض»: بحرٌ من بحور الشعر العربي، وهو على ثمانية أجزاء:

مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن

وبيته:

يا حَارِ لا أُرْمَيَنْ مِنكُمْ بأعجُوبةٍ لم يَلْقَهَا سُوقةٌ قبلي ولا مَلِكُ

وسُمي بسيطًا؛ لأن الأسباب انبسطت في أجزائه السباعية؛ ففي أول كل جزء من أجزائه السباعية سببان؛ فسمي لذلك بسيطًا، وقيل: سمي بسيطًا لانبساط الحركات في عروضه وضربه. وهو يستعمل تامًّا ومجزوءًا. وله ثلاث أعاريض وستة أضرُب:

١- عَروضُه الأولى مخبونةٌ، ووزنها فَعِلُنْ، ولها ضربان:

أ- ضربٌ مخبونٌ ووزنُه فَعِلُنْ.

ب- ضربٌ مقطوعٌ ووزنُه فَعْلُنْ.

٢- عَروضه الثانية مجزوءة، ووزنُها مستفعلن، ولها ثلاثة أضرب:

أ- ضربٌ مذالٌ ووزنُه مستفعلان.

ب- ضربٌ مجزوءٌ ووزنُه مستفعلن.

ج- ضربٌ مقطوعٌ ووزنُه مفعولن.

٣- عَروضه الثالثة مجزوءة مقطوعة، ووزنها مفعولن، ولها ضربٌ واحدٌ مثلها مجزوءٌ مقطوعٌ ووزنه مفعولن.

* **البسيط الأول**: يُرَادُ به: ما كان من الضرب الأول من بحر البسيط، ووزن هذا الضرب (فَعِلُن)؛ كما في قول الشاعر:

ودِّعْ هُريرة إنّ الركبَ مرتحلُ وهل تُطِيقُ وداعًا أيُّها الرجلُ

[انظر: الفصول والغايات: ٢٦٨].

* **البسيط الثاني**: يُرَادُ به: ما كان من الضرب الثاني من بحر البسيط، ووزن

هذا الضرب (فَعْلُن)، كما في قول الشاعر:

بان الخليط ولو طُوِّعْتُ ما بانا وقطعوا من حبال الوصْلِ أقرانا

[انظر: الفصول والغايات: ٢٦٨].

* **البطح**: يُرَادُ به: الإمالة، وهي أن تذهب بالفتحة إلى جهة الياء إنه كان بعدها ألفٌ كالفتى، وإلى جهة الكسرة إن لم يكن ذلك، كنعمة وبسحر.

وأصحابها بنو تميم، وأسد، وقيس، وعامة نجد، ولا يميل أهل الحجاز إليها إلا قليلًا. [انظر: النشر في القراءات العشر ٢: ٣٠. والإمالة].

* **البناء**:

* يُرَادُ به في «**النحو**»: لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا لغير عاملٍ، أو اعتلال؛ مثل: كيفَ، حيثُ، أمسِ، هَلْ.

أو ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكايةً، أو إتباعًا، أو نقلًا، أو تخلصًا من التقاء سكونين. [انظر: الأشموني ١: ٤١].

* ويراد به في «**الصرف**»: الوزن أو الصيغة. [انظر: الواضح للزبيدي: ٦٤].

* **بناء الاسم على الفعل**: يُرَادُ به: أن يكون الاسم معمولًا للفعل. [انظر: سيبويه ١: ٤١].

* **بناء الفعل على الاسم**: يُرَادُ به: أن يكون الفعل في موضع الخبر لهذا الاسم. [انظر: سيبويه: ١: ٤١].

* **المبني**: يُرَادُ به: الكلمة التي يلزم آخرَها حركةٌ أو سكونٌ لغير عامل أو اعتلال.

* **مبني الأصل**: اصطلاح مجدَّد من ابن الحاجب، ويريد به: الحرف والفعل الماضي والأمر. [انظر: شرح الرضي على الكافية ١: ١٦].

* **المبني بناءً أصيلاً**: يُرَادُ به: الكلمة التي لا تستعمل إلا مبنية، كالضمائر،

وأسماء الإشارة ما عدا المثنى منها، والأسماء الموصولة ما عدا المثنى منها، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط ما عدا «أي»، والفعل الماضي، وفعل الأمر، وفعل التعجب، وأفعال المدح، والذم، وجميع الحروف.

* **المبني بناءً عارضًا:** يُرَادُ به: الكلمة التي تستعمل في الأصل معربة، وقد يطرأ عليها ما يقرِّبها من المبني بناء أصيلًا؛ وذلك كالأعداد المركبة؛ وهي «أحدَ عشرَ» حتى «تسعةَ عشرَ» ما عدا اثني عشر، وما رُكِّب من الظروف مثل: بينَ بينَ، وما رُكب من الأحوال مثل: شذرَ مذَرَ، واسم لا النافية للجنس إذا لم يكن مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف؛ فتقول: لا كتابَ في الحقيقة، والمنادى المفرد العلم، والنكرة المقصودة مثل: يا محمدُ، ويا رجلُ انظر، والفعل المضارع عند اتصاله بنون التوكيد اتصالًا مباشرًا، أو عند اتصاله بنون النسوة، تقول: والله لأخلِصنَّ في عملي، وقال تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

* **المبني على المبتدأ:** يُرَادُ به: الخبر. [انظر: سيبويه ١: ٢٣٠، ٢٧٨].

* **المبني على فتح الجزئين:** يُرَادُ به: ما كان مركَّبًا من كلمتين، لا لإسنادٍ ولا لإضافةٍ، وكلٌّ من الكلمتين مفتوح الآخر؛ مثل: أحدَ عشرَ، ومثل: بينَ بينَ، وصباحَ مساءَ. [انظر: المبني بناءً عارضًا].

* **المبني للمجهول:** يُرَادُ به: الفعل الذي لم يُسندَ إلى فاعله، بل أُسند إلى ما ناب عن الفاعل بعد حذفه، وغُيِّرت حركاته ليعلم أنه لم يسند إلى فاعله. فإذا كان الفعل ماضيًا ضُم أوله وكُسر ما قبل آخره، وإذا كان مضارعًا ضُم أوله وفُتح ما قبل آخره؛ مثل: أُكِلَ الطعامُ، يُؤْكَلُ الطعامُ. [انظر: شرح المقدمة الجزولية لابن بابشاذ: ١٤٢].

* **المبني للمعلوم:** يُرَادُ به: الفعل الذي أسند إلى فاعله؛ مثل: نال الفائزُ جائزةً، وينال الفائزُ جائزةً.

* **المبني للفاعل:** يُرَادُ به: الفعل المبني للمعلوم، وهو ما أسند إلى فاعله. [انظر: المبني للمعلوم].

* **المبني للمفعول:** يُرَادُ به: المبني للمجهول، وقد سبق، فارجع إليه.

* **المبني لما لم يُسم فاعله:** يُرَادُ به المبني للمجهول، وقد سبق فارجع إليه.

* **الباب:** يُرَادُ به في «الصرف»: النمط الذي يكون عليه الفعل الماضي مع المضارع، ومن ثم يقولون: أبواب الفعل الماضي مع المضارع ستة: باب فعَل يفعَل بفتح العين فيهما؛ مثل: فتَح يفتَح، وباب فعَل يفعِل بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع؛ مثل: جلَس يجلِس، وباب فعَل يفعُل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع؛ مثل: دخَل يدخُل، وباب فعِل يفعِل بكسر العين في الماضي والمضارع؛ مثل: حسِب يحسِب، ولِي يلِي، وباب فَعُل يفعُل بضم العين في الماضي والمضارع؛ مثل: كرُم يكرُم وحَسُن يحسُن.

* **باب أفعل منك:** يُرَادُ به: اسم التفضيل. [انظر: الكتاب لسيبويه ٢: ٥٥].

* **البيت:** يُرَادُ به في «العَروض»: الكلام الموزون المشتمل على شطرين، ويُعد وحدة قائمة بذاتها في القصيدة.

* **البيت المخنَّث:** يُرَادُ به: ما رُكِّب من صدر بيتٍ وعجز بيتٍ آخر.

* **بَيْنَ بَيْنَ:** يُرَادُ به: أن تجعل الهمزة من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة: فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة في إخراجها بين الهمزة والألف؛ لأن الفتحة من الألف، وإذا كانت مضمومة جعلناها متوسطة بين الهمزة والواو، وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء والهمزة.

* **التبيين:** اصطلاحٌ كوفيّ يريدون به البدل، وقد سبق توضيحه.
وقد يراد به: التمييز. [انظر: المقتضب للمبرد ٣: ٣٦].

التاء

* **الإتباع:** يُرَادُ به: أن يتبعَ الاسمُ الاسمَ السابق عليه في حركة الإعراب على

أنه بدلٌ منه، أو نعتٌ له، أو عطفٌ عليه، أو توكيدٌ له. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ١٩٣، ٣٢٥، ٣٥٣].

وقد يُطلق على إتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة الحرف الأول من الكلمة التي بعدها؛ كقراءة من قرأ: «الحمدِ لله» بكسر الدال إتباعًا لكسرة اللام. وقد ذكر السيوطي ستة عشر نوعًا من الإتباع. [انظر: الأشباه والنظائر النحوية ١: ٩]. وقد يراد به الإتيان بكلمتين على وزنٍ واحدٍ تؤكد ثانيتُهما الأولى، والثانية إما أن تكون في معنى الأولى؛ مثل: «هو قسيمٌ وسيم» وإما أن تكون خالية من المعنى؛ مثل: «حسن بَسَن».

* **التابع**: يُرَادُ به: ما شارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقًا، وليس خبرًا. وهو النعت، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق، والتوكيد. [انظر: التسهيل لابن مالك: ١٦٣، والهمع ٢: ١١٥].

* **الترجمة**: اصطلاحٌ كوفيّ يُرادُ به: عطف البيان أو البدل، وقد سبق توضيحه. [انظر: البدل، وتفسير الطبري ٢: ٣٤٠، ٣: ٥٢، ٩٩، ٤٤٠، ٧: ٣٨٢، وحاشية الصبان ٣: ٨٣، وشرح القصائد السبع الطوال: ١١].

* **المترجم**: اصطلاحٌ كوفي يُرَادُ به: البدل، وقد سبق. [انظر: معاني القرآن للفراء ٢: ١٧٨].

* **التَّام**: يُرَادُ به في «العَروض»: البيتُ الذي استوفى أجزاءَ دائرته من العَروض والضرب بلا نقصٍ فيهما عن الحشو؛ أي إن العروضَ والضربَ كالحشو فيما يجوز عليه من الزحاف، ويمتنع فيه من العلل، ويكون ذلك في النوع الأول من الكامل، والرجز، والمتدارك. [انظر: الحاشية الكبرى: ٨٦].

* **التام المنفي**: يُرَادُ به: كون أسلوب الاستثناء مسبوقًا بنفيٍ، مع ذكر المستثنى منه؛ مثل: ما تخلَّف المدعوُّون إلا عليًّا. وهنا يجوز فيما بعد «إلا» النصبُ على الاستثناء، ويجوز الرفعُ على أنه بدل من المستثنى منه، بدل بعضٍ من كل، ولا يحتاج هنا إلى عائد.

* **التامُّ الموجَبُ**: يُرَادُ به: أن يكون أسلوب الاستثناء مثبتًا ويُذكر المستثنى منه؛ مثل: حضر المدعوون إلا عليًا. وهنا يجب نصبُ ما بعد إلا.

* **التمام**: قد يُرَادُ به: الإغراء، وسيأتي توضحيه. [انظر: مقدمة خلف الأحمر: ٥٣].

الثاء

* **الثرم**: يُرَادُ به في «العَروض»: حذف الحرف الأول والخامس من الجزء «فَعُولُن»؛ أي اجتماع الخرم والقبض في فعولن، وذلك يكون في أول البيت، ويدخل بحر الطويل والمتقارب؛ فتحذف الفاء والنون؛ فتصبح «عُولُ»، فينقل إلى «فَعْلُ»؛ ومثال ذلك:

هاجكَ ربعٌ دارس الرسم باللوَى	لأسماء عفّى آيَهُ المورُ والقطْرُ
هاج/ كربع ندا/ رس ررس/ مبللوى	لأسما/ أعففاأا/ يهلمو/ رولقطرو
فعْل/ مفاعيلن/ فعولن/ مفاعلن	فعولن/ مفاعيلن/ فعولن/ مفاعيلن
أثرم/ سالم/ سالم/ مقبوض	سالم/ سالم/ سالم/ سالم

[انظر: الكافي: ٢٧، والحاشية الكبرى: ٤٤].

* **الأثرم**: يُرَادُ به في «العَروض»: الجزء «فعولن» إذا حذف الحرف الأول والخامس منه، وهو في أول البيت. [انظر: الثرم].

* **الثِّقَل**: يُرَادُ به في «النحو»: مانعٌ من موانع ظهور الحركة الإعرابية على آخر الكلمة، وذلك في الكلمات التي آخرها ياءٌ لازمة مسكورٌ ما قبلها؛ إذ لا تظهر الضمة ولا الكسرة على هذه الياء؛ نظرًا لثقل النطق بهما؛ فتقول: جاء القاضي، مررت بالقاضي؛ فالضمة والكسرة مقدرتان منع من ظهورهما الثقل.

* **التثقيل**: يُرَادُ به: تشديد الحرف في مثل: عظّم، ومدّ. [انظر: ديوان الأدب للفارابي ١: ٧٨].

وقد يراد به: تحريك الحرف الساكن؛ مثل تحريك حركة العين في نِعْـمَ بالكسر؛ فتقول: نِعِم. [انظر: ديوان الأدب للفارابي ١: ٨٠، وتفسير الطبري ٢: ٣٢٤].

* **المثقّل الحشو**: يُرَادُ به: الفعل المضعَّف العين؛ أي ما كان الحرف الثاني من أصوله مشدَّدًا؛ مثل: عظَّم، وكرَّم. [انظر: ديوان الأدب للفارابي ١: ٧٧].

* **الثلاثي**: يُرَادُ به عند الكوفيين: الفعل الثلاثي الأجوف المتصل بتاء الفاعل؛ مثل: قمتُ، وبعتُ؛ لأن التاء اختلطت به فصار معها ثلاثةُ أحرف. [انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١: ١٧٧].

* **المثلث**: يراد به الاسم الذي يُرَى في الكتابة واحدًا ويصرف على ثلاثة أوجه. ويوضح ذلك بأنه أسلوب يتمثل في إيراد ثلاث حركات لثلاث كلمات متشابهة في الأصل والوزن وترتيب الحروف، وتختلف في حركة فائها أو عينها، سواء أكانت هذه الكلمات بحركاتها الثلاث متفقة المعنى أم مختلفة؛ مثل: أَصْبَع، وأُصبَع، وإِصبَع، الهمزة مختلفة بالحركات الثلاث والباء مفتوحة في جميعها؛ ومن ثَمَّ يقولون: أصبع بتثليث الهمزة. [انظر: المثلث لابن السيد البطليوسي: ٤٧، ٤٨، ٣٠٥].

* **الثلم**: يُرَادُ به في «العَروض»: حذف الحرف الأول من الجزء «فَعُولُنْ» في أول البيت، وينقل إلى «فَعْلُنْ»، وذلك يكون في بحري الطويل والمقتضب؛ ومن أمثلته من بحر الطويل:

شاقتكَ أحداجُ سُليْمى بعاقلٍ	فعيناكَ للبَيْنِ تجودانِ بالدمْعِ
شاقت/ كأحداج/ سليمى/ بعاقلن	فعينا/ كللبين/ تجودا/ نبدد معي
فَعْلُن/ مفاعيل/ فعولن/ مفاعلن	فعولن/ مفاعيل/ فعولن/ مفاعيلن
أثلم/ مكفوف/ سالم/ مقبوض	سالم/ مكفوف/ سالم/ سالم صحيح

[انظر: الكافي: ٢٧، والحاشية الكبرى: ٤٤].

* **الأثلَم**: يُرَادُ به: في العَروض الجزء «فعولن» إذا حُذف الحرف الأول منه وهو في أول البيت.

* **التثنية**: يُرَادُ به: ضَمُّ مفردٍ إلى مفردٍ مثله في اللفظ والمعنى؛ مثل: «كتابان». وقد يراد بالتثنية التكرير، أو التكرير للتوكيد؛ مثل: فيها زيد قائمًا فيها». [انظر: الكتاب ١: ٢٧٧ بولاق، وشرح الكافية للرضي ١: ١٥].

* **المثنّى**: يُرَادُ به: الاسم الدال على اثنين أو اثنتين بزيادة ألفٍ ونونٍ مكسورة في حالة الرفع، وياءٍ مفتوحٍ ما قبلها ونونٍ مكسورة في حالتي النصب والجر على صيغة المفرد. وتُحذف هذه النون عند الإضافة؛ فنقول: فاز المُجِدّان، وفاز كاتبا البحث.

* **الثنائي**: يُرَادُ به: ما كان على حرفين من حروف السلامة؛ سواء أُكُرِّرَتْ فاؤه أم عينُه، أم يُلحق بالثلاثي أو الرباعي أو الخماسي أو السداسي أو السباعي. فمما يكون الحرفان أصله نحو: «مَنْ»، و«ما»، ومن الحروف نحو: «مِنْ»، و«عَنْ»، ومن الفعل ما كان مضاعفًا؛ نحو: ردَّ، وعدَّ، وإذا دخلته الزوائد؛ نحو: استعدّ واستمدّ، وإذا تكرر؛ نحو: «بَرْبَر» و«جَرْجَر»، وفيما أُظْهِر تضعيفه نحو: العَدَد والمَدَد، وكذلك ما تكرر؛ نحو: «رَبْرَب»، و«بُلْبُل»، و«نِقْنق». ومثل: «جَرْجار» و«رَمْرام»، و«بَسْباس»، و«غَوغاء»، و«قَطْقَطا»- اسم وادٍ-، و«صَرْصَرانِيٌّ» لضرب من السمك. [انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع: ١٠٩- ١١٦].

وقد عدَّ الفارابي ما تكررت فاؤه وعينه معًا؛ مثل: زلزل من الرباعي، ومثل: «دَدَن»، و«جَلَل» سماه المضاعف الثلاثي؛ ومثل: «قَلِقَ» عدَّهُ صحيحًا. [انظر: ديوان الأدب للفارابي، مقدمة المحقق: ٢٥].

* **الثنائي المضاعف**: يُرَادُ به: الثلاثي الذي لامُه وعينه من جنسٍ واحدٍ؛ مثل: ردَّ، وكرّ. [انظر: الأفعال للسرقسطي: ١: ٥٥، ٥٦].

* **الثنائي المكرر**: يُرَادُ به: الفعل الرباعي الذي فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينُه ولامه الثانية من جنسٍ؛ مثل: زلزل، وزعزع، وزحزح. [الأفعال لابن القطاع ١: ١٠٦، ١٠٧].

* **الاستثناء**: يُرَادُ به: إخراج بعض ما يتناوله اللفظ من الحكم بإحدى أدوات الاستثناء؛ مثل: حضر المسافرون إلا عليًّا. وأدوات الاستثناء هي: إلا، وغير، وسوى، وعدا، وخلا، وحاشا، وليس، ولا يكون.

* **الاستثناء المفرَّغ**: يُرَادُ به: أسلوب الاستثناء المنفي الذي لم يُذكر فيه المستثنى منه؛ مثل: ما حضر إلا عليٌّ. وسُمي مفرَّغًا؛ لأن العامل الذي قبل «إلا» تفرَّغ للعمل فيما بعدها؛ ففي هذا المثال رُفع ما بعد إلا على أنه فاعل للفعل. وتوضيح ذلك وبيان الخلاف فيه مفصَّلٌ في كتب النحو.

* **الاستثناء المنقطع**: يُرَادُ به: ما كان المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه؛ مثل: يعالج الطبيب المرضى إلا الأصحَّاءَ، ومثل: انصرف المدعوُّون إلا أهلَ البيت؛ فالأصحاء ليسوا من المرضى، وأهل البيت ليسوا من المدعوين. وهنا يجب نصب المستثنى.

* **الاستثناء المتصل**: يُرَادُ به: ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه؛ مثل: نجح الطلبةُ إلا المهملَ. وهنا يجب نصب المستثنى ما لم يُسبق بنفي.

الجيم

* **المُجْتَثُّ**: يُرَادُ به في «**العَرَوض**»: بحرٌ من بحور الشعر، وأصله في الدائرة العَروضية ستة أجزاء؛ إلا أنه استُعمل مجزوءًا؛ أي أربعة أجزاء بحذف تفعيلة من كل شطر؛ فوزنه مجزوءًا:

مستفع لن فاعلاتن ... مستفع لن فاعلاتن

البطنُ منها خميصٌ ... والوجهُ مثلُ الهلالِ

وله عروضٌ واحدة وضربٌ واحد، وسُمي مجتثًّا؛ لأن لفظ أجزائه يوافق أجزاء الخفيف بعينها؛ وإنما تختلف من جهة الترتيب في الدائرة؛ فكأنه اجتُثَّ من بحر الخفيف؛ إذ وزنُ الخفيفِ:

(فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن) مرتين. ووزن المجتث وفقًا لأصله في الدائرة العَروضية: (مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن) مرتين، وبيته:

صَدَّتْ ومالت سُليمى، يا خليلي عن عهدنا ليت شِعري، ما دهاها

لكنه استُعمل مجزوءًا كما ذكرنا.

فلهذا التوافق بين أجزائهما في نفس الدائرة قيل: كأنه مقتَطَع من بحر الخفيف، والاجتثاث في اللغة: الاقتطاع.

* **الجَحْد**، يُرَادُ به: النفيُ؛ أي سلب النسبة. وقيل: هو أخصُّ من النفي؛ لأنه يُراد به الإخبار عن ترك الفعل في الماضي، وقيل: المراد به الفعل المضارع المجزوم بلم التي وُضعت لنفي الماضي في المعنى. [انظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢: ١٠١، والواضح للزبيدي: ٥٠، والتعريفات للجرجاني: ٦٥].

* **التجريد**، يُرَادُ به في «الصرف»: حذف الحروف الزائدة على الحروف الأصلية للكلمة؛ ففي كلمة «مستخرج» إذا أردنا تجريدها نحذف الميم والسين والتاء، فيتبقى «خرج».

* **المجرَّد**، يُرادُ به: الكلمة التي تكون جميع حروفها أصلية؛ مثل: كتب، زلزل، دحرج، رجل، قمر. ويقال: مجرد من الزوائد، ومجرد من الزيادة.

* **الجرُّ**، يُرَادُ به: موقعٌ إعرابي للأسماء أو ما يحُلُّ محلها، وعلامتُه الكسرة أو ما ينوب عنها، وذلك إذا سُبق الاسمُ بحرفٍ من حروف الجر، أو كان مضافًا إليه، أو تابعًا لمجرور؛ مثل: استمعتُ إلى خطيبِ المسجدِ الجديدِ.

وقد أُطلق الجرُّ قديمًا على الكسرة التي تأتي في آخر الفعل للتخلُّص من التقاء ساكنَيْن؛ مثل: لم يذهبِ الرجل. [انظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي: ٣٠، والواضح للزبيدي: ٤٩].

* **الجر الأصلي**، يُرَادُ به: الجر بالإضافة المعنوية، أو الجر بحرف الجر الأصلي؛ مثل: هذا كتابُ محمدٍ، ومررت بعليٍّ. [انظر: شرح المصباح: ٩٤٧، ٩٤٨].

* **الجر بالمجاوَرة**: يُرَادُ به: ظهور الكسرة في آخر الاسم وموقعه الإعرابي لا يقتضيها، إلا أن الاسم السابق عليه مباشرة يكون مجرورًا؛ ومن ذلك قولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، فكلمة «خرب» موقعها الإعرابي رفع؛ لأنها نعتٌ لـ «جُحْر»، وعلامة الرفع الضمة، إلا أن مجاورة «خرب» لـ«ضب» المجرورة جعلها مجرورة أيضًا.

وقد أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة في النعت والتوكيد، وقد سبق شاهد النعت، أما شاهد التوكيد؛ فقول الشاعر:

يا صاحِ بلِّغْ ذوي الزوجات كلِّهم ... أنْ ليس وصلٌ إذا انحلت عرى الذنب

بجر «كل»: وهي توكيد للمفعول به «ذوي».

وزاد بعضهم عطف النسق؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ [المائدة: ٦] في قراءة جر «أرجلِكم»، ولا يكون إلا بواو العطف.

وزاد ابن هشام عطف البيان، وأنكر الجر بالمجاورة مطلقًا السيرافيُّ وابن جنِّي، وأوَّلوا ما ورد من ذلك، وقصره الفرّاء على السماع، وخصّه قومٌ بالنكرة، وخصَّه الخليل بن أحمد بغير المثنى؛ أي المفرد والجمع، وقيل: خاصٌّ بالمفرد فقط، والجواز في المثنى معزوٌّ إلى سيبويه. [انظر: الكتاب ١: ٢١٧ بولاق، ومعاني القرآن للفرّاء: ٢: ٧٥، وارتشاف الضرب: ٤: ١٩١٢، ١٩١٣].

* **الجر على التوهم**: يُرَادُ به: أن يكون الاسمُ مجرورًا دون أن يُسبق بعامل جر، لكنه معطوف على اسمٍ يُتوهم دخول حرف جر عليه، من شواهد ذلك قول الشاعر:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضَى ... ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

فكلمة «سابق» معطوفة على خبر ليس «مدرك»، لكنها مجرورة على توهُّم جر مدرك؛ لأن حرف الجر يجوز أن يدخل على خبر ليس؛ وكأنه قال: لست بمدركٍ ولا سابقٍ.

* **الجرُّ غير الأصلي:** يُرَادُ بـه: الجـر بحـرف الجـر الزائـد، أو الجـر بالإضـافة اللفظية. ومثال الجر بحرف الجر الزائد: بحسبِك كتاب، وليس المـذنب بنـاجٍ مـن العقاب، ومثال الجر بالإضافة اللفظية: هذا مُكـرِمُ الـضيفِ؛ أي مكـرمٌ الـضيفَ. [انظر: شرح المصباح: ٩٤٧، ٩٤٨].

* **الجارُّ:** يُرَادُ به: ما يجعل الاسم في موضع جر، فتظهر على آخره الكسرة أو مـا ينوب عنها،وهذا الجار قد يكون اسمًا عند إضافته لما بعده، وقـد يكـون حرفًـا مـن حروف الجر.

* **المجرور:** يُرَادُ به: الاسم الواقع في موقع جرٍّ؛ وذلك بـأن يُـسبق بحـرف مـن حروف الجر، أو يكون مضافًا للاسم السابق عليه، أو تابعًا للاسم المجرور.

* **الجاري مجرى الصحيح:** يُرَادُ به: الاسم الذي آخـره يـاءٌ أو واوٌ متحركـان وقبلهما ساكنٌ؛ سواء أكانا مشددين؛ نحو: مَرْمِـيّ، وكـرسيّ، ومعـزوّ، أم مخففـين؛ نحو: ظَبْي، وحُلْو، ودَلْو، ويدخل في المشدد ما كان مختومًا بيـاء مـشددة، للإدغـام كما سبق، أو للنسب؛ نحو: مصريّ، أو لغيرهما؛ نحو: كُرْكِيّ: اسم طائر.

* **الجاري على الفعل:** يُرَادُ به: الأسماءُ المشتقَّة التي تعمل عمـل الفعـل، وقـد يختص باسم الفاعل، وقد يُطلق على المصدر ليفرق بينه وبين اسم المصدر.

* **الإجراء:** اصطلاحٌ كوفيٌّ يراد به: الصرف والتنوين، ويراد به إتباع اسمٍ لآخر في إعرابه؛ مثل: النعت، والتوكيد، والبدل، والعطف. [انظر: معاني القـرآن للفـرّاء ٢: ١٩، ٣٠٤، وشرح القصائد السبع الطوال: ٢٠].

* **الإجراء على الموضع:** يُرَادُ به: إتباع اسمٍ اسمًا سابقًا عليه في حركة الإعراب التي يستحقها الموقع الإعرابي، لا حَسَب لفظه؛ مثل: «ليس الجو بحـارٍّ ولا بـاردًا» فكلمة «باردًا» منصوبة، وهي معطوفة على كلمة «حار»، وهـي في موضـع نـصب خبر ليس وإن كانت مجرورة لفظًا؛ ومن شواهد ذلك:

مُعَاوِيَ إننا بشرٌ فأسجِحْ   فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

* **إجراء الوصل مجرى الوقف**: يُرَادُ به: معاملة الكلمة عند وصلها بما بعدها معاملَةَ الكلمة عند عدم وصلها بما بعدها في النطق؛ فالوصل يقتضي- نحويًّا- ظهور الحركة الإعرابية فتحةً أو ضمة أو كسرة، وعدم الوصل- وهو المعروف بالوقف- يكون بتسكين آخر الكلمة، أو بإلحاق هاءٍ تُعرف بهاء السكت.

ومعنى ذلك أننا نصل الكلماتِ ساكنةً دون ظهور علامات إعرابية، وقيل إن هذا خاصٌّ بالشعر؛ ومن شواهد ذلك قول منظور بن حية الأسدي:

لما رأى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ   مال إلى أرطاة حِقْفٍ فاضطجعْ

فأبدل من التاء في دعة هاءً وأثبتها في الوصل، وهذا إنما يكون في الوقف، وكذلك قول امرئ القيس:

فاليوم أشربْ غير مُستحقِبٍ   إثمًا من الله ولا واغل

* **إجراء اللازم مُجْرى غير اللازم، وإجراء غير اللازم مجرى اللازم**: يُرَادُ به: تطبيق حكمٍ جائز في حالة كان الحكم فيها واجبًا؛ ومن ذلك فك الإدغام في موضع كان واجبًا فيه الإدغام؛ مثل: قول أبي النجم العجلي:

* الحمد لله العِلِيِّ الأَجْلَلِ *

وقوله:

* تشكو الوجى من أظلُلٍ وأظلُلِ *

والواجب هنا؛ أي اللازم أن يقول: الأجَلّ، ويقول: أظَلّ؛ لأن الحرفين المتماثلين وقعا في كلمة واحدة، ولكن عومل الحرفان معاملتهما لو كانا في كلمتين مثل: جعل لك، فعدمُ الإدغام هنا جائز؛ إذ يمكن أن نقول جعلَّكَ؛ فالإدغام في المنفصِلَيْن وإن لم يكن واجبًا؛ أي لازمًا، ولكنه نُزِّل وأُجْرِي مجرى اللازم. [انظر: الخصائص ٣: ٨٧].

* **الجري على الأول**: يُرَادُ به: إتباعُ للاسم السابق عليه في إعرابه. [انظر: الكتاب ١: ٢٤٩].

* **المُجْرَى**:

* يُرَادُ به في «النحو»: الاسمُ الذي لم يُمنع من الصرف؛ أي يقبل التنوين، ويُجرُّ بالكسرة.

* يُرَادُ به في «القافية»: حركةُ الرَّوِيّ فتحةً أو ضمةً أو كسرةً، وسُمِّي بذلك لأن الصوت يبتدئ بالجريان في حروف الوصل منه. [انظر: العقد الفريد ٣: ١٥٢، والعيون الغامزة ٢٤٣، ٢٤٤].

كما سُميت هذه الحركة «الإطلاق»؛ لأن الصوت ينطلق بها ولا ينحبس.

ومن البديهي أن الرَّوِيَّ المقَيَّدَ ليس له مجرى؛ لأنه ساكن أبدًا.

ويكون المجرى فتحةً، أو ضمة، أو كسرة، فتُلتزم في القصيدة كلها. وقد عاب العلماء المعاقبة بين هذه الحركات؛ أي: الانتقال من حركة إلى أخرى، وخاصة بين الفتحة وأختيها، ولكن ورد مثل ذلك عن الشعراء القدماء، ولاسيما بين الضمة والكسرة؛ ومن ذلك قول الشاعر:

الحمــــدُ لله الـــــذي ... يعفــــو ويــــشتد انتقامُـــهْ
فهنــــاك مُجْـــزَأَة بــــين ثَـــوْ ... رٍ كــــان أشــجعَ مِــن أُســامَهْ

فالهاء وصل، والميم رويّ، وقد اختلفت حركته من ضمة إلى فتحة.

* **مجاري أواخر الكلم**: يُرَادُ به: علامات الإعراب والبناء. [انظر: الكتاب ١: ٣].

* **الجُزْء**: يُرَادُ به في «العَروض»: التفعيلة، وهي تمثل جُزءًا من أجزاء موسيقى البيت، فأجزاء بحر البسيط مثلًا ثمانيةٌ، كل جزءٍ منها يسمى تفعيلة:

مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلن ... مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلن

ومستفعلن تسمى جزءًا، وكذلك «فاعلن»، والأجزاء التي تتكون منها البحور

هي: فعولن، مفاعيلن، مفاعلتن، فاعلاتن، فاعِ لن، فاعلن، مستفعلن، متفاعلن، مفعولات، مستفع لن.

وهي تسمى أجزاءً، وتفعيلاتٍ، وأركانًا، وأمثلةً، وأوزانًا.

* **الجَزْء**: بفتح الجيم، يُرَادُ به في «**العَروض**»: حذف العَروض (الجُزْء الأخير من النصف الأول، من البيت)، وحذف الضرب (الجزء الأخير من النصف الثاني من البيت) الأصليين في الدائرة العروضية. والجَزْء تارةً يكون واجبًا، وتارةً يكون جائزًا، وتارةً يكون ممتنعًا، فيجب الجَزْء في خمسة أبحُر؛ هي: الهزج، والمقتضب، والمجتث، والمديد، والمضارع. ويجوز في ثمانية أبحر؛ هي: المتقاربُ، والمتدارَكُ، والخفيفُ، والوافرُ، والرَمَلُ، والبسيطُ، والكاملُ، والرجزُ. ويمتنع في ثلاثة أبحر؛ هي: الطويلُ، والسريعُ، والمنسرحُ. [انظر: الحاشية الكبرى: ٨٧].

* **الجَزاء**: يُرَادُ به: الشرط؛ أي تعليق شيءٍ بشيءٍ؛ بحيث إذا وُجد الأول وُجد الثاني. [انظر: الكتاب ١: ٤٣١، ٤٣٢، وشرح القصائد السبع الطوال: ١٨٢].

وقد يُرادُ به: المفعول لأجله؛ أي المصدرُ القلبي الفضلة المعلل لحدثٍ شاركه وقتًا وفاعلًا، وسيأتي توضيحه. [انظر: تفسير الطبري ٢: ٣٤٠].

* **المجزوء**: يُرَادُ به في «**العَروض**»: البيت الذي حُذف منه عَروضُه وضَربُه الأصليان. [انظر: الجَزْء، وانظر: الكافي: ١٤٣].

* **الجَزْل**: يُرَادُ به في «**العَروض**»: حذف الحرف الرابع الساكن بعد إسكان الحرف الثاني المتحركُ من التفعيلة. وهو من الزّحاف المزدوج، ويُعرف بأنه اجتماع الطي والإضمار؛ فتُحوَّل «متفاعلن» إلى «مُفْتَعِلُن». ويدخل الجزلُ بحرًا واحدًا هو الكامل.

وقد يُطلق عليه الخزل بالخاء. [انظر: الحاشية الكبرى: ٣٦]؛ ومن أمثلته:

منزلةٌ صمَّ صداها وعفتْ   أرسُمُها إن سُئلتْ لم تُجبِ

منـزلتن/ صمممـصدا/ هاوعفـت أرسـمها/ إن سـئلت/ لم تجبـي

مفـتعلن/ مفـتعلن/ مفـتعلن مفـتعلن/ مفـتعلن/ مفـتعلن

مجـزول مجـزول مجـزول مجـزول مجـزول مجـزول

* **المَجْزول**: يُرَادُ به في «العَروض»: ما حُذف رابعُه بعد سكون ثانيه من التفعيلات، وذلك منحصر في متفاعلن ببحر الكامل. [انظر: الجزل، وانظر: الكافي ٦٦، ١٤٤].

* **الجَزْمُ**: يُرَادُ به: تسكين آخر الفعل المضارع المعرب الصحيح الآخِر، أو حذف آخر المضارع المعتل، أو حذف النون إذا كان مسندًا إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة لعاملٍ يقتضي ذلك؛ مثل: لم يكتبْ، لم يرمِ، لم يكتبا، لم يكتبوا، لم تكتبي.

وقد يُطلق على السكون في آخر فعل الأمر، أو السكون مطلقًا ولو كان في وسط الكلمة. [انظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢: ٣١٥ الآية رقم ٢٠ من سورة العنكبوت. حيث يقول الفرّاء: «وقوله (النشْأة) القراء مجمعون على جزم الشين وقصرها إلا الحسن البصري». وانظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي: ٣٠].

* **الجزمُ المنبِسط**: يُرَادُ به في «العروض»: الردف إذا كان واوًا أو ياءً مفتوحًا ما قبلهما؛ مثل:

ما لك لا تنبح يا كلبَ الدوْمْ بعد هدوء الحيِّ أصوات القوْمْ

قد كنت نبّاحا فما لَك اليَوْمْ

ومثل:

يمنعها شيخٌ بخديْهِ الشَّيْب لا يحذر الريب إذا خيف الرَّيْب

وروى أبو الخراز العروضي أن سيبويه لا يجيز مجيء الردف «واوًا» أو «ياءً» بعد حرفٍ مفتوح.

* **الجزم المرسَل:** يُرَادُ به في «العروض»: الردف إذا كان «واوًا» مضمومًا ما قبلها أو «ياءً» مكسورًا ما قبلها؛ مثل:

وإني لأستهدي الرياح سلامكم ... إذا أقبلتْ من نحوِكم بهبوب

ومثل:

أضحى التنائي بديلًا من تدانينا ... وناب عن طيب لُقيانا تجافينا

* **الجوازم:** يُرَادُ به: أدواتٌ إذا سبقت الفعل المضارع سكن آخره إن كان صحيحًا، وإن كان معتل الآخر حُذف حرف العلة، وإن كان من الأفعال الخمسة حُذف النون. [انظر: الجزم].

وهذه الأدوات منها ما يجزم فعلًا واحدًا، ومنها ما يجزم فعلين. فما يجزم فعلًا واحدًا: لَمْ، لمَّا، ألم، ألمَّا، لام الأمر، لا الناهية. وما يجزم فعلين: إنْ، مَنْ، ما، مهما، إذْما، حيثما، أين، أيّان، أينما، أيّ، مَتَى؛ إذا استعملت للشرط. وفي كتب النحو تفصيلاتٌ لمعاني هذه الأدوات والفرق بينها في الاستعمال.

* **الجامد:** يُرَادُ به: الكلمة التي لم تؤخذ من غيرها؛ مثل: رجل، قمر، والمصادر تُعد جامدةً عند البصريين؛ إذ قالوا هي أصل المشتقات.

* **الجَمْعُ:** يُرَادُ به: الاسم الدال على أكثر من اثنين بزيادةٍ معينةٍ في آخر المفرد، أو بتغيير في صورة المفرد. والزيادة المعينة تكون في جمع المذكر السالم وفي جمع المؤنث السالم، أما تغيير صورة المفرد فتكون في جمع التكسير.

وعلى هذا فالجمع ثلاثة أقسام: جمع مذكر سالم، وجمع مؤنث سالم، وجمع تكسير أو تكثير، وسنورد ذلك مفصلًا في مواضعه إن شاء الله.

* **الجمع المبني على صورة واحدة:** يُرَادُ به: الجمع السالم؛ أي ما سلمتْ حروف مفرده من التغيير؛ مثل: مُجِدّ ومجدُّون ومجدَّات؛ فقد سلمتْ صيغة المفرد من التغيير في الحركات وترتيب الحروف. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ١٣٠].

* **الجمع الأقصى:** يُرَادُ به: صيغة منتهى الجموع، والجمع المتناهي. وسيأتي بيانه. [انظر: شرح المصباح: ٢٩٩].

* **الجمع الذي يُكسر عليه الواحد:** يُرَادُ به: جمع التكسير، وهو الجمع الذي طرأ على صيغة مفرده تغييرٌ؛ مثل: غصن وغصون، جمل وجمال، حارس وحُـرَّاس، صديق وأصدقاء.

* **الجمع الذي على حد التثنية:** يُـرَادُ بـه: جمـع المـذكر الـسالم، وسـيأتي توضحيه. [انظر: الواضح للزبيدي: ٦].

* **الجمع الذي لم يُبن على واحِدِهِ:** يُرَادُ بـه: جمـع التكـسير. [انظـر: معـاني القرآن للفراء ١: ١٣٠].

* **الجمع المتناهي:** يُرَادُ به: صيغة منتهى الجموع، وهو الجمع الـذي عـلى وزن مفاعل أو مفاعيل؛ أي كل جمع كـان بعـد ألفـه حرفـان أو ثلاثـة أحـرف وسـطُها ساكن؛ مثل: مساجد، ومفاتيح. وهذا النوع من الجموع يُمنع من الصرف؛ أي يُجَرّ بالفتحة ولا ينوَّن ما لم يكن مقترنًا بأل أو مضافًا؛ ففي هاتين الحالين يُجر بالكسرة.

* **جمع المؤنث السالم:** يُرَادُ به: الكلمة الدالة على أكثر من اثنـين بزيـادة ألـف وتاء على صيغة المفرد؛ مثل: هند وهندات، وفاطمة وفاطمات.

ويقاس هذا الجمع فيما يلي:

١- ما خُتم بالتاء مطلقًا؛ مثل مجدَّة مجدَّات، وفاطمة فـاطمات، باسـتثناء بعـض الكلمات؛ منها: امرأة، وشاة، وأَمَة، وقُلَة، وشفة، وأمَّة، ومِلَّة.

٢- ما خُتم بألف مقصورة أو ممدودة؛ مثل ذكرى ذكريـات، وحـسناء- عَلَـمًا- حسناوات، وإعطاء إعطاءات، ويستثنى مـن ذلـك مـا كـان وصـفًا مؤنثًـا لأفْعل أو لفَعْـلان؛ أي غـير منقـولين للعلميـة؛ مثـل: صـفراء، وغـضبى، وكذلك ما كان على وزن فعلاء وليس له مذكر؛ مثل: عَجْزاء ورَتْقاء.

٣- الأعلام المؤنثة التي لا علامة فيها للتأنيث؛ مثل زينب وهند، ويستثنى مـن هذا ما كان على وزن فَعَالِ؛ مثل: حَذَامِ.

٤- مصغَّر الاسم المذكر غير العاقل؛ مثل: دُرَيْهِم دُرَيْهِمات.

٥- وصف المذكر غير العاقل؛ مثل: أيام معدودات.

٦- أسماء حُروف المعجم؛ مثل: ميمات، وألفات.. إلخ.

٧- أسماء الشهور؛ مثل: رمضانات، شوالات.

وفيما عدا ذلك يقتصر على السماع مثل: سموات، أرضات، حمامات، سجلات، ثُبَات، شمالات، أمهات.

ولما كان بعض الأسماء المذكَّرة يُجمع هذا الجمع كما رأينا أطلق بعض النحويين عليه اصطلاحًا آخر هو: ما جُمع بألف وتاء. [انظر: حاشية الصبان على الأشموني ١: ٨١، ٨٢].

* **جمع المذكر السالم**: يُرَادُ به: الكلمة الدالة على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون مفتوحة في حالة الرفع، وياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة في حالة النصب والجر على مفرده؛ فتقول: فاز المُجِدُّون، وكافأت المُجِدِّين.

ويشترط في المفرد الذي يجمع هذا الجمع إذا كان جامدًا أن يكون علَمَ شخصٍ لا علَم جنسٍ، وأن يكون لمذكر عاقل، وأن يكون خاليًا من تاء التأنيث، وأن يكون خاليًا من التركيب الإسنادي ومن التركيب المزجي، وألّا يكون المفرد على صورة المثنى أو جمع المذكر السالم. أما إذا كان المفرد مشتقًّا فيشترط فيه أن يكون لمذكرٍ عاقل، وأن يكون خاليًا من التأنيث، وألّا يكون من باب أفعل الذي مؤنثه فعْلاء؛ فلا يقال في أحمر: أحمرون، وألّا يكون من باب فعْلان الذي مؤنثه فَعْلى؛ فلا يقال: غضبانون، وألّا يكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الصفات؛ فلا يقال: قتيلون وجريحون. [انظر حاشية الصبان على الأشموني ١: ٧٢، ٧٣].

* **جمع السلامة**: يُرَادُ به: الجمع الذي يسلَم فيه بناء الواحد؛ فتكون حروفه وحركاته مطابقةً لمفرده مع زيادةٍ معينةٍ في آخره. [انظر: الجمع المبني على صورة واحدةٍ، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم].

* **جمع الفاعلين والمفعولين**: يُرَادُ به: التنازع في العمل. وسيأتي تفصيله في «التنازع في العمل». [انظر: الواضح للزبيدي: ١٩١، وانظر: الكتاب لسيبويه: ١: ٣٧].

* **جمع القِلَّة**: يُرَادُ به: صيغة الجمع التي تدل على عددٍ قليل، وحدّد بعض النحويين القلة بأنها من ثلاثة إلى عشرة، وقالوا: إن له أوزانًا معينة، هي: أَفْعِلَة كأغطية، وأَفْعُل كأبحُر، وأفعال كأقفال، وفِعْلة كغِلْمَة ووِلْدَة.

* **جمع الكثرة**: يُرَادُ به: صيغة الجمع التي تدل على العدد الكثير مقابل جمع القلة.

* **جمع التكثير**: يُرَادُ به: الجمع الذي تغيرت فيه صيغة المفرد بزيادة حرفٍ، أو نقصان حرفٍ، أو تغيير حركة؛ مثل: رَجُل ورجال، وكتاب وكُتب، وأَسَد وأُسْد. [انظر: تفصيلات أكثر في جمع التكسير، وانظر: الأشموني بهامش الصبان ٤: ٧٦، ٧٧].

* **جمع التكسير**: يُرَادُ به: ما أريد بجمع الكثرة، وبجمع القلة، وقد سبق بيانهما، إنما سُمي جمع تكسير؛ لما يحدث في صيغة مفرده من تغيير. وزيادةً في الإيضاح نقول:

مِن جمع التكسير ما هو أصلي، ومنه ما هو ملحق بجمع التكسير؛ فجمع التكسير الأصلي: هو ما دل على أكثر من اثنين، وكان على وزنٍ خاص بجمع التكسير، وكان له مفرد حقيقي لا خيالي، وتغيرت صيغة هذا المفرد عند جمعه تغييرًا حتميًّا، واشترك مع جمعه في الحروف الأصلية، ومثل ذلك: رجال؛ فهذه الصيغة تدل على أكثر من اثنين وتختص بالتكسير، ولها مفردٌ حقيقي هو: رجل، وقد تغير بناء المفرد عند جمعه، والحروف الأصلية ثلاثةٌ مشتركةٌ بين المفرد والجمع مع اختلافهما في الضبط. أما الجمع الملحق بجمع التكسير: فهو ما كان على صيغةٍ من الصيغ الخاصة بالتكسير أو الغالبة فيه، فمن أمثلة الموضوع على صيغة خاصة بالتكسير وليس له مفرد: شماطيط: بمعنى قديم متمزق في الجهات المختلفة. ومن أمثلة المجموع على صيغة غالبة في التكسير: «أعْرَاب»؛ فإن صيغة «أفْعال» شائعة في الجمع نادرة في المفردات غاية الندرة.

* **جُمَاع**: يُرَادُ به: الجمع. [انظر: معاني القرآن للفرّاء ٢: ٥].

* **التجميع**: يُرَادُ به في «العَروض»: أن يكون الشطر الأول متهيئًا للتصريع بقافية ما؛ فيأتي تمام البيت بقافية على خلافها؛ كقول جميل:

يا بُثْنُ إنكِ قد ملكتِ فأسجحي ... وخذي بحظك من كريمٍ واصلِ

فتهيأت له القافية على الحاء، ثم صرفها إلى اللام.

ومثله قول حُميد بن ثور الهلالي:

سَلِ الرَّبْعَ أنّي يممتْ أمُّ سالم ... وهل عادةٌ للربع أن يتكلَّما

فتهيأت له قافيةٌ مؤسسة لو شاء، ثم أتت في آخر البيت غير مؤسسة. وسُمي بذلك تجميعًا، وكأنه من الجمع بين رَويَّين وقافيتين.

وهذا عيبٌ في الشعر، ويكون في ابتداء القصائد موضع التقفية والتصريع، وقد عُدَّ ذلك عيبًا، ومن الشذوذ الذي لا يقاس عليه. [انظر: العمدة لابن رشيق: ١: ١١٤، ١١٧، والعيون الغامزة: ١٤١].

* **الجملة**: يُرَادُ به عند النحويين: ما تضمَّن الإسناد الأصلي؛ سواءٌ أكانت الجملة مقصودةً لذاتها أم لا؛ كالجملة التي تكون خبرًا لمبتدأ، وجملة الصفة، وجملة الحال، وصلة الموصول، وبهذا لا تُطلق الجملة على المصدر، واسمَيْ الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف مع ما أسندت إليه. [انظر: شرح الرضي على الكافية ١: ٨].

ويرى بعض النحويين أن الجملة والكلام مترادفان، وقيل: الجملة أعم من الكلام؛ لأن شرط الكلام الإفادة، بخلاف الجملة. [انظر: الهمع ١: ١٢، ومغني اللبيب ٢: ٤١، ٤٢].

* **الجملة المستأنفة**: يُرَادُ به: الجملة المُفتتح بها الكلام، والجملة المنقطعة عمّا قبلها. ومن أمثلة الجمل المفتتح بها الكلام؛ جميع فواتح السور؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]. أما الجمل المنقطعة عما قبلها: فإما أن تكون منقطعة عما قبلها لفظًا أو معنًى. ومثال المنقطعة لفظًا: مات فلانٌ رحمه

الله؛ فجملة رحمه الله جملة مستأنفة تفيد الدعاء، وهي متعلقة بما قبلها في المعنى دون اللفظ؛ أي ليست معمولة لشيء في الجملة السابقة عليها، ومثال المنقطعة معنًى قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [العنكبوت: ١٩]، فالرابط المعنوي مفقودٌ بين جملة (يعيده) وما قبلها؛ لأن إعادة الخلق لم تقع بعد فيُقِرُّوا برؤيتها، مع أن الرابط اللفظي موجود، وهو حرف العطف؛ ولذلك قال العلماء: إن «ثم» هنا للاستئناف وليست عاطفة، ويُعَدُّ من الاستئناف جملة العامل الملغي لتأخُّره؛ كما في قولنا: الشمسُ طالعةٌ ظننتُ؛ فجملة ظننت جملة مستأنفة؛ وظن هنا ملغاة؛ أي لا تنصب المبتدأ والخبر السابقين عليها.

والجملة المستأنفة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وتسمى أيضًا الجملة الابتدائية، ولكن تسميتها بالجملة المستأنفة أوضح؛ لأن الجملة الابتدائية قد تطلق على الجملة المصدَّرة بالمبتدأ ولو كان لها محل من الإعراب.

* **الجملة الابتدائية:** يُرَادُ به: الجملة المستأنفة، وقد سبق بيانها.

وقد يراد به الجملة المصدَّرة بمبتدأ ولو كان لها محل من الإعراب؛ فإذا قلنا الشمس طالعة، كانت هذه الجملة ابتدائية بالمعنيين: معنى الاستئناف، ومعنى أنها مصدَّرة بمبتدأ، وإذا قُلنا: عاد محمد والشمسُ طالعةٌ، كانت جملة الشمس طالعة ابتدائية بالمعنى الثاني؛ أي إنها مصدَّرة بمبتدأ؛ لكن ليست مستأنفة؛ لأنها في محل نصب حال.

* **الجملة المَحْكِيَّة:** يُرَادُ به: الجملة التي تعاد كما قيلت دون تغيير فيها، وذلك لإزالة الالتباس، وهي تقع بعد القوْل أو مرادفه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ﴾ [مريم: ٣٠]؛ فجملة «إنِّي عبد الله آتانِيَ الكتابَ» جملة محكية كما قالها عيسى عليه السلام.

وقوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ﴾ [البقرة: ١٣٢]؛ فجملة: «يا بنيَّ إن الله اصطفى لكم الدين» جملة محكية كما قالها

إبراهيم عليه السلام.

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثًا   فقلت لصيدح انتجعي بلالا

فقال «الناس» بالرفع، كأنه سمع قائلًا يقول: «الناس ينتجعون غيثًا»، فحكى الاسمَ مرفوعًا كما سمع.

ويدخل في الجملة المحكية الجملةُ التي سُمّي بها وصارت علَمًا؛ مثل: «تأبّط شرًّا»، و«جادَ الحقُّ»، ومثل هاتين الجملتين عندما يصير علمًا يلزم حالًا واحدة، وهي الحال التي كانت عليها الجملة قبل أن تُنقل إلى العلمية، فتقول: «جاء جادَ الحقُّ، ورأيت جادَ الحقُّ ومررت بجادَ الحقُّ». [انظر: حركة الحكاية]. وقد أراد بعض النحويين بالجملة المحكية الجملةَ الواقعة صلةً للموصول. [انظر: المقدمة النحوية لابن بابشاذ: ١١٥].

* **الجملة الحالية:** يُرَادُ به: الجملة التي تقع موقع الحال؛ مثل: أقبل الفائز يبتسم، وأقبل الفائز وهو مبتسم؛ فجملةُ (يبتسم) وجملة (وهو يبتسم)، كلٌّ منها وقعت موقع الحال في قولنا: أقبل علي مبتسمًا.

ويُشترط في الجملة الحالية أن تكون خبريةً خاليةً مما يدل على الاستقبال أو التعجب، فلا تقع جملةً طلبيةً، ولا تعجبيةً، ولا مبدوءة بالسين، أو «سوف»، أو «لن»، أو «لا». وأجاز الفرّاء وقوع جملة الأمر حالًا. وجوّز بعض النحويين وقوع النهي حالًا، وتحتاج الجملة الحالية إلى رابط. [انظر: الرابط].

* **الجملة الخبرية:** يُرَادُ به: الجملة التي تفيد إثباتَ الحكم أو نفيه؛ مثل: العلم نافع، وليس المال باقيًا، وفاز المجدُّ، ولم ينجح المهمل.

* **الجملة ذات الوجه:** يُرَادُ به: الجملة الكبرى التي تكون اسميةَ الصدر واسمية العَجُز؛ مثل: زيدٌ أبوه قائمٌ، أو فعلية الصدر فعلية العجز؛ مثل: ظننتُ زيدًا يقوم أبوه. [انظر: مغنى اللبيب ٢: ٣٨٢].

* **الجملة ذات الوجهين:** يُرَادُ به: الجملة الكبرى التي تكون اسمية الصدر فعلية العجُز؛ مثل: زيدٌ يقوم أبوه، أو عكس ذلك؛ أي فعلية الصدر اسمية العجُز؛ مثل: ظننت زيدًا أبوه قائم. [انظر: مغنى اللبيب ٢: ٣٨٢].

* **الجملة الاسمية:** يُرَادُ به: الجملة المصدَّرة في الأصل باسم؛ مثل: زيدٌ قائمٌ، وهيهاتَ العقيقُ، وقائمٌ الزيدان، عند من جوَّزه- وهم الأخفش والكوفيون- وفي الحقيبة كِتاب، ورُبَّ رجلٍ كريم لقيته.

* **الجملة الشرطية:** يُرَادُ به: الجملة المشتملة على أداة شرط، وللشرط جملتان بمنزلة جملة واحدة؛ **الأولى**: جملة فعل الشرط، **والأخرى**: جملة جواب الشرط؛ فإذا قلنا: «إن ينجحْ عليٌّ يكافئْه أبوه»، كانت جملة شرطية لتضمنها أداة شرط، وهي مكونة من جملتين: جملة «ينجح علي»، وبها فعل الشرط، وجملة «يكافئه أبوه»، وهي التي تُسمى جملة جواب الشرط.

والجملة الأولى- وهي المتضمنة لفعل الشرط- لها أحكام، أهمها ما يأتي:

١- لا بد أن تكون جملة فعلية.

٢- يجبُ الترتيب بين أجزائها: فلا يتقدم شيء من معمولاتها.

٣- لا يكون فعلها ماضيًا حقيقةً.

٤- يمتنع أن يكون الفعل طلبيًّا أو جامدًا.

٥- يمتنع أن يُسبق الفعل بقد، أو بحرف تنفيس؛ أي بالسين أو سوف، أو بشيء له الصدارة: كأدوات الاستفهام والشرط، أو بحرفٍ من حروف النفي الآتية: «ما»، «لن»، «إن»، ويجوز اقترانه بـ«لم» أو «لا» إن كان مضارعًا واقتضى المعنى نفيه بأحدهما.

٦- وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب إلا في حالتين:

أ- أن تكون أداة الشرط «إذا»، فتكون الجملة في محل جر بالإضافة إلى الظرف.

ب- أن تكون أداة الشرط هي المبتدأ والجملة الشرطية هي الخبر، وقد قيل جملة الشرط والجواب معًا هما الخبر.

أما الجملة الأخرى- وهي جملة جواب الشرط- فلها أحكام، أهمها ما يلي:

١- يجوز أن تكون جملة فعلية أو جملة اسمية.

٢- لا بد أن تفيد معنى جديدًا لا يُفهم من جملة الشرط.

٣- يجب تأخيرها، فلا يجوز تقديمها، ولا تقديم شيء منها على أداة الشرط، ولا على الجملة الشرطية؛ أي الجملة الأولى، إلا في حالتين:

أ- أن يكون الجواب جملةً فعلية فعلُها مضارع، فيجوز تقديم معمول الجواب على الأداة.

ب- أن يكون المعمولُ هو «إذا» الشرطية عند من يُعربها ظرفًا لجوابها.

٤- يجب اقترانها بالفاء في مواضع سنذكرها في «فاء الجزاء».

٥- إذا كانت أداة الشرط «لو» أو «لولا» جاز اقتران الجواب «باللام» إذا كان مثبتًا أو منفيًّا بـ«ما»؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]، وقوله: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، ونقول: لو اجتهدت ما تخلفت أو لَمَا تخلفت، وإذا كان النفي بغير «ما» لا يقترن الجواب باللام.

* **الجملة الصغرى:** يُرَادُ به: الجملة التي يُخبَر بها عن مبتدأ، أو ما كان في الأصل مبتدأً؛ مثل: المسافر أمتعتُه كثيرةٌ؛ فجملة «أمتعته كثيرة» هي الجملة الصغرى، ومثل: إنّ المسافر تكثر شواغله؛ فجملة «تكثر شواغله» هي الجملة الصغرى. [انظر: مغني اللبيب ٢: ٣٨٠].

* **الجملة الطلبية:** يُرَادُ به: الجملة التي لم يحصل معناها عند التلفظ بها، وأنواع الطلب هي: الاستفهام، والأمر، والنهي، والتمني، والترجي، والتحضيض، والعَرْض، وأمثلة ذلك على الترتيب: هل تسافر غدًا؟ أقم الصلاة، لا تقصرْ في أداء الواجب، ليت الشبابَ يعود، لعل اللهَ يرحمنا، هلّا تستفيدُ من النصح، ألَا تجتهد. والجملة الطلبية نوع من الجمل الإنشائية.

* **الجملة الظرفية:** يُرَادُ به: الجملة المصدَّرة بظرف أو بجار ومجرور؛ مثل:

أعندك زيد؟ وأفي المسجد عليّ؟ إذا قدَّرت زيدًا وعليًّا فاعلَيْن بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرًا عنهما بهما. [انظر: مغني اللبيب ٢: ٣٧٦].

* **الجملة الاعتراضية:** يُرَادُ به: الجملة التي تتوسط بين أجزاء جملة مستقلة أخرى لتقرير معنى يتعلق بها أو بأحد أجزائها، أو لإفادة الكلام تقويةً. وهذه من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وشرطها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة؛ بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حال من الأحوال، وألّا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة، وألّا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها، بخلاف المضاف والمضاف إليه؛ لأن الثاني كالتنوين من الأول، وقد سُمع الفصل بينهما؛ نحو: لا أخَا- فاعلم- لزيد. والجملة المعترضة تقع بين ما يلي:

١ - بين الموصول وصلته؛ كقوله جرير:

ذاك الذي- وأبيك- يعرف مالكًا ... والحق يدفع تُرَّهاتِ الباطلِ

٢ - بين أجزاء الصلة؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۖ ﴾ [يونس: ٢٧]؛ فإن جملة «وترهقهم» عُطفت على جملة «كسبوا»، فهي من الصلة، وبينهما اعتراض بيَّنَ قدْرَ جزائهم، والخبر جملة «ما لهم من الله من عاصم».

٣ - بين المبتدأ والخبر؛ كما في قول معْن بن أوس:

وفيهن- والأيام يعثرن بالفتى- ... نوادبُ لا يمللنه ونوائحُ

٤ - بين ما أصلُه المبتدأ والخبر؛ كما في قول محمد بن بشير الخارجي:

لعلك- والموعود حقٌّ لقاؤه- ... بدا لك في تلك القَلوصِ بَداءُ

٥ - بين الفعل ومرفوعه؛ كقول جويرية بن زيد:

وقد أدركتني- والحوادث جمّةٌ- ... أسِنةُ قومٍ لا ضعاف ولا عُزْل

٦ - بين الفاعل ومفعوله؛ كقول أبي النجم العجلي:

وبُـــدِّلت- والـــدهر ذو تبـــدُّل-
هَيْفًـــا دَبُـــورًا بالـــصبا، والـــشمألِ

٧ – بين جزأي الشرط؛ أي بين الشرط وجوابه؛ كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ ﴾ [البقرة: ٢٤].

٨ – بين النعت والمنعوت؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٦].

٩ – بين الحرف وتأكيده؛ كقول رؤبة بن العجاج:

ليـت- وهـل ينفـع شـيئًا ليـتُ- ليـت شـبابًا بُـوعَ فاشـتريتُ

١٠ – بين الحرف الناسخ ومدخوله؛ كقول أبو الغول الطهوي:

كـأنّ- وقـد أتـى حـولٌ جديـد- أثافيهـــا حمامـــاتٌ مُثـــول

[انظر: مغني اللبيب ٥: ٥٧- ٩٠ تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب].

* **الجملة المفسَّرة أو التفسيرية:** يُرادُ به: الجملة الفضلة الكاشفة لحقيقةِ ما تليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٣].

فجملة الاستفهام مفسِّرة للنجوى، وهل هنا للنفي؛ ومثل: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران: ٥٩].

فجملة «خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون» تفسير لقوله: «كمثل آدم» والجملة التفسيرية ثلاثة أقسام:

أ – مجرَّدة من حرف التفسير كما سبق.

ب– مقترنة بأيْ؛ مثل:

وترمينني بالطرف أيْ أنت مذنب وتَقْلِينَنِـي لكـن إيّـاكِ لا أَقْـلِي

«فأيْ» حرف تفسير، وجملة «أنت مذنب» تفسير لقوله: «ترمينني بالطرف».

ج– مقرونة بأن؛ كقوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

فأنْ مفسِّرة؛ وقد سبق الحديث عنها في موضعها، وجملة «اصنع الفلك»، تفسير لما قبلها.

وزعم الشلوبين أن الجملة المفسِّرة لها محل من الإعراب، ومحلها بحسب ما تفسره. [انظر: مغني اللبيب ٥: ١٢٣ تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب].

* **الجملة الفعلية**: يُرَادُ به الجملة المبدوءة في الأصل بفعل، ولم يفرق ابن هشام بين الفعل الناقص والفعل التام؛ إذ قال: هي التي صدرُها فعل: كقام زيدٌ، وضُرب اللصُّ، وكان زيدٌ قائمًا، وظننته قائمًا، ويقوم زيد، وقم.

ومن أمثلة الجملة الفعلية: راكبًا جاء عليّ، إيّاك أسأل، في المسجد أُصلّي الجمعة، صباحًا تقلع الطائرة؛ لأن الأصل في هذه الجملة البدء بالفعل، وتقدَّم الحال في الأولى، والمفعول به في الثانية، والجار والمجرور في الثالثة، والظرف في الرابعة، وقد تقدم مِن تأخير.

* **الجملة القسَمية**: يُرَادُ به الجملة المتضمنة القسم والجواب، فجملة القسم جملتان بمنزلة جملة واحدة، وهي تشتمل على ثلاثة أشياء:

١- جملةٌ مؤكِّدة.

٢- جملةٌ مؤكَّدة، وهي جواب القسم.

٣- اسمٌ مقسَم به.

فنقول: أقسم بالله لأتبعنَّ الحق، وأحلفُ بالله لمحمدٌ على حق.

فالجملة الأولى: هي أقسم أو أحلف، ونحوهما مثل: أشهد، وأعلم، وآليت، هي الجملة المؤكِّدة للجملة التي بعدها.

والجملة الثانية: وهي المقسَم عليها؛ فإن كانت فعلية وقع القسم على الفعل كالمثال الأول المذكور، وإن كانت جملة اسمية؛ كالمثال الثاني: فالذي يقع عليه القسَم في المعنى هو الخبر.

وأما المقسَم به: فهو كل اسمٍ من أسماء الله تعالى وصفاته؛ ونحو ذلك مما يعظَّم.

والجملة الأولى- تكون فعلية ملفوظًا بها؛ كأقسمت بالله، أو مقدرة مثل: بالله، وتكون إنشائية كما ذكرنا، أو خبرية؛ مثل: أشهد لَعمرٌو خارج، وتكون جملة اسمية؛ مثل: «لَعمرُكَ لأفعلن كذا»؛ فاللام للابتداء، و«عَمْرُ» مبتدأ، والكاف مضاف إليه، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: قسمي أو يميني.

وهذه الجملة تكون مؤكدةً لجملة خبرية تالية لها، هي المعروفة بجملة جواب القسَم.

والجملة الثانية- وهي الجملة المؤكَّدة المعروفة بجواب القسم- تختلف باختلاف نوعَيِ القسم وهما: الاستعطافي، وغير الاستعطافي؛ فإن كان القسم استعطافيًّا- وهو جملة طلبية يراد بها توكيد معنى جملة طلبية أخرى مشتملة على ما يثير الشعور والعاطفة- فلا بد أن يكون جوابه جملة طلبية؛ كقول الشاعر:

بِعَيْشِكِ يا سلمى ارحمي ذا صبابةٍ ... أبى غيرَ ما يُرضيكِ في السرِّ والجهرِ

ولا يكون جواب هذا النوع من القسم إلا جملة إنشائية.

وإن كان القسم غير استعطافي- وهو ما جيء به لتوكيد معنى جملة خبرية وتقوية المراد منها- فلابد له من جواب يكون جملة خبرية تختلف صورتها على النحو الآتي:

١- إن كانت جملةُ الجواب فعليةً فعلُها مضارع مثبت، أُكدت باللام والنون معًا؛ مثل: والله لأكرمنَّ الضيف.

٢- إن كانت جملة الجواب فعلية فعلُها ماضٍ مثبت متصرف؛ فالغالب أن تُصدَّر «باللام» و«قد» معًا؛ مثل: والله لقد فاز المخلصون. فإن كان فعلها جامدًا، غير «ليس»، فالأكثر تصديرها باللَّام فقط؛ مثل: والله لعسى التوفيق أن يصحب المخلصَ، أو: والله لنعم الرجل محمد. فإن كان الماضي الجامد «ليس» لم يقترن بشيء؛ مثل: والله ليس طول العمر بالسنوات ولكن بجلائل الأعمال.

٣- إن كانت الجملة فعلية منفية بالحرف: «ما» أو «لا» أو «إنْ» وجب تجريدها من اللام سواء أكان فعلها ماضيًا أم مضارعًا؛ مثل: والله ما يحتمل العزيزُ الضيمَ،

والله ما يَحْجُبُ ثوبُ الرياء ما تحته، بالله إن تحيا الأمة وأفرادها حياةَ العزةِ والقوةِ إلا بكرائم الأخلاق.

٤- إن كانت جملة الجواب جملة اسمية مثبتةً، فالأغلب تأكيدها «باللام» و«إنّ» معًا، ويصح الاكتفاء بأحدهما؛ مثل: «والله إن محمدًا لعلى حق، والله لمحمد على حق، والله إن محمدًا على حق».

٥- إذا كانت جملة الجواب جملة اسمية منفية «بما»، أو «إنْ»، أو «لا» لا تقترن باللام؛ مثل: والله ما السارق بناجٍ من العقاب، والله إنِ المخلص إلا مثاب، والله لا مهمل ناجحٌ.

وإذا كان النفيُ بلا وقُدِّم الخبرُ أو كان المخبرُ عنه معرفةً لزم تكرار «لا» في غير الضرورة،؛ مثل: والله لا محمدٌ في المسجد ولا عليٌّ، والله لا في المسجد رجلٌ ولا امرأة.

* **الجملة الكبرى:** يُرَادُ به: الجملة التي يكون الخبر فيها جملةً، وتكون مصدَّرة باسم؛ مثل: زيد أبوه قائم، ومحمد أخوه ناجح. وتكون مصدَّرة بفعل؛ مثل: ظننت زيدًا أبوه قائم. [انظر: مغنى اللبيب ٢: ٣٨٠].

والجملة الكبرى على ضربين: جملة ذات وجه، وجملة ذات وجهين. وقد سبق توضيحهما في موضعيهما.

* **الجملة التي لها محل من الإعراب:** يُرَادُ به: الجملة التي تحل محل المفرد؛ وذلك في المواقع الآتية:

١ - موقع الخبر؛ مثل: المسافر تكثر شواغله؛ فجملة «تكثر شواغله» في محل رفع خبر المبتدأ، وتكون في محل نصب إذا كانت خبرًا لفعل ناسخ؛ مثل: كان الصانع يتقن عمله. وكذلك خبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع.

٢ - موقع الحال؛ مثل: «أقبل الزوّار وحقائبهم معهم»؛ فجملة: «حقائبهم معهم» في محل نصب.

٣ – موقع المفعول به؛ وذلك في ثلاثة أبواب:

أ – باب ظن وأخواتها؛ مثل: «ظننتُ الصانع يتقن عمله»؛ فجملة: «يتقن عمله» في محل نصب؛ لأنها مفعولٌ ثانٍ لظن؛ حلتْ محل المفرد في قولنا. «ظننت الصانع متقنًا عمله».

ب– باب التعليق؛ وذلك غير مختص بظن أو علم، بل هو جائز في كل فعل قلبي؛ ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون في موضع مفعولٍ مقيَّد بالجار؛ نحو: قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ [الأعراف: ١٨٤]؛ وكقوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ [الكهف: ١٩]؛ لأنه يقال: فكرت فيه، ونظرت فيه. ولكن عُلقت ههنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول به، وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف.

الثاني: أن تكون في موضع المفعول المُسَرّح– أي غير المقيد بالجار؛ مثل: «عرفت مَن أبوك»؛ وذلك أننا نقول: عرفت عليًّا.

الثالث: أن تكون في موضع المفعولَيْن؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾[طه: ٧١].

ج– باب الحكاية بالقول أو بمرادفه؛ وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾[مريم: ٣٠]؛ وكقوله تعالى: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ ﴾ [القمر: ١٠] بقراءة كسر الهمزة[1]؛ وكقوله تعالى: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ ﴾ [البقرة: ١٣٢] فالفعلان «دعا»، و«وصَّى» يُعدّان مرادفين للفعل «قال»، والجملة بعدهما في محل نصب اتفاقًا، وقال الكوفيون: النصب بقَوْلٍ مقدَّر.

٤ – موقع المضاف إليه: فتكون الجملة في محل جر؛ وذلك في مواضع أهمها:

---

(١) قرأ بكسر الهمزة عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، والأعمش، وزيد بن علي، ورُويت عن عاصم. [البحر: ٨: ١٧٦].

أ- إذا سُبقت باسم زمان؛ كقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ ﴾ [مريم: ٣٣]؛ فجملة «ولدْت» في محل جر بالإضافة لكلمة «يوم».

ب- إذا سُبقت بـ«حيث» ولا يشترط كونها ظرفًا؛ مثل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]؛ فجملة: «يجعل رسالته» في محل جر بالإضافة إلى حيث.

ج- إذا سُبقتْ بـ«رَيْثَ»- مصدر عُومل معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجمل- وذلك كما في قول الشاعر:

خليليَّ رفقًا ريثَ أقضي لُبانةً ... مِن العَرَصات المذكرات عهودًا

فجملة «أقْضي» في محل جر بالإضافة إلى «ريث».

٥ - موقع جواب الشرط: وذلك إذا كانت الجملة جوابًا لشرط أداته جازمة والجملة مقترنة بـ«الفاء» أو «إذا»؛ وذلكَ مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦]؛ فجملة: «هم يقنطون» في محل جزم؛ لأنها حلت محل فعلٍ كان يعرب جواب شرط مجزوم؛ والتقدير «وإن تصبهم سيئة يقنطوا».

وكقوله تعالى: ﴿ مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ ﴾ [الأعراف: ١٨٦]؛ فجملة: «لا هادي له» في محل جزم أيضًا.

٦ - موقع التابع لمفرد؛ كأنْ تكون الجملة نعتًا كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾ [البقرة: ٢٨١]؛ فجملة: «ترجعون» في محل نصب نعت لـ«يومًا». وقد تكون الجملة معطوفةً على مفرد؛ كقولنا: إن عليًّا مخلصٌ ونصائحهُ قيمةٌ؛ فجملة: «نصائحه قيمة» في محل رفع معطوفة على خبر إن. وقد تكون بدلًا من مفرد؛ كما في قوله تعالى: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدۡ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبۡلِكَۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٖ ﴾ [فصلت: ٤١]؛ فجملة: «إن ربك لذو مغفرة» بدل من «ما».

٧ - موقع التابع لجملة لها محل من الإعراب؛ ويكون ذلك في بابَيْ عطفِ النسق والبدل خاصةً؛ كما في قولنا: الورد يتفتح ويفوح شذاه في الربيع؛ فجملة «يفوح

شذاه» معطوفة على جملة «يتفتح» التي تقع خبرًا.

وشرط الواقعة بدلًا أن تكون أوفى من الجملة الأولى ببيان المعنى المراد؛ كما في قول الشاعر:

أقول له ارحَلْ لا تُقيمنَّ عندنا   وإلا فكن في السر والجهر مسلما

فإن دلالة جملة «لا تقيمن عندنا» على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته أوفى من دلالة الجملة الأولى «ارحل».

فجملة: «لا تقيمن عندنا» في محل نصب؛ لأنها بدل من جملة «ارحل» الواقعة مفعولًا به للفعل «أقول».

* **الجملة التي لا محل لها من الإعراب:** يُرَادُ به: الجملة التي لا تحل محل المفرد، والجمل التي لا تحل محل المفرد سبع:

١ - الجملة الابتدائية، وتُسمى المستأنفة، وقد سبق الحديث عنها. [انظر الجملة الابتدائية].

٢- الجملة المعترِضة، وقد سبق الحديث عنها.

٣ - الجملة المفسرة أو التفسيرية، وقد سبق الحديث عنها.

٤ - الجملة المجابُ بها القسمُ؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس: ٢، ٣]؛ فجملة «إنك لمن المرسلين» لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب القسم. [انظر: الجملة القسمية].

٥ - الجملة الواقعة جوابًا لشرط غير جازم مطلقًا، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية؛ فمثال جواب الشرط غير الجازم: «لو تناول المريض الدواء لتحسنت صحته»؛ فجملة: «لتحسنت صحته» لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب لشرط أداتُه غير جازمة وهي لو. ومثال جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا: «إنْ يتناول المريض الدواء تتحسن صحته»؛ فجملة: «تتحسن صحته» لا محل لها من الإعراب.

وقال بعض النحويين إن جملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب مطلقًا؛ لأن كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها من الإعراب. وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد.

٦ – الجملة الواقعة صلة للموصول الاسمي أو الحرفي؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦]؛ فجملة: «آمنوا» لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلةٌ لموصولٍ اسمي هو «الذي»؛ وجملة: «تخشع قلوبهم» لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلةٌ لموصولٍ حرفي هو «أن».

٧ – الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب؛ وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾﴾[الكهف: ١٠٧]؛ فجملة: «عملوا» معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب وهي جملة «آمنوا»؛ لأنها صلة الموصول؛ ولذلك تعد جملة «عملوا» لا محل لها من الإعراب.

* **الجملة الإنشائية:** يُرَادُ به الجملة التي لا تحتمل صدقًا ولا كذبًا لذاتها؛ أي بغض النظر عن قائلها، والإنشاء نوعان:

أ – **إنشاء طلبي:** وقد سبق. [انظر: الجملة الطلبية].

ب– **إنشاء غير طلبي:** وهو ما لا يستلزم مطلوبًا ليس حاصلًا وقت الطلب؛ ومنه: أفعال التعجب؛ وأفعال المدح والذم؛ وأفعال المقاربة، والقَسَم، وصيغ العقود، ورُبَّ، وكم الخبرية. [انظر: الهمع ١: ٨٥].

* **جملة الصلة:** يُرَادُ به: الجملة التي تقع بعد الاسم الموصول تُعيِّن مسمّاه؛ كما في قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾ [يس: ٢١]؛ فجملة: «لا يسألكم» هي جملة الصلة، وتُطلق أيضًا على الجملة التي تقع بعد الموصول الحرفي. وهي من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

ويُشترط في جملة صلة الموصول الاسمي ما يلي:

١ – أن تشتمل على ضمير يطابق الاسمَ الموصول: إفرادًا، وتثنيةً، وجمعًا،

وتذكيرًا، وتأنيثًا، إذا كان الاسم الموصول مختصًّا؛ فنقول: فاز الذي اجتهد، فاز اللذان اجتهدا، فاز الذين اجتهدوا، وهكذا.

أما إذا كان الاسم الموصول مشتركًا فيجوز مراعاة اللفظ، ويجوز مراعاة المعنى؛ فنقول: فاز من اجتهد، في الجمل السابقة. أو تقول: فاز من اجتهد، وفاز من اجتهدا، وفاز من اجتهدوا، وفاز من اجتهدتْ، وفاز من اجتهدتا، وفاز من اجتهدْن، على المعنى.

٢ - أن تكون الجملة خبرّية؛ أي تحتمل الصدق والكذب لذاتها؛ خلافًا للكسائي.

٣ - أن تكون خاليةً من التعجب.

٤ - ألّا تكون مفتقرةً إلى كلام سابق؛ فلا نقول: جاء الذي لكنّه يفهم؛ لأن «لكنّ» تقتضي كلامًا سابقًا.

* **الجُمَلُ الأُوَل**: يُرَادُ به: الجمل التي تحتوي على قولٍ واحد؛ أي ما رُكِّبت من مسند واحد ومسند إليه واحد. وهي نوعان:

١ - بسيطة: وهي المكوَّنة من مبتدأ وخبر، أو من فعلٍ وفاعل، أو من فعل ونائب فاعل فقط.

٢ - مركَّبة: وهي التي لا يوجد فيها إلا نوعان من التركيب المفيد بذاته. والتركيب المفيد بذاته: هو ما نُسمِّيه تركيب تقييد؛ ومثال ذلك: ضرب زيد عمرًا؛ فإن قولنا: ضرب زيد، مقيد؛ لأننا قيدنا مطلق الضرب في المحل الذي وقع فيه. [انظر: الضروري في صناعة النحو لابن رشد: ٢٨].

* **الجُمَل الثَّواني**: يُرَادُ به (عند ابن رشد): الجمل المركبة من اثنين: إما البسيطة، وإما المركبة، وهي تتركب على ثلاثة أنحاء؛ هي:

١ - أن تكون إحدى الجملتين تلزم الثانية؛ وذلك يكون في الكلام الخبري بحروف الشرط وغيرها من الحروف التي فيها معنى الشرط؛ نحو:

إنْ جاء زيد انصرف عمرو، ويدخل في ذلك القسَم وجوابه مثل: والله لأجتهدن.

٢- أن تقع جملةٌ موقع الاسم المقيِّد للجملة الأولى البسيطة؛ كأن تقع جملة موقع المفعول، أو الحال، أو موقع الصفة، أو غير ذلك من أنواع الأسماء التي تقع قيودًا.

٣- أن ترتبط الجملتان بحروف العطف؛ نحو: جاء زيد، وعمرو؛ لأن التقدير جاء زيد وجاء عمرو. وكذلك: زيد منطلق وعمرو منطلق. ويقول ابن رشد: «وهاهنا جنسٌ رابع من التركيب؛ وهو أن يتركب الكلام من جملتين مختلفتين بالجنس؛ مثل: الأمر وجوابه، والنهي وجوابه، والاستفهام وجوابه، والعَرض وجوابه، والنفي وجوابه، ودخلت الفاء في تلك الأجوبة». وأمثلتها على الترتيب:

زُرني فأحسِنَ إليك، لا تشتم عمرًا فيسيءَ إليك، أزيدٌ عندك فأزورَكَ؟، ألا تنزل معنا فتتحدثَ معك؟، ما تأتينا فتحدثنا. [انظر: الضروري في صناعة النحو لابن رشد: ٦٨، ١٣٢-١٣٤].

* **الجَمَم**: يُرَادُ به في «العَروض»: حذف الحرف الأول والحرف الخامس المتحرك من الجزء «مُفَاعَلَتُنْ»، وهو ما يُعرف بالخرم مع العقل، فتُحْذف الميم واللام، فيكون «فاعَتُنْ» فينقل إلى «فاعلن»؛ وذلك في أول البيت، ويدخل بحر الوافر؛ كقول الشاعر:

أنت خير من ركب المطايا	وأكرمُهم أبًا وأخًا وأمّا
أنت خي/ ر من ركبل/ مطايا	وأكرمهم/ أبن وأخن/ وأمما
فاعلن/ مفاعلتن/ فعولن	مفاعلتن/ مفاعلتن/ فعولن
أجَمُّ/ سالم/ مقطوف	سالم/ سالم/ مقطوف

[انظر: الحاشية الكبرى: ٤٤].

* **الأجَمُّ:** يُرَادُ به في «**العَروض**»: الجزء «مفاعلتن» إذا حُـذف أولـه وخامسه، وهو في أول البيت. [انظر: الجمم].

* **المجهول:** يُرَادُ به في «**النحو**»: عند الكوفيين الضمير الذي لم يتقدمه ما يعـود عليه، ويسميه البصريون ضمير الشأن أو القصة أو الحديث.

ومن أمثلته قوله تعـالى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثيـة: ٢٤]، وقوله تعـالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخـلاص: ١]؛ فالـضمير «هـي» في الآيـة الأولى، والضمير «هو» في الآية الثانية يسمى المجهول، أو ضـمير الـشأن والقـصة والحديث. [انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٢٤].

* **جواب الأمر:** يُرَادُ به: الفعل المضارع المترتِّب حدوثه عـلى الاسـتجابة لفعـل أمرٍ سابقٍ عليه في الجملـة؛ مثـل: أَخْلِـصْ في عملـك تَفُـزْ، فالفعـل «تفـز» يكـون مجزومًا، والشائع أن يقال: إنه مجزوم في جواب الأمر؛ ويرى ابن هشام أن الصواب أن نقول: إنه جواب شرطٍ مقدَّر؛ لأن المعنى: إن تخلص في عملك تفز.

* **جواب الجزاء:** يُـرَادُ بـه: جـواب الـشرط؛ وسـيأتي مفـصَّلًا. [انظـر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٨٢، ١٨٦، ١٨٧].

* **جواب المجازاة:** يُرَادُ به: جواب الشرط. [انظر: الجمل للخليل: ١٩٥].

* **جواب الشرط:** يُرَادُ به الفعل المترتب حدوثـه عـلى فعـلٍ آخـر سـابق عليـه مقترن بأداة من أدوات الشرط؛ مثل: إن تُخلص تُوفَّق في عملك؛ فالفعـل «توفـق» جواب الشرط وجزاؤه، ويجب جزْم هـذا الفعـل إذا كـان مـضارعًا وأداة الـشرط جازمة. [انظر: أدوات الشرط، وجملة الشرط].

* **جواب الطلب:** يُرَادُ به: الفعل المترتب على تحقيق طلبٍ سابق؛ مثل: «لا تُهْمِـل تُوفَّقْ في عملك»؛ ويكون الفعل «توفق» مجزومًـا، وإن اقـترن بفـاء الـسببية أو واو المعيَّة كان منصوبًا؛ مثل: لا تكذب فيثقَ فيك الناس. وكما في قول الشاعر:

لا تنـه عــن خُلُــقٍ وتـأتيَ مثلـهُ   عــارٌ عليـك إذا فعلـتَ عظـيمُ

[انظر: فاء السببية، وواو المعية].

* **جواب القسم:** يُرَادُ به: الجملة المقسَم عليها. [انظر الجملة القسمية].

* **الجِوار:** هو أن تتْبع كلمةٌ الكلمةَ السابقة عليها في حركة الإعـراب لمجاورتهـا لها، وهذا يحْدُث في حالة الجر؛ كقولهم: (هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ)؛ فكلمة «خـرب» مجرورة لمجاورتها لكلمة «ضب». [انظر: الجر على الجوار]، وقد أثبت بعض العلماء الرفع بالمجاورة. [انظر: الهمع ١: ١٦٥، وانظر: الجر بالمجاورة].

* **الإجازة:** يُرَادُ به في «العَروض»: عيبٌ من عيوب القافية، ويُقال أيضًا الإجارة بالراء، وهو اخـتلاف حـرف الـرويِّ في القـصيدة الواحـدة بحـروفٍ متباعـدة في مخارجها. [انظر: الكافي: ١٦٠].

وأطلقه الخليل بن أحمد على اختلاف حروف الرويِّ بحروفٍ تقاربت مخارجها. وقيل: الإجازة اجتماع الأخوات؛ كالعين والغين، والسين والشين، والتـاء والثـاء، وهذه نظرةٌ إلى شكل الحـروف لا إلى مخارجهـا. وقيـل: الإجـازة اخـتلاف حركـة الحرف الذي قبل الرويِّ بالفتح مع الضم أو الكسر؛ كقول امرئ القيس:

فـلا، وأبيـكِ، ابنـةَ العـامريِّ   لا يـدَّعي القـومُ أني أفِـرّ

تمـيم بـن مـر وأشـياعها   وكنـدة حـولي جميعًـا صُـبُرْ

إذا ركبـوا الخيـلَ واسـتلأموا   تحرَّقـتِ الأرضُ واليـوم قَـرّ

وعن بعض العلماء: اجتماع الفتح مع الضم أو الكسر في القافية، ولا يجوز ذلـك إلا فيما كان فيه الوصلُ هاءً ساكنة؛ كما في قول الشاعر:

فـديتُ مَـن أنـصفني في الهـوَى   حتـى إذا أحكمَـهُ مَلَّـهْ

فـأين مـا كنـت ومـن ذا الـذي   قـبْلي صـفا العـيش لـه كلُّـهْ

وقيل: الإجازة ورود عروضين في قصيدة، كقول عبيد:

مـن يـسأل النـاس يحرمـوه　　　　وسـائلُ الله لا يخيـب

ثم قال:

سـاعدْ بـأرضٍ إذا كنـتَ بهـا　　　　ولا تقـل إنـنـي غريـب

فعروض الأول «فعولن»، وعروض الثاني «مفتعلن»؛ وبهذا تخرج الإجازة من القافية إلى العَروض. [انظر: القافية في العروض والأدب: ٨٦].

والإجازة: مأخوذة من إجازة الحبل، وهي المخالفة بين قواه، أو جواز المكان؛ أي تعدِّيه؛ لأن الشاعر تجاوز حرف الروي. أو من التجوُّز: وهو الإغماض في الشيء والتساهل. [انظر: العقد الفريد ٣: ١٥٥].

* **المجازاة بالأمر:** يُرَادُ به: جواب الأمر، وقد سبق توضيحه.

* **المجاوزة:** يُرَادُ به: بُعد الشيء عمّا ذكر بعد «عن» بسبب ما يتعلق به؛ نحو: رميتُ السهم عن القوس؛ أي جاوز- فارق- السهم القوس بسبب الرمي، وأخذ العلم عن فلان؛ أي تجاوز العلم المعلِّم بسبب الأخذ. [انظر: حاشية السجاعي على ابن عقيل: ١٩٣].

* **المجاوز:** يُرَادُ به: الفعل المتعدِّي، وسيأتي بتفصيل.

* **الأجوف:** يُرَادُ به: الفعل المعتل العين؛ أي ما كان الحرف الثاني الأصلي به حرفَ علة، فإن كان حرفُ العلة أصله «واو» سمي الأجوف الواوي؛ مثل: قال يقول، عام يعوم، خاف يخاف خوفًا، نام ينام نومًا. وإن كان حرف العلة أصله «ياء»، سُمي الأجوف اليائي؛ مثل: باع يبيع، وسار يسير.

الحاء

* **التَّحْثِيثُ:** يُرَادُ به: الإغراء، إلا أن الخليل بن أحمد خصّه بالمصدر المقترن بأل؛ فقال: «أما التحثيث فهو في معنى المصدر، إلا أنك تُلحِقُ ألفًا ولامًا للمعرفة،

وتحث عليه؛ نحو قولك: الخروجَ الخروجَ، والسيرَ السيرَ».
[انظر: الجمل في النحو للخليل بن أحمد: ١١٥].

* **الأحداث:** يُرَادُ به: المصادر. [انظر: الكتاب ١: ٢].

* **المحدود عن البناء:** يُرَادُ به: المعدول به عن البناء الأصلي، وهو المعروف في باب الممنوع من الصرف بالعدل، وذلك مثل: مَثْنَى وثُلاث ورُباع؛ فإن كلمة مثنى عُدل بها عن قولهم اثنين اثنين، وثلاث عدل بها عن قولهم ثلاث ثلاث، ورباع عدل بها أيضًا عن أربع أربع؛ ولهذا السبب مُنعت هذه الأعداد المعدولة عن صيغتها الأولى من الصرف. وكذلك قالوا في عُمر: معدول عن عامر فمُنع من الصرف. [انظر: الكتاب ٢: ١٤، وانظر: العدل].

* **الحَذَذ:** يُرَادُ به في «**العَروض**»: حذف الوتد المجموع من آخر التفعيلة، ولا يدخل إلا بحر الكامل؛ فتحذف «عِلُنْ» من «متفاعلن» وتنقل إلى «فَعِلُنْ»، وهو من علل النقص. [انظر: علل النقص].

وقد يقال (الجدّد) بجيم ودالين. ويقال (الحدّد) بحاء ودالين. [انظر: الحاشية الكبرى: ٤٣]، ومن أمثلته:

دِمَنٌ عفتْ ومحا معالمها	هطلٌ أجشّ وبارحٌ تربُ
دمنن عفت/ ومحامعا/ لمها	هطلن أجش/ شوبارحن/ تربو
متفاعلن/ متفاعلن/ فعلن	متفاعلن/ متفاعلن/ فعلن
سالم/ سالم/ أحذّ	سالم/ سالم/ أحذّ

* **الأحَذّ:** يُرَادُ به في «**العَروض**»: الجزء الذي سقط مِن آخِره وتدٌ مجموع. [انظر: الحذذ، وانظر الكافي: ١٤٥].

* **الحذف:**

* يراد به في «**النحو**»: إسقاط كلمة من بناء الجملة، وقد تكون هذه الكلمة ركنًا من أركانها: كالمبتدأ أو الخبر أو الفعل أو الفاعل، وقد تكون حرفًا، وقد تحذف

الجملة: كجملة جواب الشرط أو جملة جواب القسم عند اجتماع شرط وقسم.

* ويراد به في «الصرف»: إسقاط حرف أو أكثر، أو حركة من الكلمة، وقد سُمي إسقاط الحركة إسكانًا، والمشهور في «الصرف» الحذف الإعلالي، ويراد به ما يكون لعلةٍ موجبة للحذف على سبيل الاطِّراد: كحذف ألف عصا وياء قاضٍ.

ومن مواقع الحذف المقيس:

١- ألف ما الاستفهامية إذا سُبقت بحرف جر؛ كما في قوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣].

٢- حذف «الواو» فاء لمضارع ثلاثي مكسور العين: كسرة ظاهرة أو مقدرة، فالمكسور كسرة ظاهرة مثل: يَعِد، يَثِق، والمكسور كسرةً مقدَّرة مثل: يقع، يسع. وكذلك أمر هذه الأفعال ومصادرها محركة عينها بحركته؛ مثل عِدْ، وعِدة، وزِنْ وزِنَة، وقعْ، وسعْ وسِعَة، والأصل فيها وَعَد يوْعِد أوْعد.. إلخ.

٣- همزة أَفْعَلَ في مضارعه واسم الفاعل واسم المفعول منه؛ مثل أكْرم نقول: يُكرم ومكرِم ومُكرَم، والأصل يُؤكرم ومؤكرِم، ومؤكرَم.

٤- همزة «أَمَر» و«أَخَذ» و«أَكَل» في صيغة الأمر نقول: مُرْ، وخُذْ، وكُلْ، فإن تقدم على «مُرْ» فاءٌ أو واو، فإثبات الهمزة أجود؛ مثل: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢].

٥- حذف أحدِ المثلين مِن أحسَّ وظَلَّ إذا اتصل بتاء الضمير أو نونه؛ مثل: أحْسَسْتُ أَحَسْتُ، وظلِلْتُ وظِلْتُ، وأَحسَسْنَ وأَحَسْنَ، وظلِلْنَ وظِلْنَ.

وفي كتب النحو والصرف تفصيلاتٌ أخرى. [انظر: الهمع ٢: ٢١٧، ٢١٨].

* ويراد بالحذف في «العَروض»: حذف السبب الخفيف من آخر الجزء؛ أي من آخر التفعيلة، وهو من علل النقص، ويدخل ستة أبحر: الطويل، والمديد، والرمل، والهزج، والخفيف، والمتقارب؛ ومن أمثلة الحذف في ضرب الطويل قوله:

أقيموا بني النعمان عنّا صدوركم ... وإلا تقيموا صاغرين الرءوسا

أقيمو/ بنن نعما/ نعن نا/ صدوركم ... وإللا/ تقيموصا/ غرين ر/ رءوسا

فعولن/ مفاعيلن/ فعولن/ مفاعلن فعولن/ مفاعيلن/ فعولن/ فعولن

سالم/ سالم/ سالم/ مقبوض سالم/ سالم/ سالم/ محذوف

[انظر: الكافي: ٢٤، والحاشية الكبرى: ٤٢].

* **الحذف والإيصال**: يُرَادُ به: حذف حرف الجر بعد الفعل اللازم ووصلُ الفعل بما كان مجرورًا فينصبه، ويسمَّى النصبَ على نزع الخافض؛ ومن شواهده قول الشاعر:

تمرُّون الديارَ ولم تعوجوا كلامكم عليَّ إذًا حرام

والتقدير: تمرون على الديار، فحُذِف حرف الجر ونُصِبَ الاسم الذي بعده مع أن الفعل «تمر» لازم لا ينصب المفعول به بنفسه.

ومن ذلك أيضًا قولهم: «أمرتك الخيرَ»؛ والتقدير: أمرتك بالخيرِ، حُذف حرف الجر ونُصب ما بعده.

* **المحذوف**: يُرَادُ به في «العَروض»: التفعيلة؛ أي الجزء الذي سقط من آخره سببٌ خفيف؛ فمثلًا «فعولن» تصبح «فعو»؛ و«مفاعيلن» تصبح «مفاعي» وتنقل إلى فعولن. [انظر: الحذف].

* **الحذو**: يُرَادُ به في «العَروض»: الحركة التي قبل الرِّدف؛ سواء أكانت فتحة أم كسرة أم ضمة؛ وذلك كالفتحة في «يُزَار»، والكسرة في «تجافِينا»، والضمة في «هُبُوب» في الأبيات الآتية:

لولا الحياءُ لهاجني استعبارُ ولزرتُ قبرك والحبيبُ يزارُ

أضحى التنائي بديلًا مِن تدانينا وناب عن طيبِ لُقيانا تجافِينا

وإني لأستهدي الرياح سلامَكم إذا أقبلتْ من نَحوِكُم بِهُبُوبِ

وسُمي بذلك؛ لأنها الحركة التي يحتذيها الرِّدْف في الأعمِّ الأكثر.

* **التحريد**: يُرَادُ به: اختلاف الضروب في الشعر؛ مثل فَعِلُنْ في ضرب المديد

إذا وقع معها فَعْلُن، وكذلك فَعِلن في تام البسيط إذا استُعمل معها فَعْلُن.

وهذا عيبٌ من عيوب القافية، وسُمِّي تحريدًا أخذًا من الحَرَد في الرِّجْلين، وهو تقبُّض إحداهما في السير خِلْقَةً. أو أخذًا من الرجُل الحريد؛ أي المنفرد المنعزل، فلما جاء الشعر مخالفًا وبعُد عن النظائر سمي بذلك.

ولا يختص التحريد ببحرٍ معين، وقد حظره العلماء على الشعراء المتأخرين.

ومثال التحريد البيتان التاليان من بحر الطويل:

إذا أنت فضَّلتَ امرأً ذا براعةٍ ... على ناقص كان المديح من النقص

ألم تر أن السيفَ يَنقص قَدْرُه ... إذا قيل: هذا السيف خيرٌ من العِصِي

فضربُ البيت الأول «مفاعيلن»، وضرب البيت الآخر «مفاعلن».

ومع أن العلماء يمثلون للتحريد بهذين البيتين، فإن أكثرهم يُنَبِّه على أن هذين البيتين من قصيدتين مختلفتين، فلا يصح الجمع بينهما، ولا الحكم بأن فيهما عيبًا ما. [انظر: القافية د. نصار: ١٠٥، وانظر: الكافي: ١٦٧].

* **الحرف**: يُرَادُ به: الكلمة الدالة على معنى في غيرها، وبذلك يكون الحرف قسيم الاسم والفعل، وقد أطلقه سيبويه على الضمائر. [انظر: الكتاب ١: ٣٩٣]، كما أطلقه على أفعال المقارَبة (كاد وأخواتها). [انظر: الكتاب ١: ٤٧٩]، وكأنه يريد بالحرف الكلمة.

وأطلقه خلف الأحمر على ما يكون ما بعده مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وأدخل في ذلك بعض الأسماء وبعض الأفعال؛ من بينها: أينَ، وحيثُ، وحبذا، ونعمَ، وبئسَ، ومَنْ، ورأيت، وظننت. [انظر: مقدمة في النحو لخلف الأحمر: ٣٥-٥٠].

* **حرف الجر الأصلي**: يُرَادُ به: حرف الجر الذي لا يُستغنى عنه في الجملة وله متعلق؛ مثل: ذهبت من البيت إلى المسجد وصليت فيه؛ فإن التركيب لا يستغنى عن الحروف «مِنْ»، و«إلى»، و«في»؛ إذ لا يمكن حذفها، ونجد «مِنْ» و«إلى»

متعلقين بالفعل ذهب، و«في» متعلقًا بالفعل صلَّى.

* **حرف الجر الزائد:** يُرَادُ به: حرف الجر الذي يمكن الاستغناء عنه، وليس له متعلق؛ ومن ذلك الباء، ومِنْ، والكاف، بشروط معينة اختلف فيها النحويون، وهي مفصلة في كتبهم.

ومن أمثلة حرف الجر الزائد قوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]؛ فحرفُ الجر «من» زائد بلاغيًّا جيء به لتأكيد النفي، ويمكن حذفه من التركيب في غير القرآن، «وبشير» فاعل «جاء».

وكذلك الباء في خبر ليس في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]؛ والكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ وليس معنى الزيادة أنه لا فائدة في وجودها.

* **حرف الجر الشبيه بالزائد:** يُرَادُ به: حرف الجر الذي لا يُستغنى عنه وليس له متعلق، وهو «رُبّ»، كما في قولنا: «رُب رجلٍ كريم لقيته».

* **الحرف الحيّ:** يُرَادُ به: الحرف المتحرك. [انظر: الكتاب ٢: ١١٧، والمقتضب ٢: ٥٥٤].

* **حرف الإعراب:** يُرَادُ به: آخر حرفٍ في الكلمة الذي تظهر عليه علامات الإعراب أو تقدَّر؛ مثل: الدال من «محمد»، والياء من «الماضي»، والتاء من «المسلمات». وأريدَ به أيضًا الحرف الذي يكون علامةً للإعراب؛ مثل:الألف، والياء، والواو، والنون. [انظر: العلامات الفرعية].

* **حرف الاستقبال:** يُرَادُ به: السين وسوف؛ لأنهما يُخلِّصان الفعل المضارع للاستقبال؛ مثل: سأكتب، وسوف أكتب؛ وقد آثر ابن هشام هذا الاصطلاح على حرف التنفيس والتسويف.

* **حرف التنفيس:** [انظر: حرف الاستقبال].

* **الأحرف الخمسة المشبَّهة بالفعل:** يُرَادُ به: إن وأخواتها؛ وهي: إنّ وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، ولعلّ، وليْت. وقد عُدت خمسة؛ لأن «إنّ» و«أنّ» حرف واحد والثانية فرعٌ من الأولى. [انظر: الهمع ١: ١٣٢، وانظر: الكتاب ١: ٢٧٩، ٢٨٠].

* **أحرُف الصَّرف:** مصطلحٌ كوفي يُرَادُ به: الواو، والفاء، وأو التي ينتصب الفعل المضارع بعدها مسبوقةً بنفي أو طلبٍ محضين، وهي الناصبة للفعل المضارع عند جمهور الكوفيين، وعند الفراء الناصب لهذا الفعل هو الصرف أو الخلاف، وظاهر كلام ابن هشام أن الصرف خاص بالواو، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيم

[انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٣٣، ٣٤، وسر صناعة الإعراب ١: ٢٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٢١، ومغني اللبيب ٢: ٣١٦].

* **حروف المباني:** يُرَادُ به: الحروف التي تزاد في الكلم، ويُجعل المجموع دالًّا على المعنى المقصود، وهذه الحروف هي: ألف التثنية، وواو الجمع، وياء النسبة، وتاء التأنيث المتحركة، وألفا التأنيث. [انظر: شرح الكافية للرضي ١: ٥].

* **حروف الجرّ:** يُرَادُ به: الحروف التي وُضعت لإيصال الفعل أو ما في معناه إلى الاسم الذي يليه؛ مثل: مررتُ بمحمد، وأنا مارٌّ به، وسُميت حروف جر؛ لأنها تجرُّ ما بعدها، وهي: الباء، واللام، والكاف، وواو القسم، وتاء القسم، ومِنْ، وعن، وفي، وإلى، وعلى، وحتى، ومُذ.

* **حروف الجَزاء:** يُرَادُ به: أدوات الشرط، وقد سبق توضيحها. [انظر: الكتاب ١: ٤٣٥، ٢: ١٥٢].

* **حروف الخفْض:** يُرَادُ به: حروف الجر، وقد سبق توضيحها. ويراد به عند الكوفيين الظروف وحروف الجر. [انظر: الأصول لابن السراج ١: ٢٠٤].

* **حروف التذكر:** المراد به: الواو، والألف، والياء إذا كنّ إشباعًا للضمة والفتحة والكسرة في آخر الكلمة عندما يتوقف المتكلم ليتذكر الكلمة التي بعدها؛

كأن يريد المتكلم أن يقول: يصلُ محمد غدًا، فنسي اسم محمد؛ فيقول يصلُو .... محمدا فيشبع الضمة في يصلُ حتى يتذكر ما بعدها. فحرف التذكر هنا الواو. وإذا كانت حركة آخر الكلمة الأولى فتحة كان حرف التذكير (ألفًا)؛ مثل: إن عقلا.... محمد متفتح. وإذا كانت حركة آخر الكلمة الأولى كسرة كان حرف التذكر (ياء)؛ مثل: في رأيي.... زيدٍ خطل. [انظر الكتاب لسيبويه ٤: ٢١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٩: ٥٢، ٥٣].

* **حروف الزيادة**: يُرَادُ به: حروف المعجم التي يصح زيادتها على أصل الكلمة، وهذه الحروف هي: الهمزة، والتاء، والسين، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والألف، والياء، ومن أمثلتها: أخرجَ، انتصرَ، وانكسرَ، واستخرجَ. وحروف الزيادة فيها الهمزة في الأولى، وهمزة الوصل والتاء في الثانية، وهمزة الوصل والنون في الثالثة، وهمزة الوصل والسين والتاء في الرابعة.

وهذه الحروف تُكسِب الكلمة دلالةً جديدة، وهناك ضوابطٌ لمواضع زيادتها مفصلة في كتب الصرف. [انظر شرح التصريف للثمانيني: ٢٢٣- ٢٨٩].

وقد يراد بحروف الزيادة: الأدوات التي يجوز أن تقع زائدة في التراكيب؛ ومنها: إنْ، وأنْ، وما، ولا، ومن، والباء. ويسمى الكوفيون هذه الحروف حروف الصِّلة، والحشو، ومن أمثلة استعمالها زائدة- على الترتيب- قول الشاعر:

ورَجِّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيته ... على السنِّ خيرًا لا يزال يزيدُ

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦]. وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾ [فصلت: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]،وقوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩].

* **حروف التشريك**: يُرَادُ به: حروف العطف، وهي: الواو، والفاء، وثم، وبل، ولكن، وأو، وأم، ولا، وحتى. وهي تجعل ما بعدها تابعًا لما قبلها في الإعراب، والحديث عن معانيها واستعمالاتها مفصَّل في كتب النحو في باب عطف

النسَق. [انظر: الكتاب ١: ٣٢٩، ٤٣٠].

* **حروف الإشارة:** يُرَادُ به: أسماء الإشارة وضمائر الرفع. [انظر: مقدمة خلف الأحمر: ٦٥].

* **الحروف المصدرية:** يُرَادُ به: الحروف التي تجعل ما بعدها في معنى المصدرية، ويأخذ الموقع الإعرابي الذي لو حلَّ محله مصدرٌ صريحٌ لأخذه؛ وهي: أنْ، وما، وكي، ولو، وأنّ؛ فنقول: «أريد أن أُجيد اللغة العربية»؛ فأن حرفٌ مصدري؛ لأنه يُفسَّر مع الفعل الذي بعده بمصدر؛ إذ يمكن أن نقول: أريد إجادة اللغة العربية. وكما أن «إجادة» تعرب مفعولًا به، فكذلك «أن أُجيد» تُعد مصدرًا مؤوَّلًا مفعولًا به للفعل أريد. [انظر: المصدر المؤوّل].

* **حروف المضارَعة:** يُرَادُ به: الحروف التي يبدأ الفعل المضارع بأحدها، وهي: الهمزة، والنون، والياء، والتاء، كما في: أكتب، ونكتب، ويكتب، وتكتب.

* **حروف الإضافة:** يُرَادُ به: حروف الجر، وقد سبق توضيحها، وسمِّيت حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الاسم إلى الفعل؛ أي توصله إليه وتربطه به. [انظر: الهمع ٢: ١٩].

* **حروف الإضافة إلى المحلوف به:** يُرَادُ به: حروف القسم. [انظر: أدوات القسم، والكتاب لسيبويه ٢: ١٤٣].

* **حروف العلَّة:** يُرَادُ به: الألف والواو والياء؛ سواء أكانت ساكنةً وقبلها حركةٌ من جنسها، أم ساكنة وقبلها حركة ليست من جنسها، أم متحركة؛ مثل: قال، أقول، قيل، قَوْل، بَيْع، وَعد، عوِر، حَور، هَيف.

* **حروف المعاني:** يُرَادُ به: الحروف قسيمة الأسماء والأفعال التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعانٍ، وتكون عوضًا عن جمل، وتفيد معناها بأوجز لفظ، فكل حروف المعاني تفيد فائدتها المعنوية مع الإيجاز والاختصار؛ فحروف العطف جيء بها عوضًا عن أعْطِف، وحروف الاستفهام جيء بها عوضًا عن أستفهم، وحروف النفي إنما جيء بها عوضًا عن أجحد أو أنفي، وحروف الاستثناء جاءت عوضًا

عن أستثني أو لا أقصد، وكذلك لام التعريف نابَتْ عن أُعرِّف، وحروف الجر جاءت لتنوب عن الأفعال التي بمعناها؛ فالباء نابت عن أُلصِقُ مثلًا، والكاف نابت عن أُشبِّه، وكذلك سائر حروف المعاني: كأحرف النداء، والتمني. وقد يراد به حروف الجر [انظر: تفسير الطبري ١: ٢٢٩، والهمع ٢: ١٩، وشرح المفصل ٨: ٧].

* **حروف اللِّين:** يُرَادُ به: الواو والياء إذا كانتا ساكنتين ولم يكن قبلهما حركةٌ من جنسهما؛ مثل: قَوْل، وبيْن، كما يراد به الألف والواو والياء إذا كانت ساكنةً وقبلها حركةٌ من جنسها؛ مثل: قام، أقوم، أُقيم.

* **حروف المدّ:** يُرَادُ به: الواو والياء والألف إذا كانت ساكنةً وقبلها حركةٌ من جنسها؛ مثل: قام، أقوم، أقيم، وتسمى أيضًا حروف علة وحروف لين.

* **حروف الصفات:** يُرَادُ به: حروف الجر، وقد سبق الحديث عنها، وسُمِّيت حروف صفات؛ لأنها تُحدِث في الاسم صفة حادثة؛ لأن «في» عندما نقول: «جلست في الدار» تدل على أن الدار وعاء للجلوس. وقيل سميت كذلك؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من نكرات. [انظر: الهمع ٢: ١٩، تفسير الطبري ١: ٢٩٩].

وقد أطلقه الخليل بن أحمد على الظروف، وحروف الجر. [انظر: العين للخليل ابن أحمد ٨: ١٥٧، ٣٥٦، ٤٠٩].

وقد أطلق خلف الأحمر حروف الصفات على بعض الأسماء التي تجر ما بعدها مثل: عند، وحذاء، وذو، وإزاء، وذَوَا، وكل، وبعض، وغير، وسوى، وحاشا، وأعلى، وأسفل، وأطيب، وأفْرس، وأشجع. [انظر: مقدمة في النحو لخلف الأحمر: ٤٣ – ٤٥، وانظر: مصطلح الصفات].

* **حروف الصلة أو الحشو:** اصطلاحٌ كوفيّ يراد به حروف الزيادة. [انظر: حروف الزيادة، وانظر: شرح المفصل ٨: ١٢٨].

* **الحروف التي للأمر والنهي:** يُرَادُ به: اسم فعل الأمر. [انظر: سيبويه ٢: ١٥٨] وسيأتي الحديث عن اسم الفعل مفصلًا في موضعه.

* **الحركة**: يُرَادُ به كيفيةٌ عارضةٌ للصوت، وهي الضم والفتح والكسر، ويقابلها السكون، وهي أبعاض حروف؛ إذ الفتحة بعض الألف، والضمة بعض الواو، والكسرة بعض الياء. [انظر: الهمع ١: ١٩، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢: ٩٩].

* **حركة البناء**: يُرَادُ به: الحركة التي تظهر على آخر الكلمات المبنية؛ مثل: كيفَ، حيثُ، أمسِ.

* **حركة الإتباع**: يُرَادُ به: الحركة التي تظهر على آخر الكلمة متأثرة بالحركة التالية لها في الكلمة التي بعدها؛ كما في قراءة من قرأ: ﴿ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] بكسر الدال إتباعًا لحركة اللام بعدها(١)، وكقراءة من قرأ: ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱسْجُدُواْ﴾ [البقرة: ٣٤] بضم التاء من الملائكة إتباعًا لحركة الجيم في اسجدوا(٢).

وهذه الحركة تمنع من ظهور العلامة الإعرابية؛ فنقول في الإعراب «الحمد» مبتدأ مرفوع بضمة مقدَّرة منع من ظهورها حركة الإتباع، ونقول في «للملائكة» الملائكة مجرور باللام وعلامة الجر الكسرة المقدرة منع من ظهورها حركة الإتباع.

* **حركة الحكاية**: يُرَادُ به: الحركة التي تظهر على آخر الكلمة أو أواخر الكلمات في الجملة إذا أريد حكايتها على ما هي عليه في تركيبها الأول.

وحركة الحكاية هذه تمنع من ظهور حركة الإعراب التي تستحقها الكلمة وفقًا لموقفها في التركيب الثاني، وتوضيح ذلك فيما يلي:

لو قال قائل: أرأيت محمدًا؟ فأقول له: من محمدًا؟ فكلمة محمدًا في الجملة الأولى مفعول به منصوب كما نرى، وفي الجملة الثانية كان ينبغي أن تكون «محمد» مرفوعة لأنها خبر، ولكن لما أردت أن أحكيها على ما هي عليه في الجملة الأولى ظلتْ منصوبة كما هي، وتُعرب خبرًا مرفوعًا بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٣، وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، وزيد بن علي، والحسن البصري، وانظر: المحتسب ١: ٣٧، والبحر المحيط ١: ١٥٢.

(٢) بضم التاء قرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع وسليمان بن مهران. انظر: المحتسب ١: ٧١، والبحر المحيط ١: ١٥٢.

الحكاية، وكذلك إذا سمَّينا شخصًا «جادَ الحقُّ» فإننا نقول: جاء جادَ الحقُّ، ورأيتُ جادَ الحقُّ، ومررت بجادَ الحقُّ. دون تغيير في الحركات، مع أن «جادَ الحقُّ» فاعل في الجملة الأولى، ومفعول به في الجملة الثانية، ومجرور في الجملة الثالثة. ولكن لما كان «جاد الحق» جملة قبل أن تُستعمل علَمًا ظلت حركاتها على ما كانت عليه وعُدَّت مما أريد حكايته.

* **حركة التخلُّص من التقاء الساكنين:** يُرَادُ به: الحركة التي يُـؤْتى بها ليسهل النطق عند التقاء حرفين ساكنين في كلمتين متتابعتين؛ كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥]؛ فالتاء في «قالت» ساكنة، والميم في «امرأةِ» ساكنة؛ ولذلك حُركت التاء بالكسر عند وصل كلمتين، وكما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ﴾ [طه: ١٤]: أقمْ: فعل أمر مبني على السكون؛ فالميم ساكنةٌ، والصاد الأولى من كلمة الصلاة ساكنةٌ؛ ولذلك حُركت الميم بالكسر، فهذه الكسرة تُسمَّى حركة التخلص من التقاء الساكنين.

والأصل في كل ساكنين التقيا أن يُحركَ الأول منهما بالكسر. ويرى النحويون أن السبب في اختيار الكسر أمران:

١- أن الكسرة لا تكون إعرابًا إلا ومعها التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة، وقد تكون الضمة والفتحة علامة إعراب ولا تنوين يصحب أيًّا منهما، فإذا اضطُر إلى تحريك الساكن حُرِّك بحركة لا توهم أنها إعرابٌ وهي الكسرة.

٢- أنهم رأوا أن الجزم مختصٌّ بالأفعال، فصار الجزم نظير الجر من حيث كان كل واحد منهما مختصًّا بصاحبه، فإذا اضطر إلى تحريك الساكن حُرِّك بحركة نظيره، وهي الكسرة.

ويُعد التنوين حرفًا ساكنًا؛ لأنه نون ساكنة، فإذا تلاه حرفٌ ساكن فالأصل أن تُحركَ النون بالكسر أيضًا؛ مثل قولنا: جاء محمدٌ العالم، ولو كُتبتْ كما تنطق لكتبت: جاء محمدُنِ العالم.

فإن كان بعد الساكن حرفٌ مضموم ضمًّا لازمًا، فمن العرب من يضم النون إتباعًا؛ مثل: هذا محمدٌ أُخرُج إليه، وتنطق هكذا: هذا محمدُنُ اخرج إليه. وقد قرئ

بضم التاء في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣١][1]، والتنوين في قوله: ﴿وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾ ارْكُضْ﴾ [ص: ٤١، ٤٢][2]، واللام في قوله: ﴿قُلِ انْظُرُوا﴾ [يونس: ١٠١][3].

والغالب في نون «مِن» أن تفتح مع حرف التعريف وتكسر مع غيره، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١]، ووصلتْ إليه رسالة مِنِ ابنه. وقيل العكس.

والغالب في نون «عَنْ» أنها تكسر مطلقًا مع أداة التعريف ومع غيرها؛ كما في قوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧] ونقول: لقد سألت عنِ ابنك أمس.

والغالب في الواو المفتوح ما قبلها الضمُّ إن كانت للجمع مثل: اخشَوُا الناس، والكسر إن لم تكن للجمع مثل: لوِ انتبهتَ لفهمتَ. وقد يَرِدُ بالعكس؛ كما قرئ بالضم قوله تعالى: ﴿أَوِ انْقُصْ﴾ [المزمل: ٣][4]، وقد تفتح واو الجمع؛ كما في قراءة من قرأ: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦] بفتح الواو[5] [انظر: السبعة لابن مجاهد: ١٧٤، ١٧٥، والكتاب ٤: ١٥٢-١٥٦].

وقد حركوا نحو: رُدّ، ولم يَرُدّ بالحركات الثلاث، ولزموا الضمّ عند ضمير الغائب والفتحَ عند ضمير الغائبة فقالوا: رُدُّه، ورُدَّها، ولزموا فيه الكسر عند ساكن يعقُبُه، فقالوا: رُدِّ القوم، ومنهم مَن فتح وهم بنو أسد، كقول جرير:

فَغُضَّ الطرفَ إنك من نميرٍ ... فلا كعبًا بلغتَ ولا كلابا

---

(١) قرأ بضم التاء ابن كثير، وابن عامر، والكسائي، ونافع في رواية خارجة، وأبو عمرو في رواية نصر ابن علي. [انظر: السبعة ١٧٥، ٣٤٨].

(٢) انظر: النشر ٢: ٢٢٥.

(٣) انظر: النشر ٢: ٢٢٥.

(٤) انظر: النشر ٢: ٢٢٥.

(٥) انظر: المحتسب ١: ٥٤.

وليس في هَلُمَّ إلا الفتح. [انظر: الكتاب ٣: ٥٣٢- ٥٣٥].

* **حركة الإعراب:** يُرَادُ به: الحركة التي تظهر على آخر الكلمة وتتغير بتغير العوامل السابقة عليها، وتدل على موقعها من التركيب التي هي فيه؛ وذلك مثل: جاء محمدٌ، ورأيت محمدًا، ومررت بمحمدٍ؛ فضمة الدال حركة إعراب دلت على أن الكلمة في موقع رفع، وفتحة الدال في الجملة الثانية حركة إعراب دلت على أن الكلمة في موقع نصب، وكسرة الدال في الجملة الثالثة حركة إعراب دلت على أن الكلمة في موقع جر.

* **حركة المناسَبة:** يُرَادُ به: الحركة التي يُؤْتى بها لمناسبة الحرف الذي بعدها؛ كالحركة التي قبل ياء المتكلم في مثل: كتابي جديد، إن كتابي جديد، غلاف كتابي نظيف؛ فالكسرة التي قبل ياء المتكلم في كتابي ليست حركة إعراب؛ لأن كلمة كتاب في الجملة الأولى في موقع رفع مبتدأ، وفي الجملة الثانية في موقع نصب مفعول به، وفي الجملة الثالثة في موقع جر.

وهذه الحركة تمنع من ظهور الحركة الإعرابية؛ فتقدَّر الضمة في الجملة الأولى، وتقدَّر الفتحة في الجملة الثانية، وقيل: تقدَّر الكسرة في الجملة الثالثة بناءً على أن الكسرة الموجودة هي حركة المناسَبة.

ويُرادُ أيضًا بحركة المناسبة حركة الجر بحرف الجر الزائد أو الشبيه بالزائد؛ مثل: ليست الشمس بطالعةٍ؛ فكلمة «طالعة» في موقع نصب خبر ليس، ولكن لم تظهر الفتحة نظرًا لوجود الكسرة المناسبة لحرف الجر الزائد، وهو «الباء».

* **حركة النقل:** يُرَادُ به: الحركة التي تُنقل من أول الكلمة إلى الحرف الساكن قبلها في آخر الكلمة السابقة عليها؛ كما في قراءة من قرأ: ﴿قَدَ أَفۡلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] بفتح الدال وتسهيل الهمزة؛ ففتحة الدال تُسمَّى حركة النقل؛ لأنها نُقلت من همزة «أفلح» إلى دال «قد»، وكما في قراءة من قرأ: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ﴾ [البقرة:

١٠٦] بنقل حركة همزة «أنّ» إلى الميم الساكنة قبلها(١).

* **متحرِّك الحشو**: يُرَادُ به: الكلمةُ المكونةُ من ثلاثة أحرُف أصلية: ثانيها متحرك، وهو ما يطلق عليه الثلاثي متحرك الوسط؛ مثل: كتب، قمر. [انظر: ديوان الأدب للفارابي ١: ٧٩].

* **الحشو**: وقد يُرَادُ به: الزيادة وجواز الحذف. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ص١٠٢، وتفسير الطبري١: ٥٤٩]. وقد يراد به صلة الموصول. [انظر: الكتاب ١: ٢٦٩]. وقد يُراد به في «الصرف»: الحرف الثاني الأصلي من الكلمة. [انظر: ديوان الأدب للفارابي ١: ٧٧].

ويُراد به في «العروض»: ما ليس عَرُوضًا ولا ضَرْبًا من التفعيلات:

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن ـ فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

حشو ـ عروض ـ حشو ـ ضرب

* **التحضيض**: يُرَادُ به: الطلب في حثٍّ وعُنف، وأشهر أدواته: هلا، وألا، ولوما، ولولا؛ ومن أمثلة ذلك: هلا أخبرتني، وألا تصنف كتابًا في الزهد، والآية الكريمة: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]، والآية الكريمة: ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾ [البقرة: ١١٨].

* **التحقير**: يُرَادُ به: التصغير، وسيأتي بيانه. [انظر: الكتاب ٢: ١٩: ١٠٧].

* **التحقيق**: يُرَادُ به: التفريغ أو الاستثناء المُفرَّغ، أو ما يسمى بالحصر والقصر؛ كأن يشتمل الكلام على نفي واستثناء؛ مثل: «ما قام إلا علي». ويسميه الكوفيون الإيجاب. [انظر: مقدمة خلف الأحمر: ٨٠].

وقد يراد بالتحقيق التأكيد والتقوية؛ كقولهم: «قد» حرف تحقيق.

* **تحقيق الهمزة**: يُرَادُ بتحقيق الهمزة نطقها.

---

(١) انظر في ذلك: الإتحاف ١: ٢١٣، ٢: ٢٨١.

* **الحكاية:** يُرَادُ به: استعمال الجملة أو الكلمة بالطريقة والحركة الإعرابية التي قيلت بها أولًا، وقد سبق الحديث عن الجملة المحكية، فيمكن الرجوع إليها. أما بالنسبة للكلمات؛ فمن العرب مَن يجيز الحكاية في المعرفة والنكرة، ومن ذلك قول بعضهم وقد قيل له: «عندي تمرتان»: دعني من تمرتان، فأعاد كلمة «تمرتان» كما وردت في الجملة التي سمعها، دون أن يغير العلامة الإعرابية لاختلاف التركيبين.

وأما أهل الحجاز: فيخصُّونها بالاسم العلم أو الكنية؛ فيقولون: إذا قال قائلٌ: رأيت زيدًا، يقولون: من زيدًا؟ وإذا قال: مررت بزيدٍ، يقولون: مَنْ زيدٍ؟ [انظر: حركة الحكاية].

أما بنو تميم: فلا يحكون، ويقولون: من زيدٌ؟ بالرفع في جميع الأحوال.

* **المَحَلُّ:** يُرَادُ به عند الكوفيين: ظرف المكان. [انظر: مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة: ٥٩].

وقد أطلقه بعض الكوفيين على ظرف الزمان. [انظر: الإنصاف المسألة ٦، ومفاتيح العلوم للخوارزمي: ٣٥].

ويراد به أيضًا الموقع الإعرابي للكلمة أو الجملة؛ فتقول في «هذا الكتاب»: هذا اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ، وكذلك نقول في: «القاضي يحكم بالعدل» جملة «يحكم» في محل رفع خبر. [انظر: الإعراب المحلي].

* **المَحَالّ:** يُرَادُ به عند الفراء: ما يسمى عند البصريين ظروفًا. [انظر: الأصول لابن السراج ١ ٢٠٤].

* **المُحَلَّى بأل:** يُرَادُ به: الاسم المقترن بأل؛ سواء أكانت مُعرِّفة أم موصولة أم جنسية، أم زائدة.

* **الحالُ:** يُرَادُ به: ما يُبيِّن هيئة الفاعل، أو المفعول به، أو المضاف إليه بشروط، عند حصول الفعل، والحال غالبًا ما يكون اسمًا، نكرةً، مشتقًّا، فَضْلَةً، ويصح أن يكون جملة اسمية، أو جملة فعلية، أو شبه جملة، والحال منصوب دائمًا، ومن أمثلة

الحال المفردة أقبل محمد مبتسمًا، وأكل عليٌّ الطعام ساخنًا، والآية الكريمة ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥].

أما مجيء الحال جملة فقد سبق الحديث عنه. [انظر: الجملة الحالية].

أما مجيء الحال شبه جملة فمثل: شاهدْت الإمام في المسجد؛ فالجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، والتقدير: شاهدت الإمام موجودًا في المسجد.

* **الحال المُؤَسِّسَة:** يُرَادُ به: الحال التي لا يُستفاد معناها بدون ذكرها؛ مثل: جاء عليٌّ راكبًا، وتسمى الحال المبيِّنة أيضًا؛ لأنها تبيِّن معنًى لم يُفهم من الجملة قبل ذكرها. وهي خمسة أنواع: مقارنة، ومقدرة، ومتداخلة، ومتعددة، وموطئة. وسيأتي الحديث عن كل نوع في موضعه.

* **الحال المؤكِّدة:** يُرَادُ به: الحال التي يُستفاد معناها بدون ذكرها؛ وهي إما مؤكِّدة لعاملها؛ كما في الآية الكريمة: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩]؛ لأن ضاحكًا أكَّدت الفعل وهو العامل في الحال، وقد فُهِم معنى ضاحكًا من قوله تعالى: «فتبسم»، وإما مؤكِّدة لمضمون الجملة السابقة عليها؛ كقولنا: عليٌّ أبوك عطوفًا، فالأبوة تتضمن العطف، فجاءت عطوفًا حال مؤكدة لمضمون جملة «عليٌّ أبوك»، وهي غالبًا ما تلازم صاحبها.

ويشترط في هذه الجملة أن يكون طرفاها معرفتين جامدين كما في المثال المذكور.

* **الحال المبيِّنة:** [انظر: الحال المؤسسة].

* **الحال المحكيَّة:** يُرَادُ به: الحال التي تبيِّن هيئة صاحبها في الزمن الماضي؛ مثل: جاء عليٌّ أمس راكبًا.

* **الحال المتداخلة:** يُرَادُ به: الحالَ التي يكون صاحبها ضميرًا في كلمة سابقة تُعْرَبُ حالًا أيضًا؛ وذلك مثل: شاهدتُ الأسدَ يأكل الفريسة متأنِّيًا.

فكلمة «متأنيًا» حالٌ من الضمير المستتر في «يأكل»، وجملة «يأكل» من الفعل والفاعل المستتر في محل نصب حال من الأسد، ومثل: «شاهدت الصبي آكلًا

الحلوى متلذذًا»؛ فكلمة «متلذذًا» حال من الضمير المستتر في اسم الفاعل «آكـلًا» وآكلًا: حال من الصبي.

* **الحال المترادفة:** يُرَادُ به: الحال التي تأتي بعد حالٍ وصاحبها واحدٌ؛ وذلك مثل: يُقْبل الطبيب على مرضاه مبتسمًا مستفسرًا عن صحتهم.

فكلمة «مستفسرًا» حال من الطبيب، كما أن «مبتسمًا» حال من الطبيب.

* **الحال المركَّبة:** يُرَادُ به: ألفاظٌ مسموعة رُكبت تركيب «خمسة عشر»؛ فتُبنى على فتح الجزءين، ومن هذه الألفاظ ما أصله العطف؛ نحو: «تفرقوا شَغَرَ بَغَرَ» بمعنى منتشرين، و«شذَرَ مذَرَ» - بفتح أولهما وكسره - بمعنى متفرقين، و«تركت البلاد حيثَ بيْثَ»؛ أي بحثًا عن أهلها، «وهو جاري بَيْتَ بيْتَ» بمعنى مقاربًا، و«لقيتُه كفةَ كفةَ» بمعنى مواجهًا.

ومنها ما أصله الإضافة مثل «باديء بدء» بمعنى مبدوء بها، و«تفرقوا أيادي سبأ» بمعنى مثل أيادي سبأ.

* **الحال السببية:** يُرَادُ به: الحال التي تتعلق بما بعدها وفيها ضميرٌ يعود على صاحب الحال؛ مثل: سمعتُ الخطيب واضحًا صوتُه؛ فكلمة «واضحًا» ليست حالًا من الخطيب نفسه ولكنها حالٌ من صوته؛ وهذا يشبه النعت السببي.

* **الحال المتعددة:** يُرَادُ به: أن يوجد في الجملة أكثر من حال، ويُتَّبع فيها ما يلي:

أ - إذا كان صاحب الحال واحدًا نقول: أقبل عليٌّ راكبًا مبتسمًا، وأبصرتُ العصفور في القفص مغردًا.

ب- إذا كان صاحب الحال متعددًا والحال متفقٌ في اللفظ والمعنى نثني الحال أو نجمعه؛ فنقول: أقبل عليٌّ ومحمد مبتسمين، وكما في قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]. وكقوله أيضًا: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [النحل: ١٢] بنصب

مسخرات»[1].

ج- إذا كان صاحب الحال متعددًا والحال مختلفٌ فصلنا الحال مِن غير عطف؛ مثل: شاهدت عليًّا ماشيًا راكبًا. وهنا يتعين أن يكون «ماشيًا» حالًا من «علي» لقربه منه، و«راكبًا» حال من التاء ضمير الفاعل في «شاهدت»، وإذا أُمن اللبس في صاحب الحال؛ نقول: لقيت فاطمة مصعدًا منحدرة، أو لقيت فاطمة منحدرة مصعدًا.

* **الحال غير الدائمة:** يُرَادُ به: الحال المشتقة المنتقلة. [انظر: تفسير الطبري ٤: ٣٥٦].

* **الحال غير المنتقِلة:** يُرَادُ به: الحال التي لا تفارق صاحبها؛ كقولنا «دعوت اللهَ سميعًا» فكلمة «سميعًا» حالٌ من لفظ الجلالة، والسمع من صفات ذاته العليا وصفاته قديمة.

* **الحال المقدَّرة:** يُرَادُ به: الحال التي تتحقق بعد حدوث الفعل؛ وذلك كما في الآية الكريمة: ﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]؛ فكلمة «خالدين» حال من الواو فاعل «ادخلوا»، والخلود ليس في وقت الدخول إنما يكون بعده.

* **الحال المقارِنة:** يُرَادُ به: الحال التي تقارن الفعل؛ أي تتم معه في نفس الوقت، وهذا هو الغالب في الحال؛ فعندما نقول: «يُقبل عليٌّ مبتسمًا» فإن الابتسام تمَّ في وقت الإقبال، وعندما نقول: «يمشي المريض متكئًا على عصا» فإن الاتكاء يتم في وقت المشي.

ونذكر هنا أن الحال تنقسم بحسب الزمان إلى ثلاثة أقسام: مقارنة، ومقدرة، ومحكية، وقد تم بيانها كلُّها فيما سبق.

* **الحال المنتقلة:** يُرَادُ به: الحال التي تفارق صاحبها، وهذا هو الغالب في

---

(١) قرأ بنصب الجميع عطفًا على الليل جمهور القراء، و(مسخرات) منصوبة على الحال. وقرأ ابن عامر برفع الشمس والقمر والنجوم ومسخرات على الابتداء والخبر، وقرأ حفص برفع النجوم على الابتداء ومسخرات خبره. [انظر: البحر المحيط ٥: ٤٧٩].

الحال؛ مثل: قابلت عليًّا مبتسمًا؛ فالابتسام ليس ملازمًا له في كل وقت.

* **الحال المُوَطِّئة**: يُرادُ به: الحال الجامدة الموصوفة؛ كما في الآية الكريمة: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وتقول: جاءني عليٌّ رجلًا محسنًا؛ فالحال «بشرًا» و«رجلًا» ليست مقصودة لذاتها بل ممهدةٌ للوصف الذي بعدها.

* **الحملُ على المعنى**: يُرَادُ به: العدول عن متابعة ما يستحقه ظاهر اللفظ، والتعويل على المعنى، وحملُ الكلام عليه من حيث الإعراب، أو المطابقة تذكيرًا وتأنيثًا، أو إفرادًا وتثنيةً وجمعًا.

فمن الحمل على المعنى: تقدير محذوف- سواء أكان فعلًا أم غيره- مناسبٍ للمعنى بحيث لا ينقص المعنى السابق؛ حتى يستقيم الإعراب والتركيب.

قال سيبويه: «ولو قلت هذا ضاربُ عبد الله وزيدًا، جاز على إضمار فعل؛ أي وضرب زيدًا، وإنما جاز هذا الإضمار؛ لأن معنى الحديث في قولك: «هذا ضاربُ زيدٍ»، هذا ضَرَبَ زيدًا، وإن كان لا يعمل عمله فحُمِلَ على المعنى». [انظر كتاب سيبويه ١: ٨٧].

ومن الحمل على المعنى أيضًا: معاملة المؤنث معاملة المذكر؛ لأن معناه مذكر، ومعاملة المذكر معاملة المؤنث؛ لأنه من حيث المعنى مؤنث؛ فمن تأنيث المذكر قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨]؛ فالشمس مؤنثة، ومع ذلك جاء اسم الإشارة بعدها مذكرًا حملًا على المعنى، وهو هذا الشخص. [ولمزيد من التفصيلات انظر الخصائص جـ٢: ٤١١ وما بعدها].

الخاء

* **الإخبار بالذي والألف واللام**: هذا عنوان بابٍ وضعه النحويون؛ لتدريب الطلاب، وامتحانهم؛ لبيان قدرتهم على صياغة التراكيب، وتحويل تركيب تركيبًا آخر.

وظاهر هذا المصطلح أن تجعل (الذي) خبرًا عن اسم معين، لكن الأمر ليس كذلك؛ لأن المجعول خبرًا هو ذلك الاسم المعين، والمخبر عنه هو «الذي»، فقيل: إن الباء هنا بمعنى (عن)؛ وكأنه قيل: أخبر عن الذي. وينحصر هذا التدريب في تحويل الجملة الفعلية والجملة الاسمية إلى جملة اسمية مصدَّرة بالاسم الموصول (الذي) أو بـ(أل) الموصولة. فإذا كانت الجملة: «أكرم محمدٌ عليًّا»؛ قال: الشيخ للتلميذ أخبر بالذي عن (عليًا)؛ فيقول التلميذ: الذي أكرمه محمدٌ عليٌّ، وإذا قال الشيخ أخبر عن (محمد). قال التلميذ: «الذي أكرم عليًّا محمدٌ». وإذا كانت الجملة «أكرمت فاطمةُ الضيفين» قال الشيخ أخبر عن (الضيفين) قال التلميذ: «اللذان أكرمتهما فاطمة الضيفان». وإذا قال الشيخ أخبر عن (فاطمة) قال التلميذ: «التي أكرمت الضيفين فاطمة». وإذا أريد الإخبار بالألف واللام قيل: «المكرِمة الضيفين فاطمة».

ولهذا التحويل ضوابط مفصَّلة في كتب النحو. [انظر: الأصول لابن السراج ٢: ٢٦٩-٢٧٥، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ٤: ٦١].

* **الخبر**: يُرَادُ به الجزء الذي تتم به الفائدة مع مبتدأ غير الاسم المشتق المكتفي بمرفوعه؛ مثل: العلم نور؛ فكلمة «نور» هي الجزء الذي تتم به الفائدة مع المبتدأ «العلم»، أما قولنا: أناجحٌ أخوك؟ فإن كلمة «أخوك» تعد فاعلًا أغنى عن الخبر وليست خبرًا؛ لأن المبتدأ اسمٌ مشتق عَمِلَ عملَ فعله.

وينقسم الخبر إلى مفرد، وجملة، وشبه جملة، والمراد بالمفرد هنا ما ليس جملةً ولا شبه جملة، فيشمل المفردَ والمثنى والجمع.

ومن أمثلة الخبر المفرد: المجدُّ فائز، والمجدّان فائزان، والمجدون فائزون، والمجدات فائزات، وحكمُه الإعرابي الرفع.

ومن أمثلة الخبر الواقع جملة فعلية: المجدُّ يفوز آخر العام، والمجدان يفوزان، والمجدون يفوزون، وهكذا؛ فجملة: «يفوز» من الفعل والفاعل هي الجزء الذي تتم به الفائدة؛ فهي في موضع رفع.

ومن أمثلة الجملة الاسمية: محمد أخوه ناجح؛ فجملة «أخوه ناجح» المكونة من مبتدأ وخبر وهي الجزء الذي تتمُّ به الفائدة مع المبتدأ الأول «محمد»، فهي في موضع رفع، وتحتاج الجملة الواقعة خبرًا إلى رابط. [انظر: الرابط].

ومن أمثلة شبه الجملة: الكتاب في الحقيبة؛ فالجار والمجرور متعلق بخبر محذوف، والتقدير: الكتاب موجود في الحقيبة، والكتاب فوق المكتب، واللقاء يوم الجمعة؛ فظرف المكان «فوق» وظرف الزمان «يوم» متعلق بخبر محذوف، ويشترط في شبه الجملة أن تكون تامة، وظرف المكان يُخبَرُ به عن كل مبتدأ، سواء أكان اسم ذاتٍ أم اسم معنى. وظرف الزمان يخبر به عن اسم المعنى، وقد يخبر به عن اسم الذات؛ كقولهم: الليلةَ الهلالُ.

ويجب دخولُ الفاء في الخبر الواقع بعد «أمّا»؛ مثل: أمّا عليٌّ فناجحٌ، ويجوز دخول الفاء في الخبر فيما يلي:

أ- بعد «أل» الموصولة بمشتق؛ كما في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

ب- أن يكون المبتدأ اسمًا موصولًا، وصلته ظرف أو جار ومجرور؛ مثل: ما عندي مِن مال فهو للفقراء.

ج- أن يكون المبتدأ نكرةً عامة موصوفة بالظرف؛ مثل: رجل عنده حَزْمٌ فهو سعيد.

د- أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بالجار والمجرور؛ مثل: عهدٌ للكريم فما يضيع.

هـ- أن يكون المبتدأ لفظ (كل) مضافًا إلى نكرة موصوفة؛ مثل: كل إنسان يطيع الله فهو سعيد.

وقد يُراد بالخبر جواب الشرط. [انظر: المقتضب للمبرد ٢: ٣٦٤].

* **خبر المُجَازاة:** يُرَادُ به جواب الشرط. [انظر: الجمل للخليل: ١٩٤].

* **الخبر السببي**: يُرَادُ به الخبر الواقع وصفًا رافعًا لمعموله؛ مثل: محمدٌ مجدّةٌ أخته، ومحمد ناجحٌ أخواه.

* **الخبر الموَطِّئ**: يُرَادُ به: الخبر المكوَّن من صفة وموصوف ولا يصلح الموصوف وحده أن يكون خبرًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النحل: ٥٥].

* **خبر المعرفة**: يُرَادُ به: الحال. [انظر: الكتاب ١: ٢٣٣، ومقدِّمة خلف: ٥٢، ٥٧].

* **خبر النكرة**: يُرَادُ به: نعت النكرة الواقعة خبرًا للمبتدأ؛ مثل: هذا رجلٌ مقبلٌ. [انظر: مقدِّمة خلف: ٦٦].

* **الخَبْلُ**: يُرَادُ به في «**العَروض**»: حذفُ الحرف الثاني والرابع الساكنَيْن من التفعيلة، وهو زحاف مزدَوجٌ يتألف من اجتماع الخبن والطيّ، ويدخل أربعة أبحر: البسيط، والرجز، والسريع، والمنسرح. وبه تصبح مُسْتَفْعِلُنْ مُتَعِلُنْ فتنقل إلى فَعَلَتُنْ، ومن أمثلته في بحر البسيط:

وزعموا أنهم لقيهم رجلٌ	فأخذوا ماله وضربوا عنقَهْ
وزعمو/ أنهم/ لقيهم/ رجلن	فأخذو/ مالهو/ وضربو/ عنقه
فَعَلَتُن/ فاعِلُنْ/ فَعَلَتُنْ/ فَعِلُنْ	فَعَلَتُنْ/ فاعِلُنْ/ فَعَلَتُنْ/ فَعِلُنْ
مخبول/ سالم/ مخبول/ مخبون	مخبول/ سالم/ مخبول/ مخبون

وأصل الخبل الفساد؛ نحو: ذَهاب اليد والرِّجْل، والساكن كأنه يد السبب، فلما حُذف الساكنان صار الجزء كأنه قطعت يداه، فبقي مضطربًا. [انظر: الكافي: ١٤٤، والحاشية الكبرى: ٣٦].

* **المخْبول**: يُرَادُ به في «**العَروض**»: ما سقط ثانيه ورابعه الساكنان من التفعيلات. [انظر: الخبل].

* **الخَبْن**: يُرَادُ به في «العَروض»: حذف الحرف الثاني الساكن من التفعيلة، وهو من الزحاف المفرد، ويدخل عشرة أبحر: البسيط، والرجز، والرمل، والمنسرح، والسريع، والمديد، والمقتضب، والخفيف، والمجتث، والمتدارك.

وبه تصبح «فاعلن» فَعِلنْ. وتصبح «فاعلاتن» فَعِلاتُن، و«مستفعلن» مُتَفْعِلُن.

ومن أمثلته من بحر المديد:

ومتى ما يَعِ منكَ كلامًا	يتكلم فيجبْكَ بعقلِ
ومتامـا/ يعمن/ ككلامن	يتكللم/ فيجب/ كبعقلي
فَعِلاتُن/ فَعِلُنْ/ فَعِلاتُن	فَعِلَاتُنْ/ فَعِلُن/ فَعِلَاتُنْ
مخبون/ مخبون/ مخبون	مخبون/ مخبون/ مخبون

[انظر: الحاشية الكبرى: ٣٤].

* **المخبون**: يُرَادُ به في «العَروض»: ما سقط ثانيه الساكن من التفعيلات. [انظر: الخبن].

* **الخَرْبُ**: يُرَادُ به في «العَروض»: حذف الحرف الأول مع حذف السابع الساكن من «مفاعيلن»؛ فتصير فاعيلُ وتنقل إلى مَفْعُولُ.

ومثال ذلك قول الشاعر من بحر الهزج:

لو كان أبو موسى	أميرًا ما رضيناهُ
لو كان/ أبو موسى	أميرن ما/ رضيناهو
مَفْعُولُ/ مَفَاعِيلُنْ	مَفَاعِيلُنْ/ مَفَاعِيلُنْ
أخرب/ سالم	سالم/ سالم

وهو لا يكون إلا في التفعيلة الأولى من البيت. [انظر: الكافي: ١٤٥، ١٤٧].

* **الأَخْرَب**: يُرَادُ به في «العَروض»: ما حُذف الحرف الأول منه والسابع

الساكن من التفعيلات. [انظر: الخَرْب].

* **الخُروج:** يُرَادُ به في «العَروض»: حرف المدّ (الألف أو الياء أو الواو) الذي يتبع هاء الوصل المتحركة إشباعًا لحركتها؛ وذلك كالياء الناشئة عن إشباع هاء الوصل في قول شوقي:

اسكب دموعك لا أقول استبقِها ... فأخو الهوى يبكي على أحبابهِ

ولا ينوب حرف مدٍّ عن آخر في الخروج، وسُمِّيَ خروجًا؛ لبروزه وتجاوزه للوصل التابع للرويّ.

* **الخَرْمُ:** يُرَادُ به في «العَروض»: حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أول البيت، ويكون ذلك في «فَعُولُنْ» و«مَفَاعِيلُنْ» و«مُفَاعَلَتُنْ»، ويدخل بحر المتقارب، والوافر، والهزج، والمضارع، والطويل؛ فيحوَّل «فَعُولُنْ» إلى «عُولُن» وينقل إلى «فَعْلُن» ويقال له: أثلم، ويحوَّل «مفاعلتن» إلى فاعَلَتُنْ» وينقل إلى «مُفْتَعِلُنْ» ويقال له: أعْضَب، ويحوَّل «مفاعيلن» إلى «فَاعِيلُنْ» وينقل إلى «مفْعُولُن» ويقال له: أخرم.

وإذا كان الجزء؛ أي التفعيلة أوَّله سببٌ وزوحف فصار أوله وتدًا، فإن بعض العلماء يجيز فيه الخرم تشبيهًا بما أوله وتد في الأصل، وبعضهم لا يجيزه فيه.

وإذا كان البيت مُصرَّعًا جاز في أول النصف الثاني ما جاز في النصف الأول باتفاق، وإذا كان البيت غير مصرَّع فإن بعضهم يجيز الخرم في أول النصف الثاني، والخرم يُعَد علةً جارية مجرى الزحاف؛ أي لا يلزم في جميع القصيدة. [انظر: الكافي ١٤٣، والحاشية الكبرى ٤٤].

* **الأخْرَمُ:** يُرَادُ به في «العَروض»: الجزء «مفاعيلن» إذا حُذف أوله وهو في أول البيت، ويدخل المضارع والهزج؛ ومثاله من بحر الهزج قوله:

أدّوا ما استعارُوهُ ... كذاك العيش عاريَّهْ

أدومـس/ تعاروهو ... كذا كلعي/ شعارييه

مَفْعُـــــولُنْ/ مَفَـــاعِيلنْ مَفَـــاعِيلُنْ/ مَفَـــاعِيلُنْ

أخـــــرم/ ســـــالم ســـــالم/ ســـــالم

[انظر: الكافي: ٧٥، ١٤٥].

* **الخَزْلُ**: يُرَادُ به في «العَروض»: اجتماع الطي والإضمار في التفعيلة الواحدة، ويسمى الجزل بالجيم والزاي، وقد سبق. [انظر: الجزل].

* **الخَزْمُ**: يُرَادُ به في «العَروض»: زيادة ما دون خمسة أحرف في أول البيت غالبًا- ولا تُحتسب هذه الزيادة في الوزن- وقد يكون في أول الشطر الثاني لكن بحرفٍ أو حرفين. وهو قبيحٌ، وغير مختص ببحر؛ ومن أمثلته من بحر الهزج:

اشـــدُدْ حَيازيمَـــك للمـــوت فـــإن المـــوت لاقيكـــا

فكلمة «اشدد» زائدة لا يُعتد بها في التقطيع، وهو علةٌ جارية مجرى الزحاف في عدم اللزوم، ويجوز أن تكون الزيادة شيئًا من نفس الكلمة التي بعضها من الوزن، وهو الصحيح، خلافًا لابن الحداد. [انظر: الحاشية الكبرى: ٤١، والعيون الغامزة على خبايا الرامزة: ١٠١].

* **الاختصاص**: يُرَادُ به في «**النحو**»: أن يتقدَّم ضمير يتلوه اسمٌ معرفة يفسر ذلك الضمير. وهذا الاسم يكون منصوبًا بفعلٍ محذوف تقديره أخص؛ مثل ذلك: نحن- المصرين- أصحاب حضارة عريقة؛ فكلمة «المصريين» فسرت المراد بالضير السابق عليها،وتعرب مفعولًا به لفعل محذوف تقديره أخص، وتسمى منصوبًا على الاختصاص.

* **الخَفْضُ**: يُرَادُ به: الجر، والخفض ليس مِن وضع الكوفيين، ولا الجر من وضع البصريين؛ وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل بن أحمد ومصطلحاته، إلا أن الكوفيين توسعوا في الخفض فاستعملوه في الكلمات المنونة وغير المنونة، بعد ما كان الخليل لا يستعمله إلا في المنوَّن، أما البصريون فنقلوا الجر من كونه حركة

يُستعان بها عند الخليل على التخلص من التقاء الساكنين في نحو: «لم يذهبِ الرجل» إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المعرَبة؛ سواء أكانت منونة أم غير منونة.

ويراد بالخفض عند الخليل: ما وقع في أعجاز الكلم منونًا؛ مثل: «زيدٍ». [انظر: مفاتيح العلوم ٣٠]. وقد يُراد به أيضًا الكسر في المبنيات. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٧، ومعاني القرآن للفرّاء ٢: ١٢١، ٣٧١].

* **الخفضُ على البِنْيَة**: يُرَادُ به: المبني على الكسر بناءً أصيلًا لا يزول؛ مثل: قَطامِ، ودَراكِ، ونَزالِ، وحَذامِ. [انظر: الجمل للخليل بن أحمد: ١٧٨].

* **الخفض على الجِوار**: يُرَادُ به: الجر على الجوار أو بالمجاورة. [انظر: الجر بالمجاورة].

* **الخفض على التوهُّم**: يُرَادُ به: الجر على التوهم. [انظر: الجر بالتوهم].

* **الخفيف**: يُرَادُ به في «العَروض»: بحر من بحور الشعر العربي، وهو على ستة أجزاء:

فَاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فَاعِلَاتُنْ   فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فَاعِلَاتُنْ

وبيته:

حلَّ أهلي ما بين دُرْنَى فبادَوْ   لَى، وحلَّتْ عُلْوِيَّةً بالسِّخَال

وسُمي خفيفًا؛ لأن الوتد المفروق اتصلت حركته الأخيرة بحركات الأسباب، فحركت الأسباب فخفَّت، وقيل: سُمي خفيفًا لخفته في الذوق والتقطيع؛ لأنه يتوالى فيه ثلاثة أسباب، والأسباب أخفُّ من الأوتاد، وهو يُستعمل تامًّا ومجزوءًا.

وله ثلاثة أعاريض وخمسة أضرب:

١ – العَروض الأولى صحيحة ووزنها فاعلاتن، ولها ضربان:

أ – ضربٌ صحيح وزنه «فاعلاتن».

ب– ضربٌ محذوف وزنه «فاعلن».

٢ – ألعَروض الثانية محذوفة ووزنها «فاعلن»، ولها ضربٌ واحد محذوف، ووزنه فاعلن.

٣ – العَروض الثالثة مجزوءة ووزنها «مستفعلن»، ولها ضربان:

أ– ضربٌ مجزوء ووزنه «مستفعلن».

ب– ضربٌ مخبون مقصور ووزنه «فعولن».

* **التخفيف:** يُرَادُ بتخفيف الحرف عدم تضعيفه، ويراد بتخفيف الهمزة جعلها بين بين. [انظر: «بين بين»]. وقد يراد بتخفيف الهمزة قلبها حرف مد من جنس حركة ما قبلها؛ فنقول في رأس: راس، وفي بُؤس: بوس، وفي بِئر: بير.

* **الاختلاس:** يُرَادُ به: اختطاف الحركة في النطق فتبدو كنصف حركة، وربما لا يتبينها السامع فيُخال أنها سكون. ومن ذلك قراءة أبي عمرو: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤]: باختلاس حركة الهمزة في «بارئكم»، فبدت كأنها سكون.

* **خلع الأدلة:** يُـرَادُ بـه: تجريـد الأدوات الدالـة عـلى المعـاني التـي تحـدث في الكلام؛ مثل أدوات الاستفهام وأدوات الشرط وحروف العطف والنداء..

فتُجرد هذه الأدوات من معانيها المعروفة لها، والمتبادرة فيها؛ لإرادة معانٍ أخرى لها، أو تجريدها من بعض معانيها؛ بمعنى أننا ننجي عن هذه الأدوات أدلتها المتبادرة عند استعمالها؛ كقول الشاعر:

*** أَمْ كيفَ يجزونني السُّوءى من الحَسَن ***

فـ(أم) هنا خلع عنها دليل الاستفهام وأصبح معناها معنى بل.

ومما يفيد أمرين وخلع أحدهما:

١– كاف الخطاب تفيد الاسمية والخطاب؛ فتقول: كتابك لك. وتخلع عنها الاسمية في ذاك، وذلك، وهاك، وأرأيتك زيدًا ما صنع.

٢– ألف التثنية: تدل على الاسمية والتثنية؛ تقول: (يكتبان) وتخلع عنها الاسمية في (كتابان).

٣– واو الجماعة: تدل على الاسمية وجماعة الذكور في (يكتبون)، وتخلع عنها الاسمية في (مجدُّون).

٤- نون النسوة: تدل على الاسمية وجماعة الإناث في (يكتبن)، وتخلع عنها الاسمية في (ذلكن).

٥- واو العطف: تفيد العطف والجمع في (حضر محمد وعلي)ويخلع عنها العطف في (استوى الماء والخشبة).

٦- فاء العطف: تفيد العطف والاتباع في (قرأت ففهمت)، ويُخلع عنها العطف في (إن تجتهد فالنجاح حليفك).

[انظر: الخصائص لابن جني: ٢: ١٧٩-١٩٦].

* **التخليع**: يُـرَادُ بـه في «العَـروض»: اجتماع الخبن والقطع في العروض والضرب؛ أي حذف الثاني الساكن مع حذف السابع الساكن وإسكان ما قبله؛ ففي (مستفعلن) تحذف السين والنون وتسكن اللام وتنقل إلى (فعولن)، ولا يقع هذا إلا في مجزوء البسيط. [انظر: الحاشية الكبرى: ٤٢].

* **المخلَّع**: يُرَادُ به: ما اجتمع في عروضه وضربه الخبن والقطع؛وهذا يكون في مجزوء البسيط. [انظر: التخليع]. ويكون وزنه:

مستفعلن فاعلن فعولن ـــ مستفعلن فاعلن فعولن

ويسمى هذا الوزن مُخلَّع البسيط.

ومن أمثلته:

اقْبَلْ من الناس ما تيسَّرْ ـــ ودَعْ من الناس ما تَعَسَّرْ

ولا يجوز في أجزاء هذا الوزن الطيّ إلا على شذوذ. [انظر: الحاشية الكبرى: ٥٧، الكافي: ٤٧].

* **الخلاف**: يُرِيدُ به الكوفيون عاملًا من عوامل نصب الفعل المضارع، وهو معروفٌ لديهم أيضًا بالصرف. [انظر: أحرف الصرف]، كما أطلقه الكوفيون على عامل النصب في المفعول معه؛ وذلك لأنه لا يحسُن تكرير الفعل مع المفعول معه. وكذلك أطلقوه على العامل في الظرف الواقع خبرًا.

* **الخالفة**: يُرَادُ به: اسم الفعل، وعدّه بعض النحويين قسمًا رابعًا من أقسام الكلمة؛ فقالوا: الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف، وإما خالفة. [انظر: اسم الفعل].

* **المخالَفة**: يطلقه الكوفيون على عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا، فإذا قلنا: «عليٌّ أخوك»؛ فالأخ هو علي؛ لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى. أما إذا قلنا: «عليٌّ خَلْفَك»؛ فالخَلْفُ ليس عليًّا، فمخالفته له عملت النصب؛ ومن ثَمَّ يقول الكوفيون: هذا الظرف منصوب على المخالَفة. [انظر: الهمع ١ : ٩٨].

الدال

* **الدخيل**: يُرَادُ به في «العَروض»: الحرف المتحرك الواقع بين التأسيس والرَوِيّ، وهذا ملازم للتأسيس يقترن به، ولا يلزم أن يكون حرفًا معينًا، فيجوز أن يختلف هذا الحرف؛ كما في قول جميل:

وقالت ترفق في مقالةِ ناصحٍ ... عسَى الدهرُ يومًا بعد نأْيٍ يساعفُ
فإن تدنُ منا يرجع الود راجع ... وإلا فقد بان الحبيب الملاطفُ
فوليتُ محزونًا وقلت لصاحبي ... هو الموت إنْ بان الحبيب المؤالفُ

فالألف تأسيسٌ، والفاء رويّ، وما بينهما دخيل، وهو في البيت الأول عين، وفي الثاني طاء، وفي الثالث لام.

وسُمي هذا الحرف دخيلًا؛ لوقوعه بين حرفين خاضعين لمجموعة من الشروط، على حين لا يخضع هو لشروطٍ مماثلة فشابه الدخيلَ في القوم.

* **المُداخَل**: يُرَادُ به في «العَروض»: ما كان شطره متصلًا بالآخر غير منفصل منه، وقد جمعتهما كلمة واحد، وهو المدمَج أيضًا، وأكثر ما يقع ذلك في عروض الخفيف، وهو في غير الخفيف مستثقَل عند المطبوعين من الشعراء، وهم يستخفونه في الأعاريض القصار كالهزج؛ ومربوع الرمل، وما أشبه ذلك؛ مثل:

يا بدورًا أنا بها الـ ... ـدهر عانٍ أسيرُ

إن رضـــيتم بـــأن أمـــو ... تَ فمـــوتي حقـــيرُ
كـــل خطـــبٍ إن لم تكـــو ... نـــوا غَـــضِبتم يـــسيرُ

[انظر: العمدة لابن رشيق: ١: ١١٧، والعقد الفريد: ٣: ١٤٩، والكافي: ١١٢].

* **الاستدراك**: يُرَادُ به تعقيب الكلام بإزالة بعض الخواطر والأوهام التي تـرِد على الذهن بسببه، فإذا قلنا: عليٌّ رجل غني، فقد يفهم المستمع من هذه الجملة أنـه سعيد، ويَرِدُ هذا الخاطر على ذهنه، والحقيقة مخالِفـةٌ لـذلك؛ فنعقِّـب عـلى العبـارة الأولى بقولنا: لكنه غير سعيد؛ فبالجملة الثانية أزلنا بعض الخواطر التـي تـرد عـلى ذهن المستمع. وأداة الاستدراك هـي: لكـنَّ أو لكـنْ. [انظـر: مغنـي اللبيـب: ١: ٢٩٠- ٢٩٣].

* **المتدارَك**: يُرَادُ به في «العَروض»: بحر من بحور الشعر، وأجزاؤه ثمانية:

فـاعلن فـاعلن فـاعلن فـاعلن ... فـاعلن فـاعلن فـاعلن فـاعلن

وبيته:

جاءنـا عـامرٌ سـالمًا صـالحًا ... بعـدَ مـا كـان مـا كـان مـن عـامرِ

وسُمي مُتدارَكًا بفتح الراء؛ لأنه مستدرك على أوزان الخليل، أو مُتدارِكًا بكسر الراء؛ لتتابع أجزائه. وقد سُمي البحر بأسماء كثيرة؛ منها: الغريب، والشقيق، والخَبَب، والمحدَث، والمتقاطِر، والمتداني، والمتَّسِق.

وله عروضان وأربعة أضرب:

١ - **العروض الأولى**: تامة صحيحة ووزنها فاعلن، ولها ضرب واحد تام صحيح وزنه فاعلن.

٢ - **العروض الثانية**: مجزوءة صحيحة وزنها فاعلن، ولها ثلاثة أضرب:

أ- ضربٌ مرفَّل وزنه فاعلاتن.

ب- ضربٌ مذال وزنه فاعلان.

ج- ضربٌ صحيح وزنه فاعلن.

وإذا دخل الخبن كل تفعيلاته عُرف الوزن بالخبب، وركْض الفرس. وإذا شُعِّثت كل تفعيلاته عُرف بضرب الناقوس أو قَطْر الميزاب. [انظر: الحاشية الكبرى: ٨٠، ٨١، والكافي: ١٣٨، والعيار في أوزان الأشعار: ٨٤].

ويُراد بالمتدارك القافية التي يَفصل بين ساكنيها متحركان اثنان، وسُميت بذلك لإدراك المتحرك الأول؛ ومثال ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

ومن يَكُ ذا فضلٍ فيبخلْ بفضله ... على قومه يُستغنَ عنه ويُذْمَمِ

وردتْ الميمان بين الذال الساكنة والمد الأخير وهو يُعد ساكنًا. [انظر: القافية في العروض والأدب: ٢٩].

* **الدِّعامة**: يُرَادُ به: ضمير الفصل؛ وهو ضميرٌ يؤتى به بين المبتدأ والخبر المعرفتين للفصل بين ما يكون خبرًا وما يكون تابعًا، فإذا قلنا: أخوك العالم، فربما يظن المستمع أن «العالم» نعت، وينتظر الخبر، لكن إذا قلنا: أخوك هو العالم؛ تعيَّن أن «العالم» خبر وليس نعتًا، واصطلاح «الدعامة» اصطلاحٌ كوفي. [انظر: ضمير الفصل، وانظر: الهمع ١: ٦٨].

* **الدُّعاء**: يُرَادُ به: طلب حصول الفعل أو النهي عنه موجَّهًا ممن هو أقل إلى من هو أعلى؛ كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٩٤]؛ فـ«آتنا ولا تخزنا» يطلق عليهما دعاء تأدبًا؛ لأننا لا نأمر الله عز وجل ولا ننهاه. [انظر: تفسير الطبري جـ١: ١٥٢]. وقد يراد بالدعاء النداء.

* **الإدْغام**: يُرَادُ به: أن تصل حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف؛ فيصيران لشدة اتصالهما كحرفٍ واحد ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة، فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام؛ وذلك طلبًا للتخفيف؛ لأنه يثقل التكرير والعود إلى حرف بعد النطق به.

ويجب الإدغام إذا كان الحرف الأول من المثلين ساكنًا والثاني متحركًا، ولا حاجز

بينهما من حركة أو وقف؛ مثل: لم يَرُحْ حاتم، فتنطق الحاء مشدَّدة؛ أي تدغم الحاء الأولى في الثانية، ومثل: لم يقلْ لك، فتُنطق اللام مشدَّدة؛ أي تُدغم اللام من «يقل» في لام «لك»، ومثل: اكتبْ بالقلم، فتنطق الباء مشدَّدة؛ أي تدغم الباء في الباء.

ويجب الإدغام أيضًا إذا تحرك المثلان في كلمة واحدة، ولم يكن الحرف ملحقًا قد جاوز الثلاثة، ولا البناء مخالفًا لبناء الفعل فيسكن المتحرك الأول؛ لتزول الحركة الحاجزة، فيرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة؛ فيخف اللفظ، وليس فيه نقض معنى ولا لبس؛ وذلك نحو: ردّ يَرُدّ؛ وشدَّ يشدُّ.

ويجوز الإدغام إذا كان المثلان متحركين وفي كلمتين منفصلتين؛ مثل: المال لك، وهذا ثوب بكر، وكما في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكَ﴾ [الفرقان: ١٠].

ويجوز الإدغام أيضًا في مثل: اقتتل، فإذا أدغمت التاء في التاء جاز فتح القاف وكسرها فقالوا: اقَتَّل، واقِتَّل.

ويمتنع الإدغام إذا كان الحرف الأول من المثلين متحركًا والثاني ساكنًا؛ مثل: ظَلِلْت، ورسولُ الحسن. وإذا كان أحد المثلين للإلحاق؛ مثل: قَرْدَدَ. وجَلْبَبَ، وإذا كان الإدغام يؤدي إلى لبسٍ؛ مثل: سُرُر، وطَلَل، وجُدَد، وإذا كانا في كلمتين منفصلتين وما قبل الحرف الأول حرف ساكن غير مدة؛ مثل: قَوْمُ مَالك.

وقد يقع الإدغام في الحرفين المتقاربين كما في المتماثلين؛ كما في قراءة من قرأ: ﴿بَلّ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] بإدغام اللام في الراء[1]. [انظر الكتاب ٢: ٣٩٧-٤٣٠].

* **المُدْمَج**: [انظر: المداخل].

* **الدوائر العروضية**: يُرَادُ بالدائرة العَروضية في علم العَروض مجموعة مكونة من تفعيلات، وقد تكون من تفعيلة واحدة، وهذه التفعيلات مركبة من مقاطع عروضية تشبه - إلى حدٍ كبير - النغمات في السلم الموسيقى وفقًا لترتيب

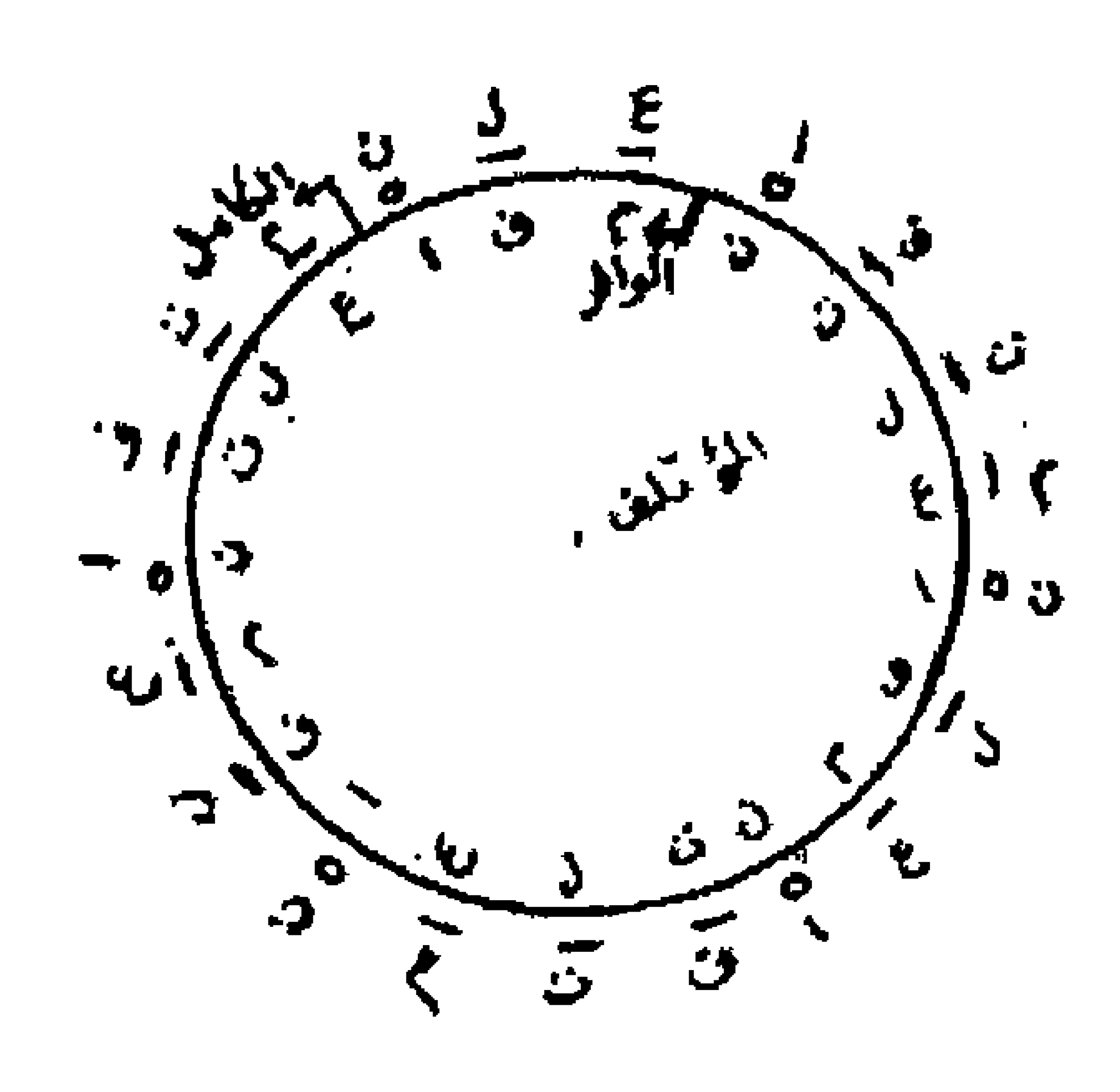
---

(١) قرأ حفص وحده بسكته لطيفة على اللام، وقرأ الباقون بإدغام اللام في الراء. [انظر: الإتحاف ٢: ٥٩٦].

رموز للحروف المتحركة والساكنة، ويمكن استخراج بعض أوزان بحور الشعر العربي من كل دائرة.

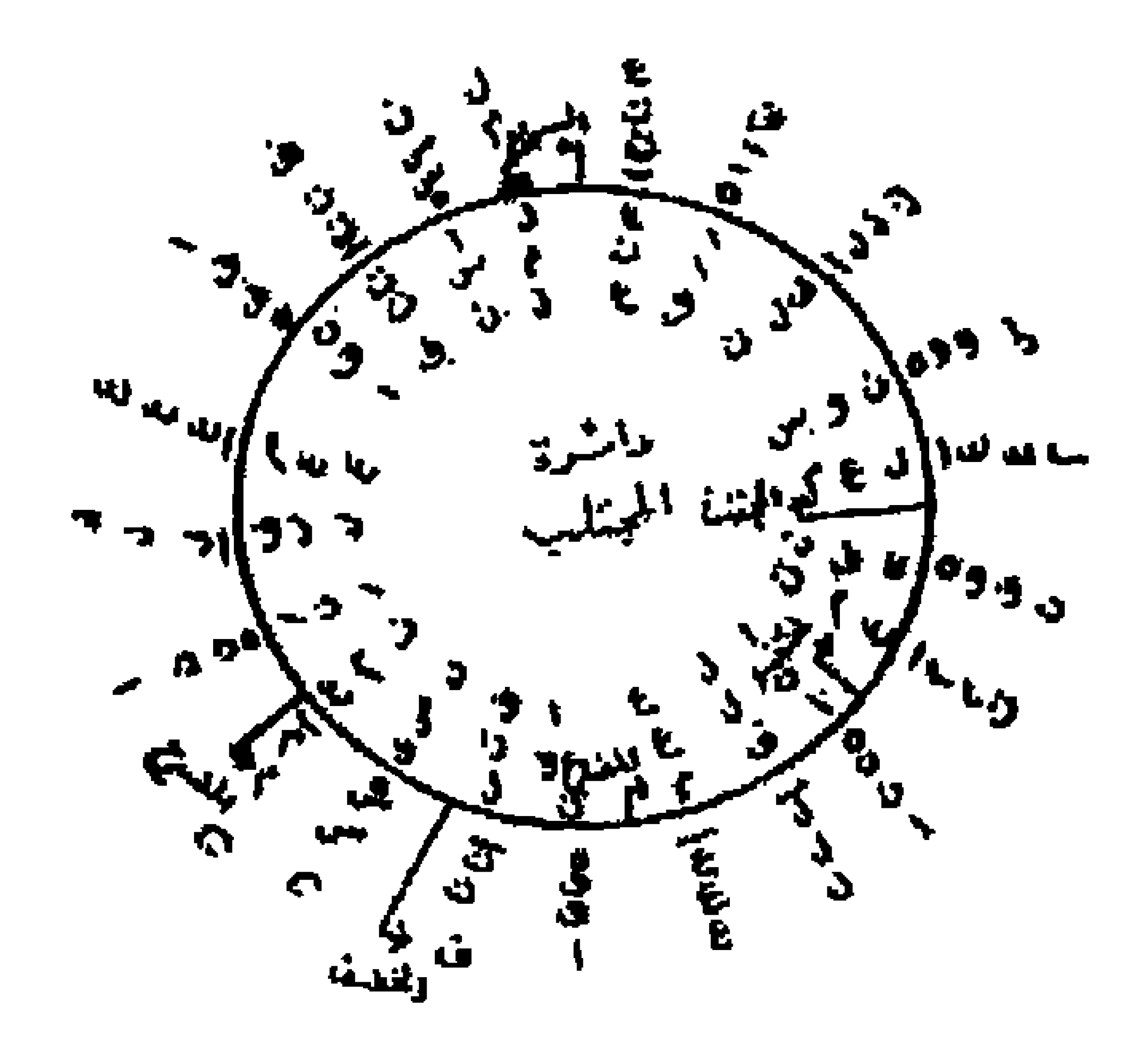
وقد قام الخليل بن أحمد باستقراء ما وصل إليه من الشعر العربي؛ فوجده لا يزيد على خمسة عشر بحرًا، أمكنه حصر رموز ترتيب متحركها وساكنها في خمس مجموعات، سمَّى كل مجموعة دائرة، فهي خمس دوائر، ثلاث منها بسيطة تتركب من تفعيلات متشابهة خماسية أو سباعية، واثنتان مركبتان من تفعيلات كل منها خماسية وسباعية في وقتٍ واحد.

وهذه الدوائر هي: دائرة المؤتلف، دائرة المجتلب، دائرة المختلف، دائرة المشتبه، دائرة المتفق، وسيأتي الحديث عن كل دائرة. [انظر: الكافي: ٥٠، ٧٢، ٩٣، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٨].



* **دائرةُ المؤتلِف:** يُرَادُ به: الدائرة التي تتركب من تفعيلاتٍ سباعية، وهي تتكون من واحدٍ وعشرين حرفًا، ويُستخرج منها بحر الوافر، وبحر الكامل، وسُمِّيت هذه الدائرة دائرة المؤتلف؛ لائتلاف الأجزاء السباعية في كل واحد من البحرَيْن؛ إذ كل واحد من الأجزاء مركبٌ من وتد وفاصلة؛ ففي بحر الوافر مُفاعَلَتُن مكونة من وتد «مفا»+ فاصلة صغرى «عَلَتُنْ»، وفي بحر الكامل (مُتَفَاعِلُن) مكونة من فاصلة صغرى «متفا»+ وتد «عِلُن». فصارت كأنها الأجزاء ائتلفت.

وهذا رسمٌ توضيحي لدائرة المؤتلف ورمزنا للحركة بالخط القصير وللسكون بدائرة صغيرة، وبدأنا تفعيلات الكامل من الخارج، وتفعيلات الوافر من الداخل.

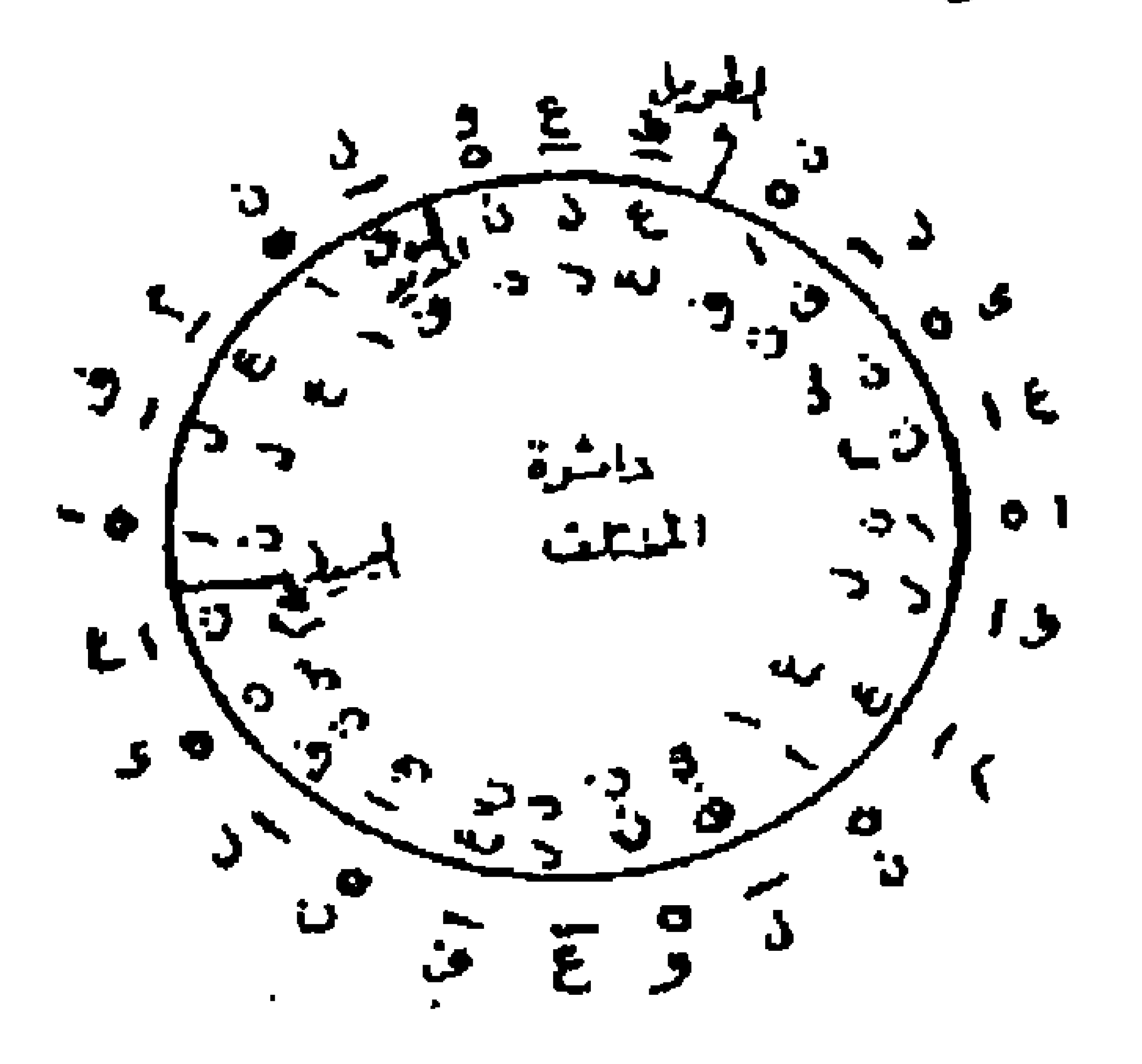


* **دائرة المُجتلَب**: يُرَادُ به: الدائرة التي كثُرت أبحُرُها، وتتكون من واحد وعشرين حرفًا، ويُستخرج منها ستة أبحر مستعملة هي: السريع، والمنسرح، والخفيف، والمضارع، والمقتضب، والمجتث.

والسريع في الدائرة عروضه وضربه «مفعولات» استعمل مطويّ العروض مكشوفها موقوف الضرب، والمضارع، والمقتضب والمجتث وقعت في الدائرة مسدسة، واستعملت مربعة.

وسُميت هذه الدائرة دائرة المجتلب لكثرة بحورها؛ لأن الجلب في اللغة الكثرة، وسماها بعض العلماء دائرة المشتبِه؛ لأن أجزاء كل واحدٍ من أبحرها مشتبه بعضها ببعض في أن كل واحد منها سباعي.

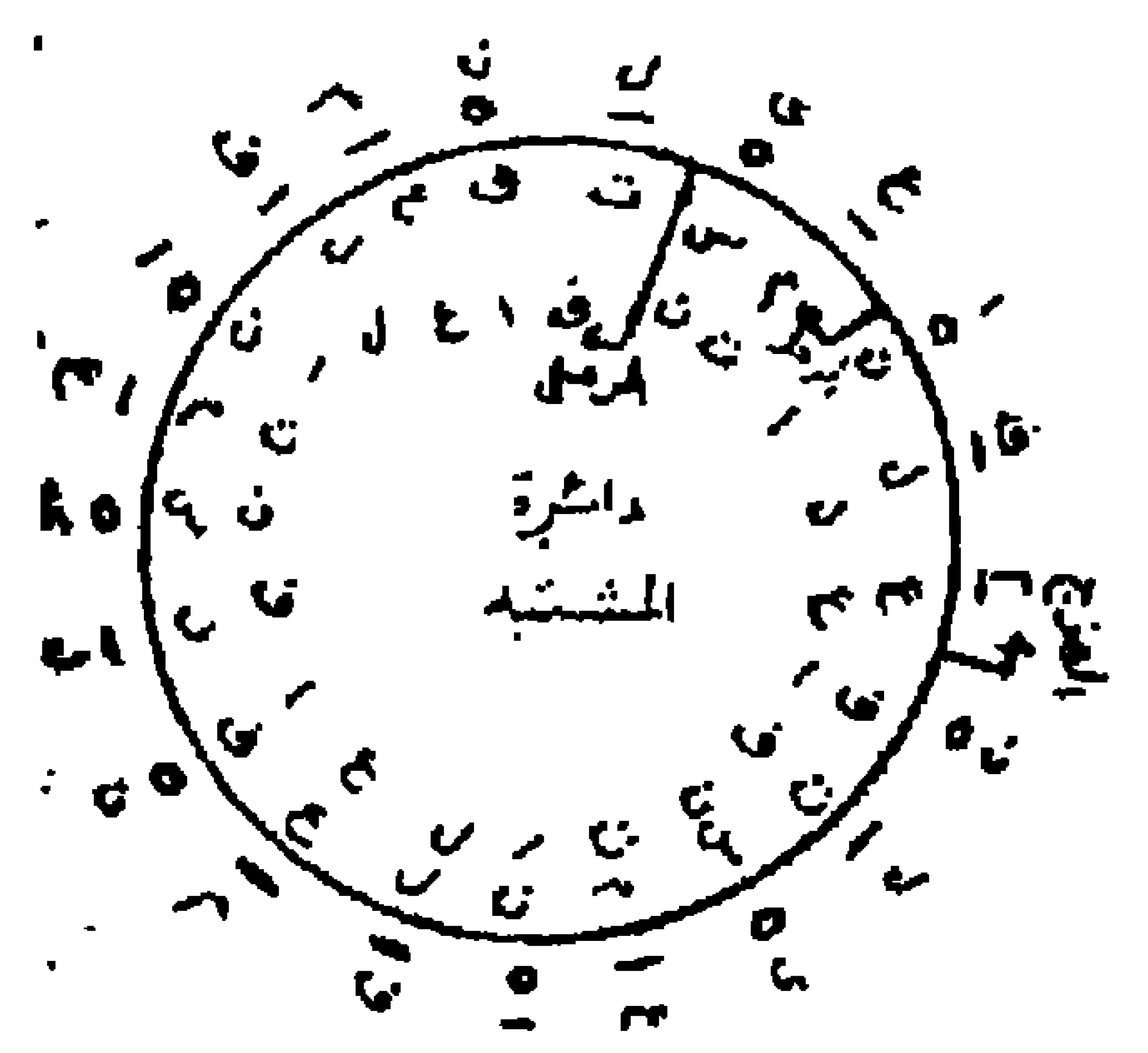
وهذا رسمٌ توضيحي لدائرة المجتلب ورمزنا للحركة بخطٍ قصير وللسكون بدائرة صغيرة، وجعلنا تفعيلات الخفيف والمنسرح والسريع من خارج الدائرة، وتفعيلات المضارع والمقتضب والمجتث من الداخل.



* **دائرةُ المختلِف**: يُرادُ به: الدائرة التي أبحرُها مركبة من أجزاءٍ خماسية وسباعية، وهي مكونة من أربعة وعشرين حرفًا، ويُستخرج منها بحر الطويل، والمديد، والبسيط. وسُميت دائرة المختلف؛ لأن أجزاء كل واحد من أبحرها مختلفة، بعضها سباعي وبعضها خماسي.

وهذا رسمٌ توضيحي لدائرة المختلف، ورمزْنا للحركة بالخط القصير «-»

وللسكون بدائرة صغيرة«ه»، وجعلنا تفعيلات بحر الطويل من خارج الدائرة وتفعيلات المديد والبسيط داخل الدائرة.



* **دائرةُ المشْتَبِه**: يُرَادُ به: الدائرة التي تتماثل تفعيلاتها؛ فكل واحدٍ منها سُباعي، وهي تتكون من واحد وعشرين حرفًا، ويُستخرج من هذه الدائرة بحر الرمل، والرجز، والهزج، وسُميت دائرة المشتبه؛ لأن أجزاءها كلها سُباعية متشابهة، وسمّاها بعض العلماء دائرة المجتلب؛ لأنه اجْتُلب فيها «مفاعيلن» من الطويل، و«مستفعلن» من البسيط، و«فاعلاتن» من المديد، وهذا رسمٌ توضيحي للدائرة. [انظر: الكافي ٦٣].



* **دائرةُ المتَّفِق**: يُرَادُ به: الدائرة التي اتفقت تفعيلاتها؛ لأنها كلها خماسية. وتتكون من عشرين حرفًا، وقد جعلها الخليل بن أحمد خاصة بالمتقارب، وأدخل فيها غيره المتدارك مع المتقارب، وسميت بهذا الاسم لاتفاق أجزائها في كونها خماسية، وهذا رسمٌ توضيحي للدائرة. [انظر: الكافي ١٣٨].

الذال

* **ذو الثلاثة**: يُرَادُ به: الفعل الأجوف، وهذا استعمال كوفي ورد في كلام الفرّاء. [انظر: ديوان الأدب للفارابي: ١: ٢٤، ٧٦].

* **ذو الأربعة:** يُرَادُ به: الفعل الناقص؛ أي معتل الآخر، وهذا استعمالٌ كوفي ورد في كلام الفراء وابن السِّكِّيت. [انظر: ديوان الأدب للفارابي: ١: ٢٤، ٧٦].

* **التذييل:** يُرَادُ به في «العَروض»: زيادة حرف ساكن على الوتد، وهو من علل الزيادة، وهو خاص بمجزوء الكامل، والبسيط، والمتدارك؛ فتصبح «متفاعلن» «متفاعلان»، و«مستفعلن» «مستفعلان»، و«فاعلن» «فاعلان»، والتذييل يلحق العروض، أو الضرب، أو هما معًا.

* **المُذال:** يُرَادُ به في «العَروض»: التفعيلة التي زيد عليها بعد وتدها حرف ساكن. [انظر: التذييل]، ومن أمثلته من مجزوء البسيط:

إنّا ذممنا على ما خيّلتْ	سعدَ بن زيدٍ، وعمرًا مِن تميم
إننا ذمم/ ناعلى/ ما خييلت	سعد بن زي/ دن وعم/ رن من تميم
مستفعلن/ فاعلن/ مستفعلن	مستفعلن/ فاعلن/ مستفعلان
سالم/ سالم/ سالم	سالم/ سالم/ مذال

وإذا سلم الضرب من التذييل مع جوازه فيه سمي مُعَرّى. [انظر: المُعرّى. وانظر: الكافي: ٤١، ١٤٤].

الراء

* **الرباعي:** يريد به الكوفيون الفعل الثلاثي الناقص المتصل بتاء الفاعل؛ مثل: قضيْتُ، وسعيتُ، وغزوتُ، وعفوتُ؛ لأن التاء اختلطت به فصارت كأنها حرفٌ من الفعل وصارت رابعة. [انظر: المذكر والمؤنث لأبي بكرِ بنِ الأنباري: ١: ١٧٧، ١٧٨].

* **الرابط:** يُرَادُ به: ما يربط بين جملتين، أو اسمٍ واسمٍ سابق؛ ليتم المعنى ويكتمل بناء الجملة، وغالبًا ما يكون الرابط ضميرًا. والأشياء التي تحتاج إلى رابط أحد عشر:

١- الجملة المخبَر بها تحتاج إلى رابطٍ يربطها بالمبتدأ، وهذا الرابط يكون واحدًا مما يلي:

أ- ضمير يعود على المبتدأ ويطابقه؛ مثل: عليٌّ نجح أخوه، وفاطمة نجح أخوها، والحجرة بابها مفتوحٌ.

ب- الإشارة إلى المبتدأ؛ كما في الآية الكريمة: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]؛ فكلمة «لباس» مبتدأ، وجملة «ذلك خير» خبر، والرابط اسم الإشارة «ذلك».

ج- إعادة المبتدأ بلفظه؛ كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢]؛ فكلمة «الحاقة» الأولى مبتدأ، وجملة «ما الحاقة» خبر، والرابط إعادة المبتدأ بلفظه.

د- أن يكون في جملة الخبر عمومٌ يدخل فيه المبتدأ؛ مثل: عليٌّ نعْم الرجل؛ فكلمة «علي» مبتدأ، وجملة «نعم الرجل» خبر، والرابط العموم.

٢- الجملة الموصوف بها، ولا يربطها بالموصوف إلا الضمير إما مذكورًا أو مقدرًا؛ فالمذكور كما في الآية الكريمة: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣]؛ فجملة «نقرؤه» في محل نصب صفة لكلمة «كتابًا»، والرابط هو الهاء من نقرؤه. والمقدَّر كما في الآية الكريمة: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]؛ فجملة: «لا تجزي» في محل نصب صفة لكلمة «يومًا»، والرابط ضمير مقدَّر، تقديره: لا تجزي نفس فيه.

٣- جملة صلة الموصول الاسمي. [انظر: جملة الصلة].

٤- الجملة الواقعة حالًا: ورابطها إمَّا الواو والضمير معًا؛ كما في الآية الكريمة: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]؛ فـ«الواو» رابطٌ و«أنتم» ضمير رابط أيضًا ربط جملة الحال، وهي «أنتم سكارى» بصاحب الحال وهو «واو» الجماعة في «لا تقربوا»، وإمَّا الواو فقط كما في الآية الكريمة: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]؛ فـ«الواو» وحدها هي الرابط بين جملة الحال «نحن عصبة» وصاحب الحال، وإمَّا الضمير فقط كما في الآية

الكريمة: ﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]؛ فالضمير «همْ» هو الرابط، وقد تَخْلو جملة الحال من الرابط فيقدَّر؛ كما في قولهم: مررت بالبُرِّ قفيزٌ بدرهم؛ أي قفيزٌ منه بدرهم.

٥- الجملة المفسِّرة لعامل الاسم المشتغل عنه؛ مثل: عَلِيًّا أكرمته؛ فجملة «أكرمته» فسرت عامل النصب في كلمة «عليًّا»، والرابط هو الضمير «الهاء».

٦- بدل البعض من الكل، ولا يكون الرابط إلا الضمير الظاهر أو المقدر.

فالظاهر كما في قوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥ﴾ [المزمل: ٢، ٣]؛ فكلمة «نصفه» بدل بعض من كل، و«الهاء» رابط ربط بين البدل والمبدل منه.

وقد يَخْلُف الضمير كلمة «أل» مثل: قبِّلْ أباك اليدَ؛ فكلمة «اليد» بدل بعض من كل، والرابط «أل».

٧- بدل الاشتمال: ولا يكون الرابط إلا ضميرًا ظاهرًا أو مقدَّرًا.

فالضمير الظاهر كما في قولنا: أعجبني عليٌّ خلقه؛ فكلمة «خلق» بدل اشتمال، والضمير هو الرابط الذي يربط البدل بالمبدل منه.

والضمير المقدَّر كما في الآية الكريمة: ﴿قُتِلَ أَصْحَـٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج: ٤، ٥]. والتقدير: النار فيه، وقيل: إنَّ أل عوض عن الضمير. [انظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاسي ٥: ١٩٢].

٨- معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه إلا الضمير: إما ملفوظًا به؛ مثل: زيدٌ حسنٌ وجهه. أو مقدَّرًا؛ مثل: زيد حسنٌ وجْهًا؛ أي منه.

٩- جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه إلا الضمير؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ [المائدة: ١١٥]؛ أو مقدَّرًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]؛ أي منه.

١٠- العاملان في باب التنازع، فلا بدَّ من ارتباطهما: إما بعاطف كما في: قام وقعدا أخواك، أو عمل أولهما في ثانيهما؛ نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ

شَطَطًا ﴾ [الجن: ٤]، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ [الجن: ٧]، أو كون ثانيهما جوابًا للأول؛ إما جوابية(١) الشرط؛ كما في قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف: ٩٦]، أو جوابية السؤال(٢)؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ [النساء: ١٧٦].

١١- ألفاظ التوكيد المعنوي؛ مثل: عاد الجيش كلُّه، وقابلت الوزير نفسَه، ويشترط في هذا الضمير أن يطابق المؤكد إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا. [انظر: مغني اللبيب٢:٥٠٢-٥١٠].

* **الرتبة**: يُرَادُ به: موضع الكلمة وفقًا لوظيفتها النحوية في بناء الجملة؛ فالمبتدأ رتْبته التقديم، والخبر رتْبته التأخير، والفاعل رتْبته التأخير عن الفعل، والتقديم على المفعول به، ورُتبة المفعول به التأخير عن الفعل والفاعل، وهكذا.

* **الرَّجَز**: يُرَادُ به في «العَروض»: بحرٌ من بحور الشعر العربي، وهو على ستة أجزاء، ووزنه:

مستفعلن مستفعلن مستفعلن   مستفعلن مستفعلن مستفعلن

وبيته:

دارٌ لسلمى إذ سُلَيمَى جارةٌ   قَفرٌ تَرى آياتِها مثلَ الزُّبُرْ

ويستعمل تامًا ومجزوءًا، ومشطورًا، ومنهوكًا.

وله أربع أعاريض وخمسة أضرب:

١- **العَروض الأولى**: صحيحة، ووزنها مستفعلن، ولها ضربان:

---

(١) هذا نص كلام ابن هشام في المغني. والمراد بجوابية الشرط أن يكون الفعل الثاني جوابًا لشرط مفهوم من الفعل السابق.

(٢) المراد بجوابية السؤال أن يكون الفعل الثاني جوابَ سؤالٍ يُفهم من الفعل الأول. وسيأتي مزيد من التفصيل في بيان مصطلح «التنازع».

أ- الضرب الأول: صحيح ووزنه مستفعلن.

ب- الضرب الثاني: مقطوع ووزنه مفعولن.

٢- **العَروض الثانية**: مجزوءة، ووزنها مستفعلن، ولها ضربٌ واحد مثلها وزنه مستفعلن، وهنا يكون البيت مكونًا من أربع تفعيلات.

٣- **العَروض الثالثة**: مشطورة، وزنها مستفعلن، ولها ضربٌ واحد مثلها مشطور، هنا يكون للبيت ثلاث تفعيلات فقط، والتفعيلة الثالثة هي العَروض والضرب.

٤- **العَروض الرابعة**: منهوكة، ووزنها مستفعلن، ولها ضربٌ واحد مثلها، وهنا يكون البيت مكونًا من تفعيلتين هما الصدر والعجُز، وتكون التفعيلة الثانية هي العَروض والضرب؛ وذلك مثل:

*** يا ليتني فيها جَذَعْ ***

وسمي هذا البحر بحر الرجز؛ لأنه يقع فيه ما يكون على ثلاثة أجزاء، وأصله مأخوذ من البعير إذا شُدَّت إحدى يديه فبقي على ثلاث قوائم، وقيل: هو مأخوذ من قولهم: ناقة رجزاء؛ إذا ارتعشت عند قيامها لضعفٍ يلحقها أو داء، فلما كان هذا الوزن فيه اضطراب سمي رجزًا تشبيهًا بذلك.

* **الرُّخْصَة**: يُرَادُ به: السماح للشاعر بمخالفة الضوابط النحوية والصرفية لضرورة الشعر، ويتفاوت ذلك حسنًا وقبحًا، وقد يلحق بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج. ومن ذلك صرف ما لا ينصرف، وقصرُ الجمع الممدود، ومدُّ المقصور. [انظر: الاقتراح: ١١، وانظر: مصطلح الضرورة الشعرية].

* **التَّرْخيم**: يُرَادُ به: حذف حرفٍ من آخر الاسم المنادى إذا كان علمًا أو نكرة مقصودة، مثل: أفاطمُ مهلًا؛ أي يا فاطمة، ومثل: يا عامِ، أي يا عامر، ومثل يا ناقَ أسرعي؛ أي يا ناقة. ولذلك شروط عامة وشروط خاصة مفصلة في كتب النحو يمكن الرجوع إليها.

ويجوز حذف الحرفين الأخيرين معًا بشرط أن يكون المنادى علمًا مجردًا من تاء التأنيث، وأكثر من أربعة أحرف، وأن يكون ما قبل الآخر مدًّا زائدًا؛ مثل: عثمان،

ومنصور؛ فتقول: يا عثمَ، ويا منصُ.

وشذَّ الترخيم في غير النداء؛ كقولهم: «أمسك فلانًا عن فُلِ» أي عن فلان.

ويراد بالترخيم أيضًا: حذف حروف الزيادة من الاسم عند إرادة التصغير [انظر: تصغير الترخيم]؛ فتقول في تصغير «أحمد»: «حُمَيْد» وفي تصغير «حارثة»: «حُرَيْث».

* **الردّ**: يُرَادُ به: الإتباع، وقد سبق توضيحه. [انظر: الإتباع، وانظر: معاني القرآن للفرّاء ١: ١٧، ٢: ٩٧، ١٩٧، ٢٧٩، ٢٨٥، ٣: ٥، ١٠٤، وشرح القصائد السبع الطوال: ٧٨، ١٠٦، ٤٠٥، وتفسير الطبري ٢: ٣٧٠، ٣٩٩، ٤٢٠، ٤٣٦، ٤٩٢، ٤٩٣، ٣: ١١٧، ٧: ٤٤٨].

* **المَرْدود**: يُرَادُ به: التابع، وقد سبق توضيحه. [انظر: التابع، وانظر: تفسير الطبري ٤: ٣١١، ومعاني القرآن للفرّاء: ٣: ٥].

* **الرِّدْف**: يُرَادُ به في «العَروض»: أحد حروف العلة الياء، والألف، والواو السواكن، إذا وقعت قبل حرف الرويِّ دون حاجزٍ بينهما، فالياء تكون ردفًا؛ كما في قول الشاعر:

أضحى التنائي بديلًا مِن تدانينا ... ونابَ عن طِيبِ لُقْيانَا تَجافِينا

فالياء في كلمة «تجافينا» ردفٌ والنون رويّ.

وتكون الألف ردفًا؛ كما في قول الشاعر:

لولا الحياءُ لَهاجني استعبارُ ... ولَزُرْتُ قَبْرَكِ والحبيبُ يُزَارُ

فالألف في كلمة «يزار» ردفٌ، والراء رويّ.

وتكون الواو ردفًا؛ كما في قول الشاعر:

وإنِّي لأسْتَهْدِي الرياحَ سَلامكُمْ ... إذا أقبلتْ مِنْ نحوِكُمْ بهُبُوبِ

فالواو في كلمة «هبوب» ردفٌ، والباء رويّ.

وقد تجتمع الياء والواو في قصيدة واحدة كما في قول الشاعر:

وإني لأستهدِي الرياحَ سلامكُمْ ... إذا أقبلتْ مِن نحوِكم بهبوبِ
وأسألُها حملَ السلامِ إليكُمُ ... فإن هِي يومًا بلَغتْ فأَجِيبِي

وقد يكون الردف ياءً أو واوًا ساكنة قبلها فتحة؛ كقول الشاعر.

يمنعها شيخٌ بخَدَّيْهِ الشيْبُ
لا يحذر الريبَ إذا خِيفَ الرَّيْبُ

وكقول الآخر:

ما لكَ لا تنبحُ يا كلبَ الدَّوْمْ
بعد هدوء الحيِّ أصواتَ القَوْمْ
قد كنتَ نبّاحًا فما لك اليومْ

ورُوي أن سيبويه لا يجيز مجيء الردف واوًا أو ياءً بعد حرفٍ مفتوح، ولكن الشعر العربي فيه كثير منه كالمثالين السابقين.

وإنما سُمي الرِّدْف ردفًا؛ لأنه ملحق في التزامه وتحمُّل مراعاته بالرويِّ؛ فجرى مجرى الرِّدْف للراكب؛ لأنه يليه ويلحق به. [انظر: الحاشية الكبرى: ١١٠-١١٢، والقافية في العروض والأدب: ٦٦، ٧١].

* **المترادف**: يُرَادُ به في «العَروض»: كل قافيةٍ اجتمع في آخرها ساكنان، وسُميت بذلك لتتابع الساكنين واتصالهما، وهذا مُخْتَصٌّ بالقوافي المقيَّدة؛ أي الساكنة؛ سواء سُبِق الحرف الأخير بحرف لين أو بحرفٍ صحيح، وذهب الأخفش إلى وجوب حرف اللين؛ ومن أمثلة ذلك:

مَن عائدي الليلة أم مَن يصيحْ؟ ... بتُّ بهمٍّ ففؤادي قريحْ

وقول الآخر:

* أَرْخِينَ أذيالَ الحُقِيِّ وأَرْبَعْنْ *

[انظر: القافية في العروض والأدب: ٢٨].

* **الرَّسّ**: يُرَادُ به في «العَروض»: الفتحة التي قبل ألف التأسيس؛ وذلك كفتحة

الشين من كلمة «شامل» من قول الشاعر:

دعاكَ الهوى واستجْهَلَتْكَ المنَازِلُ وكيف تَصَابِي المرءِ والشيبُ شاملُ

وسُمِّيت هذه الفتحة رسًّا: إما أخذًا من رسسْتُ الشيء إذا ابتدأته على خفاء، فسُميت بذلك لتقدمها على الرويِّ- إذ هو أول لوازم القافية- ولخفائها؛ لأنها بعد حرفٍ خفيّ وهو الألف، وإما أخْذًا من الرسِّ بمعنى الثبات؛ فهي ثابتة على حال واحدة،.فهي فتحةٌ واجبة لا ينوب عنها غيرُها؛ لأن التأسيس ألف، والألف لا تلي إلا الفتحة.

* **الإرسال:** يُرَادُ به: المدّ وعدم التحريك كما في ياء المتكلم؛ إذ فيها لغتان الإرسال والفتح؛ فتقول: عِنْدي أبوك، بإرسال الياء؛ أي بنطقها حرف المد. وتقول: عِنْدِيَ. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ١٩].

* **المراعيات:** يُرَادُ به في «العَروض»: حروف القافية وحركاتها. [انظر: الكافي: ٤٩].

* **الرَّفْع:** يُرَادُ به: موقع إعرابي خاص بالمسند والمسند إليه؛ كالمبتدأ والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، وعلامته الضمة أو ما ناب عنها.

وقد يراد به الضمة التي تظهر على آخر الكلمات المعربة.

وقد يراد به الضمة التي تظهر على آخر الكلمات المبنية. [انظر: معاني القرآن للفراء: ٢: ٢١٩، ٣٢٠].

* **الرفع بالصَّرْف:** يُرَادُ به: رفع المضارع في موقع يُوهم أنه مجزوم في جواب الأمر، مثل: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، ومثل: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]. [انظر: الجمل في النحو للخليل بن أحمد: ١٤٢، وانظر أيضًا: كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد دراسة تحليلية: ص٧٩، ٨٠].

* **الرفع بالنون:** أراد به بعض النحويين: رفع الاسم مع تنوينه. [انظر: معاني القرآن ١: ١٢٠].

* **الرفع بالصفة**: يُرَادُ به: رفع المبتدأ بالخبر شبه الجملة، والكوفيون يقولون إن عامل الرفع في المبتدأ هو الخبر، ويطلقون على الجار والمجرور والظرف الصفة. [شرح القصائد السبع الطوال: ٢٣٨، ٤٠٨، ٤٨٧].

* **الرفع على البنية**: يُرَادُ به: المبنيّ على الضم بناءً أصيلًا لا يزول؛ مثل: حيثُ، وقطُّ، وعَوْضُ. [انظر: الجمل للخليل بن أحمد: ١٤٨].

* **الرفع على التكرير**: يُرَادُ به: تقدير مبتدأ للخبر الثاني عند تعدد الخبر، فإذا قلنا: أنت عالمٌ نابغةُ عصرك، وتكون كلمة «نابغة» مرفوعة على التكرير، أي تكرير المبتدأ، وكأننا قلنا، أنت عالمٌ أنت نابغةُ عصرك. [انظر: شرح القائد السبع الطوال: ٢١٢، ٥٠١].

* **الرفع على المدح**: يُرَادُ به: أن يكون الاسم مرفوعًا على أنه خبر لمبتدأ محذوف، إذا كان الموقف والسياق يقتضي مدحًا؛ ومن ذلك قولهم: نئوم الضحى»؛ قال الأنباري: و«نئوم الضحى يرتفع على المدح بإضمار هي نؤومُ الضحى» [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٦٦].

* **التَّرْفِيل**: يُرَادُ به في «العَروض»: زيادة سببٍ خفيف على ما آخره وتد مجموع، وهو من علل الزيادة، ولا يقع إلا في مجزوء المتدارك، ومجزوء الكامل، فيصير «فَاعِلُنْ» «فاعلاتن»، و«متفاعلن» «متفاعلاتن»؛ ومثاله من مجزوء الكامل قول الحطيئة:

وَلَقَــــدْ سَــــبَقْتَهُمُو إِلَــــ ـــيَّ فَلِـمْ نَزَعْــتَ وَأَنْــتَ آخِــر

ولقــــد ســــبق/ تهمــــو إلي يفلمنـــــزع/ توأنتـــأ اخــــر

مُتَفَــــاعِلُنْ/ مُتَفَــــاعِلُنْ مُتَفَــــاعِلُنْ/ مُتَفَــــاعِلَاتُنْ

[انظر: الكافي: ٦١، ١٤٥، والحاشية الكبرى: ٤٠].

* **المُرَفَّل**: يُرَادُ به في «العَروض»: التفعيلة التي زيد عليها بعْد وَتَدِها سببٌ خفيف. [انظر: الترفيل].

* **المراقبة**: يُرَادُ به في «العَروض»: تجاور سببين في جزءٍ واحد فقط، وقد سلم أحدهما وزُوحف الآخر، فلا يُزاحف السببان المجتمعان ولا يَسْلمان من الزحاف، بل لابد من مُزاحفة أحدهما وسلامة الآخر، وهي تحل في بحرين: المضارع، والمقتضب.

* **المركّب الإسنادي**: يُرَادُ به: ما تكوَّن من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، أي حُكم بإحداهما على الأخرى؛ مثل: ظهرَ الهلالُ، نجحَ المُجدّ، المجد ناجحٌ.

* **المركّب الإضافي**: يُرَادُ به: كل اسمين نُزِّل ثانيهما مما قبله منزلة التنوين على معنى «من» أو «في» أو «اللام»؛ مثل: باب خشبٍ، مكر الليل، وضوء القمر، والمعنى بابٌ من خشب، مكرٌ في الليل، وضوءٌ للقمر.

والكلمة الأولى تأخذ حكمها الإعرابي، ويُحذف منها التنوين، ونون المثنى، ونون جمع المذكر السالم، والكلمة الثانية تُجر بالإضافة.

* **المركّب العددي**: يُرَادُ به: ما تكوَّن من عددَيْن وقُصد كلٌّ منهما دون استعمال حرف العطف، وهذا يكون في الأعداد من أحد عشر حتى تسعة عشر، ويُبنى على فتح الجزئين، ويُستثنى من ذلك (اثنا عشر): فيعرب الجزء الأول منه إعراب المثنى، ويُبنى الجزء الثاني على الفتح؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] فتسعة عشر، مبني على فتح الجزئين، وفي «اثنتا عشرة» الجزء الأول مُعْربٌ إعراب المثنى، والجزء الثاني مبني على الفتح.

* **المركّب المزْجِي**: يُرَادُ به: ما رُكِّب من اسمين جُعلا اسمًا واحدًا لا بالإضافة ولا بالإسناد بل بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث، فتظهر على آخره

العلامة الإعرابية، وهذا النوع من المركبات إذا كان علمًا يُمنع من الصرف؛ فلا ينون ويُجر بالفتحة نيابةً عن الكسرة؛ فتقول: سافرتُ من بعلبكَّ إلى حضرموتَ.

* **المركَّب تركيب خمسةَ عشرَ:** يُرَادُ به: ما رُكِّب من الكلمات بطريقة المركَّب العددي [انظر: المركب العددي] مثل بينَ بينَ، وصباحَ مساءَ، وبيتَ بيتَ.

* **المتراكِب:** يُرَادُ به في «العَروض»: القافية التي يُفصَل بين ساكنيها بثلاثة متحركات. وسُمِّيت بذلك لتوالي حركاتها؛ فكأنها ركب بعضها بعضًا؛ ومثالها قول الشاعر:

وما نزلتُ من المكروه منزلةً ... إلا وثقتُ بأن ألقى لها فَرَجَا

* **الرَّمَل:** يُرَادُ به في «العَروض»: بحرٌ من بحور الشعر، وهو على ستة أجزاء:

فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن ... فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

وبيته:

يا خليلَيَّ اعذراني إنني من ... حُبِّ سلمى في اكتئابٍ وانتحابِ

وسُمِّي بحر الرمل؛ لأن الرمَل نوعٌ من الغناء يخرج من هذا الوزن، فسمي بذلك، وقيل: سُمي رملًا لدخول الأوتاد بين الأسباب وانتظامه كرمل الحصير الذي نسج به، يقال: رَمَلَ الحصيرَ إذا نسجه، والمرمُول منه رمل؛ كأنه يقال للطرائق التي فيه رملٌ، وقيل: سمِّي بذلك لسرعة النطق به لتتابع «فاعلاتن» فيه؛ لأن الرمل يطلق لغةً على الإسراع في المشي، ومنه الرَّمَل المعهود في الطواف. [انظر: الكافي: ٨٣، والحاشية الكبرى: ٦٨].

وهذا البحر يُستعمل تامًّا، ومجزوءًا، وله عَروضان، وستة أضرب:

١ – **العَروض الأولى:** محذوفة ووزنها فاعلن، ولها ثلاثة أضرب:

أ – الضرب الأول: صحيح ووزنه فاعلاتن.

ب – الضرب الثاني: مقصور ووزنه فاعلان.

ج – الضرب الثالث: محذوف ووزنه فاعلن.

٢ - العَروض الثانية: مجزوءة ووزنها فاعلاتن، ولها ثلاثة أضرب:

أ - الضرب الأول: مُسبّغ ووزنه فاعلاتان.

ب- الضرب الثاني: مجزوء ووزنه فاعلاتن.

ج- الضرب الثالث: محذوف ووزنه فاعلن.

* **الرَّوْم**؛ يُرَادُ به: الإتيان بالحركة خفيفةً حرصًا على بيان الحركة التي تحرك بها آخرُ الكلمة في الوصل؛ سواء أكانت حركة إعراب أم حركة بناء، فعند قولنا «جاء زيد» يكون الوقف بسكون الدال، وفي ذلك إسقاطٌ للحركة كاملة، فإذا أردنا رَوْم الحركة- ولاسيما حركة الإعراب- لدلالتها على المعاني في الأصل، فنأتي بالحركة خفية؛ لأننا نروم الحركة ونريدها، ولم نشأ إسقاطها كاملة؛ ولذلك يُدركها الأعمى الصحيح السمع إذا استمع؛ لأن في آخر الكلمة صُوَيْتًا خفيفًا.

وعلامة الروم في الكتابة خطٌّ بين يدي الحرف هكذا: «جاء زيد-».

ومذهب الفرَّاء أنه لا يجوز روم الفتح؛ لأن الفتح لا جزء له لخفته. وعند سيبويه وغيره من النحاة يجوز فيه الرَّوْم كما في المرفوع والمجرور. [انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: جـ٢: ٢٧٥، وكتاب سيبويه: ٤: ١٦٨، ١٦٩ هارون].

* **الرَّوِيُّ**؛ يُرَادُ به في «العَروض»: الحرف الذي تُبنى عليه القصيدة، فيَرِد في كل بيتٍ منها، ويشغل موضعًا معينًا لا يتزحزح عنه في أواخر الأبيات؛ ولذلك تُنسب القصيدة إليه، وذلك كالباء في قصيدة أبي تمام التي مطلعها:

السيفُ أصدقُ أنباءً من الكتبِ ... في حدِّه الحد بين الجِدِّ واللعبِ

فيقال قصيدةٌ بائية.

وسُمي هذا الحرف رويًّا: إما أخذًا من الرواء بمعنى الحبل؛ لأنه يضُم أجزاء البيت ويمنعه من الاختلاط بغيره كالحبل الذي تُشد به الأمتعة فوق الجَمَلِ، وإما أخذًا من الرواية بمعنى الحفظ، وإما أخذًا من الارتواء؛ لأنه تمام البيت الذي يقع به الارتواء والاكتفاء، وإما أخذًا من الرَّوِيَّة، وهي الفكرة؛ لأن الشاعر يتفكر فيه،

وإما أخذًا من الرُّواء؛ أي المنظر الحسن؛ لأن به عصمة الأبيات وتماسكها.

والرويُّ نوعان:

أ- الروي المقيَّد، وهو الساكن؛ كقول الشاعر:

ما هاج حسَّانَ رسوم المقام ... ومظعن الحي ومبنى الخيامْ

وسُمي مقيَّدًا لتقييده عن انطلاق الصوت به. والروي المقيد قليل الشيوع، وقد أجاز العلماء فيه الاختلاف في الإعراب، والتخفيف والتشديد.

ب- الرويُّ المطلق، وهو المتحرك الموصول، سُمِّي بذلك لإطلاق الصوت به، وهذا هو الكثير الشائع.

وحروف المعجم تكون رويًّا إلا ما يلي:

١- الألف غير الأصلية، وغير الزائدة للتأنيث أو للإلحاق، وأجاز بعضهم الألف الدالة على الاثنين في مثل: «قاما»، والألف التي في آخر ضمير الغائبة في مثل: «رأيها».

٢- الياء التي تكون للإطلاق، وياء الضمير المكسور ما قبلها، وأجازها الخليل والأخفش.

٣- واو الإطلاق، وواو الجمع في نحو يقوموا، واذهبوا، إذا انضم ما قبلها، وأجازها الأخفش.

٤- الهمزة المبدلة من ألف التأنيث في الوقف لا تكون رويًّا ألبتة؛ كقولهم: هذه حُبْلأ في حُبْلى.

٥- الهاء التي تُتبين بها الحركة؛ نحو: اقضِهْ وارمِهْ، وهاء التأنيث؛ نحو: طلحة وحمزة، وهاء الضمير؛ نحو: ضرَبتُه، فإذا سُكِّن ما قبل الهاء كانت رويًّا كما في قول الشاعر:

ليس خليلي بالقليل أنساه ... حتى أرى مُصْبحه ومُمساه

٦- نون التنوين، ونون التوكيد الخفيفة.

وهناك حروف يجوز وقوعها رَوِيًّا؛ وهي:

١- الألف الأصلية، والمزيدة للإلحاق، أو التأنيث، وضمير المثنى، واللاحقة بالضمير.
٢- تاء التأنيث المنطوقة تاءً لا هاءً عند بعض الناس.
٣- كاف الخطاب عند بعض الناس.
٤- الميم الواقع بعدها هاء الضمير كافة.
٥- الهاء الأصلية المتحرك ما قبلها.
٦- الواو الأصلية الساكنة المضموم ما قبلها، والمخففة من المشدَّدة، وعند بعض الناس واو الجماعة المضموم ما قبلها.
٧- الياء الأصلية الساكنة المكسور ما قبلها.

[انظر: العيون الغامزة: ١٤١، ١٤٢، والقافية في العَروض الأدب: ٤٢-٥٤].

الزاي

* **الزحاف**: يُرَادُ به: التغيير المختص بثواني الأسباب؛ سواء أكانت خفيفة أم ثقيلة في حشوٍ أم في غيره، وهذا التغيير لا يلزم في كل القصيدة إلا لزوم القبض في عروض بحر الطويل؛ فإنه واجبٌ، وكذلك بعض أعاريض بحر البسيط؛ فإنه واجب الخبن. والزّحاف أنواع:

* **الزحاف المزدوج**: يُرَادُ به في «العَروض»: حدوث تغيير في ثواني الأسباب في التفعيلة الواحدة. وأنواعه: الخبل، والخزل، والشكل، والنقص. وكل واحدٍ منها مفصَّل في موضعه، يمكن الرجوع إليه.

* **الزّحاف المفرَد**: يُرَادُ به في «العَروض»: حدوث تغيير واحد في ثواني الأسباب في التفعيلة. وأنواعه: الخبن، والإضمار، والوقص، والطي، والقبض، والعصب، والعقل، والكف. وكل واحدٍ منها مفصَّل في موضعه.

* **الزّحاف الجاري مجرى العلة**: يُرَادُ به في «العَروض»: التغيير في ثواني

الأسباب الذي يلزم في القصيدة؛ كالقبض في عروض الطويل، والخبن في عروض البسيط الأولى، وضربها الأول، والمعروف أن الزحاف لا يلزم، لكنه في المواضع المذكورة يلزم كالعلة؛ ولذلك سُمي زحافًا جاريًا مجرى العلة.

* **الزيادة:** يُرَادُ به: أن تكون الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما يُعرب، ومتى أُسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وتُسمَّى الزيادة هنا الإلغاء أيضًا؛ وإنما يؤتى بالزيادة أو بما يُلغى من الكلام تأكيدًا وتثبيتًا، وهذا الزائد، أو ما يُلغى أربعة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، وجملة؛ فالاسم كضمير الفصل، والفعل مثل: (كان) الزائدة، والحرف مثل: (ما)، والجملة مثل: «الجملة المعترضة».

* **الزيادة الشبيهة لألفَي التأنيث:** يُرَادُ به: زيادة الألف والنون مع العلَم أو الصفة؛ كما في «عثمان» و«سكران»، وقد قال الكوفيون: إن المانع من صرف هاتين الكلمتين وأمثالهما الزيادة والعلَمية، أو الزيادة والوصفية، أما البصريون فمذهبهم أن المانع من الصرف الزيادة المُشْبِهة لألفي التأنيث؛ ولهذا قال الجرجاني: وينبغي أن تُعدّ موانع الصرف ثمانية لا تسعة. [انظر: مغني اللبيب: ٢: ٦٥٣، والمقتصد: ٢: ٩٦٥].

* **الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة:** يُرادُ به: الواو والنون في جمع المذكر السالم، وكذلك ياء النسب. [انظر: الكتاب ١: ٣٤٠].

* **الزوائد الأربعة:** يُرادُ به: أحرف المضارعة؛ أي الحروف التي يُبدأ بها الفعل المضارع؛ وهي: الهمزة، والياء، والتاء، والنون. [انظر: الكتاب ١: ٣، والواضح للزبيدي: ٤٤].

* **المزيد:** يُرَادُ به: الاسم أو الفعل المشتمل على حروف زائدة على حروفه الأصلية؛ مثل: ناصر، منصور، انتصار، انتصر، استنصر؛ فالحروف الأصلية هي النون والصاد والراء، وما عدا ذلك فزائد.

السين

* **السبب الثقيل:** يُرَادُ به في «العَروض»: الحرفان المتحركان المتتاليان؛ مثل: لَكَ، بِكَ.

* **السبب الخفيف:** يُرَادُ به في «العَروض»: حرفٌ متحرك متلوٌّ بحرفٍ ساكن؛ مثل: لَمْ، قَدْ.

* **السبب المضطرب:** يُرَادُ به: السبب الخفيف؛ أي حرفٌ متحرك بعده ساكن؛ مثل: «قَدْ» و«كُنْ». [انظر: الفصول والغايات: ١٧٧].

* **السبب المنتشر:** يُرَادُ به: السبب الثقيل؛ أي حرفان متحركان؛ مثل: مَعَ. [انظر: الفصول والغايات: ١١٧].

* **التَّسْبِيغ:** يُرَادُ به في «العَروض»: زيادة حرفٍ ساكن على ما آخره سببٌ خفيف، وهو خاص بمجزوء الرمل؛ فيصير «فاعلاتن» فيه «فاعلاتان»، وهو من علل الزيادة؛ ومن أمثلته قول الشاعر:

يا خَلِيلَيَّ اربعا واسـ	ـتخبرا رسمًا بعُسفانْ
يا خـليلي/ يربعاوس	تخبرا رس/ منبعسفان
فاعلاتن/ فاعلاتن	فاعلاتن/ فاعلاتان

[انظر: الكافي: ٨٦].

* **المُسَبَّغ:** يُرَادُ به في «العَروض»: الجزء الذي زيد على اعتداله من عند سببه الخفيف حرفٌ ساكن. [انظر: التسبيغ، الكافي: ١٤٥، وانظر: الحاشية الكبرى: ٤٠].

* **السابك:** يُرَادُ به: الحرفُ الذي يُجعل ما بعده في معنى المصدر؛ مثل: «أنْ» و«ما» و«كي» و«لو»، و«أنّ»، وقد سبق توضيح ذلك. [انظر: الحروف المصدرية].

* **المُنْسَرِح:** يُرَادُ به في «العَروض»: بحرٌ من بحور الشعر، وهو على ستة أجزاء:

مستفعلن مفعولات مستفعلن	مستفعلن مفعولات مستفعلن

وبيته:

إن ابــن زيــد لا زال مــستعملا   للخيـر، يفـشي في مـصره العرفـا

وسُمي منسرحًا لانسراحه مما يلزم أضرابه وأجناسه، وذلك أن مستفعلن متى وقعت ضربًا في غيره، فلا مانع من مجيئها على أصلها، ومتى وقعت مستفعلن في ضربه لم تجئ على أصلها، لكنها جاءت مطوية، فلانسراحه مما يكون في أشكاله سُمي مُنْسرحًا.

وله ثلاث أعاريض وثلاثة أضرب:

١ - **العَروض الأولى**: «مستفعلن»، ولها ضربٌ واحدٌ مطويٌّ وزنه «مفتعلن». هذا هو المختار، وزعم بعضهم أن العروض الأولى لم تستعمل إلا مطوية، وأن البيت المذكور مصنوع. وزاد بعضهم أن لها ضربًا مقطوعًا واستحسنه المحدَثُون وأكثروا منه. [انظر: الحاشية الكبرى: ٧٣].

٢ - **العَروض الثانية**: منهوكة موقوفة ووزنها مفعولان، وضربها مثلها. والبيت هنا تفعيلتان فقط، والعَروض هي الضرب.

٣ - **العَروض الثالثة**: منهوكة مكشوفة ووزنها فعولن، وضربها مثلها. والبيت هنا تفعيلتان فقط، والعَروض هي الضرب.

* **المُنْسَرِد**: يُرَادُ به: وزن شعري مستحدث ومأخوذ من دوائر الخليل بن أحمد، وهو نموذج من مقلوب بحر المضارع، ووزنه:

مفـاعيلن مفـاعيلن فـاع لاتـن   مفـاعيلن مفـاعيلن فـاع لاتـن

ومثاله:

عـلى العقـل فَعَـوِّلْ في كـلِّ شـانِ   ودانِ كـلَّ مـن شـئتَ أن تُـداني

[انظر: الحاشية الكبرى: ٤٦].

* **السريع**: يُرَادُ به في «العَروض»: بحرٌ من بحور الشعر، وهو على ستة أجزاء:

مـستفعلن مـستفعلن مفعـولات   مـستفعلن مـستفعلن مفعـولات

وبيته:

ينــضحن في حافَاتِــه بــالأبوالْ   في منــزلٍ مــستوحشٍ رثِّ الحــالْ

وسُمي سريعًا لسرعته في الذوق والتقطيع؛ لأنه يحصل على كل ثلاثة أجزاء منه ما هو على لفظ سبعة أسباب؛ لأن الوتد المفروق أول لفظه سببٌ والسبب أسرع في اللفظ من الوتد؛ فلهذا سمي سريعًا. ويستعمل تامًّا، ومشطورًا.

وله أربع أعاريض، وستة أضرب:

١ - **العَروض الأولى**: مطوية مكشوفة ووزنها «فاعلن»، ولها ثلاثة أضرُب:

أ- ضربٌ مطويٌّ موقوف ووزنه «فاعلان».

ب- ضرب مطويٌّ مكشوف ووزنه «فاعلن».

ج- ضربٌ أصلمُ ووزنه «فَعْلُن».

٢ - **العَروض الثانية**: مخبولة مكشوفة، ووزنها «فَعِلُن»، ولها ضرب واحد مثلها «فعلن».

٣ - **العَروض الثالثة**: مشطورة موقوفة، ولها ضربٌ واحد مثلها.

والبيت هنا يكون ثلاثةَ أجزاء، والعَروض هي الضرب، ووزنها «مفعولان».

٤ - **العَروض الرابعة**: مشطورة مكشوفة،ووزنها «مفعولن»، ولها ضربٌ واحد مثلها، والعَروض هي الضرب أيضًا؛ لأن البيت مشطور.

* **الإسقاط**؛ يُرادُ به في «النحو»: الزيادة والحذف. [انظر: تفسير الطبري ٥: ٥٨٦].

* **سقوط الصفة**؛ يُرادُ به: حذف الجار، والكوفيون يطلقون على الجار صفة، وهو ما يُعبر عنه بنزع الخافض، أو بالحذف والإيصال، وقد سبق توضيحه. [انظر: الحذف والإيصال، وانظر: معاني القرآن: ج٣: ٧٣، ٧٤].

* **السكون**؛ يُرادُ به: عدم تحريك الحرف، والسكون علامة جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر؛ مثل: لم يكتبْ.

* **الساكن**: يُرَادُ به: الحرف الذي يحتمل ثلاث حركات غير صورته؛ مثل الميم من كلمة عمرو.

* **ساكن الحشو**: يُرَادُ به: الكلمة الثلاثية ساكنة الوسط. [انظر: ديوان الأدب للفارابي ١: ٧٨].

* **السَّلْب**: يُرَادُ به: النفي. وقد يراد به الإزالة في مثل: «قَشَّر»؛ أي أزال القشر وسلبه؛ ومثل: «أَعْجَمَ»؛ أي أزال العُجْمَة وسلبها، ومِن ثم يُقال قد تفيد صيغة «فعّل»، و«أَفْعَل» السلب.

* **المسْلُوب**: يُرَادُ به في «العَروض»: التفعيلة التي دخلها الخبن والقصر؛ مثل: «مستفعلن» يدخله الخبن فتسقط السين ثم يدخلها القصر فتسقط النون ويسكن ما قبلها فتنقل إلى «فعولن».

* **السَّالِم**:

* يُرَادُ به في «الصرف»: الكلمة الخالية من حروف العلة ومن التضعيف ومن الهمزة؛ مثل: كتب، نصر، فتح.

* ويراد به في «العَروض»: كل تفعيلة لم يدخلها زحاف؛ أي لم يحدث فيها تغيير مع جوازه فيها. [انظر: الحاشية الكبرى: ٩٥].

* **المُسَمَّط**: يُرَادُ به في «العَروض»: نوعٌ من الشعر يبتدئ فيه الشاعر ببيتٍ مصرَّعٍ، ثم يأتي بأربع شطرات على غير قافيته، ثم يعيد شطرًا واحدًا من جنس ما ابتدأ به، وهكذا إلى آخر القصيدة.

ومثال ذلك:

توهمتُ من هند معالم أطلالِ ... عفاهن طول الدهر في الزمن الخالي
مرابع من هند خلتْ ومصايفُ ... يصيح بمغناها صدًى وعوازف
وغيَّرَها هوج الرياح العواصف ... وكل مُسفّ ثم آخر رادف
بأسحم مِن نوء السماكين هطالِ

وقد جاءت المسمَّطات في أوزان كثيرة مختلفة. [انظر: العمدة ١: ١١٨-١٢٠، وموسيقى الشعر د. إبراهيم أنيس: ٣٠٧، ٣٠٨، ط٤].

* **السَّمَاع**: يُرَادُ به: سماع اللغة من العرب الموثوق بهم الذين عاشوا في عصر الاحتجاج؛ أي إلى منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة لعرب الأمصار، ونهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة لأهل البادية، والسماع مصدرٌ من مصادر الاحتجاج في مجال اللغة والنحو والصرف والعَروض، ويقابله القياس.

* **الاسم**: يُرَادُ به: الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن؛ مثل: رجل، فرس، جدار، عنب، إحسان، كاتب.

* **الاسم المبني**: يُرَادُ به: الاسم الذي يلزم آخره حالةً واحدة، ولا يتأثر بالعوامل الداخلة عليه، وهو يشبه الحرف شبهًا قويًّا يقرِّبه منه؛ ولذا كان مبنيًّا مثل: أسماء الإشارة ما عدا (هذان وهاتان)، والأسماء الموصولة ما عدا (اللذان واللتان) فهما يعربان إعراب المثنى و(أيّ) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، والضمائر، وأسماء الاستفهام ما عدا (أيّ)، وأسماء الشرط. [انظر: البناء العارض والبناء الأصلي].

* **الاسم المُبْهَمُ**: يُرَادُ به: اسم الإشارة والاسم الموصول. [انظر: الأنموذج للزمخشري: ٧، وانظر: الكتاب لسيبويه ١: ٢٢٠-٢٥٦].

* **الاسم التَّامُّ**: يُرَادُ به: الاسم الذي نصب المميز؛ لأنه تم، فاستغنى عن الإضافة، وهو يقتضي تمييزًا لإبهامه، وتمامُه بأحد أربعة أشياء:

١- التنوين؛ مثل: اشتريت رطلًا عسلًا.

٢- نون التثنية؛ مثل: اشتريت رطلين عسلًا.

٣- نون جمع المذكر السالم؛ مثل: قرأت عشرين كتابًا.

٤- الإضافة كما في قوله تعالى: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١]. وهذه الأسماء هي المعروفة بما دل على وزنٍ، أو كيل، أو عدد، أو مساحة. [انظر:

المقتصد ٢: ٧٢٢، ٧٢٣، وانظر: شرح المصباح: ٥٢٣-٥٣١].

* **الاسم الجاري مجرى الصحيح**: يُرَادُ به: الاسم الذي آخره واوٌ أو ياء قبلها حرف ساكن؛ مثل: دلْو، ظبْـي، وهـذا النـوع مـن الأسـماء تظهـر عليـه علامـات الإعراب كلها كالاسم الصحيح تمامًا مع أن آخره حرف علـة. [انظـر: مـصطلح: الجاري مجرى الصحيح].

* **الاسم الجامد**: يُرَادُ به: الاسم الذي لم يُؤخذ من غيره؛ مثل: رجل، وحجر، وقمر، وفرس.

* **الاسم المُتَشَبِّث**: يراد به: الاسم الذي يدل على نفسه وعلى مسمًّى؛ كأخٍ: يـدل على نفسه وعلى أخيه، وكأب: يدل على نفسه وعلى ابن أو بنت، وكابنٍ: يدل على نفسه وعلى أب وأم. [انظر شرح عيوب الإعراب للمجاشعي: ٤٢].

* **الاسم المُشْتَقُّ**: يُرَادُ به: الاسـم المـأخوذ مـن غـيره؛ كاسـم الفاعـل، واسـم المفعول، وصيغة المبالغة، والصفة المشبهة، واسـم الزمـان، واسـم المكـان، واسـم التفضيل، وبعض أسماء الآلة.

* **الاسم الصحيح**: يُرادُبه: المصدر الصريح. [انظر: معاني القرآن للفرّاء ١: ١٦٥].

* **الاسم الصريح**: يُرادُ به: الاسم الخالي من التأويل.

* **الاسم المُعْرَب**: يُرَادُ به: الاسم الذي يتغير آخره بتغير العوامل الداخلة عليه. فتقول: أقْبل محمدٌ، ومررتُ بمحمدٍ، ورأيت محمدًا. فكلمة «محمد» تغـيّر آخرُهـا: فمرة ضمة ومرة كسرة وأخرى فتحة، وذلك نتيجة لتغيير العامل، وهو هنا الفعـل وحرف الجر. فكلمة «محمد» مُعْرَبة.

* **الاسم غير الصحيح**: يراد به: المصدر المؤول. [انظر معـاني القـرآن للفـراء: ١: ٤٧،، ١٨٦، ٢:٨٣].

* **الاسم غير الصريح**: يراد به: المصدر المؤول.

* **الاسم غير المتمكِّن:** يُرَادُ به: الاسم المبني، [انظر: الاسم المبني].

* **الاسم المقصور:** يُرَادُ به: الاسم المعرَب الذي آخره ألف لازمة، وهو نوعان:

أ- قياسي؛ أي يخضع لقواعد وضوابط معينة، ويشترط أن يكون له نظير من الأسماء الصحيحة، ويُصاغ على صور متعددة؛ منها:

١- المصدر على وزن فَعَلَ، بشرط أن يكون فعله ثلاثيًّا لازمًا معتل الآخر بالياء، على وزن فَعِل بفتح الفاء وكسر العين؛ مثل: هَوِي هوًى، وجَوِي جوًى.

٢- المصدر الميمي أو اسم الزمان والمكان على وزن مَفْعَل مثل ملْهًى، ومَسْعًى، ومَأْوًى.

٣- اسم المفعول من الفعل الماضي المعتل الآخر الزائد على ثلاثة أحرف؛ مثل: مُعْطًى، ومُعْفًى، ومُستقصًى.

٤- جمع التكسير الذي على وزن فِعَل- بكسرٍ ففتح- بشرط أن يكون المفرد على وزن فِعْلَة؛ مثل: حِلية وحِلًى، وبِنْيَة وبِنًى، وفِرْيَة وفِرًى.

٥- جمع التكسير على وزن فُعَل، بشرط أن يكون مفرده فُعْلَة المختوم بتاء التأنيث التي قبلها حرف علة؛ مثل: دُمية ودُمًى، وكُوَّة وكُوًى.

٦- جمع التكسير لما كان على وزن فُعْلى أنثى أفْعَل؛ مثل: الدُّنيا والدنا، والقُصْوَى والقصا، والعُلْيا والعلا.

٧- أسماء الأجناس الدالة على الجمع بالتجرد من التاء، وهي على وزن فَعَل، مثل: حصاة وحصًى، وقطاة وقطًا.

ب- سماعي؛ أي لا يقاس عليه، ويعرفه المطَّلِع على مفردات اللغة الواردة عن العرب، ولا يُشترط فيه وجود نظيرٍ له من الأسماء الصحيحة.

ومن أمثلته: فَتًى، سَنًا، حِجًا، فالأمر فيه راجعٌ إلى المسموع عن العرب.

* **الاسم المستقيم:** يُرَادُ به: المُسند إليه؛ أي المبتدأ والفاعل. [انظر: الضروري في صناعة النحو: ٥٤].

* **الاسم الممدود:** يُرَادُ به: الاسم المُعْرَب الذي آخرُه همزةٌ قبلها ألف زائدة؛

نحو: قراء، بداء، سماء، بناء، حوراء، خضراء. فإذا كانت الهمزة بعد ألف أصلية فلا يُعدُّ الاسم ممدودًا عند جمهور النحويين. [انظر: الألف الممدودة]، وهو نوعان: قياسي، وسماعي.

أ- القياسي: يصاغ على أشكال متنوعة؛ منها ما يلي:

١- المصدر لفعل ماضٍ معتل الآخر على وزن «أفعل»؛ نحو: أعطى إعطاءً، وأربى إرباء، وأفنى إفناء، وأغنى إغناء، بشرط أن يكون للفعل وللمصدر نظير من الصحيح.

٢- المصدر لفعل خماسي أو سداسي معتل الآخر مبدوء بهمزة وصْلٍ فيهما؛ مثل: اعتلى اعتلاءً، ارتقى ارتقاءً، انتهى انتهاءً، بشرط أن يكون للفعل وللمصدر نظيرٌ من الصحيح.

٣- المصدر على وزن فُعال، بشرط أن يكون ماضيه ثلاثيًا معتل الآخر على وزن فَعَل الدال على صوت، أو داء؛ مثل: عوَى عُواء، ورغا رُغاء، وثغا ثغاء، ومشى بطنه مُشاء.

٤- أن يكون مفردًا لجمع تكسير على وزن «أفْعِلَة» المختوم بالتاء المسبوقة بحرف العلة «الياء»، بشرط أن يكون المفرد مختومًا بالهمزة المسبوقة بحرف علة، وأن يكون لهما نظائر من الصحيح الآخِر؛ نحو: كساء وأكسية، ورداء وأردية، وبناء وأبنية.

٥- كل جمع على فُعَلاء وأفْعِلاء؛ مثل: فقهاء وأصفياء. [انظر: المقرب ٢: ١٤١].

ب- السماعي: لا تنطبق عليه الضوابط السابقة التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح؛ وذلك مثل: الفَتَاء بمعنى حداثة السن، والثَّراء بمعنى الغِنَى، والسَّنَاء بمعنى الشرف.

* **الاسم المتمكَّن أمْكَن:** يُرَادُ به: الاسم المعرَب المصروف؛ مثل: محمد، وعلي، وكتاب، وفرس، فإن هذه الأسماء يظهر على آخرها الضمة والفتحة والكسرة والتنوين. وسُمي الاسم متمكنًا أمكنَ نظرًا لتمكُّنه من باب الاسمية وعدم شبهه

بالحرف أو الفعل.

* **الاسم المتمكّن غير أمْكَن:** يُرَادُ به: الاسم الممنوع من الصرف؛ مثل: إبراهيم، فاطمة، عثمان [انظر: الممنوع من الصرف] وسُمِّي «متمكنًا»؛ لأنه يعرب، و«غير أمكن»؛ لأنه يشبه الفعل؛ إذ لا تدخله الكسرة ولا التنوين.

* **الاسم المائل:** يُرَادُ به: ما ليس مُسنَدًا إليه، فالمنصوبات والمجرورات هي الأسماء المائلة. [انظر: الضروري في صناعة النحو: ٥٤].

* **الاسم الناقص:** يُرَادُ به: الاسم الموصول؛ لأنه مبني، ولا تتم دلالته إلا بجملة الصلة. [انظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه: ٦٠، ٦١، ٢٠٢، والضروري: ٢٢].

* **الاسم المنقوص:** يُرَادُ به: الاسم المعرَب الذي آخرُه ياء خفيفة لازمة مكسورٌ ما قبلها؛ مثل: القاضي، الداعي، الهادي، الساقي. وتحذف الياء إذا كان الاسم مجردًا من أل، وليس مضافًا، في حالتي الرفع والجر، كما في قوله تعالى ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، وقد تُحذف مع الاقتران بأل كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، وتُقدَّر على ياء المنقوص الضمة والكسرة، وتظهر الفتحة لخفتها.

* **الاسم الموضوع:** يُرَادُ به: الاسم المتمكن؛ أي: المعرَب. [انظر: تفسير الطبري ٥: ٢٨، وانظر: الاسم المتمكن].

* **الاسم المؤقَّت:** يُرَادُ به: العلَم. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٧].

* **اسم إنّ:** يُرَادُ به: ما كان مبتدأ قبل دخول «إنّ» على الجملة الاسمية، وتغيُّر حكمِه الإعرابي؛ إذ يُنصب بعد ما كان مرفوعًا.

* **اسم الآلة:** يُرَادُ به: الاسم الدال على الآلة التي يتم بها الفعل، وقد يكون ذلك الاسم جامدًا؛ مثل: قلم، وسكين، وفأس، وقد يكون مشتقًّا؛ مثل: منشار، ومبرد، ومكنسة، والمشتق له أوزان معينة هي: مِفْعَل، ومِفْعَال، ومِفْعَلَة. وأقر مجمع

اللغة العربية بالقاهرة صيغة فَعّالة.

* **اسم الجمع:** يُرَادُ به: ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معًا، وليست صيغته على وزنٍ خاص بجمع التكسير أو غالب فيه؛ مثل: «إبل»، و«قوم»، و«رَكْب»، و«صَحْب».

* **اسم الجنس:** يُرَادُ به: الاسم الموضوع للماهية من حيثُ هي؛ أيْ من غير أن تُعيَّن في الخارج والذهن. [انظر: الهمع ١: ٧٠]. واسم الجنس نوعان:

١- اسم جنس جَمعي: وهو ما يُفرَّق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء؛ مثل: تَمْر وتمرة، وكَلِم وكلمة، ورُوم ورُومِيّ؛ فكلمة تمر، وكَلِم، ورُوم اسم جنسٍ جمعي. ومن القليل أن تكون التاء في اسم الجنس الجمعي لا في واحِدِهِ؛ مثل: كَمْأة- اسم نبات- والواحد كَمْءٌ.

٢- اسم جنس إفرادي: وهو ما يطلق على القليل والكثير؛ مثل: «ماء»، و«تراب»، و«زيت»، و«عسل».

* **اسم الحَدَثان:** يُرَادُ به: المصدر. [انظر: الكتاب ١: ١٥].

* **اسم الحال التي يفعل عليها:** يُرَادُ به: اسم الهيئة. [انظر: اسم الهيئة].

* **اسم ذات:** يُرَادُ به: الاسم الدال على شيءٍ غير موصوفٍ بصفة؛ مثل: رجل، فرس، وغصن. فكل كلمة من هذه الكلمات اسمٌ دالٌّ على شيء يشْغَل حيزًا من الفراغ، ولا تدل على شيء من صفاته من طول أو قصر أو قوة أو نشاط.

* **اسم الزمان:** يُرَادُ به: الاسم المشتق الدالّ على زمن حدوث الفعل، ويأتي على وزن مَفْعَل أو مَفْعِل من الفعل الثلاثي، ومن غير الثلاثي بزنة اسم المفعول منه، مَطْلَع، ومَوْعِد، ومُجْتَمَع في الجمل الآتية: مطلع الفجر خير وقت للقراءة والاطلاع النافع، موعد جني الثمار لم يحن بعد، المساء مُجْتَمَع أهل القرية للسمر. وشروط صياغته مُفَصَّلة في كتب النحو والصرف.

* **اسم المصدر**: يُرَادُ به: الاسم الذي يكون بمعنى المصدر وتنقص حروفه عن حروف فعله لفظًا أو تقديرًا دون عوض؛ مثل: «غُسْل» بضم الغين وسكون السين، ومصدره اغتسال، وفعله اغتسل؛ ومثل: «عطاء»؛ فالمصدر إعطاء والفعل أعطى، ومثل: «قُبْلَة»؛ فالمصدر تقبيل، والفعل «قَبّل».

هذا التعريف هو الشائع. وقد اختلف النحويون في إعماله عمل المصدر، وأطلق النحويون «اسم المصدر» أيضًا على ما كان علمًا دالا على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام؛ لتضمنه الإشارة إلى حقيقته؛ وذلك مثل: فَجَارِ علمًا للفجرة، وحماد علما للمحمدة، وبرَّة علمًا للمبرة، وهذا النوع لا يعمل عمل المصدر اتفاقًا. وأطلق بعض النحويين اسم المصدر أيضًا على ما دل على معنى المصدر مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة، وهو المعروف بالمصدر الميميّ، وقيل إن إطلاق اسم المصدر على المصدر الميمي بعد من قبيل التجوز. [انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣: ١٢١، ١٢٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢: ١٨٨].

* **اسم الصوت**: يُرَادُ به: ما خُوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل، كقولهم في دعاء الإبل لتشرب: «جيء جيء»، وهو أمر لها لورود المياه، وفي دعوتها للعلف: «هأهأ»، وهو أمرٌ لها لتناول العلف، وهذا النوع من اسم الصوت ملحق باسم الفعل، ولم يُدمج في اسم الفعل؛ لأنه لم يتحمل الضمير كما تحمَّله اسم الفعل.

ويُطلق أيضًا على ما كان حكاية لصوت حيوان؛ مثل: «غاق» لصوت الغراب، أو حكاية لصوت غير الحيوان؛ مثل «قَبْ» لصوت وَقْعِ السيف على الضريبة، و«طقْ» لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض.

* **اسم معنًى**: يُرَادُ به: الاسم الدال على معنى مجرد؛ مثل عدل، نزاهة، صدق.

* **اسم عَيْن**: يُرَادُ به: ما دل على ذاتٍ؛ أي ما يشغل حيزًا من الفراغ. [انظر: اسم الذات].

* **اسم التفضيل**: يُرَادُ به: اسمٌ مشتقٌ على وزن «أفعل»، يدل على زيادة

موصوفه على غيره في هذه الصفة وتفضيله عليه، ولاستعمال اسم التفضيل أربع حالات:

١- إذا كان مجردًا من «أل» والإضافة يجب إفراده وتذكيره، ويجر المفضَّل عليه بمن؛ مثل: محمد أكرم مِن علي، وفاطمة أكرم من سعاد.

٢- إذا كان مضافًا إلى نكرة وجب إفراده وتذكيره؛ مثل: فاطمة أكرم امرأة، ومحمد أكرم رجل.

٣- إذا كان مضافًا إلى معرفة جاز إفراده وتذكيره وجازت مطابقته للمفضَّل؛ مثل: عمرُ أعدَلُ الحُكامِ، والعمران أعدُل الحكام وأعْدَلا الحكام، وعائشة أفضلُ النساء وفُضْلى النساء.

٤- إذا كان مقترنًا بأل يجب مطابقته للمفضل؛ مثل: عمر الأعدل، والعمران الأعدلان، وزرت المدينةَ الكبرى، وزرت المدينتين الكبريين.

واختُلف في استعمال صيغة الجمع والتأنيث أيكون قياسيًّا أم موقوفًا على السماع؟ وأقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسيته. [انظر: قرارات المجمع في دورته الثالثة والثلاثين سنة ١٩٦٧].

* **اسم الفعل:** مصطلحٌ بصري يُرَادُ به ضربٌ من الكلمات فيها معنى الفعل وتنوب عنه في العمل، ولا تقْبل علامةً من علامات الأفعال، ولا من علامات الأسماء، ولا تتأثر بالعوامل، وليست فضلات.

وقال الكوفيون: إنها أفعال لدلالتها على الحدث والزمان، وزعم ابن صابر النحوي أنها قسمٌ رابع زائد على أقسام الكلمة الثلاثة، وسمَّاه خالفة. [انظر: همع الهوامع ٢: ١٠٥].

واسم الفعل غالبًا يأخذ حكم الفعل الذي يوافقه في المعنى في التعدي واللزوم وإظهار الفاعل وإضماره؛ وهو ثلاثة أنواع:

١- اسم فعل أمر؛ وهو أكثر أسماء الأفعال عددًا واستعمالًا؛ مثل: «آمين» بمعنى استجب، و«حيْهَل» بمعنى أقْبِلْ مسرعًا.

٢- اسم فعل مضارع؛ مثل: «أفٍّ» بمعنى أتضجَّرُ.

٣- اسم فعل ماضٍ؛ مثل «هيهاتَ» بمعنى بَعُدَ.

والعلماء يقسمون أسماء الأفعال تقسيمًا آخر من حيث السماع والقياس:

أ- سماعي:

١- مرتجَل: وهوما وُضع من أول الأمر اسمًا للفاعل؛ مثل: هيهات، وأُفٍّ، وآمين. وذهب بعض العلماء إلى أن أدوات النداء أسماء أفعال من هذا النوع.

٢- منقول عن غيره:

أ- منقول عن الظرف أو الجار والمجرور؛ مثل: «عَلَيْكَ» بمعنى الزم، و«مكانك» بمعنى اثبت، و«أمامك» بمعنى تقدَّم، «ووراءك» بمعنى تأخَّر، و«إلَيْكَ» بمعنى تَنَحَّ.

ب- منقول عن مصدر استُعمل فعله؛ مثل: «رُوَيْدًا» مصدرٌ مصغَّر مرخَّم، أو عن مصدر أُميت فعله؛ مثل: «بَلْهَ» بمعنى تركًا؛ أي اترك.

ج- منقول عن كلمتين رُكبتا تركيبًا مزجيًّا؛ مثل: «حَيْهَلْ» بمعنى أقبِل مسرعًا.

ب- قياسي:

يُصاغ اسم الفعل قياسًا من كل فعل ثلاثي تام التصرف على وزن «فَعَال» مبنيًّا على الكسر؛ مثل: نَزَالِ، ولَحَاقِ، وتَرَاكِ، وجَلَاسِ.

وقد يطلق اسم الفعل على اسم الحدث؛ أي المصدر. [انظر: تفسير الطبري ٧: ٥٢٩، والضروري: ١٥].

* **اسم الفاعل؛** يُرَادُ به: الاسمُ المشتقّ الدالّ على حدثٍ وذات موصوفة بالقيام بهذا الحدث؛ بمعنى التجدد والحدوث. ويكون على وزن فاعل إذا كان فعله ثلاثيًّا؛ مثل: كتب كاتبٌ، وبوزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر إذا كان فعله زائدًا على ثلاثة أحرف؛ مثل: مُنْطَلِق، مُسْتَخْرِج.

وقد يطلق اسم الفاعل على الصفة المشبهة وصيغ المبالغة. [انظر: كتاب الأفعال للسرقسطي ١: ٦٢، ٦٣، ٦٤]. واسم الفاعل يعمل عمل فعله بشروط مفصَّلة في

كتب النحو.

* **اسم المفعول:** يُرَادُ به: الاسم المشتق الدال على حدثٍ وما يوصف بوقوع الحدث عليه، ويكون على وزن مفعول إذا كان الفعل ثلاثيًّا؛ مثل: نصر منصور، وكتب مكتوب، وعلى وزن الفعل المضارع المبني للمجهول مع إبدال حرف المضارع ميمًا مضمومة إذا كان الفعل غير ثلاثي؛ مثل: مُنْطَلَقٌ، ومستخرَج.

واسم المفعول يعمل عمل فعله المبني للمجهول؛ وذلك بشروط مفصَّلة في كتب النحو.

* **اسم كان:** يُرَادُ به: الاسم الذي كان مبتدأ قبل دخول «كان» على الجملة الاسمية.

* **اسم المرَّة:** يُرَادُ به: المصدر الذي يدلُّ على حدوث الفعل مرة واحدة، ويكون على وزن «فَعْلَة» بفتح الفاء وسكون العين إذا كان الفعل ثلاثيًّا؛ مثل: جلس جَلْسَة، ونظر نَظْرَةً.

ويأتي على وزن مصدره مع زيادة تاء في آخره إذا كان فعله زائدًا على ثلاثة أحرف؛ مثل: انطلق انطلاقة، واستخرج استخراجة. وإذا كان المصدر فيه تاء وُصِف بكلمة واحدة؛ مثل: استقامة واحدة.

* **اسم المكان:** يُرَادُ به: الاسم المشتقّ الدالّ على مكان حدوث الفعل، وقد يكون على وزن «مَفْعَل» أو «مَفْعِل» بفتح الميم وسكون الفاء وفتح العين أو كسرها إذا كان فعله ثلاثيًّا، ويكون على وزن اسم المفعول إذا كان فعله غير ثلاثي؛ مثل: مَعْبَد، ومَلْهَى، ومَنْزِل، ومَهْبِط، ومَوْعِد، ومُنْتَجَع، ومُستشفَى. وشروط صياغته مفصَّلة في كتب النحو والصرف.

* **اسم ما لم يُسَمَّ فاعلُه:** يُرَادُ به: نائب الفاعل. [انظر: نائب الفاعل، وانظر: شرح القصائد السبع الطوال: ١٣، ٤٨، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩].

* **اسم الهيئة:** يُرَادُ به: مصدرٌ يدل على هيئة حصول الفعل، ويكون على وزن «فِعْلَة» بكسر الفاء وسكون العين من الفعل الثلاثي غالبًا؛ مثل قِتْلَة؛ فنقول: قُتِلَ قِتْلَة سوء.

ومن غير الغالب مجيء اسمِ الهيئة من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف؛ مثل: «خِمْرَة» من الفعل اختمر، وعِمَّة من الفعل اعتمَّ أو تعمَّم.

* **الأسماء المُبْهَمة:** يُرَادُ به أسماء الإشارة. [انظر أسماء الإشارة]. وقد ورد هذا الاصطلاح في كلام البصريين والكوفيين.

وقد يراد به: أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، وما أشبهها. [انظر: الكتاب ١: ٢٢٠، ٢٥٦، الواضح للزبيدي: ١١٢، ٢٤٠، وانظر: الاسم المبهم].

* **أسماء أحوال إضافية:** يُرَادُ به: ما كان فيه معنى مضاف؛ مثل: مالِكٍ، وأبٍ، وابنٍ، وأمٍّ، وأخٍ. فمَالِكٌ يقتضي مملوكًا، وأب يقتضي ابنًا، وابن يقتضي أبًا، وأم يقتضي ابنًا، وأخ يقتضي أخًا آخر. [انظر: الضروري في صناعة النحو: ١٥، وانظر مصطلح الاسم المتشبث].

* **الأسماء الخاصة:** يُرَادُ به: الأسماء التي توضع للأنواع على نحو ما توضع للأشخاص، وهي أيضًا معارف؛ مثل: «ابن آوى» لضربٍ من السباع، و«سام أبرص» لضربٍ من الهَوَامّ؛ لأنها تدل على نوع محدد منها. [انظر: الضروري في صناعة النحو: ١٧].

* **الأسماء الخَمْسة:** يُرَادُ به: خمسة أسماءٍ لها حكمٌ إعرابي خاصٌّ بها، وهذه الأسماء هي: «أبٌ»، «أخٌ»، «حم»، «فو» بمعنى فم، «ذو» بمعنى صاحب. وألحقَ بها بعض النحويين كلمة «هَنٌ» بمعنى ما يُستقبح ذكره. وتنفرد هذه الأسماء بأن علامة رفعها الواو وعلامة نصبها الألف، وعلامة جرها الياء؛ وذلك بشروطٍ نُجْمِلُها فيما يلي:

١- أن تكون مكبَّرة؛ أي غير مصغَّرة.

٢- أن تكون مضافة.

٣- أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم.

ويشترط في كلمة «ذو» أن تكون بمعنى صاحب، وأن تضاف إلى اسم جنس؛ فنقول: حضر أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك. ونقول فاز ذو الخلق الحسن، وكافأت ذا الخلق الحسن، وأعجبت بذي الخلق الحسن.

وهناك آراء أخرى في إعراب هذه الأسماء مفصَّلة في كتب النحو.

* **أسماء الإشارة:** يُرَادُ به: أسماء الإشارة التي تدل بالإشارة على مسمَّاها؛ ومنها: ذا، ذي، تا، تي، ذان، تان، أولاء، أُولي.

وهذه الأسماء تُعدُّ من المعارف، وهي مبنية ما عدا صيغة المثنى، فإنها تعرب إعرابه؛ أي بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا.

ولدخول هاء التنبيه في أولها واتصالها بحرف الخطاب وباللام شروط مفصَّلة في كتب النحو.

* **الأسماء التي أُخذت من الفعل:** يُرَادُ به: المشتقات. [انظر: الكتاب ١: ٢١١].

* **أسماء صفات:** يُرَادُ به: الأسماء الدالة على معنى موجود في الشخص القائم بذاته؛ ذلك فيه خلقة؛ مثل: القُبْح والحُسْن. [انظر: الضروري في صناعة النحو: ١٥].

* **الأسماء الموصولة:** يُرَادُ به: الأسماء التي تحتاج لتحديد مدلولها إلى أن تُوصل بجملة خبرية معهودة؛ أو ظرف أو جار ومجرور تامَّيْن، وإلى ضمير عائد أو ما يحل محله؛ مثل: جاء الذي أبوه مسافر، وجاء الذين فازوا. [انظر: جملة الصلة].

والأسماء الموصولة نوعان:

١- موصولات مختصَّة:

وهي: «الذي» يختص بالمفرد المذكر، و«التي» يختص بالمفرد المؤنث، و«اللذان»

يختص بالمثنى المذكر، و«اللتان» يختص بالمثنى المؤنث، و«الـذين» يختص بـالجمع المذكر العاقل، و«اللائـي» و«الـلاتي» يختـصّان بـالجمع المؤنـث، و«الأُلَى» يختص بالجمع مطلقًا.

٢- موصولات مشتركة:

وهي «مَنْ» و«ما»: وهما يُستعملان للمفرد والمثنـى والجمـع بنوعيـه، وكـذلك «ذو» في لغة طيِّئ، و«أي» و«ذا» بشروط خاصة، و«أل» ولا توصل إلا باسم مشتق صريح.

والأسماء الموصولة كلها مبنية ما عدا صيغ المثنى، فإنهـا تُعـرب إعـراب المثنـى، و(أي) الموصولة معربة عند الكوفيين مطلقًا، أما عند البصريين: فهـي معربـةٌ مـا لم تُضَف وصدر وصلها ضمير انحـذف، وتفـصيل ذلـك في كتـب النحـو. [وانظـر الاسم المبني].

* **السِّناد:** من اصطلاحات القافية، وقد اختلف العلماء في المراد بـه، فقـال أبـو عبيد: اختلاف الأرداف، وقـال الزجـاجي: كـل عيـب سـوى الإقـواء والإكفـاء والإيطاء، وقال الرّماني: اختلاف ما قبل الرويِّ ومـا بعـده مـن حركـة أو حـرف، وقال غيرهم: هو الإقواء، وقيل: اختلاف حركة الروي (المُجْرَى)، وقيل: اختلاف الحذو والتوجيه والإشباع، وقيل: اختلاف الحـروف اللازمـة قبـل الـرويِّ، وهـي الردف والتأسيس، ثم استقر الأمر على أن الـسِّناد: اخـتلاف مـا قبـل الـرويِّ مـن الحروف والحركات.

والمتفق عليه أن السناد عيبٌ من عيوب القافية، وسُمي سنادًا أخذًا مـن قـولهم: خرج بنو فلان إلى القتال متساندين؛ أي خرجوا على راياتٍ شتَّى دون قائد واحـد، فهم مختلفون متنازعون، وكذلك القصيدة التـي وقـع فيهـا هـذا العيـب اختلفـت أبياتها، ولم تتألف على حسب ما جرت به العادة في انتظام القوافي، وقـال بعـضهم: إنه مأخوذٌ من مساندة بيتٍ إلى بيت إذا كان كل واحد منهما ملقى على الذي بجواره دون استواء. [انظر: القافية في العَروض والأدب: ٩٩].

* **سناد التأسيس:** يُرَادُ بـه: في القافيـة أن يجـيء بيتٌ مؤسَّـس وبيـتٌ غـير مؤسَّس. وهو عيبٌ من عيوب القافية؛ كما في قول الشاعر:

لَعمري لقد كانت فجاجٌ عريضةٌ ... وليـلٌ سـخاميٌّ الجنـاحين أدهـم

إذ الأرضُ لم تجهـل علـيَّ فروجهـا ... وإذ لي عـن دار الهـوان مـراغم

فالبيت الأول غير مؤسس؛ أي خلت قافيته من التأسيس، والبيت الثاني جاءت قافيته مؤسسة؛ إذ «الألف» من «مراغم» هي التأسيس. [انظر: التأسيس].

* **سناد الحَذو:** يُرَادُ به: في القافية اختلاف حركـة مـا قبـل الـرِّدْف؛ كحركـة القاف والواو في البيتين الآتيين:

ألم تـر أنَّ تغلـبَ أهـلُ عـزٍّ ... جبـالُ معاقـلَ مـا يُرتَقينـا

شربنـا مـن دمـاء بنـي عُقَيْـل ... بـأطراف القنـا حتـى رَوِينـا

فالياء من «يرتقينا» و«روينا» ردفٌ، وقد اختلفت حركة ما قبلها، وهـذا عيـبٌ من عيوب القافية؛ لتغيير حركة ما قبل الرِّدف من فتح إلى كسر .

* **سناد الرِّدف:** يُرَادُ به في القافية أن يجيء بيت مردوف وبيـت غـير مـردوف، وهذا عيب من عيوب القافية؛ مثل:

إذا كنـتَ في حاجـةٍ مرسـلًا ... فأرسِـلْ حكـيمًا ولا توصِـهِ

وإن بـابُ أمـرٍ عليـكَ التـوَى ... فـشاوِرْ لبيبًـا ولا تعـصِهِ

فالبيت الأول فيه ردف، وهو «الواو» من «توصه»، أما البيت الثاني فلـيس فيـه ردف. [انظر: الردف].

* **سناد الإشباع:** يُرَادُ به: في القافية تغيير حركـة الـدخيل مـن كـسر إلى فـتح، وهذا عيب من عيوب القافية؛ ومثاله:

يـا نخـلُ ذاتَ الـسِّدرِ والجـرَاوِلِ

تَطـاولي مـا شـئتِ أن تَطـاوَلِي

فحركة «الواو» التي قبل اللام في القافية كسرةٌ في البيت الأول، وفتحةٌ في البيت الثاني، والواو هو الدخيل. [انظر: الكافي: ١٥٨، والقافية في العَروض والأدب: ١٠٢، ١٠٣].

* **سناد التوجيه:** يُرَادُ به: في القافية أن يكون قبل حرف الروي في القافية المقيدة فتحة مع ضمة أو كسرة، وهذا عيبٌ من عيوب القافية، ولم يعدَّه الأخفش عيبًا؛ ومن أمثلته:

أكـــما ينعتنـــي تبـــصرنني ... عَمَـــركُنَّ الله أم لا يقتـــصِد؟

فتـــضاحكن وقـــد قلـــن لهـــا ... حـــسنٌ في كـــل عـــين مـــن تـــوَد

فالدال من «يقتصد»، و«تود» رويٌّ، وحركة ما قبل الدال تسمى التوجيه، وقد اختلفت هذه الحركة في البيتين: فهي كسرة في البيت الأول وفتحة في البيت الثاني.

* **الإسناد:** يُرَادُ به: أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن كلمة أخرى، على أن يكون المخبَر عنه أهم ما يُخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به، والإخبار في الحال كما في «قام علي»، و«عليٌّ قائم»، والإخبار في الأصل يشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي؛ نحو «بعْت» و«أنت حرٌّ» والكلام الطلبي نحو: «هل أنت قائم؟» و«ليتك أو لعلك قائم»، وكذلك نحو «اضرب»؛ لأنه مأخوذ من تضرب باتفاق. [انظر: شرح الرضي على الكافية: ١: ٨، ونشرة يوسف عمر ١: ٣١].

* **الإسناد الأصلي:** يُرَادُ به: إسناد الخبر إلى المبتدأ، وإسناد الفعل إلى الفاعل أو نائب الفاعل، وهذا الإسناد الأصلي هو أساس الجملة الاسمية والفعلية.

أما المشتقات والمصادر المسندة إلى مرفوعاتها فلا يُعدُّ إسنادًا أصليًّا؛ ولذلك لا تكون جملًا إلا إذا قوي شَبَهُ المشتقات بالفعل بتقدم الاستفهام أو النفي؛ كما في قولنا: أقائمٌ أخوك؟ وما مهمل أخوك. [انظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١: ٣٢،ونشرة يوسف عمر].

* **المسند:**

* يُرَادُ به في «النحو»: خبر المبتدأ في الجملة الاسمية، والفعل التام في الجملة الفعلية، وقد أراد به سيبويه المبتدأ بعكس ما هو مشهور لدى النحويين من بعده. [انظر: الكتاب ١ : ٢٥٦]. والمسند ركنٌ من أركان الجملة، وهو المحكوم به.

* ويراد به في «القافية»: البيت الذي خُولف فيه ما يراعى بين الحروف والحركات التي قبل الروي. [انظر: السناد]

* **المسند إليه:** يُرَادُ به: المبتدأ، واسم إن وأخواتها، واسم كان وأخواتها، والفاعل ونائب الفاعل. وأراد به سيبويه الخبر. [انظر: الكتاب ١ : ٢٥٦]. والمسند إليه ركنٌ من أركان الجملة، وهو محكوم عليه.

* **المسند والمسند إليه:** يُرَادُ به: ما لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدًّا؛ وذلك مثل: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل أو نائب الفاعل، وما كان بمنزلة المبتدأ والخبر: كاسم إنَّ وخبرها، واسم كان وخبرها، وقيل إن المسند هو الأول منهما؛ سواء أكان مبتدأ أم غيره، والمسند إليه الثاني.

وقيل: إن المسند إليه هو الأول منهما؛ سواء أكان مبتدأ أم غيره، والمسند الثاني.

وقيل: يجوز أن يسمى كل واحد منهما مسندًا ومسندًا إليه.

وقيل وهو الأصح: المسند هو المحكوم به، والمسند إليه هو المحكوم عليه. [انظر: الكتاب لسيبويه ١ : ٧، والأشباه والنظائر النحوية للسيوطي ٢: ٥، ٦].

الشين

* **الإشباع:** يُرَادُ به في «النحو»: إطالة الحركة؛ أي الفتحة أو الكسرة أو الضمة؛ فإشباع الفتحة يُصيرها ألفًا؛ مثل: «عامود» من قوله:

*** فيه من الذهب الإبريز عامود ***

أُشبعت حركة العين وهي فتحة فصارت ألفًا، والأصل «عمود».

وإشباع الكسرة يُصيِّرها ياءً؛ مثل: دراهيم في دراهم، وصياريف في صيارف، من قوله:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ ... نفيَ الدراهيم تنقاد الصياريف

وإشباع الضمة يُصيرها واوًا؛ مثل: «أنظُور» في «أنْظُر» من قوله:

وإنني حيثما يثنى الهوى بصري ... من حيثما سلكوا أدنو فأنظورُ

[انظر: الخصائص لابن جني ٣: ١٢١-١٢٤].

* ويراد بالإشباع في «القافية»: حركة الدخيل؛ أي ما قبل الرويِّ في القافية المؤسسة: ككسرة الباء الثانية في كلمة «بلابل» من قول ذي الرمة:

لعل انحدار الدمع يعقب راحةً ... مِن الوجد أو يشفي نجيَّ البلابِل

وسُمِّيت هذه الحركة إشباعًا؛ لأنها أشبعت الدخيل وبلغت به غاية ما يستحق من الحركة بالنسبة لأخويه التأسيس والروي الساكنين.

ثم اتسع العلماء في الإشباع فأطلقوه على حركة ما قبل الرويِّ مطلقًا؛ سواء أكانت القافية مؤسسة أم مجردة من التأسيس؛ كما في قول الشاعر:

لا مرحبًا بغد، ولا أهلًا به ... إن كان تفريقُ الأحبة في غَدِ

فحركةُ الغين عندهم إشباع، والقافية غير مؤسسة.

[انظر: الكافي في العَروض والقوافي: ١٥٨، والقافية في العَروض والأدب: ٧٩، ٨٠].

* **شبه الجملة:** يُرَادُ به: الظرف والجار والمجرور، ولابد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه، أو ما أُوِّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيءٌ من هذه الأربعة موجودًا قُدِّر؛ وأمثلة ذلك ما يلي:

مثال التعلق بالفعل وما يشبهه في قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ (فعليهم) الأولى متعلقة بالفعل «أنعمت»، و(عليهم) الثانية متعلقة بما يشبه الفعل، وهو الاسم المشتق «المغضوب».

ومثال المتعلق بما أُوِّلَ بمشبّه الفعل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]؛ أي وهو الذي هو إله في السماء؛ فـ«في» متعلقة بـ«إله»، وهو اسم غير مشتق؛ وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود.

ومثال التعلق بما يشير إلى معنى الفعل قوله:

* أنا أبو المِنْهَالِ بعض الأحيان *

وقوله:

أنا ابن ماويّة إذا جدّ النَّقُرْ وجاءت الخيل أثافيّ زُمَرْ

فتعلق «بعض وإذا» بالاسمين العلَمين، لا لتأولهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد.

ومثال التعلق بالمحذوف قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [هود: ٦١]: بتقدير وأرسلنا، ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدل على ذلك. [انظر: مغني اللبيب ٢: ٤٣٣-٣٦].

* **شبه الفعل:** يُرَادُ به: الأسماء المشتقة التي تعمل عمل الفعل، وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة.

* **شبه الوصف:** يُرَادُ به: الجار والمجرور أو الظرف إذا قُدِّر متعلقًا باسمٍ مشتق؛ أي بكائنٍ أو مستقر.

* **الشبيه بالمضاف:** يُرَادُ به: الاسم المشتق العاملُ عمل فعله؛ وذلك في باب النداء، وباب لا النافية للجنس؛ مثل: يا مطيعًا ربك أبشر؛ فمطيعًا ربك تعد شبيهًا بالمضاف، وكذلك يا مهضومًا حقه، ومثل: لا عاصيًا ربَّه ناجٍ.

* **المُشَبَّه بالمفعول به:** يُرَادُ به: المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدِّي إلى مفعول واحد؛ وذلك مثل: علي حسنٌ وجهَه، بنصب وجهه؛ إذ لا يعرب «وجهه» تمييزًا لكونه معرفة. [انظر: الفصول الخمسون لابن معطٍ: ١٩١].

* **الأَشْتَر**؛ يُرَادُ بـه في «العَـروض»: الجـزء «مفـاعيلن» إذا اجتمـع فيـه الخـرم والقبض؛ أي حَذف الحرف الأول منه والحرف الخامس، ويُنقل إلى فـاعلن. وهـذا لا يكون إلا في أول البيت.

ومثاله في بحر الهزج قول الشاعر:

في الـــــذين قـــــد مــــــاتوا	وفــــيها جُمِّعــــوا عِـــبْره
فالبــــــذي/ نقـــــــدماتو	وفـــيها جـــم/ معــــو عـــبره
فـــــاعلن/ مفـــــاعيلن	مفـــــاعيلن/ مفـــــاعيلن
أشـــــتر/ ســـــالم	ســـــالم/ ســـــالم

* **الشاذ**؛ يُرَادُ به: ما كان بخلاف القياس من الأبنية أو التراكيب من غـير نظـر إلى قلة وجوده وكثرته؛ ومن أمثلته:

١ – تصحيح عين مفعول من الفعـل الأجـوف؛ كقـولهم: «مـصوون» و«معيـون» والقياس مصون ومعين؛ كمقول ومبيع.

٢– عودُ الضمير على متأخر لفظًا ورتبة؛ كقول الشاعر:

جزى ربُّـه عنـي عـديَّ بـن حـاتم ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعلْ

[انظر: الأشباه والنظائر النحوية ٢: ٢١١].

* **الشرط**؛ يُرَادُ به: تعليق شيءٍ بآخر بحيث إذا وُجد الأول وُجد الثـاني، وقـد يراد به العلة والسبب. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ١٩٩].

* **شرط الأمر**؛ يُرَادُ به: جواب الأمر، وقـد سـبق توضـيحه. [انظـر: جـواب الأمر، وانظر: معاني القرآن ١: ١٥٣].

* **الاشتراك**؛ يُرَادُ به: العطف بالحرف. [انظر: الكتاب ١: ٤٢٩، ٤٣٠].

* **المشارَكة في الفِعل**؛ يُرَادُ به: أن يكون المفعول به مشاركًا في تحقيـق الفعـل،

ويُعدّ فاعلًا من وجهٍ، فعندما أقول: لقيت عليًّا، فلا شك أن عليًّا قد لقيني، قال ابن خالويه: «وهذا يسميه النحويون: المشاركة في الفعل». [انظر: الحجة لابن خالويه: ٥١].

* **الشَّطْر**: يُرَادُ به في العَروض: نصف البيت.

* **المشطور**: يُرَادُ به في العَروض: البحر الذي استعمل نصفُ عدد تفعيلاته، ويجوز ذلك في بحرين هما الرجز والسريع. [انظر: الحاشية الكبرى: ٧٨، والكافي: ١٤٥].

* **التشعيث**: يُرَادُ به في العَروض: حذف أول الوتد المجموع؛ أي العين من «فاعلاتن» في بحر الخفيف والمجتث، ومن «فاعلن» في بحر المتدارك.

هذا ما اختاره أكثر الحذَّاق ورجَّحه ابن الحاجب. وقيل: هو حذفُ أحد متحرِّكَي الوتد فتصير «فاعلاتن» «فاعاتن»، أو «فالاتن»، ولا يكون إلا في الخفيف والمجتثّ.

وهو علة جارية مجرى الزحاف؛ أي علة غير لازمة في جميع الأبيات، وسُمي تشعيثًا؛ لأن إسقاط حركة من الوتد في غير موضعها أدى إلى تفرقة الجزء.

ومثاله من بحر الخفيف قوله:

إن قـومي جَحَاجِحَـةٌ كِـرَامٌ	متقـادمٌ مجـدهمْ، أخيـارُ
إنن قومي/ جحاجح/ تن كرامن	متقاد/ من مجدهم/ أخيارو
فاعلاتن/ مفاعل/ فاعلاتن	فعلات/ مستفع لن/ مفعولن
سالم/ مشكول/ سالم	مشكول/ سالم/ مشعث

وإذا كان البيت مصرَّعًا مشعَّث الضرب جاز أن تكون العَروض مشعثة. [انظر: الكافي: ١١٣، ١٤٥، والحاشية الكبرى: ٤٤].

* **المُشَعَّث**: يُرَادُ به في العَروض: التفعيلة التي سقط أحد متحرِّكَي وتدها. [انظر: التشعيث].

* **الشعر القَوَادِيسيّ:** يُرَادُ به نوعٌ غريب من الشعر يسمُّونه القواديسي، تشبيهًا بقواديس الساقية؛ لارتفاع بعض قوافيه من جهةٍ وانخفاضها في الجهة الأخرى، فأول من جاء به طلحة بن عبيد الله العوني في قوله:

كم للدمَى الأبكار (م) ... بالخبتين من منازل
بمهجتي للوجد من ... تذكارها منازل
معاهد رعيلها ... مُثْعَنْجِر الهواطل
لما نأى ساكنها ... فأدمُعي هواطل

وهو مربوع الرجز، تَعمَّد فيه الإقواء وأوطأ في أكثره قصدًا.
[انظر: العمدة ١: ١١٧].

* **الاشتغال:** يُرَادُ به أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فعل أو شبهه عاملٌ في ضمير الاسم السابق أو سَبَبِيّه، ولو سلط هذا الفعل أو شبهه على الاسم السابق لنصبه لفظًا أو محلًا؛ مثل: الكتابُ قرأته؛ فالكتاب اسمٌ تأخر عنه فعل هو «قرأ»، وهذا الفعل عامل في «الهاء»؛ لأن «الهاء» مفعول به، و«الهاء» ضمير يعود على الاسم السابق «الكتاب»، لو سلط الفعل «قرأ» على «الكتاب» لنصبه؛ لأنه يمكن أن نقول: قرأت الكتابَ، أو نقول: الكتابَ قرأتُ.

والاسم السابق في المثال المذكور يجوز أن يُعرب مبتدأً وما بعده خبر، أو يعرب مفعولًا به لفعلٍ محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور بعده؛ أي «قرأ»، وإذا تقدم على الاسم السابق أداة مختصة بالأفعال وجب نصب الاسم على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده. وأوجه إعراب ذلك الاسم مفصَّلة في كتب النحو.

* **الاشتقاق:** يُرَادُ به: أخذُ لفظٍ من آخر بشرط مناسبتهما معنًى وتركيبًا، ومغايرتهما في الصيغة؛ مثل: أَكْل: آكل، مأكول، أكول، مأكل.

وقال البصريون: إن المصدر أصل الاشتقاق، وقال الكوفيون: الفعل أصل الاشتقاق.

* **الاشتقاق الصغير:** يُرَادُ به: إنشاء مُركَّب من مادة يدل عليها وعلى معناه؛ فيكون بين اللفظين تناسبٌ في الحروف والترتيب؛ مثل: ضرب وضارب ومضروب من الضرب. [انظر: الخصائص لابن جني ٢: ١٣٩ وما بعدها].

* **الاشتقاق الأكبر:** يُرَادُ به: عقد تقاليب الكلمة كلِّها على معنًى واحد كما ذهب ابن جِنّي، فيكون بين اللفظين تناسبٌ في اللفظ والمعنى دون ترتيب الحروف؛ مثل جَبَذَ وجَذَبَ، وكما في مادة «ق و ل» فإن تقاليبها الستة على معنى الخفة والسرعة؛ نحو: القول، والقلو، والولق، والوقل، واللوق، واللقو. ويسمى أيضًا الاشتقاق الكبير، وقد أطلق الاشتقاق الأكبر على تناسب اللفظين في مخرج بعض الحروف؛ مثل نعق ونهق. [انظر: الخصائص لابن جني ٢: ١٣٣-١٣٩].

* **الاشتقاق الكبير:** [انظر: الاشتقاق الأكبر].

* **المُشْتَقُّ:** يُرَادُ به: الاسم المأخوذ من غيره؛ مثل: ضارب، ومضروب، وضرَّاب، ومضْرب، كلها مأخوذة من «ضرب». والمشتق أنواع: اسم فاعل، وصيغة مبالغة، واسم مفعول، واسم التفضيل، والصفة المشبهة، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة.

* **الشكل:** يُرَادُ به في العَروض: حذف السابع والثاني الساكنين من التفعيلة؛ أي اجتماع الكف والخبن، وهو من الزحاف المزدوج، ويكون ذلك في «فاعلاتن» مجموع الوتد، وفي «مستفع لن» مفروق الوتد. ويدخل أربعَةَ أبحر هي: المجتث، والرَمَل، والمديد، والخفيف؛ ومثاله من بحر المديد قول الشاعر:

لمن الديارُ غيَّرهنَّ	كلُّ جونِ المُزْنِ داني الربابِ
لمن دد/ يارغي/ يرهنن	كللجونل/ مزندا/ نربابي
فعلات/ فاعلن/ فعلات	فاعلاتن/ فاعلن/ فاعلاتن
مشكول/ سالم/ مشكول	سالم/ سالم/ سالم

[انظر: الكافي ٣٧، والحاشية الكبرى: ٣٦].

* **المشْكُول:** يُرَادُ به في العَروض: ما سقط ثانيه وسابعه من التفعيلات. [انظر: الشكل، انظر الكافي: ١٣٤].

* **الإشمام:** يُرَادُ به تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم ولكن لا يتلفظ به، ويكون ذلك واضحًا عند بناء الفعل الماضي الأجوف للمجهول؛ مثل: «قال»، و«باع»؛ فالشائع أن تقول: «قيل» و«بيع» بكسر القاف والياء كسرة خالصة، وبعض العرب جعلها ضمة خالصة فقالوا: «قُولَ» و«بُوعَ»، وبعضهم جعلها حركة بين الكسرة والضمة؛ أي كسرة فيها رائحة الضمة، وهذه الحركة أدركها العلماء وأسموها إشمامًا؛ أي أن نجعل في نطق الكسرة رائحة الضمة.

يراد به أيضًا تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرِض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية، وعلامته في الكتابة نقطة بين يدي الحرف؛ لأنه أضعف من الرَّوْم؛ إذ لا ينطق بشيءٍ من الحركة بخلاف الروم، والنقطة أقل من الخط.

وعزا بعضهم إلى الكوفيين جواز الإشمام في المجرور والمكسور أيضًا، والظاهر أنه وهم، فلم يُجوِّزه أحد من النحاة إلا في المرفوع والمضموم. [انظر: كتاب سيبويه ٤: ١٦٨، ١٦٩، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢: ٢٧٥].

* **الشاهد:** يُرَادُ به: النص الذي يُحتج به ويُحتكم إليه في مجال اللغة والنحو والصرف والعَروض، وتُستخلص قواعد اللغة بفروعها في ضوئه، ويُستعان به في بيان الصواب.

وهذا النص إما أن يكون من القرآن الكريم، وإما أن يكون من أحاديث الرسول ﷺ- وقد اختلف العلماء قديمًا وحديثًا في الاستشهاد بالحديث النبوي، وأقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة الاستشهاد به وفقًا لشروطٍ نصَّ عليها- وإما أن يكون من شعر العرب الذين يُحتج بهم وتُرتضى عربيتهم أو نثرهم؛ وهم عرب البادية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، وعرب الأمصار حتى منتصف القرن الثاني

الهجري، وفقًا لقبائل وأماكن حددها القدماء.

[انظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ١: ٢٠٢، ٤: ٧].

الصاد

* **الاستصحاب:** يُرَادُ به: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل.

وذلك كاستصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحالِ الأصل في الأفعال، وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب. [انظر: الاقتراح: ٧٢، ولمع الأدلة: ١٤١، والإغراب في جدل الإعراب: ٤٦].

* **الصحيح:**

* يراد بالصحيح في «**الصرف**»: اللفظ الذي خلت حروفه الأصلية من حروف العلة؛ مثل: كتب، نصر، سأل، شد. وبعض العلماء جعل الصحيح والسالم مترادفين.

* ويراد بالصحيح في «العَروض»: كل عروض وضربٍ سلمَ مما لا يقع من العلل في الحشو؛ كالقصر، والتذييل، والقطع، والبتر، والتشعيث. [انظر: الكافي: ١٤٢، والحاشية الكبرى: ٩٥].

* **الصدر:** يُرَادُ به في «العَروض» ما زُوحِف لمعاقبة ما قبله. [انظر: الكافي: ١٤٣]؛ وذلك أن تحذف الألف من«فاعلن» وتثبت النون في «فاعلاتن» التي قبلها في بحر المديد. [انظر: الكافي: ٣٦].

* **صدر البيت:** يُرَادُ به في «العَروض»: النصف الأول من البيت.

* **صدر الجملة:** يُرَادُ به في «**النحو**»: المسند أو المسند إليه المبدوء به الجملة في الأصل، ولا عبرة بما تقدم عليها من حروف. [انظر: مغني اللبيب ٢: ٤٣].

* **صدر الكلام:** يُرَادُ به في «النحو»: أول الكلام، وكل ما يُغيِّر معنى الكلام ويُؤثِّر في مضمونه، وإن كان حرفًا فمرتبته الصدر: كحروف النفي، والتنبيه، والاستفهام، والشرط، والتحضيض، وإنَّ وأخواتها، أما الأفعال: كأفعال القلوب والأفعال الناقصة فإنها- وإن كانت تؤثِّر في مضمون الجملة- لم تلزم التصدُّر إجراءً لها مُجْرَى سائر الأفعال، وكذلك الأسماء المتضمنة للمعاني تقتضي الصدر وإن لم تكن معارف؛ ولهذا تُقدَّم الإشارة على العَلَم في قولك: هذا محمد، وإن كان العَلَم أعرف؛ لتضمُّن اسم الإشارة معنى الإشارة. [انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ١: ٢١٧].

* **المصدر:** يُرَادُ به: اسم الحدث الجاري على الفعل- أي الذي تُوافق حروفه حروفَ فِعْلِه- وليس علَمًا ولا مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة. وقد يراد بالمصْدَر والمُصَدَّر بتخفيف الدال وتشديدها المفعول المطلق. [انظر: تفسير الطبري ٢: ٢٩٢، ٥٠٠].

* **المصدر المؤوَّل:** يُرَادُ به: ما يُمكن أن يُفسَّر بالمصدر ويحل محله مصدرٌ مصرَّح به. وهو يتكون من «أنْ» والفعل، أو «ما» والفعل، أو «لو» المصدرية والفعل، أو «كي» المصدرية والفعل، أو «أن» والجملة الاسمية [انظر: الحروف المصدرية، والموصول الحرفي]، ويقابله المصدر الصريح، فإذا قلنا: أريد أن أُحسن السباحة؛ كان المعنى أريد إحسان السباحة؛ فكلمةُ «إحسان» مصدرٌ صريح أمكن أن يحلَّ محل «أن أُحْسِنَ»، وكما أن إحسان تُعرب مفعولًا به، كذلك يُعرب المصدر المؤول «أن أُحْسِن» مفعولًا به.

* **المصدر المبني للفاعل:** يراد به ما كان دالًّا على الأثر الحاصل عنه، وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور عنه؛ مثل الضاربيَّة، أي الكون ضاربًا. [انظر: حاشية الصبان ٢: ٧٣].

* **المصدر المبني للمفعول:** يراد به: ما كان دالًّا على الأثر الحاصل باعتبار

الوقوع عليه؛ مثل المضروبيَّة؛ أي الكون مضروبًا. [انظر: حاشية الصبان ٢:٧٣].

* **المصدر المبهَم**: يُرَادُ به: المصدر الذي لا يدلُّ على معنى زائدٍ على معنى فعله؛ مثل ضربت ضربًا، وهذا الذي يسمَّى في باب المفعول المطلق مصدرًا مؤكدًا، وله أحكام كثيرة: منها أنه لا يُحذف عامله ولا يُثنى ولا يُجمع، وقد ينوب عنه مرادفه: كفرحت جَذَلًا، أو اسمٌ مشارك في مادته وحروفه؛ مثل: اسم المصدر: كاغتسل غُسلًا، أو اسم عين؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، أو مصدرٌ لفعل آخر من مادته؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨].

* **المصدر المختص**: يُرَادُ به: المصدر الذي يدل على معنًى زائد على فعله، وهو نوعان:

أ- **مبيِّن للنوع**؛ مثل: سجدتُ سجود الخاشعين.

ب- **مُبيِّن للعدد**؛ مثل: سجدت سجدَتَيْن.

وقد ينوب عن المصدر المختص المبين للنوع: الآلة، وكُلّ وبعض، أو لفظٌ دال على نوع منه، أو صفة المصدر، وقد عدَّ الأشموني ثلاثة عشر شيئًا تنوب عن المصدر المبين للنوع، ويمكن الرجوع إليها. [انظر: الأشموني بحاشية الصبان ٢: ٧٤، ٧٥].

* **المصدر الصريح**: يُرَادُ به: المصدر الواضح المذكور في الكلام مثل: إحسان، صِدْق، خُرُوج، استخراج، انطلاق [انظر: المصدر]. ويقابله المصدر المؤوَّل.

* **المصدر الصناعي**: يُرَادُ به: كل لفظٍ زيد في آخره ياء مشددة بعدها تاء مربوطة ليدل على معنى مجرد لم يكن يدل عليه قبل الزيادة، وهذا المعنى المجرد الجديد هو مجموعة الصفات الخاصة بذلك اللفظ، مثل كلمة «إنسان» فإنها تدل في الأصل على الحيوان الناطق، فإذا زيد في آخرها الياء المشددة والتاء المربوطة صارت الكلمة «إنسانية» وتغيرت دلالتها تَغَيُّرًا كبيرًا؛ إذ يُراد بها في صياغتها الجديدة معنى جديد يشتمل على الصفات المختلفة التي يختص بها الإنسان:

كالشفقة والرحمة والمعاونة.. إلخ، ولا يراد معناها الأول. ومثل ذلك: الوطنية، الحزبية، الوحشية.

* **المصدر العِلاجي**: يُرَادُ به: المصدر الذي يتم حدوثه عن طريق الحواس الظاهرة؛ مثل الضرب، والجري، والقراءة، والتكلُّم، والأكل.. إلخ،ويقابله المصدر القلبي.

* **المصدر القلْبي**: يُرَادُ به: المصدر الذي يتم حدوثه بدون الحواس الظاهرة مثل: الظنّ، والرغبة، والأمل، والعلم، والحسبان، والشكّ.

* **المصدر الميمي**: يُرَادُ به: اسم الحدث الجاري على فعله المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة وليس علَمًا، ويكون من الفعل الثلاثي على وزن مَفعِل أو مَفعَل وفقًا لشروط خاصة، ومن غير الثلاثي على وزن اسم المفعول.ومن أمثلته: مَعْرِفة، ومَرْجِع، ومآب، ومُصاب، فنقول: معرفة الخطأ تهدي إلى الصواب؛ أي عرفان الخطأ، وتقول: إلى الله مرجعنا جميعًا؛ أي رجوعنا، ونقول: إلى الله المآب؛ أي الأَوْب، وقال الشاعر:

أظليم إن مصابَكُم رجلًا ... أهدَى السلامَ تحيةً ظلمُ

أي: إصابتكم.

* **التصريع**: يُرَادُ به في العَروض: أن يُقسم البيت نصفين، ويُجعل آخرُ النصف الأول من البيت كآخر البيت أجمع، وتُغير «العَروض»- التفعيلة الأخيرة من النصف الأول- لتتفق مع «الضرب»- التفعيلة الأخيرة من النصف الثاني- فإن كان الضرب «مفاعيلن» جُعلت العَروض «مفاعيلن»، وإن كان الضرب فعولن جُعلت العَروض «فعولن»؛ فالأول كقول ابن الدُّمَيْنَة:

ألا يا صَبا نجد متى هجتَ مِن نجدِ ... فقد زادني مسراك وجدًا على وجدِ

والثاني كقول أبي نواس:

أجـــارةَ بيتينـــا أبـــوكِ غيـــورُ ومـيسورُ مـا يُرجَى لـديكِ عـسيرُ

[انظر: الكافي: ١٩، ٢٠].

* **المِصْرَاع**: يُرَادُ به في العَروض: نصف البيت.

* **المُصَرَّع**: يُرَادُ به في العَروض: البيت الذي غُيرت عروضه- التفعيلة الأخيرة من النصف الأول من البيت- عما تستحقه لتوافق الضَرْبَ- التفعيلة الأخيرة من النصف الثاني- في الوزن والروي معًا لأجل أن تُماثل الضربَ فيهما. فإن كان الضرب على «مفاعيلن» جُعلَتَ العَروض «مفاعيلن»، وإن كان الضرب «فعولن» جعلت العَروض «فعولن»؛ فقيود المصرّع ثلاثة: تغيير العَروض عمّا تستحقه، وموافقتها للضرب في الوزن، وموافقتها للضرب في الروي. [انظر التصريع].

ويُفرِّق العلماء بين المصرَّع والمُقفَّى على نحوِ ما سيأتي بيانه في موضعه. [انظر: المقفى].

* **الصَرْفُ**:

* يراد به في النحو: التنوين، أو التنوين والجر معًا؛ ولذلك قالوا الممنوع من الصرف للاسم الذي لا يقبل التنوين ولا يُجر بالكسرة بل يُجر بالفتحة نيابة عن الكسرة. [انظر: الممنوع من الصرف، وانظر: الهمع ١: ٢٤].

* ويراد به في النحو: عند الكوفيين عاملٌ من عوامل نصب الفعل المضارع؛ وذلك أن يجتمع فعلان ببعض حروف العطف، ومن الفعل الأول ما لا يَحْسُن إعادته مع حرف العطف فيُنصب الفعل الذي بعد حرف العطف على الصرف؛ لأنه مصروف؛ أي مُبْعَد عن معنى الفعل الأول، ويكون ذلك مع نفي أو استفهامٍ أو نهيٍ أو أمرٍ في أول الكلام؛ مثل: «لا أكره شيئًا وأحبَّه لك»؛ فلا النافية التي قبل «أكره» لا يحسُن إعادتها مع و«أحبه لك»؛ لأننا إذا قلنا لا أكره شيئًا ولا أحبه لك فسد المعنى المراد، ولذلك قالوا الفعل «أحب» ليس معطوفًا على أكره؛ فلمخالفته له وإبعاده عن معنى النفي كان منصوبًا، وعامل النصب فيه عندهم- أي

الكوفيين- هو الصرف. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٣٣، ٣٤، تفسير الطبري ١: ٥٦٩، ٣: ٥٥٢، ٧: ٢٤٧، وانظر: أحرف الصرف].

* ويراد بالصرف: العِلْمُ الذي يتناول دراسة أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء، كتحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لأداء ضروب من المعاني: كالتصغير، والتكسير، والتثنية، والجمع، وأخذ المشتقات من المصدر، وبناء الفعل للمجهول، أو تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرضٍ آخر غير اختلاف المعاني: كالحذف، والزيادة، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام.

* **التصريف**: يُرَادُ به: جعل حروف الكلمة على صيغٍ مختلفة لضروب من المعاني؛ مثل: ضَرْب، ضَرَّبَ، ضارب، تضارب، واضْطرب.

وقيل: يراد به: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالًّا على معنى طارئ على الكلمة؛ نحو: تغييرهم «قول» إلى قال، ويشمل ذلك الإعلال والإبدال والنقل. [انظر: المقرَّب لابن عصفور ٢: ٧٨، ٧٩].

وقيل: هو علمٌ يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك. [انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف: ٩٨].

* **المُنْصَرِف**: يُرَادُ به: الاسم الذي يقبل التنوين والجر بالكسرة. [انظر: الاسم المتمكن أمكن]، وسُمي الاسم منصرِفًا لانصرافه عن شبه الفعل، وقيل: لأن في آخره صريفًا؛ أي صوتًا.

* **المصروف**: يُرَادُ به: الاسم المعرب الذي يقبل التنوين والجر بالكسرة، [انظر: الاسم المتمكن أمكن، وانظر: المنصرف].

* **الإصْراف**: يُرَادُ به في القافية: اختلاف حركة الرويِّ بالفتح مع الضم أو الكسر، وهذا عيبٌ من عيوب القافية، وسُمي إصرافًا أخذًا من قولهم: صرفت الشيء؛ أي أبعدته عن طريقه؛ كأن الشاعر بذلك صرف الروي عن طريقه الذي يستحقه من مماثلة حركته لحركة الروي الأول، وسماه بعض العلماء الإسراف، وهو

في الأصل مجاوزة الحد والاعتدال. ومن أمثلته التي جمعت الحركات الثلاث:

تُكلِّفُنِي سَوِيقَ الكَرْمِ جَرْمٌ ... وما جَرْمُ وما ذاك السَّوِيقُ؟

وما شربوه وهو لهم حلالٌ ... ولا قالوا به في يوم سوقِ

فأَوْلى ثُمَّ أَوْلى ثم أولى ... ثلاثًا يا بن عمروٍ أن تَروقَا

والإصراف قليل، وبعضهم جعله من الإقواء، وبعضهم جعله قائمًا بذاته مفصولًا عن الإقواء، وبعضهم أنكره. [انظر: الكافي: ١٦٠، ١٦١، والقافية في العَروض والأدب: ٩٥، ٩٦].

* **التصغير**: يُرَادُ به في الصرف: إلحاق ياء ساكنة بعد الحرف الثاني من الاسم مع ضم الحرف الأول وفتح الثاني لغرض من الأغراض: كالتحقير، أو التقليل، أو التذْلِيل؛ فتقول في «رَجُل»: «رُجَيْل»، وله ثلاثة أوزان: فُعيل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل؛ فنقول في جبل: جُبَيْل، وفي جعفر: جُعَيْفِر، وفي عصفور: عُصَيْفِير، وتفصيل ذلك في كتب النحو والصرف.

* **تصغير الترخيم**: يُرَادُ به: تصغير الاسم بعد حذف أحرف الزيادة منه؛ فتقول في تصغير أحمد: حُمَيد، وفي عثمان: عُثَيْم.

* **المُصغَّر**: يُرَادُ به: الاسم الذي دختله ياء التصغير.

* **الصلْم**: يُرَادُ به في العَروض: حذف الوتد المفروق مِن آخر التفعيلة، وبه تُصبح «مفعولات» في بحر السريع «مَفْعُو»، وتُنقل إلى «فَعْلُنْ». ولا يكون ذلك إلا في الضرب الثالث من العَروض الأولى من بحر السريع [انظر: السريع]، والصَّلْمُ من علل النقص. [انظر: الكافي ١٤٥، والحاشية الكبرى: ٤٣].

* **الأصلم**: يُرَادُ به في العَروض: الجزء- أي التفعيلة- الذي سقط مِن آخره وتده المفروق، وذلك الجزء هو «مفعولات» في بحر السريع، فإذا حُذف «لات» نُقل الجزء إلى «فَعْلُن». [انظر: الصلم].

* **الأَصَمُّ**: يُرَادُ به: الفعل الثلاثي الذي يكون ثانيه وثالثه من جنسٍ واحد؛ مثل: ردّ، وكرّ، فرّ. وهو ما يُسمَّى الفعل المضعف.

* **المُصْمَت**: يُرَادُ به: البيت الذي تُفتتح به القصيدة وقد خالفت عروضُه ضربَه في الروي؛ وذلك كقول ذي الرمة:

أَأَنْ ترسمتَ من خَرْقَاءَ منزلةً ماءُ الصَّبابةِ مِن عينيكَ مَسْجُومُ

[انظر: الحاشية الكبرى: ٨٨]

* **الصيغة**: يُرَادُ به: الهيئة التي تكون عليها الكلمة.

* **صيغة منتهى الجموع**: يُرَادُ به: كل جمع كان بعد ألفه ثلاثة أحرف وسطها ساكن، أو حرفان؛ مثل: مفاتيح، ومصابيح، ومساجد، ومعابد، وهذا النوع من الجموع يُمنعُ من الصرف؛ أي لا يُنون، ولا يُجر بالكسرة إلا إذا كان مضافًا أو مقترنًا بأل؛ فيُجر بالكسرة من غير تنوين.

* **صِيَغُ المبالغة**: هي أبنية أو قوالب يُمكن أن يصاغ على وزنها أسماء للدلالة على الكثرة والمبالغة في الوصف بالقيام بالفعل.

والشائع من هذه الأبنية والصيغ: فعَّال، ومفْعَال، وفَعُول، وفَعِيل، وفَعِل؛ فنقول ضرّاب، ومِنْحار، وصبور، وقدير، وأَمِن، لنفيد المبالغة في ضارب، وناصر، وصابر، وقادر، وآمن.

وهي تصاغ من الفعل الثلاثي وتعمل عمل الفعل؛ أي ترفع الفاعل، وتنصب المفعول به إذا كان الفعل متعديًا. وذلك بشروط مفصَّلة في كتب النحو.

وهناك صيغ أخرى تدل على المبالغة إلا أنها أقل شيوعًا من الصيغ الخمس السابقة وهي: فُعَّال، وفِعِّيل، وفَعُّول، وفُعُّول، وفُعَّل، وفاعُول، ومِفْعِيل. مثل: كُبَّار، وضِلِّيل. قيُّوم، وقُدُّوس، وحُوَّل، وفاروق، ومِعْطِير.

الضاد

* **الاضطجاع:** يُرَادُ به: الإمالة، وهي النطق بالفتحة بين الفتحة والكسرة، والنطق بالألف بين الألف والياء؛ وذلك كما في قراءة قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ﴾ [هود: ٤١]، وبعض القبائل عُرف عنهم هذه الظاهرة؛ وهم: بنو تميم، وأسد، وقيس، وعامة نجد. [انظر: الإمالة].

وقد أطلق الخليل الاضطجاع على الكسرة في وسط الكلمة في مثل «إِبِل». [انظر: مفتاتيح العلوم: ٦٦].

* **الضَّرْب:** يُرَادُ به في العَروض: آخرُ تفعيلة في النصف الآخر من البيت.

* **الضرورة الشعرية:** يُرَادُ به: ما جاء في شعر مَن يُحتج بشعرهم- وهم عرب الأمصار حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وعرب البوادي حتى نهاية القرن الرابع الهجري- مخالفًا للقواعد النحوية والصرفية، وليس للشاعر عنه مندوحة، وقيل: لا يلزم ألَّا يكون له عنه مندوحة.

ولا يجوز للمحدَثين من الضرورات إلا ما وقع في شعر مَن يُحتج بهم.

ومن أمثلة هذه الضرورات: وصلُ همزة القطع، وفكُّ الإدغام في غير موضعه، وظهورُ الكسرة والضمة على آخر الاسم المنقوص، وحذف النون من لكنْ، وتركُ تنوين ما ينبغي أن ينون، وإشباع الحركة حتى يتولد حرفٌ من جنسها، وترخيم غير المنادى، وغير ذلك مما هو مذكور في كتب النحو بتفصيل؛ كارتشاف الضرَب لأبي حيان، والكتب التي جمعت الضرورات؛ كضرائر الشعر لابن عصفور، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز، والضرائر للآلوسي.

وأنكر ابن فارس الضرورات الشعرية، وعَدَّ ما جاء من هذا القبيل خطأً وقع فيه الشاعر؛ لأن الشعراء ليسوا بمعصومين من الخطأ، وليسوا بأمراء الكلام والبيان. [انظر: ذم الخطأ في الشعر لابن فارس].

* **المضارع:** يُرَادُ به في النحو: الفعل الدال على حدوث شيء في زمن التكلم أو

بعده مبدوءًا بحرف من حروف (أنيت)؛ مثل: يكتب، أكتب، نكتب، تكتب. [انظر: الفعل المضارع].

* ويراد به في العَروض: بحرٌ من بحور الشعر، وأصله في دائرته ستة أجزاء، إلا أنه استعمل مجزوءًا فجاء على أربعة أجزاء فقط، ووزنه في الدائرة:

مفـاعيلن فـاع لاتـن مفـاعيلن   مفـاعيلن فـاع لاتـن مفـاعيلن

وبيته وفقًا للدائرة:

أرى ليلى، يا خليلي، قَلَتْ وَصْلِي   وَصَدَّتْ مِن بعد ما قد سَبَتْ عقلي

وله عروض واحدة مجزوءة، وضرب واحد مثلها، كما في قول الشاعر:

دعـــاني إلى سُـــعادِ   دَوَاعِـــي هَـــوَى سُـــعادِ

دعـــاني إ/ لا ســـعادن   دواعـــي هـــ/ واســـعادي

مفاعيـــلُ/ فـــاعلاتن   مفاعيـــلُ/ فـــاعلاتن

وسُمِّي هذا البحر مضارعًا؛ لأنه ضارع الهَزَج؛ أي شابهه في مجيئه على أربعة أجزاء، وفي تقديم أوتاده، وقيل: لم يسمع المضارع من العرب، ولم يجئ فيه شعرٌ معروف، وقد قال الخليل: وأجازوه.

[انظر: الكافي: ١١٧، والعيون الغامزة: ٢٠٧، ٢٠٨].

* **التضعيف**: يُرَادُ به في الصرف: تكرير حرفٍ أو مقطع أصلي في الكلمة لتكوين كلمة جديدة: كزيادة حرف من جنس حرف آخر، وإدغام الأصلي في الزائد؛ مثل: عظَّم؛ فالأصل «عَظُم» ثم كررنا «الظاء» وأدغمنا الزائد في الأصلي، وتحول الفعل من لازمٍ إلى متعدٍّ، ومثل: «اطمأنَّ» الأصل «طَمْأَنَ» ثم كررنا «النون» وأدغمنا الزائد في الأصلي، وتحول الفعل من متعدٍّ إلى لازم؛ فنقول: طمأنت الخائفَ فاطمأنَّ.

* **مضاعَف الثلاثي**: يُرَادُ به في الصرف: ما تماثلت عينُه ولامه؛ مثل: جلل،

وزَلَل، وشَلَل، وما تماثلت فاؤه وعينه؛ مثل: دَدَن.

* **مضاعف الرباعي:** يُرَادُ به في الصرف: ما تماثل فيه الحرف الأول والثالث؛ وتماثل فيه الحرف الثاني والرابع؛ مثل: زلزل، ووسوس، وزحزح. وقد عد بعض العلماء هذا النوع من الكلمات ثنائيًا. [انظر: الثنائي].

* **الإضمار:**

* يراد به في «النحو»: التقدير؛ فإضمار الفعل تقدير وجوده في التركيب من غير أن يُذكر، وكذلك إضمار المبتدأ، وإضمار «أن» الناصبة للمضارع قبل فاء السببية، وواو المعية، وحتى، ولام الجحود، ولام التعليل، وكي التعليلية، ويراد به أيضًا الضمائر المتصلة والمنفصلة البارزة والمستترة مطلقًا. [انظر: الكتاب ١: ٢٢٠].

* ويراد به في «العَروض»: تسكين الحرف الثاني المتحرك من التفعيلة، وهو من الزحاف المفرد، وبه تُصبح «مُتَفاعلن» «مُتْفاعلن»، ويدخل بحرًا واحدًا هو الكامل.

ومثاله قول الشاعر:

إنِّي امرؤٌ مِن خير عبسٍ منصبي	شطري وأحمي سائري بالمُنْصِلْ
إننمرؤن/ من خير عب/ سنمنصبي	شطري وأح/ ميسائري/ بلمنصل
متْفاعلن/ متْفاعلن/ متْفاعلن	متْفاعلن/ متْفاعلن/ متْفاعلن
مضمرَ. مضمرَ. مضمرَ	مضمرَ. مضمرَ. مضمرَ

* **الضمير:** يُرَادُ به: ما دل على تكلم، أو خطاب، أو غيبة؛ مثل: أنا، وأنت، وهو. والضمير يُعدُّ من الأسماء المبنية دائمًا، وقد يراد بالضمير التقدير والإضمار والحذف. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ١٤، وتفسير الطبري ٢: ١٠٧].

* **الضمير البارز:** يُرَادُ به: الضمير الذي له صورة في اللفظ؛ كالتاء في قمت، والكاف في أخبرك، ومثل: نحن، وأنت، وهو.

* **الضمير الجائز الخفاء:** يُرَادُ به: الضمير المستتر جوازًا، وهو مما يمكن أن

يحل الظاهر محله، وسيأتي. [انظر: الضمير المستتر جوازًا].

* **الضمير المستتر:** يُرَادُ به: ضميرٌ لا يذكر في الكلام لكن يُقدَّر وجوده في بناء الجملة وتمام التركيب، وهذا معنى قول النحويين: هو ما ليس له صورة في اللفظ، فإن جاز أن يحل الظاهر محله فهو المستتر جوازًا، وإن لم يجز أن يحل الظاهر محله فهو المستتر وجوبًا، وقد منع ابن الخباز تسميته ضميرًا؛ لأنه ليس كلمة. [انظر: الهمع ١: ٤].

* **الضمير المستتر جوازاً:** يُرَادُ به: ما يَحُلُّ محلَّه الاسمُ الظاهر أو الضمير البارز؛ مثل: محمد حضر؛ ففاعل «حضر» ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو» يعود على «محمد»، ويمكن أن يحلَّ محلَّ هذا الضمير اسمٌ ظاهر؛ كأن نقول: محمد حضر أخوه. ويستتر الضمير جوازًا في المواضع الآتية:

١- كل فعلٍ أُسند إلى ضمير الغائب أو الغائبة؛ نحو: محمد نجح.

٢- المشتقات التي تعمل عملَ الفعل؛ وهي اسمُ الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، إذا لم يكن فاعلها ظاهرًا.

* **الضمير المستتر وجوباً:** هو ما لا يحل محله الاسم الظاهر ولا الضمير البارز، ويستتر الضمير وجوبًا في المواضع الآتية:

١- فعلُ الأمر للمفرد المذكر؛ مثل: قُم.

٢- الفعل المضارع المبدوء بهمزة؛ مثل: أوافق، والمبدوء بالنون؛ مثل: نُجاهد، والمبدوء بتاء الخطاب لغير المؤنث؛ مثل: ألا تجلس.

٣- اسم الفعل المضارع؛ مثل: أَوَّهَ بمعنى أتوجع، وأفٍّ بمعنى أتضجر.

٤- اسم فعل الأمر؛ مثل: صه، ووراءك.

٥- فاعل فعل التعجب في صيغة «ما أفعله»؛ نحو: ما أجمل الوفاء!.

٦- فاعل أفعل التفضيل في نحو: خالد أكْرمُ من بكر.

٧- أفعال الاستثناء؛ نحو ما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون، في قولك: قام

القوم ما خلا عليًّا، وعدا بكرًا، وليس خالدًا، ولا يكونُ محمدًا.

٨- المصدر النائب عن فعل الأمر؛ نحو: قيامًا لا جلوسًا.

* **الضمير المُسْتَكِنّ**: يُرَادُ به: الضمير المستتر، وقد سبق بيانه.

* **ضمير الشأن**: يُرَادُ به: الضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه، ويُسمَّى ضميرَ القصة أو الحديث، ويسميه الكوفيون المجهول. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤]؛ فالضمير «هي» لا يعود على شيء تقدم ذكره، وإنما يراد به الحال والشأن. ونصَّ الخليل على أنه لا يُعَدّ اسمًا في هذا الموضع، وسماه الخليل عمادًا وصلةً. وسماه سيبويه إضمار الحديث. [انظر: مصطلح المجهول، وانظر: الجمل للخليل بن أحمد: ٢٧٠، وكتاب سيبويه ٢: ١٧٦، وكتاب الجمل المنسوب للخليل بن أحمد دراسة تحليلية: ٨١، ٨٢].

* **ضمير الفصل**: يُرَادُ به: الضمير الذي يقع بين مبتدأ وخبر معرَّفين في الحال أو في الأصل؛ للفصل بين ما يكون خبرًا وما يكون تابعًا؛ مثل: محمد هو المجدُّ، وكان محمدٌ هو المجدَّ. وهو اصطلاحٌ بصري وسماه بعض الكوفيين دعامة، وبعضهم سماه عمادًا، وبعض المتقدمين سموه صفة. [انظر: الهمع ١: ٦٨، وانظر: مصطلح الدعامة].

وهو عند البصريين ضميرٌ لا محل له من الإعراب، وعند الكوفيين يُعرب مبتدأً خبرُه ما بعده، والجملة منهما خبر المبتدأ الأول؛ فإذا قلنا: كان محمد هو العالم، نصبنا «العالم» خبرًا لكان، عند البصريين، ورفعناها على أنها خبر للضمير «هو» عند الكوفيين، وجملة «هو العالم» في محل نصب خبر كان.

* **الضمير المنفصل**: يُرَادُ به: ما يصح أن يبدأ به من الضمائر، ويصح أن يقع بعد إلا الاستثنائية في النثر؛ فنقول: أنت فائزٌ، وما فاز إلا أنت؛ فالضمير «أنت» يسمى ضميرًا منفصلًا.

* **الضمير واجب الخفاء**: يُرَادُ به: الضمير المستتر وجوبًا، وقد سبق توضيحه.

* **الضمير المتصل:** يُرَادُ به: الضمير الذي لا يُبدأ به، ولا يقع بعد إلا الاستثنائية في غير ضرورةٍ شعرية؛ مثل الكاف، وياء المتكلم، والتاء، والهاء؛ نقول: أكرمتك، أكرمتني، أكرمتُه، أكرمتُها.. إلخ.

* **ضمائر الجر:** يُرَادُ به: الضمائر التي تقع في موقع المجرورات فتعرب مضافًا إليه أو مجرورة بالحرف الجار. وهذه الضمائر لا تكون إلا متصلة؛ وهي: للتكلم: نا، ي؛ نقول: لنا، لي.

وللخطاب: كَ، كِ، كُما، كُمْ، كُنّ؛ نقول: منكَ، منكِ، منكما، منكم، منكن.

وللغيبة: ـه، ها، هما، هم، هنّ؛ نقول: له، لها، لهما، لهم، لهن.

* **ضمائر الرفع:** يُرَادُ به الضمائر التي تقع في موقع المرفوعات؛ فتعرب مبتدأ، أو اسمًا لكان وأخواتها، أو فاعلًا، أو نائب فاعل، وهي تكون منفصلة، ومتصلة.

١- ضمائر الرفع المنفصلة:

أ- للتكلم: نحن، أنا؛ نقول: نحن مخلصون، أنا مؤمن.

ب- للخطاب: أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتُنّ.

ج- للغيبة: هو، هي، هما، هم، هنّ.

٢- ضمائر الرفع المتصلة:

أ- للتكلم: نا، تُ؛ نقول: كتبْنَا، كتبْتُ.

ب- للخطاب: تَ، تِ، تُما، تُمْ، تُنّ.

ج- للغيبة: ا، و، ي؛ نقول: اكتبا، اكتبوا، اكتُبِي.

* **ضمائر النصب:** يُرَادُ به: الضمائر التي تقع في موضع المنصوبات، فتعرب مفعولًا به أو اسمًا لإن وأخواتها. وهي تكون منفصلة ومتصلة:

١- ضمائر النصب المنفصلة:

أ- للتكلم: «إيانا»، «إياي»؛ نقول: ما أكرمتَ إلا إيانا، وما أكرمتَ إلا إياي.

ب- للخطاب: إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكن.

ج- للغيبة: إياه، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن.

٢- ضمائر النصب المتصلة:

أ- للتكلم: نا، ي؛ نقول: أكرمتنا، أكْرَمْتَنِي. وقد عد سيوبيه «ني» كلها ضمير نصب. [انظر: الكتاب ١: ٣٨٦].

ب- للخطاب: كَ، كِ، كما، كم، كن.

ج- للغيبة: ـه، ها، هما، هم، هن؛ نقول: أكرمتُه، وأكرمتُها، وأكرمتُهما، وأكرمتُهُم، وأكرمتُهنّ.

* **المضمر:**

* يُرَادُ به في النحو: الضمير، وقد سبق بيانه، ويراد به أيضًا المقدَّر وجوده في التركيب مع عدم ذكره. [انظر: الإضمار].

* ويراد به في العَروض: ما سُكِّن ثانيه المتحرك من التفعيلات. [انظر: الإضمار].

* **التضمين:** يُرَادُ به في النحو: أن نُعدَّ الفعل مشتملًا ومحتويًا ودالًّا على معنى فعلٍ آخر لسببٍ بلاغي؛ وبذلك يأخذ الفعل الأول حكم الفعل الثاني من حيث التعدي واللزوم والاستعمال في الجملة.

وقد اتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارًا بأن كل فعل يُضَمَّن معنى فعْلٍ آخر يأخذ أحكامه بشروط:

١- تحقيق المناسبة بين الفعلين.

٢- وجود قرينة.

٣- ملاءمة الذوق العربي.

ولا يكون ذلك إلا لسببٍ بلاغي، ومن الأصول التي تُبنى عليها قياسية التضمين قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤] ضُمّن الفعل في قوله «خلا» معنى انتهى؛ ولذلك عُدِّيَ بإلى بدلًا من الباء. وكذلك قوله تعالى:

﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ﴾ [البقرة: ٢٢٠] ضُمّن الفعل «يعلم» معنى «ميز»؛ ولذلك صلح مجيء «مِنْ» في قوله: «من المصلح» بدلًا من واو العطف. [انظر: البرهان ٣: ٣٣٨ وما بعدها، ومجلة مجمع اللغة العربية: ١: ١٨٠ وما بعدها].

* ويراد به في «القافية»: تعليق قافية البيت بالبيت الذي بعده بحيث لا يَستقلُّ كل واحدٍ من البيتين بالمعنى، بل يبقى الأول مفتقرًا إلى الآخر لإتمام معناه. وسمي ذلك تضمينًا بمعنى الإيداع؛ كأن الشاعر أودع تمام معنى البيت الأول البيتَ الآخر، والتضمين منه مقبولٌ ومنه قبيحٌ:

فالمقبول: هو ما لم يفتقر فيه البيت الأول إلى الثاني افتقارًا لازمًا بل يصح الاستغناء عنه، وإنما الحاجة إليه لتفسير المعنى وتكميله كالتوابع الأربعة: الصفة، والبدل، والتوكيد، والعطف، والفضلات؛ كما في قول امرئ القيس:

وتَعْرِفُ فيه مِن أبيه شمائلًا ... ومِن خاله ومن يزيد ومن حُجُرْ

سماحةَ ذا، وبرَّ ذا، ووفاءَ ذا ... ونائلَ ذا إذا صحا وإذا سَكِرْ

فالمعنى تامٌّ في البيت الأول، ويصلح الوقوف عليه، إلا أنه فسَّره وفصَّله في البيت الثاني.

والقبيح: هو ما افتقر فيه البيت الأول إلى البيت الذي يليه افتقارًا لازمًا؛ لأنه لا يتم الكلام إلا به؛ كالمرفوعات الأربعة: الفاعل، ونائبه، وخبر المبتدأ ونواسخه، والصلة، وجواب الشرط والقسَم؛ كما في قول النابغة الذبياني:

وهم ورَدُوا الجِفَارَ على تميم ... وهم أصحابُ يومِ عكاظَ إنّي

شهدتُ لهم مواطنَ صادقاتٍ ... شهدْنَ لهم بِحُسْنِ الظنِّ مِنّي

فالبيت الأول لا يستقل بنفسه؛ لعدم اشتماله على خبر «إن».

والنوع الأول لا يُعد عيبًا، ويعد النوع الثاني عيبًا من عيوب القافية؛ لأنه ينبغي أن يتم بها معنى البيت. [انظر: القافية في العَروض والأدب: ١١٣-١١٦، والكافي: ١٦٦].

* **الإضافة:** يُرَادُ به نسبة تقييدية بين اسمين تُوجب لثانيهما الجر، والشائع أن يسمى الأول منهما مضافًا، والثاني مضافًا إليه؛ مثل «كتاب محمدٍ»؛ فكتاب مضاف، و«محمد» مضاف إليه مجرور، والعلاقة بين الكلمتين ليست علاقة إسناد كالعلاقة التي بين المبتدأ والخبر، بل علاقة تقييدية؛ أي بعد ما كان الاسم الأول شائعًا قبل الإضافة أصبح مقيدًا بالاسم الثاني؛ فكلمة (كتاب) وحدها نكرة تطلق على أي كتاب، ولكن بعد إضافة كلمة «محمد» إليها أصبحت تلك النكرة مقيَّدةً، ولم تَعُد شائعة كما كانت قبل الإضافة، ولم تعد نكرةً بل أصبحت معرفةً؛ لأن المضاف إليه -وهو كلمة «محمد»- معرفة.

وفي حالة الإضافة يحذف التنوين من الاسم الأول؛ أي المضاف، كما تُحذف النون إن كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا؛ مثل: حاكم المدينة عادلٌ، حاكما المدينة عادلان، حاكِمُو المدينة عادلون.

والإضافة أو النسبة التقييدية تكون على معنى «اللام» أو «مِن» أو «في»؛ مثل: «كتاب محمد»؛ أي كتاب لمحمد، و«كأس فضةٍ»؛ أي كأس من فضة، و«صوم يومٍ» أي صوم في يوم.

والغرض المعنوي من الإضافة أن يكتسب الاسم الأول تعريفًا أو تخصيصًا بإضافة الثاني إليه، وإذا تحقق هذا الغرض سُميت الإضافة حقيقيةً أو معنوية أو محضة، إذا لم يتحقق هذا الغرض سُميت الإضافة إضافة غير حقيقية أو لفظية أو غير محضة.

وقد أريد بالإضافة النسب. [انظر: الكتاب ٢: ٦٩ بولاق].

* **الإضافة البيانية:** يُرَادُ به: الإضافة التي على معنى حرف الجر (مِن) المفيدة لبيان النوع؛ نحو: هذا ثوبُ حريرٍ، وهذا خاتمُ فِضَّةٍ، وهذا سوارُ ذهبٍ؛ فالثوب قد يكون من حرير أو غيره، والخاتم قد يكون من فضة أو غيرها، والسوار قد يكون من ذهب أو غيره؛ فالإضافة هنا على معنى مِن؛ لأنها بينت نوع الثوب

والخاتم والسوار. [انظر: شرح المصباح: ٥١٣، ٥١٤، وشرح المفصل ٢: ١١٩، والكليات: ١٣٣].

* **الإضافة الحقيقية:** يُرَادُ به: الإضافة التي بين طرفيها قوة اتصال وارتباط وليست على نية الانفصال؛ إذ لا يَفْصِلُ بين طرفيها- وهما المضاف والمضاف إليه- ضميرٌ مستتر، كما سيأتي في بيان الإضافة غير الحقيقية.

وسُميت إضافةً حقيقية؛ لأنها تؤدي الغرض المعنوي، وهو تعريف المضاف أو تخصيصه حقيقيةً لا مجازًا، وليتضح الفرق بين التعريف والتخصيص نذكر الجمل الآتية: سمعتُ صوتًا، سمعت صوتَ رجلٍ، سمعت صوتَ محمدٍ.

كلمة صوت في الجملة الأولى نكرة تشمل صوت الإنسان، وصوت الحيوان، وصوت الريح، وصوت تدفق المياه.. إلخ، وفي الجملة الثانية تحددت دائرة الشيوع والاشتراك بقيد أن الصوت صوت رجل فأصبح مختصًا بأنه صوت إنسان ذكر بالغ، فلم يصل بعد إلى جعله محددًا معروفًا لدى المخاطب بالجملة، ومردُّ ذلك أن كلمة «صوت» نكرة، وكلمة «رجل» نكرة، أما الجملة الثالثة فالصوت فيها محدد بأنه صوت شخصٍ معين هو محمد. فالمضاف إلى معرفة يكتسب منه التعريف، والمضاف إلى نكرة يصبح نكرة مختصة؛ أي يكتسب التخصيص فقط، والإضافة الحقيقية تسمَّى أيضًا الإضافة المعنوية، والإضافة المحضة.

* **الإضافة الظاهرة:** يُرَادُ به الإضافة إلى ياء المتكلم المذكورة في الكلام نصًّا. [انظر: النحو الوافي ٣: ١٧٣].

* **الإضافة المعنوية:** يُرَادُ به: الإضافة الحقيقية، وقد سبق بيانها، وسميت معنوية؛ لأنها تُحقق الغرض المعنوي الذي يراد بها، وهو تعريف المضاف أو تخصيصه.

* **الإضافة غير الحقيقية:** يُرَادُ به: الإضافة التي ليس بين طرفيها قوة اتصال وارتباط؛ لأنها على نية الانفصال؛ إذ يفصل بين المضاف والمضاف إليه ضميرٌ مستتر،

فإذا قلنا: عليٌّ فاهمُ الدرسِ، نجد «فاهم الدرس» مضاف ومضاف إليه، لكن «فاهم» اسم فاعل، وفاعله ضمير مستتر؛ فكأنه فَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه، وكلمة «الدرس» مع أنها مضاف إليه، فهي مفعول به في المعنى؛ إذ يمكن أن تَعْدِل عن الإضافة ونقول: «على فاهمٌ الدرسَ»، إذا أردنا الدلالة على الحال أو الاستقبال.

وهذه الإضافة لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا؛ فكل اسم مشتق يعمل عمل الفعل وأضيف إلى مفعوله فإضافته غير حقيقية، كما في المثال السابق، وكما في قولنا: عليٌّ مُشْرِقُ الوجهِ، ومحمد حسنُ الخلقِ، وصخرٌ كان هبَّاطَ أوديةٍ، حمَّالَ ألويةٍ، شهَّادَ أنديةٍ.

* **الإضافة غير المَحْضة:** يُرَادُ به: الإضافة غير الحقيقية، وقد سبق بيانها.

* **الإضافة المقدَّرة:** يُرَادُ به: الإضافة إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفًا أو المحذوفة بعوض أو بغير عوض؛ مثل: يابن عمَّا، ويا أبتِ. [انظر: النحو الوافي ٣: ١٧٣].

* **الإضافة اللفظية:** يُرَادُ به: الإضافة غير الحقيقية، وقد سبق بيانها.

* **الإضافة المحضة:** يُرَادُ به: الإضافة الحقيقية، وسبق بيانها.

* **الإضافة اللامية:** يُرَادُ به: الإضافة التي على معنى حرف الجر «اللام» المفيدة للمِلك أو التخصيص؛ مثل: كتاب محمدٍ؛ سرجُ الفرسِ؛ أي: كتاب لمحمد بمعنى مِلك محمد، وسرج للفرس؛ بمعنى خاص بالفرس.

والفرق بين الإضافة اللامية والإضافة البيانية التي سبق إيضاحها في موضعها؛ أن الإضافة البيانية يصلح فيها الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، فإذا قلنا: خاتمُ فضةٍ يمكن أن نقول: الخاتمُ فضةٌ، ولكن إذا قلنا في الإضافة اللامية: كتاب محمدٍ؛ فإنه لا يصح أن نقول: الكتاب محمد، وكذلك إذا قلنا سرج الفرس؛ فإنه لا يصح أن نقول: السرجُ فرسٌ. [انظر: شرح المصباح: ٥١٣، ٥١٤، وشرح المفصل ٢: ١١٩، الكليات: ١٣٣].

الطاء

* **طَرْحُ الخافض:** يُرَادُ به: حذف حرف الجر ونصب ما بعده. [انظر: الحذف والإيصال].

* **المطَّرد:**

* هو ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطَّردًا، وهو على أربعة أضرب:

١- **مطَّرد في القياس والاستعمال جميعًا**؛ وذلك مثل: قام زيدٌ، وضربت عمرًا، ومررت بسعيد.

٢- **مُطَّرد في القياس شاذٌّ في الاستعمال**؛ مثل: الماضي مِن يَذر ويدَع، وكقولهم: «مكان مُبْقِلٌ» هذا هو القياس، والكثير في السماع: باقل. وينبغي أن نتحامى ما تحامت العرب من ذلك.

٣- **مطَّردٌ في الاستعمال شاذٌّ في القياس** مثل: استصوبت الأمر، ولا يقال استصبت، ومثل: استحوذ، ولا يقال: استحاذ مع أنه القياس؛ فلابد من اتباع السماع الوارد فيه بنفسه، لكنه لا يُتَّخذ أصلًا يقاس عليه غيره.

٤- **شاذ في القياس والاستعمال جميعًا**، وهو كتتميم (مفعول) فيما عينُه واو؛ نحو: ثوْبٌ مصوُون، ومسك مدْوُوف، وحكى البغداديون فرس مَقْوُود ورجل مَعْوود مِن مَرَضِه، وهذا لا يجوز القياس عليه. [انظر: الخصائص لابن جني ١: ٩٧، ٩٨].

* ويراد به في العَروض: وزنٌ شعري مستحدَث مأخوذ من دوائر الخليل، وهو نموذجٌ من مقلوب بحر المضارع ووزنه:

فاعلاتن مفاعيلن مفاعيلن   فاعلاتن مفاعيلن مفاعيلن

ومثاله:

ما على مستهامٍ ريعَ بالصدِّ   فاشتكى ثم أبكاني مِن الوجدِ

[انظر: الحاشية الكبرى: ٤٦].

* **التطريف:** يُرَادُ به في العَروض: حذف الألف الأولى والنون من «فـاعلاتن» في بحر المديد؛ لمعاقبة ما قبلها وما بعدها، فلا يُحذف ساكن السبب الخفيف قبلها ولا ساكن السبب الخفيف بعدها.

ومثال ذلك قول الشاعر:

ليت شِعري: هل لنا ذات يَوْمٍ	بِجَنُوبٍ فارعٍ مِن تَلاقِي؟
ليت شعري/ هل لنا/ ذات يومن	بجنوب/ فارعن/ من تلاقي
فاعلاتن/ فاعلن/ فاعلاتن	فعلات/ فاعلن/ فاعلاتن

[انظر: الكافي: ٣٨].

في التفعيلة الأولى من النصف الثاني من البيت دخلها زحافان: حذف الثاني الساكن، وهذا يمنع من حذف ساكن السبب الخفيف الذي قبلها؛ أي النون من «فاعلاتن»، ويمنع أيضًا من حذف ساكن السبب الخفيف الذي بعدها؛ أي ألف «فاعلن»؛ حتى لا يتوالى أربعةُ متحركات؛ لأن ذلك غيرُ مقبول في موسيقى الشعر.

* **الطرفان:** يُرَادُ به في «العَروض»: ما أريد بالتطريف، وقد سبق بيانه. وقيل: الطرفان هما الألف والنون المحذوفتان من «فاعلاتن» في بحر المديد. [انظر: التطريف].

* **المُطاوَعة:** يُرَادُ به: قبولُ أثر الفعل؛ مثل: كسرتُ الزجاج فانكسر، أي أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الفعل الثاني على قبول فاعله لذلك التأثير، بشرط أن يتلاقى الفعلان اشتقاقًا، وأن يكون الفعل علاجيًّا.

* **المُطاوِع:** يُرَادُ به في الصرف: الفعل الدال على الاستجابة وقبول الأثر، مثل: كسرته فإنكسر، ودحرجت الكرة فتدحرجت؛ فالفعل انكسر، وتدحرج يعد مطاوعًا.

وللفعل المطاوع أوزانٌ هي:

١- انفعل؛ مثل: انكسر وانزاح.

٢- افعلّ؛ مثل: اطمأنَّ.

٣- تفعْلَلَ؛ مثل: تدحرج.

٤- أَفْعَلَ؛ مثل: أكب في قولنا: كَبَبْتُهُ على وجهه فأكبَّ.

٥- تَفَعَّلَ؛ مثل: تقدَّم في قولنا: قدّمْته فتقدَّم.

٦- تفاعلَ؛ مثل: تباعد في قولنا: باعدتُه فتباعد.

* **الطويل:** يُرَادُ به في العَروض: أحد بحور الشعر، وأجزاؤه ثمانية:

فعولن مفاعيلن فعـولن مفـاعيلن ‏ ‏ ‏ فعولن مفاعيلن فعـولن مفـاعيلن

وبيته:

ألا يـا لقَـوْمِي للتنـائي وللهجـر ‏ ‏ ‏ ومَرِّ الليـالي كيـفَ يُـزْرِين بـالعُمْرِ

وسُمِّي هذا البحر طويلًا لمعنيين:

أحدهما: أنه أطول الشعر؛ لأنـه لـيس في الـشعر مـا يبلـغ عـدد حروفـه ثمانيـة وأربعين حرفًا غيره.

الآخر: أن الطويل تقع في أوائل أجزائه الأوتاد، والأسباب بعد ذلـك، والوتـد أطول من السبب، فسُمِّي طويلًا لذلك.

وله عروض واحدة مقبوضة وزنها «مفاعِلُن»، ويأتي معها ثلاثة أضرب:

أ- الضرب الأول صحيح، ووزنه: «مفاعيلن».

ب- الضرب الثاني مقبوض، ووزنه: «مفاعلن».

ج- الضرب الثالث محذوف، ووزنه: «مفاعي» ويُنْقل إلى «فَعُولُن».

* **الطويـل الأول:** يُرَادُ به: ما كان من الضرب الأول من بحـر الطويـل، ووزن الضرب الأول (مفاعيلن)، كما في قول الشاعر:

ألا عِمْ صبـاحًا أيهـا الطلـلُ البـالي ‏ ‏ ‏ وهل يعمن من كان من العُصُرِ الخالي

[انظر: الفصول والغايات: ٢٦٨].

* **الطويل الثالث:** يُرَادُ به: ما كان من الضرب الثالث من بحر الطويل، ووزن الضرب الثالث (مفاعي)؛ كما في قول الشاعر:

لِمَنْ طللٌ أبصرتُهُ فشجاني كخطِّ زبورٍ في عسيب يَمانِ

[انظر: الفصول والغايات: ٢٦٨].

* **الطويل الثاني:** يُرَادُ به: ما كان من الضرب الثاني من بحر الطويل، ووزن الضرب الثاني (مفاعِلُن)؛ كما في قول الشاعر:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزل بِسِقطِ اللوى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

[انظر: الفصول والغايات: ٢٦٨].

* **المستطيل:** يُرَادُ به في «العَروض»: وزنٌ مستحدَث لم ينظم على نسقه العرب الذين يُحْتجُّ بشعرهم، وأوزانه مشتقة من دوائر الخليل، وهو مقلوب بحر الطويل، ووزنه:

مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن

مثل:

لقد هاجَ اشتياقي غريرُ الطرفِ أحوَرْ أُدير الصدغُ منه على مسكٍ وعَنْبَرْ

[انظر: الحاشية الكبرى: ٤٥].

* **المطوّل:** يُرَادُ به: الاسم العامل في غيره عمل الفعل؛ أي الشبيه بالمضاف. [انظر: المقرب لابن عصفور ١ : ١٧٥، وانظر: مصطلح الشبيه بالمضاف].

* **الطّيّ:** يُرَادُ به في «العَروض»: حذفُ الرابع الساكن؛ كحذف «الفاء» من مستفعلن مجموع الوتد، فتُنْقل إلى «مُفْتَعِلُن»، وكحذف «الواو» من «مَفْعُولات» فتنقل إلى «فاعلاتُ».

ويدخل الطي خمسة أبحر هي: الرَّجَز، والبسيط، والمُقْتَضب، والسريع، والمُنسرِح، وهو نوع من الزحاف.

ومثاله من بحر البسيط قول الشاعر:

ارتحلوا غدوةً فانطلقوا بكرًا ... في زُمَرٍ منهم يتبعها زمَرُ

ارتحلو/ غدوتن/ فنطلقو/ بكرن ... في زمرن/ منهمو/ تتبعها/ زمرو

مفتعلن/ فاعلن/ مفتعلن/ فعلن ... مُفْتَعِلُنْ/ فاعلن/ مفتعلن/ فعلن

مطوي/ سالم/ مطوي/ مخبون ... مطوي/ سالم/ مطوي/ مخبون

[انظر: الكافي: ٤٣، ٤٥، ١٤٤، والحاشية الكبرى: ٣٦].

* **الطي المفارق**: يُرَادُ به: نوعٌ من الطي، وهو الذي يزول عن جزئه فيكون الجزء سالمًا، أو مُزاحَفًا بزحافٍ غيره. مثل قول الأعشى:

تسمعُ لِلْحَلْيَ وَسْواسًا إذا انْصَرَفَتْ ... كما اسْتَعَانَ بريحٍ عِشْرِقٌ زَجِلُ

[انظر: الفصول والغايات: ١٧٧، ١٧٨].

* **الطيُّ الملازم**: يُرَادُ به: نوعٌ آخر من الطي وهو الذي يكون لازمًا للجزء أبدًا لا يفارقه. وذلك مثل الضرب الأول من المُنسرح لا يزال مطويًّا؛ مثل قوله:

يوشك مَن فرَّ مِن مَنِيَّتِهِ ... في بعض غِراتِه يُوَافِقُها

[انظر: الفصول والغايات: ١٧٧، ١٧٨].

* **المَطويُّ**: يُرَادُ به في «العَروض»: ما سقط رابعه الساكن من التفعيلات. [انظر: الطي].

الظاء

* **الظَّرفية**: يُرَادُ به: حلول الشيء في غيره حقيقة؛ مثل: عليٌّ في المسجد، والكتاب في الحقيبة، وجئتُ في الصباح، ويتفتح الزهر في الربيع. أو مجازًا مثل: النجاة في الصدق، والعز في طاعة الله.

* **الظَّرف:** يُرَادُ به: ما ضُمّن من اسم وَقْتٍ أو مكانٍ معنى (في) باطِّرادٍ لواقعٍ فيه مذكور أو مقدَّر ناصب له، وهو نوعان: ظرف زمان، وظرف مكان؛ ومن أمثلته:

أَخْرُجُ من المنزل صباحًا؛ فكلمة «صباحًا» تُعد ظرف زمان؛ فهي اسم وقت مُضمَّن معنى «في»، دل على زمن حدوث الفعل الواقع فيه، وهو أخرجُ. وعامل النصب في الظرف هو الفعل، مثل: الناسك صائمٌ نهارًا قائمٌ ليلًا، «فنهارًا وليلًا» ظرفان دَلَّا على وقت الصيام والقيام، وعاملُ النصب فيهما الاسم المشتق قبلهما. [انظر: ظرف الزمان والمكان].

* **الظرف المؤسِّسُ:** يُرَادُ به: الظرف الذي يفيد زمانًا أو مكانًا جديدًا لا يُفهم من متعلّق الظرف؛ مثل: صفا الجوُّ اليومَ.

* **الظرف المُؤكِّد:** يُرَادُ به: الذي لا يأتي بزمن جديد، وإنما يؤكد زمانًا مفهومًا من متعلقه؛ كما في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلًا، وكما في قولنا: سهرت ليلًا؛ فالظرفِ «ليلًا» مفهوم منْ الفعل «سهر».

* **الظرف المُبهَم:** يُرَادُ به: ظرف المكان المبهم: وهو ما ليس له هيئة، ولا شكل محسوس، ولا حدود تحصره، وتُحدّد جوانبه؛ مثل الجهات الست: أمام، وخلف، ويمين، وفوق، وتحت، وأُلحق بها عند، ولدَى.

وظرف الزمان المبهَم: هو النكرة التي تدل على زمن غير محدود ولا مقدَّر بابتداءٍ معين ونهاية معروفة؛ مثل: حين، ووقت. وأطلق سيبويه «الظروف المبهمة» على: أين، ومتى، وكيف، وحيث، وإذْ، وقبل، وبعد، وسمَّاها غير المتمكِّنة. [انظر: الكتاب ٢: ٤٤].

* **الظرف التام:** يُرَادُ به: في النحو عند الكوفيين ما كان من الظروف خبرًا.

* **الظرف المختص:** يُرَادُ به: ظرف المكان المختص: وهو ما له هيئة أو شكل

محسوس، وله حدود تحصره، وتُحدَّد جوانبه؛ مثل: بيت، غُرفة، مسجد، مدرسة.

وظرف الزمان المختص: هو ما دل على زمنٍ محدود مقدَّر معلوم: إما بالعَلَمية، أو بأل، أو بالإضافة، أو بالوصف؛ مثل: رمضان، اليوم، زمن الشتاء، زمنًا طويلًا.

* **الظرف المتصرف**: يُرَادُ به: الظرف الذي لا يلزم النصبَ على الظرفية؛ وإنما يتركها إلى كل حالات الإعراب الأخرى؛ كأن يقع مبتدأ، مثل: اليومُ أربعٌ وعشرون ساعة، أو فاعلًا مثل: أقبل يومُ العيد، أو مفعولًا به مثل: جعلنا يومَ الهزيمة يوم النصر.

* **الظرف غير المختص**: يُرَادُ به: الظرف المبهَم، وقد سبق بيانه.

* **الظرف غير المتصرف**: يُرَادُ به: الظرف الذي يلزم الظرفية؛ أي لا يُستعمل إلا ظرفًا؛ مثل: قَطُّ وعَوْضُ، كما يراد به الظرف الذي يترك الظرفية إلى شبهها؛ أي إلى الجر بالحرف «مِنْ» غالبًا؛ مثل: عند، ولَدُنْ، وقبل، وبعد، وأين، وهُنا، وثَمَّ.

* **الظرف غير المتمكن**: يُرَادُ به الظرف الذي لا يجوز أن يكون مرفوعًا، ولا يستعمل إلا ظرفًا نحو: قبل وبعد وعند؛ لأنك لا تقول قبلك قديم، ولا بعدك متأخر، ولا عندك واسع. [انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه ٢: ٢٨٣].

* **الظرف المستقر**: يُرَادُ به الظرف أو الجار والمجرور الذي يكون متعلقه المحذوف كونًا عامًّا، ويُفهم هذا المتعلق بدون ذكره؛ مثل: الكتاب فوق المكتب. والكتاب في الحقيبة؛ فالظرف والجار والمجرور متعلقان بكونٍ عام محذوف والتقدير: الكتاب موجود فوق المكتب، أو الكتاب موجود في الحقيبة.

وقيل: يراد به: ما كان متعلقه المحذوف عامًّا أو خاصًّا واجب الحذف، وسُمي مستقرًّا: إما لاستقرار الضمير فيه؛ لأن الضمير ينتقل من المتعلق المحذوف وجوبًا إلى الظرف والجار والمجرور، وإما لأنه يتعلق بالاستقرار فهو مستقرّ فيه ثم حُذف «فيه» اختصارًا.

وقد أطلق سيبويه الظرفَ المستقر على ما كان خبرًا، واللغوَ على ما لا يكون

خبرًا. [انظر: الكتاب ١: ٥٤، ٥٥، وشرح المفصل ٧: ١١٤، والصبان ١: ١٤٧].

* **الظرف اللغو:** يُرَادُ به: الظرف والجار والمجرور الذي يكون متعلّقُه خاصًّا مذكورًا أو محذوفًا جوازًا، وسُمِّي لغوًا؛ لأنه لو حذف لكان الكلام مستغنيًا عنه؛ فإذا قلنا: محمد يُصلي في المسجد، أو محمد يصلي فوق السطح؛ فالظرف والجار والمجرور كلٌّ منهما يتعلق بالفعل يصلي وهو مذكورٌ وكونٌ خاصٌّ أيضًا، فالظرف والجار والمجرور يسمَّى كل منهما في المثالين المذكورين ظرفًا لغوًا؛ لأنه يمكن الاستغناء عنه؛ لأنه فضْلَةٌ بعكس قولنا: محمد في المسجد ومحمد فوق السطح؛ فمتعلقهما محذوفٌ وجوبًا، وهو كونٌ عامٌّ تقديره موجودٌ، ولا يستغني عنهما التركيب. [انظر الظرف المستقر].

* **الظرف المتمكّن:** يُرَادُ به الظرف الذي يجوز أن يكون مرفوعًا في حالٍ نحو: اليوم، والليلة، وخلفك، وقدامك؛ لأنك تقول: اليومُ طيب، والليلةُ مظلمة، وخلفُك واسع. [انظر: شرح السيرافي للكتاب ٢: ٢٨٣].

* **الظرف النائب عن الفعل:** يُرَادُ به: الظرف أو الجار والمجرور المتعلق بمحذوف الصلة؛ مثل: الكتاب الذي عندك جديدٌ؛ أي الكتاب الذي يوجد عندك جديد؛ فالظرف ناب عن الفعل «يوجد»؛ وهو صلة الموصول. [انظر: شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ: ١٤٤].

* **الظرف الناقص:** يُرَادُ به: الظرف الذي لا يتم به الكلام؛ كأن نقول: «زيدٌ عِندَ».

* **ظرف الزمان:** يُرَادُ به: الاسمُ المنصوب الدالُّ على زمان حصول الفعل، ويتضمن معنى (في) باطِّراد؛ مثل: صباحًا، مساءً، وقتًا، حينَ، ساعةً، شهرًا؛ فإذا قلنا: أخرُج صباحًا وأعودُ مساءً؛ كان المعنى أخرج في الصباح وأعود في المساء.

* **ظرف المكان:** يُرَادُ به: الاسم المنصوب الدالّ على مكان حصول الفعل، ويتضمن معنى (في) باطِّراد؛ مثل: قبل، وبعد، وأمام، وخلف.

العين

* **التعجب:** يُرَادُ به: التعبير عن استعظام أمرٍ ظاهر المزيَّة خافي السبب بالصيغ القياسية أو السماعية، والصيغُ القياسية صيغتان: هما «ما أفعَلَه»، و«أَفْعِلْ به»؛ فنقول: ما أجملَ الروضَ، وأجْمِلْ بالروضِ. ولذلك شروط موضَّحة في كتب النحو.

ومن الأساليب السماعية الآية الكريمة: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨].

* **العَجُز:** يُرَادُ به في العَروض: النصف الثاني من البيت، ويراد بالعجز أيضًا في العَروض حذف النون من «فاعلاتن» الأولى وإثبات الألف في «فاعلن» التي بعدها في بحر المديد. ووزنه:

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن   فاعلاتن فاعلن فاعلاتن

[انظر: الكافي في العَروض والقوافي للتبريزي: ٣٦].

* **العدل:** يُرَادُ به: إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب؛ لا للتخفيف، ولا للإلحاق، ولا لمعنى، فلا يُعدُّ من العدل ما كان تغيير الصيغة فيه بسبب القلب المكاني؛ كما في «أيس» مقلوبًا من «يئس»، ولا ما كان بسبب التخفيف؛ كما في مقام، ومقول، وفَخْذ وعُنْق بسكون الخاء والنون، ولا ما كان بسبب الإلحاق؛مثل: كوثر، ولا ما كان لإضافة معنى؛ كما في التصغير؛ نحو: رُجيل، وكما في الجمع؛ نحو: رجال.

ومن نماذج العدل: ما يكون في الصفات، وذلك في شيئين:

أ - «أُخَر» جمع أُخرى تأنيث آخَر وهو أفعل التفضيل، قيل: معدول عن «الآخَر»؛ إذ الأصل الاقتران بأل؛ لأنه جمع لاسم التفضيل. وقيل: معدول عن «آخَر»؛ لأنه اسم تفضيل مجرد من أل والإضافة، فيلزم الإفراد والتذكير. وقيل:

معدول عن الأخريات. وقيل: معدول عن إرادة التفضيل إلى معنى «غير».

ب- ألفاظ العدد التي على وزن فُعَال ومفعل، والمسموع من ذلك: أُحاد ومَوْحَد، وثُنَاء ومَثْنى، وثُلاث ومَثْلَث، ورُبَاع ومَرْبع، وخُماس ومَخْمس، وعُشار ومَعْشر؛ فهي معدولةٌ عن واحد واحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة.

ومن نماذج العدل ما يكون في الأعلام؛ مثل:

أ- ما جاء من الأعلام على وزن «فُعَل»، وهي معدولة عن وزن «فاعل»، وطريقة العِلْم به سماعُه غير مصروف ولا علة مع العلَمية، والمسموع منه: عُمَر، وزُفَر، ومُضَر، وثُعَل، وهُبل، وزُحَل، وعُصَم، وقُزَح، وجُشَم، وقُثَم، وجُحَا، ودُلَف، وبُلَغ- بطنٌ من قَضاعة- وذكر الأخفش أن «طُوَى» من هذا النوع.

وهذه الأعلام معدولة تقديرًا عن «فاعل»، إلا «ثُعَل»: فمعدولة عن وزن «أفْعل».

ب- ما جاء على «فُعَل» المختص بالنداء؛ مثل: فُسَق وغُدَر وخُبَث ولُكَع؛ فإنها معدولة عن فاسق وغادر وخبيث وألكع، فإذا سُمي بها امتنع صرفها للعلمية والعدل، وإن نُكِّرت زال المنع من الصرف.

ج- ما كان على وزن «فُعَل» المؤكِّد؛ وهو جُمَع، كُتَع، وبُصَع، وبُتَع، جَمْع: جمعاء، وكتعاء، وبصعاء، وبتعاء. قد رأى بعض النحويين أنها معدولة عن «فُعْل» بسكون العين، كما يجمع أَحْمَر وحمراء على حُمْر، ورأى بعضهم أنها معدولة عن فَعَالَى على أنها أسماء لا صفات؛ مثل صحارَى، فالأصل أن نقول جماعَى وكتاعَى وبصاعَى.. وقال فريق آخر: هي معدولة عن فَعْلاوات؛ لأن قياس كل ما جُمع بالواو والنون أن يُجمع مؤنثه بالألف والتاء؛ فكما يقال أجمعون يقال جمعاوات.

وقد عد بعض النحويين ألفاظ التوكيد تلك أعلامًا بمعنى الإحاطة.

د- «سَحَر» الملازم للظرفية المراد به وقتٌ بعينه، فهو معدول عن مصاحبة الألف واللام إذ كان قياسه وهو نكرة أن يُعرَّف بأل، كما تُعرّف النكرات فعدلوا عن ذلك إلى تعريفه بالعلَمية فصار علَمًا لهذا الوقت.

هـ- ما جاء على وزن «فَعَالِ» علمًا لمؤنث؛ مثل: حَذَامِ، وقَطَامِ، ورَقَاشِ، وغلابِ، وسجاحِ، وهي أعلام لنسوة، و«سكابِ» علم لفرس، و«عرارِ» لبقرة، و«ظفارِ» لبلدة.

ومن نماذج العدل أيضًا: ما جاء على «فَعَال» صفة جارية مجرى الأعلام؛ مثل: حَلاقِ للمنية، وضَرَامِ للحرب، وجَنادِ للشمس، وأزامِ للسنة الشديدة، وما جاء على (فَعالِ) صفة مُلازمة للنداء؛ مثل: يا فَسَاقِ، ويا خَبَاثِ، وما جاء على (فَعالِ) من أسماء فِعْلِ الأمر؛ مثل نَزالِ، وتراكِ، وحَذارِ؛ فإنها معدولة عن انْزل، واتْرك، واحْذر.

إذا كان الاسم المعدول صفةً أو علمًا مُنع من الصرف. [انظر: النحو الوافي ٤: ٢١٧-٢٥٧، وشرح الرضي على الكافية ١: ١١٣- ١٣٠ نشرة يوسف عمر].

والعدل نوعان: تحقيقي، وتقديري، وسيأتي بيانهما.

* **العدل التحقيقي:** يُرَادُ به: أن يوجد بالاسم قياسٌ غير منْع الصرف يدل على أن أصله شيء آخر: كثلاث ومَثلث. [انظر: العدل].

* **العدل التقديري:** يُرَادُ به: ألَّا يوجد بالاسم قياس يدل على أن أصله شيء آخر، ووجد غير منصرف، ولم يكن فيه إلا العلَمية، فقُدر فيه العدل حفظًا للقاعدة النحوية كما في «عُمَر».

* **التَعدِّي:**

* يُرَادُ به في «**النحو**»: أن يَنصب الفعلُ المفعولَ به.

* ويراد به في «**القافية**»: حركة ما قبل المتعدي؛ كحركة الهاء في قول الشاعر:

*** تنسج منه الخيل ما لا تغزلهو ***

* **المتعدِّي:**

* يُرَادُ به: الفعل الذي ينصب المفعول به.

* ويراد به في «القافية»: واوٌ تَلْحَق الوصل الذي هو هاء ساكنة زائدة، وهذه الواو لا تُحسب في التقطيع، وسُمي بذلك لتجاوزه الحد، وهو من زيادات الأخفش. [انظر: الكافي: ١٥٩، ١٦٠].

* **التعدية:** يُرَادُ به: جعل الفعل اللّازم متعديًا، فينصب المفعول به، ويكون ذلك بواحد من الأمور الآتية:

١- زيادة همزة في أول الفعل اللازم تسمى همزة التعدية مثل: أظهر الله الحقَّ.

٢- تضعيف عين الفعل اللازم؛ مثل: وضَّحتُ الحقيقة.

٣- زيادة السين والتاء في أول الفعل اللازم؛ مثل: يستخرج العمالُ النفطَ من باطن الأرض.

٤- زيادة الألف في الفعل اللازم؛ مثل: جالستُ عليًّا.

٥- تضمين الفعل اللازم معنى فِعْل متعدٍّ فيأخذ حكمه وينصب المفعول به؛ مثل: عزمتُ السفر، بمعنى نويته، فلما ضُمّن (عزم) معنى (نوى) نصب المفعول به. [انظر: التضمين].

٦- أن يحذف حرف الجر بعد الفعل اللازم كقوله تعالى: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، والتقدير: أعجلتم عن أمر ربكم. [انظر: الحذف والإيصال].

٧- صوغ الفعل اللازم على وزن فَعَلَ يفعُل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع للدلالة على الغلبة؛ مثل: كَرَمْتُ عليًّا فأنا أَكْرُمُهُ؛ أي باريته في الكرم فغلبتُه فيه.

* **التَّعَذُّر:** يُرَادُ به: مانعٌ من موانع ظهور الحركة الإعرابية كما في الكلمات المقصورة؛ لاستحالة ظهور حركة على الألف، كما في قولنا: جاء مصطفى، ورأيت مصطفًى، ومررت بمصطفًى.

* **الإعراب:** يُرَادُ به: أثر ظاهرٌ أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقةً أو مجازًا.

* **الإعراب المحلّي:** يُرَادُ به: ألّا تكون العلامة الإعرابية ظاهرةً ولا مقدَّرةً؛ لأن الموقع الإعرابي شغلته كلمةٌ مبنية أو جملة، فهذه الكلمة المبنية وتلك الجملة تأخذ

الحكمَ الإعرابي للموقع الذي حلّت فيه؛ فتقول في إعراب جملة «أنتم تُساعدون هؤلاء» أنتم: مبتدأ مبني في محل رفع؛ أي مرفوع محلًّا. تساعدون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعة ثبوت النون. واو الجماعة: ضمير مبني في محل رفع؛ أي: مرفوع محلًّا. هؤلاء:اسم إشارة مبني في محل نصب مفعول به، وجملة «تساعدون» المكونة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

* **الإعراب الصريح:** يُرَادُ به: اختلاف آخِر الكلمة باختلاف العوامل الداخلة عليها. وهو يكون بالحركات أو بالحروف. [انظر: شرح المصباح: ٩٥١].

* **الإعراب الظاهر:** يُرَادُ به: ظهور العلامة الإعرابية.

* **الإعراب غير الصريح:** يُرَادُ به أن تكون الكلمة موضوعة على وجهٍ مخصوص. ولا يكون ذلك إلا في المضمَرات؛ ألا ترى أن (أنت) وُضع للمرفوع، و(إياك) وضع للمنصوب، ولا رفع في اللفظ ولا نصب. [انظر: شرح المصباح: ٩٥٢].

* **الإعراب المقدَّر:** يُرَادُ به: عدم ظهور العلامة الإعرابية في الكلمات المعربة، وذلك إما لتعذر ظهورها كما في الأسماء المقصورة؛ مثل جاء مصطفًى، وإما لثقلها كما في الأسماء المنقوصة في حالتي الرفع والجر؛ مثل: جاء القاضي، وإما لوجود علامة أخرى غير العلامة الإعرابية، كما في الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم مثل: كتابي جديد، والأسماء المجرورة بحرف الجر الزائد أو الشبيه بالزائد؛ مثل ليست الشمس بطالعة، ورُبَّ رجل كريم لقيته، والأسماء والجمل المحكية. [انظر: حركة الحكاية، وحركة المناسبة].

* **إعراب الحرف:** يُرَادُ به: حركة الحرف. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٢].

* **المعرب:** يُرَادُ به: ما يتغير آخرُه بتغير العوامل السابقة عليه.

ومعنى ذلك أن الاسم لا يقال إنه معرب إلا إذا كان في داخل تركيبٍ مفيد، أما الأسماء المنفردة؛ كأسماء العدد؛ نحو: واحد، اثنان، ثلاثة، وأسماء حروف التهجي؛ نحو: ألف، باء، تاء، جيم، ونحو: زيد، بكر، عمرو، فلا يقال إنها معربة ولا مبنية،

إلا إذا كانت في تركيب. [انظر: شرح الرضي على الكافية ١: ١٦].

* **المعرَب مِن جهتين**: يُرَادُ به: الاسم المعرب الذي تتبع حركة الحرف الذي قبل آخره حركة الإعراب؛ مثل: «امرؤ»؛ نقول: جاء امرُؤٌ، ورأيت امرَأً، ومررت بامرِئٍ؛ فالراء تغيرت حركتها كما تغيرت حركة الهمزة؛ ومثل: «فم» يقال: هذا فُمٌ، ورأيت فَمًا، وأخرجته من فِمِهِ. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٢٥٠].

* **المعرَب مِن مكانين**: يُرَادُ به: المعرب من جهتين، وقد سبق.

* **التعريب**: يُرَادُ به: أن تأخذ الكلمة حكمَها الإعرابي، أو إجراء الكلمة مُجراها الإعرابي، وهو اصطلاح قدماء النحاة. [انظر: تفسير الطبري ١: ٤٠٤].

* **المُعَرَّى**: يُرَادُ به في «العَروض»: كل ضرب سلمَ مِن علل الزيادة مع جوازها فيه: كالتذييل، والترفيل، والتسبيغ.

فالتذييل الذي تصير به «مستفعلن» «مستفعلان»؛ فإنه يجوز أن تُزاد هذه الألف في هذه التفعيلة إذا وقعت ضربًا، فإذا لم تُزد فيه سُمي الضرب مُعرًّى؛ كما في قول الشاعر:

ماذا وُقوفي على ربعٍ خلا ... مُخْلَوْلِقٍ دارسٍ مستعجمِ

فمستعجم هي الضرب، ووزنها مستفعلن، ولم يزد حرف ساكن على وتدها المجموع «عِلُنْ» مع جواز ذلك. [انظر: التذييل، والمُذال. انظر: الكافي: ١٤٣، والحاشية الكبرى: ٩٥، ٩٦].

* **العَروض**: يُرَادُ به: علمٌ يتناول ميزان الشعر العربي يُعرف به صحيحه من مكسوره، وواضع أُسُسِه الخليل بن أحمد الفراهيدي.

كما تطلق كلمة العَروض على آخِر تفعيلة في الشطر الأول، وهي هنا مؤنثة، وتجمع على أعاريض. [انظر: الكافي: ١٧].

* **المَعْرِفة**: يُـرَادُ بـه: الاسم الذي يُحدد مسمَّاه: كالعلَم، والضمير، واسم

الإشارة، والاسم الموصول، والاسم المحلى بـأل، والاسـم المـضاف إلى واحـدٍ ممـا سبق؛ مثل: محمد، أنت، هذا، الذي يفعل، الكتاب، كتاب محمد.

* **المعرفة الذي يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة**: يـراد بـه علـم الجنس. [انظر: الكتاب ١: ٢٦٤، وانظر: علم الجنس].

* **المعرفة غير المؤقتة**: يُرَادُ به: الضمير، واسم الإشارة، والاسـم الموصـول، والمحلَّى بأل، والاسم المضاف إلى معرفة؛ لأن هـذه المعـارف تُحَـدِّد مـسماها بقيـد، فالضمير يحدد مـسمّاه بقيـد الـتكلم أو الخطـاب أو الغيبـة، واسـم الإشـارة بقيـد الإشارة، والاسم الموصول بقيد الصلة، والمحلَّى بأل بقيد الاقـتران بـالأداة؛ وهـي «أل»، والمضاف إلى معرفة بقيد الإضافة.

* **المعرفة المؤقَّتة**: يُرَادُ به: عَلَمُ الشخص، وهو يعين مسماه تعيينًـا مطلقًـا؛ أي بلا قيد. [انظر: تفسير الطبري ١: ١٨١، ومعاني القرآن للفراء ١: ٧].

* **المعرَّف بأداة التعريف**: يُرَادُ به: الاسم الذي يحدّد مـسماه بعـد اقترانـه بـأل فيصير معرفة؛ مثل: الكتاب، الرجل.

* **المُعَرَّفُ بالإضافة**: يُرَادُ به: الاسم الذي يحدّد مسماه بعـد إضـافته إلى معرفـة فيصير معرفة. [انظر: الإضافة، والإضافة الحقيقية].

* **المعرَّف بأل**: يُرَادُ به: المعرَّف بأداة التعريف، وقد سبق.

* **العَصْب**: يُرَادُ به في «العَروض»: تسكين الخـامس المتحـرك مـن التفعـيلات، ويكون في بحرٍ واحد وهو الوافر، كما في قول الشاعر:

إذا لم تـــستطع شـــيئًا فدعْـــهُ ... وجـــاوزه إلى مـــا تـــستطيعُ

إذا لم تس/ تطـع شـيئن/ فـدعهو ... وجاوزهو/ إلى مـا تـس/ تطيعـو

مفــاعيلن/ مفــاعيلن/ فعــولن ... مفــاعيلن/ مفــاعيلن/ فعــولن

معصوب/ معصوب/ مقطوف   معصوب/ معصوب/ مقطوف

[انظر: الكافي: ١٤٤، والحاشية الكبرى: ٣٥، ٤٢].

* **المعصوب**: يُرَادُ به في «العَروض»: ما سُكِّن خامسه المتحرك من التفعيلات ولا يكون إلا في بحر الوافر، فتصبح «مُفاعَلَتن» «مفاعلْتن» وتنقل إلى «مفاعيلُن». [انظر: العصب].

* **العَضْب**: يُرَادُ به في «العَروض»: حذف أول الوتد المجموع من الجزء «مُفَاعَلَتُنْ» في أول البيت، وينقل إلى «مُفْتَعِلُنْ»، ويكون ذلك في بحر الوافر، كما في قول الشاعر:

إن نزل الشتاء بدار قومٍ   تجنَّب جارَ بيتهم الشتاءُ

إن نزلش/ شتاء بدا/ رقومن   تجنبجا/ ربيتهمش/ شتاءو

مفتعلن/ مفاعلتن/ فعولن   مفاعلتن/ مفاعلتن/ فعولن

أعضب/ سالم/ مقطوف   سالم/ سالم/ مقطوف

[انظر: الكافي: ٥٦، ١٤٤، والحاشية الكبرى: ٤٤].

* **الأعْضَب**: يُرَادُ به في «العَروض»: الجزء «مفاعلتن» إذا خرم؛ أي حذف الحرف الأول منه،وينقل إلى «مفتعلن»، ويكون ذلك في الجزء الأول من البيت. [انظر: العضب].

* **عطف البيان**: يُرَادُ به: التابع الجامد الموضِّحُ لمتبوعه، أو المخصِّص له؛ مثل: عليٌّ أخوك ناجحٌ؛ فكلمة «أخ» عطف بيان. والصلة بين عطف البيان والبدل المطابق مفصَّلة في كتب النحو.

* **عطف النسق**: يُرَادُ به: التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف؛ وهي: الواو، والفاء، وثُمَّ، وأو، وبل، ولكن، ولا، وحتى، وزاد

الكوفيون «أيْ». وتفصيل استعمال هذه الحروف موضَّحٌ في كتب النحو في باب العطف.

* **العطف على التوهُّم**: يُرَادُ به: عطفُ كلمةٍ على أخرى، مع مخالفة المعطوف للمعطوف عليه في العلامة الإعرابية على توهم دخول عامل على المعطوف عليه يقتضي العلامة الإعرابية للمعطوف؛ مثل: ليس علي قائمًا ولا قاعدٍ، بجر «قاعد» على توهم دخول الباء في خبر ليس، وبذلك يكون التركيب المتوهم: ليس علي بقائمٍ ولا قاعدٍ، وضابط جواز هذا النوع من العطف صحَّة دخول العامل المتوهَّم، وشرطُ حُسنه كثرة دخوله، كما في المثال السابق، وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في المرفوع والمنصوب من الأسماء، وكذلك في المجزوم والمنصوب من الأفعال، والمركَّبات. [انظر: تفصيل ذلك في مغني اللبيب: ٢: ٤٧٧، ٤٧٨ طبعة محمد محيي الدين].

* **المعاقَبة**: يُرَادُ به: إحلالُ حرف جرٍّ محل حرف جرٍّ آخر. [انظر: تفسير الطبري ١: ٢٩٩].

* ويراد به في «العَروض» تجاوز سببين خفيفين سَلِما كلاهما أو أحدُهما من الزِّحاف؛ بألَّا يُحذف ساكناهما معًا، أو يُحذف أحدهما ويَسلَم الآخر، فلا بد من سلامتهما معًا من الحذف، أو سلامة أحدهما وزحاف الآخر، وتكون المعاقبة في جزءٍ واحد؛ أي في تفعيلةٍ واحدة كمفاعيلن، أو جزئين كفاعلاتن فاعلن.

فالسببان المتجاوران في «مفاعيلن» هما «عي»، و«لُنْ»؛ فلا يصح أن تُحذف الياء والنون معًا؛ حتى لا يتوالى أربعُ حركات عند اتصال التفيعلة بما بعدها وهي «فعولن» في الطويل، إنما يجوز حذف إحداهما، أما السببان المتجاوران في الجزئين: «فاعلاتن» «فاعلن» فهما «تن» و«فا»، فلا يصح حذف النون والفاء معًا؛ حتى لا يتوالى أربع حركات عند اتصال التفعيلتين. وإنما يجوز حذف إحداهما، فإذا حذفنا النون لا نحذف الفاء، وإذا حذفنا الفاء لا نحذف النون.

والمعاقبة تَحُلُّ في تسعة أبحر: المجتث، والرمَل، والمديد، والهزج، والخفيف، والكامل، والوافر، والمنسرح، والطويل. [انظر: الكافي: ١٤٣، الحاشية الكبرى: ٣٣].

* **العَقْص:** يُرَادُ به في «العَروض»: اجتماع الخَرْم والعَصْب والكَفّ في «مفاعلتن»؛ أي حذف الحرف الأول والسابع الساكن وتسكين الخامس المتحرك من التفعيلة «مفاعلتن» في أول البيت؛ كما في قول الشاعر من بحر الوافر:

لولا ملكٌ رؤفٌ رحيمٌ	تداركني برحمته هلكتُ
لولام/ لكن رؤفن/ رحيمن	تداراكني/ برحمتهي/ هلكتو
مفعول/ مفاعلتن/ فعولن	مفاعلتن/ مفاعلتن/ فعولن
أعقص/ سالم/ مقطوف	سالم/ سالم/ مقطوف

[انظر: الكافي ٥٧، والحاشية الكبرى: ٤٤].

* **الأعقص:** يُرَادُ به في «العَروض» الجزء «مفاعلتن» إذا كان في أول البيت وحُذف منه الحرف الأول، وسكن خامسه المتحرك، وحذف سابعه، وبذلك يُصبح «مفاعلتن» فاعلْتُ، وينتقل إلى مَفْعُولُ. [انظر: العقص].

* **العقل:** يُرَادُ به في «العَروض»: حذف الخامس المتحرك بعد سكونه، ولا يكون إلا في «مُفاعَلَتُن» إلا التي في الضرب الأول من العَروض الثانية فيصير الجزء «مُفاعَلْتُن» فيُنقل إلى مَفاعِيلُن، ويحذف الخامس الساكن، وهو الياء، وينقل إلى «مفاعلن»، ولا يدخل العقل إلا بحرًا واحدًا، وهو الوافر؛ ومثاله قول الشاعر:

منازلٌ لفرتنا قِفارٌ	كأنها رسومُها سطورُ
منازلن/ لفرتنا/ قفارن	كأننها/ رسومها/ سطوررو
مفاعلن/ مفاعلن/ فعولن	مفاعلن/ مفاعلن/ فعولن
معقول/ معقول/ مقطوف	معقول/ معقول/ مقطوف

[انظر: الكافي: ٥٣، ٥٥، والحاشية الكبرى: ٣٥].

* **المعقول**: يُرَادُ به في «العَروض»: الجزء الذي سقط خامسه بعد سكونه وهو «مفاعَلَتن»، ويُنقل إلى «مفاعِلن»، وسُمي معقولًا؛ لأنه لما سُكِّن لم يمتنع مع ذلك حذفُ سابعه، فلما حُذف خامسه امتنع حذفُ سابعه. [انظر: العقل].

* **التعليق**: يُرَادُ به: إبطال عمل ظن وأخواتها في اللفظ دون المحلّ؛ لعارض يحُول بينها وبين العمل فيما بعدها؛ مثل: ظننت لَمحمدٌ مسافرٌ، فالفعل ظن عُلِّق عن العمل في اللفظ، فلم ينصب المفعولين لوجود لام الابتداء، ومحمد مبتدأ، ومسافر خبر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدَّت مسدَّ مفعولي ظن.

والتعليق يكون بلام الابتداء، وبالنفي بإن وما ولا، وبالاستفهام، وبالقسَم، فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل واحدٌ من هذه الأمور، وقد يُعلَّق غير ظن وأخواتها عن العمل في المفعول به؛ مثل: أخاف هل العدو سيدركنا، وعرفتُ من يكونُ أخاك، وتحققت لا عليٌّ في المسجد ولا عمرو؛ فالأفعال أخاف، وعرف، وتحقق لم تنصب المفعول به؛ لأنها قد أُبطل عملُها في اللفظ. [انظر: الهمع ١: ١٥٤].

* **التعلُّق**: يُرَادُ به: الارتباط المعنوي، فتعلق الظروف والجار والمجرور بالفعل أو شبهه يراد به: إرتباط الظروف والجار والمجرور من جهة المعنى بالفعل أو شبهه؛ فالظروف تدل على مكان حصول الحدث أو زمانه، وكذلك حروف الجر تدل على معانٍ مرتبطةٍ بالفعل؛ مثل: خرجت من البيت، وصليتُ في المسجد، وأكتبُ بالقلم؛ فالجار والمجرور في الجملة الأولى دل على المكان الذي بدأ منه الحدث، وفي الجملة الثانية دل على المكان الذي تم فيه الحدث، وفي الجملة الثالثة دل على ما تم الحدث بوساطته واستعين به في إنجازه.

* **المُتَعلَّق**: يُرَادُ به: ما يلزم ارتباطه بالفعل أو شبهه، ويضيف معنًى إليه: كالظرف، والجار والمجرور؛ إذ لابد لهما من فعلٍ أو ما في قوته ليرتبطا به، وقد يكونان متعلقين بمذكور أو بمحذوف [انظر: شبه الجملة]. وفي تعلق الظرف

والجار والمجرور بالفعل الناقص وبحروف المعاني خلافٌ بين العلماء.

وفي بعض الأحيان لا يوجد متعلق للجار والمجرور؛ وذلك في ستة أمور:

١- حرف الجر الزائد، وقد سبق بيانه في موضعه.

٢- «لعل»: إذا استعملت حرفَ جر كما في لغة عقيل؛ لأنها بمنزلة حرف الجر الزائد.

٣- «لولا»: إذا وليها ضمير؛ مثل: «لولاي ولولاك ولولاه»، على قول سيبويه: إنّ «لولا» جارة للضمير.

٤- «رُبّ» في نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُه أو لقيتُ.

٥- كاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور.

٦- حروف الاستثناء، خلا وعدا وحاشا إذا خفضْن ما بعدهن. [انظر: مغني اللبيب ٢: ٤٤١، ٤٤٢].

* **العلِّة**: يُرادُ به في «النحو»: التماسُ سببٍ لحكمٍ من الأحكام النحوية. وقد عُني النحويون ببيان علل البناء والإعراب، ورفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه.. إلخ.

وعلل النحو هذه ليست موجبة؛ وإنما هي مستنبطة أوضاعًا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، وهي ثلاثة أضرب:

١- **علل تعليمية**: وهي التي يُتوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأننا لم نسمع كل كلامهم لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا وقسنا عليه نظيره؛ ومن هذا قولنا: إن زيدًا قائم. فإن قيل: بم نصبتم (زيدًا)؟ قلنا: بإنّ؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنا كذلك عُلِّمناه وعَلَّمناه. فهذا وما أشبهه نوعٌ من التعليم وبه ضبط كلام العرب.

٢- **علل قياسية**: وتُعدُّ تلك العلل مرحلة ثانية تالية للعلة التعليمية؛ كأن يقال لمن قال: نصبت (زيدًا) بإنّ: ولِمَ نصبتْ إنّ (زيدًا)؟ فيقال له: لأنها شابهت الفعل المتعدي إلى المفعول فحُملتْ عليه، وعملتْ عمله؛ فالمنصوب مشبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل.

٣- العلل الجدلية: وهي تالية للعلة القياسية؛ إذ يسأل سائل قائلًا: في أي شيء شابهت إن وأخواتها الأفعال المتعدية، وبم شبهت؟ أبالماضية أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ ثم لِمَ شبهتموها بالأفعال التي تقدم مفعولها على فاعلها؟ ولِمَ لَم يكن العكس.. إلخ، ويجيب النحويون عن كل هذه الأسئلة ذاكرين عللًا لكل حالة.

وقد أُطلق على العلل القياسية والجدلية مصطلح «العلل الثواني والثوالث» وهو ما ثار عليه ابن مضاء القرطبي. [انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٤، ٦٥، وكتاب الرد على النحاة لابن مضاء: ١٣٠، ١٣١].

* ويراد به في «العَروض»: تغييرٌ غير مختصٍّ بثواني الأسباب، يقع في العَروض والضرب دون الحشو، وإذا وقع لزم في جميع القصيدة، والعلة نوعان: علة بالزيادة، وعلة بالنقص؛ فَعِلل الزيادة هي: الترفيل، والتذييل، والتسبيغ، وكل منها مفصَّل في موضعه يمكن الرجوع إليه، وعلل النقص هي: الحذف، والقطف، والقطع، والبتر، والقصر، والحذذ، والصلم، والوقف، والكشف، وكل منها مفصل في موضعه يمكن الرجوع إليه. [انظر: الحاشية الكبرى: ٤٠-٤٤].

* **العلة الجارية مُجْرَى الزحاف**: يُرَادُ به في «العَروض»: تغييرٌ في الأوتاد لا يلزم في القصيدة، وهو التشعيث، والخرم. وكل منهما مفصل في موضعه. [انظر: الحاشية الكبرى: ٤٤].

* **العلل الثواني والثوالث**: [انظر: العلة].

* **المُعَلّ**: يُرَادُ به في «الصرف»: ما اشتمل على حرف علة، بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه تغيير؛ نحو صيام، وهُيام، فإنّ أصلها: صَوَم، وهَيَم، ثم انقلبت الواو والياء ألفًا؛ وذلك لتحركهما وفتح ما قبلهما.

* **المُعْتَلّ**: يُرَادُ به في «النحو»: ما كان آخِرُ حرفٍ فيه حرفَ علة؛ سواء أكان أصليًّا أم زائدًا؛ وذلك مثل: رَمَى، دعا، رَضِيَ، اسْلَنْقى واسْرَنْدَى.

* ويغلب إطلاقه في «الصرف»: على ما كان أحدُ حروفه الأصلية حرفَ علة

من غير تقييد بآخر حرفٍ فيه؛ مثل: وَزَنَ، قال، رمى، وعى، طوى.

فالفعل: «رمى» معتل عند النحويين والصرفيين، و«باع» سالمٌ عند النحويين معتلٌ عند الصرفيين، و«اسلنقى» معتل عند النحويين سالم عند الصرفيين.

* **مُعتلّ العين**: يُرَادُ به: الفعل الأجوف. [انظر: الأجوف].

* **معتل الفاء**: يُرَادُ به: الفعل الذي أولُ حروفه الأصلية واو أو ياء؛ مثل: وعد، وزن، يَبِس، يَئس.

* **معتل اللام**: يُرَادُ به: الفعل الذي ثالث حروفه الأصلية واو أو ياء؛ مثل: رَضِيَ، طَوَى، دعا.

* **الإعْلال**: يُرَادُ به في الصرف: تغييرٌ يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (الألف والواو والياء)؛ بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف، أو تسكينه، أو قلبه حرفًا آخر، ويلحَق بأحرف العلة الهمزة.

فالحذف- ويُسمى الإعلال بالحذف- وهو حذف حرف العلة: فاسم المفعول من «قال» «مَقْوُول» على وزن مفعول، فنُقِلت حركة الواو الأولى إلى الساكن قبلها ثم حُذفت الواو الأولى من الكلمة فصارت: «مقول».

والتسكين والنقل- يُسَمَّى الإعلال بالنقل- هو جعل حرف العلة ساكنًا بنقل حركته إلى ما قبله أو بإلغائها؛ فالنقل كما في المثال السابق، والإلغاء كما في إلغاء حركة الياء في «يَمْشِي»؛ فالياء الأخيرة أصلُها مضموم، فألغيت الحركة.

والقلب- ويسمى الإعلال بالقلب- وهو تحويل حرف العلة إلى حرفٍ آخر؛ كما في «باع»: أصل الألف ياء «بَيَع»، ثم قلبت الياء ألفًا. وقَلْبُ حروف العلة جزءٌ من الإبدال؛ لأن الإعلال بالقلب تحويل حرف العلة إلى حرف علة آخر، والإبدال تحويل حرفٍ إلى آخَرَ علة أو غير علة. [انظر: الإبدال].

* **العَلَم**: يُرَادُ به: الاسمُ الموضوع لمعيَّن لا يتناول غيره، ومن ذلك أسماء الشخوص والمدن والأنهار والجبال والشهور.

* **العَلَمُ المُرْتَجَل:** يُرَادُ به: العلَم الذي لم يُستعمَل في شيء آخر قبل استعماله علمًا؛ مثل: «عِمْران»، «فَقْعس»، «حَيْوَة».

* **العلم المنقول:** يُرَادُ بـه: العلَـم المستعمَل قبل العلَمية في شيء آخر؛ كأن يستعمل اسم فاعل مثل «صادق»، أو اسم مفعول مثل «مسعود»، أو صفة مشبهة مثل «حسن» و«أمين».

* **عَلَم التثنية:** يُـرَادُ بـه: علامـة التثنيـة، وهـي: الألـف والنـون في حالـة الرفع،والياء والنون في حالتي النصب والجر. [انظر: الإيضاح للزجاجي: ١٢١].

* **عَلَم الجمع:** يُرَادُ به: علامة جمع المذكر السالم، وهي الـواو والنـون في حالـة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر. وعلامة جمـع المؤنـث الـسالم، وهـي الألف والتاء. [انظر: الإيضاح للزجاجي: ١٢١].

* **علم الجنس:** هـو مـا وُضـع للأجنـاس التـي لا تُؤْلَـفُ غالبًـا: كالـسباع، والوحوش، والأحناش، ومن غير الغالب أن يوضـع علـم الجنس لمـا يُؤْلَـف، أو لبعض المعاني.

فمن أعلام الأجناس التي لا تؤلف: «أُسامة» لجنس الأسـد، و«ثُعَالـة» لجـنس الثعلب، فيطلق «أسامة» على أي أسد، كـما يطلـق «ثُعالـة» عـلى أي ثعلـب، ومـن الأجنـاس المألوفـة قـولهم لمجهـول الـنسب: «هيّـان بـن بيّـان»، وللفـرس: «أبـو الدغْفاء»، وللبغل: «أبو الأثقال»، وللجمل: «أبو أيوب»، وللحمار: «أبـو صـابر»، وللدجاجة: «أم جعفر»، وللنعجة: «أم الأموال»، ومن أعـلام الأجنـاس للمعـاني «برّة» علَم على البر، و«فَجَارِ» علم على الفَجْرة، بمعنى الفجور.

وعلَم الجنس لا يقترن بأل، ويقع صاحبَ حالٍ، ويوصف بالمعرفة، ويقع مبتـدأً بلا مسوِّغ، ويُمنع من الصرف إن وُجدت علة مع العلمية تقتـضي منـع الـصرف، وبذلك اختلف علم الجنس عن النكرة، ومن ثَم قالوا: «علَم الجنس ما وُضع لمعين في الذهن». [انظر: الهمع ١: ٧٠].

* **عَلَم الشخص:** هو ما وُضع لمعيَّن في الخارج. [انظر: العلم].

* **عَلَم الاستقبال:** يُرَادُ به: الحرف الذي يُبدأ به الفعل المضارع، وهو الهمزة، والنون، والتاء، والياء. [انظر: حروف المضارعة، وانظر: شرح القصائد السبع الطوال: ١٤٣].

* **عَلَمُ الإضافة:** يُرَادُ به: الجر أو الخفض الذي يدل على أن الاسم في موضع المضاف إلى ما قبله.

* **عَلَم الفاعلية:** يُرَادُ به: الرفع؛ إذ يدل على أن الاسم في موقع الفاعل أو نائبه.

* **عَلَم المفعولية:** يُرَادُ به: النصب؛ إذ يدل على أن الاسم في موقع المفعولية.

* **العَلَم بالغلبة:** يُرَادُ به: ما لم يوضع لمعيَّن، ولكن بكثرة استعماله للدلالة على شخصٍ أو شيءٍ دون غيره صار عَلَمًا عليه؛ مثل: «ابن عمر» فهو ليس علمًا عند الوضع فهو يطلق على أي واحدٍ من أبناء عمر، ولكن لكثرة استعماله للدلالة على «عبد الله بن عمر» دون إخوته صار عَلَمًا عليه.

* **علامة الإعراب الأصلية:** يُرَادُ به: ما يظهر على آخر الأسماء المعرَبة من ضمَّة في حالة الرفع، أو فتحة في حالة النصب، أو كسرة في حالة الجر، وما يظهر على آخر الفعل المضارع المعرَب من ضمَّة في حالة الرفع، أو فتحة في حالة النصب، أو سكون في حالة الجزم.

* **علامة الإعراب الفرعية:** يُرَادُ به: ما ينوب عن علامات الإعراب الأصلية: كزيادةٍ أو حذفٍ في آخر الكلمة، أو إحلال الكسرة محل الفتحة، أو إحلال الفتحة محل الكسرة، وعلامات الإعراب الفرعية هي:

١ - **الواو:** وتنوب عن الضمة في جمع المذكر السالم وفي الأسماء الخمسة، فتكون علامةً للرفع فيهما.

٢- **الألف:** تكون علامةً للرفع نيابةً عن الضمة في المثنى، وتكون علامةً للنصب نيابةً عن الفتحة في الأسماء الخمسة.

٣- **الياء:** تكون علامةً للنصب نيابةً عن الفتحة في المثنى وجمع المذكر السالم، وتكون علامةً للجر في المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة.

٤- **الفتحة:** تكون علامةً للجر نيابةً عن الكسرة في الممنوع من الصرف.

٥- **الكسرة:** تكون علامةً للنصب نيابةً عن الفتحة في جمع المؤنث السالم.

٦- **ثبوت النون:** يكون علامةً للرفع نيابةً عن الضمة في الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة.

٧- **حذف النون:** يكون علامةً للنصب نيابة عن الفتحة، أو علامةً للجزم نيابةً عن السكون في الفعل المضارع المتصل بألف الاثنين، أو بواو الجماعة، أو بياء المخاطبة.

٨- **حذف حرف العلة:** يكون علامةً للجزم نيابةً عن السكون في الفعل المضارع المعتل الآخر.

* **العُمْدة:** يُرَادُ به: الاسم الذي يكون ركنًا أساسيًا في الجملة، والعُمَد ثلاثة: الفاعل، أو نائبه، والمبتدأ، والخبر. [انظر: الهمع ١: ٩٣].

* **العماد:** يُرَادُ به: عند الكوفيين ما يسميه البصريون ضمير الفصل. [انظر: ضمير الفصل، والدعامة، وانظر: معاني القرآن للفراء ٣: ٣٧، ١: ١٠٤، ٢٤٨، ٢٤٩، وتفسير الطبري ٧: ٤٢٩، وشرح المفصل ٣: ١١٠، والهمع ١: ٦٨].

* **الاعتماد:** يُرَادُ به في «العَروض»: عند الجمهور قبض «فعولن» في بحر الطويل قبل ضربه المحذوف، ويُطلق على سلامة نون «فعولن» في بحر المتقارب قبل ضربه الأبتر.

ومثال قبض فعولن في بحر الطويل قبل ضربه المحذوف قول الشاعر:

وما كل ذي لبٍّ بمؤتيك نصحَه ... وما كل مؤتٍ نصحَه بِلَبيبِ

وما كل/ لذي لبين/ بمؤتي/ ك نصحهو	وما كل/ لمؤتن نص/ حهوب/ لبيبن
فعولن/ مفاعيلن/ فعولن/ مفاعلن	فعولن/ مفاعيلن/ فعول/ مفاعي
سالم/ سالم/ سالم/ مقبوض	سالم/ سالم/ مقبوض/ محذوف

ومثال سلامة فعولن في بحر المتقارب قبل ضربه الأبتر قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ عُوجَا عَلَى رَسْمِ دَارٍ	خَلَتْ مِن سُلَيْمَى وَمِنْ مَيَّهْ
خليلي/ يعوجا/ على رس/ مدارن	خلت من/ سليمى/ ومن مي/ يه
فعولن/ فعولن/ فعولن/ فعولن	فعولن/ فعولن/ فعولن/ فع
سالم/ سالم/ سالم/ سالم	سالم/ سالم/ سالم/ أبتر

وأطلقه الأخفش على كل جزء في الحشو زوحف بزحاف غير مختصٍّ به: كالخبن، وعلى هذا فهو عامٌّ لكل جزء بالصفة المذكورة، ومقتضاه أن الحشو المزاحف بما يخصُّه لا يسمَّى اعتمادًا: كحشو الوافر المزاحف بالنقص فإنه لا يدخل في شيء من أعاريضه وأضرُبِه.

وأطلقه بعضهم نقلًا عن الزجاج على كل جزءٍ من أجزاء الحشو دخله زحاف، وقيل: هو اسمٌ للأسباب التي تُزاحَف؛ لأنها تزاحف اعتمادًا على الوتد قبلها أو بعدها. [انظر: الكافي: ٣٠، ١٣٢، ١٤١، والحاشية الكبرى: ٩٤].

* **العامل:** يُرَادُ به: ما يوجب كونَ آخر الكلمة على وجهٍ مخصوص من الإعراب، والعامل نوعان، عاملٌ لفظي، وعاملٌ معنوي. [انظر: شرح الرضي على الكافية ١: ٢٥].

* **العامل اللفظي:** يُرَادُ به: الكلمة المؤثرة نحويًّا في ضبط آخرِ كلمةٍ أخرى على وجهٍ مخصوص من الإعراب، كحروف الجر؛ فإنها تؤثر نحويًّا في الأسماء التي بعدها فتجعلها مجرورة في مثل قولنا: الطائر في القفص.

ومن العوامل اللفظية الأفعال: فهي ترفع الفاعل وتنصب المفعول به، وبقية

المفعولات، والحال، والمصدر. والمشتقات تعمل عمل أفعالها بشروطٍ مفصلة في كتب النحو. والأسماء المضافة تعمل الجر في المضاف إليه.

ونواصب الفعل المضارع وجوازمه، ونواسخ المبتدأ والخبر، وحروف الجر الأصلية والزائدة وشبهها.

* **العامل المعنوي**: يُرَادُ به: ما أوجب كونَ آخر الكلمة على وجهٍ مخصوص من الإعراب، وليس ملفوظًا به ولا مقدَّرًا، وذلك مثل: (الابتداء)؛ فهو عامل الرفع في المبتدأ عند البصريين، ومثل (الخلاف)؛ فهو عامل نصب الفعل المضارع بعد واو المعيَّة عند الكوفيين.

* **عائد الصلة**: يُرَادُ به الضمير الذي تشتمل عليه جملة صلة الموصول الاسمي، ويعود على الاسم الموصول ويطابقه ليربط بين هذه الجملة والاسم الموصول؛ مثل: نجح الطلبة الذين اجتهدوا؛ فواو الجماعة هي عائد الصلة، وقد ينوب عن هذا الضمير اسمٌ ظاهر كلفظ الجلالة في قول الشاعر:

فيا رَبَّ ليلى أنت في كل موطنٍ ... وأنت الذي في رحمة الله أطمعُ

وقد يُحذف عائد الصلة؛ كما في قولنا: قرأتُ الكتاب الذي اشتريتُ. ولحذفه شروط مفصَّلة في كتب النحو. [انظر: الهمع ١: ٨٦].

* **العِوَض**: يُرَادُ به في «الصرف»: زيادةُ حرف على الكلمة نظرًا لحذف حرف آخر منها، ولا يحل الحرف الزائد محل الحرف المحذوف؛ مثل: عدة، وثقة؛ فالتاء هنا ليست للتأنيث ولا للمرة أو الهيئة؛ وإنما هي عوض عن فاء الكلمة المحذوفة، وهو الواو من «وَعَدَ»، و«وثِقَ».. وكذلك التاء في (صيارفة)؛ فهي عوض عن ياء (صياريف)، وكذلك الميم في (اللهم) عوض عن ياء النداء في (يا الله).

* **عَيْنُ الكلمة**: يُرَادُ به في الصرف: الحرف الثاني الأصلي في الكلمة، وقد قابل علماء الصرف أصول الكلمة الثلاثية بالفاء والعين واللام، فالحرف الأول يقابله الفاء ويسمى فاء الكلمة، والثاني يقابله العين ويُسمى عين الكلمة، والثالث يقابله

اللام ويُسمى لام الكلمة؛ ففي كلمة «قمر» تُعد الميم هي عين الكلمة، وفي «كتب» تعد التاء عين الكلمة، وفي كلمة «انطلق» تعد «اللام» عين الكلمة؛ لأن أصلها «طلق»، وفي كلمة «انتقل» تعد «القاف» عين الكلمة؛ لأن أصلها نَقَلَ، وهكذا.

الغين

* **الإغراء**: يُرادُ به: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمد عليه؛ كأن نقول لشخص: الاجتهادَ، الاجتهادَ الاجتهادَ، الاجتهادَ والصبرَ. وهذه الكلمات تُنصب على أنها مفعولٌ به لفعل محذوف تقديره الْزم. [انظر: الهمع ١: ١٧٠].

كما أُطلق الإغراء على الظروف والجار والمجرور المستعملةِ أسماءَ أفعال، وهي موقوفة على السماع؛ ومن ذلك:عليك، عندك، دونك، أمامك، مكانك، وراءك، إليك. [انظر: المقرب ١: ١٣٥، والجمل للخليل بن أحمد: ٥٤].

* **الإغرام**: يُرادُ به: عيبٌ من عيوب القافية، وهو دون التضمين، كأَنّ اقتضاء التضمين أشد منه. والتضمين هو ألّا يتم المعنى في بيتٍ واحد [انظر: مصطلح التضمين]، فالإغرام دون التضمين كقول النابغة:

فلو كانوا غداة البين منُّوا ... وقد رفعوا الخدورَ على الخيامِ

صفحتُ بنظرةٍ فرأيتُ منها ... بجنب الخدرِ واضِعَةَ القِرَامِ

فأداة الشرط وفعله في البيت الأول، وجوابه في البيت الثاني، وهذا أخفُّ من احتياج (إنّ) وهي قافية إلى خبرها كما في قول النابغة:

وهم وردوا الجِفار على تميم ... وهم أصحاب يومِ عكاظَ إنِّي

شهدت لهم مواطن صادقات ... شهدن لهم بحُسْن الظن منِّي

وقال أبو العلاء المعرى: «وكان بعض المتأخرين يزعم أن الإغرام أن يتم وزن البيت ولا تتم الكلمة. وهو لا يُعرَفُ في شعر العرب، وإنما يتعمَّدُه المحدَثون؛

كقول القائل:

أبـا بكـرٍ لقـد جاءتـك مـن يحيـى بـن منـصو
رِ الكـأسَ فخـذها منـه صرفًـا غـير ممـزو
جـةٍ جنَّبـكَ الله أبـا بكـر مـن الـسُّو

[انظر: مصطلح التضمين، وانظر: الفصول والغايات: ٥٢٧، ٥٢٨].

* **الغُلُو**: يُرَادُ به في «العَروض»: حركة ما قبل الغالي: كحركة القاف من قول رؤبة:

* وقاتم الأعماق خاوي المخترقن *

[انظر: الكافي ١٥٩، ١٦٠، والمعيار في أوزان الأشعار: ٩٨].

* **الغالي**: يُرَادُ به في «العَروض»: النون التي تلحق الرويّ المقيد، زائدة على الوزن غير محتسب به في التقطيع، وهو من زيادات الأخفش؛ وذلك كما في قول رؤبة:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن   مشتبه الأعلام لمّاع الخفقِن

فالنون هي «الغالي»، وحركة القاف التي قبلها هي «الغلو». [انظر: تنوين الغالي].

* **الاستغاثة**: يُرَادُ به: نداء مَن يفرّج كربة أو يُنْقذ من خطر؛ مثال ذلك قولنا: يا لله للمستضعفين. وحرف النداء «يا» لابد أن يكون مذكورًا، والمستغاث به في المثال لفظ الجلالة جُرَّ باللام المفتوحة، وهو الغالب، والمستغاث له (المستضعفين) جُرَّ باللام المكسورة على الأصل.

* **غير المنصرِف**: يُرَادُ به: الاسم الذي لا تدخله الكسرة في آخره ولا التنوين لاجتماع علَّتين، أو لوجود علة واحدة تقوم مقام العلتين.

واجتماع العلتين يكون على النحو الآتي:

١- العلَمية والعُجْمَة؛ مثل: إبراهيم، وإسحاق، ويعقوب.

٢- العلَمية والتأنيث؛ مثل: فاطمة، وسعاد، وطلحة.

٣- والعلَمية والعدل؛ مثل: عُمر، زُفر، جُشم.
٤- العلَمية وزيادة الألف والنون؛ مثل: عثمان، عفان.
٥- العلَمية ووزن الفعل؛ مثل: أحمد، يزيد، تغلب.
٦- العلَمية والتركيب المزجيّ؛ مثل: بعلبك، حضرموت.
٧- الوصفية ووزن الفعل؛ مثل: أصغر، وأعمى.
٨- الوصفية وزيادة الألف والنون في (أفعل) الذي مؤنثه (فُعْلى)؛ مثل: ظمآن، جوعان.
٩- الوصفية والعدل؛ مثل: أُخَر.

والعلّة التي تقوم مقام العلتين:

١- ألف التأنيث الممدودة؛ مثل: صحراء، صفراء، عرجاء.
٢- ألف التأنيث المقصورة؛ مثل: حُبْلى.
٣- صيغة منتهى الجموع؛ مثل: مساجد، مصابيح.

[انظر: شرح الكافية للرضي ١: ٣٥، وانظر: المنموع من الصرف].

* **غير الواجب**؛ يُرَادُ به: غير الخبري؛ أي الإنشائي. [انظر: الكتاب ١: ٤١٦، ٤٢٤].

* **الغاية**؛ يُرَادُ به في «العَروض»: كل تغيير لزم الضربَ مما لا يجوز مثلُه في الحشو، وهذا التغيير يكون بثلاثة أشياء: إسقاط حرف متحرك، وإسقاط زنة حرف متحرك، وزيادةٌ تلحق الجزء لم تكن فيه في الأصل.

وقيل: هو كلُّ ضرب مخالف للحشو صحَّةً واعتلالًا، كما في «فعولن» الضرب الأول من المتقارب- فإنه لازمٌ للصحة، بخلاف الحشو فإنه يجوز فيه الصحة والاعتلال، وكـ«مستفعل» الضرب الثاني من الرجز، و«فاعلن» الضرب الأول من البسيط: فإنَّ القطع يلزم الأول، والخبن يلزم الثاني، بخلاف الحشو. [انظر: الكافي: ١٤٢، الحاشية الكبرى: ٩٥].

* **الغايات**؛ يُرَادُ به: الظروف التي تُقْطَع عن الإضافة؛ كقَبْل، وبعد، وفوق، وتحت،

وقُدَّام، وأمام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، و(مِنْ عَلُ)، وأولُ في قولهم: ابدأ بهذا أولُ. وقد عُدَّ من الغايات (حَسْبُ)، و(غيرُ)، وهما ليسا من الظروف؛ نقول: قبضت عشرةً حسْبُ، وقبضت عشرة لا غيرُ، وقبضت عشرة ليس غيرُ.

وسُميت غايات لَمّا كانت ملازمة للإضافة، وغاية المضاف بالمضاف إليه؛ فلما قُطعت عن الإضافة صارت هذه الأسماء حدودًا وغايات ينتهي الكلام عندها؛ أي إن الغاية هي المضاف إليه، فلما حُذف المضاف إليه وقامت هذه الأسماء مقامه انتقل منه إليها وصفُه واسمُه، وهو الغاية. وقيل: تسميتها بالغايات مخصوص بحالة القطع عن الإضافة. وقيل: هي غايات مطلقًا.

[انظر: شرح المصباح: ٣٩٧-٤٠٣، والمفصل للزمخشري: ١٦٨].

الفاء

* **فاء الجزاء:** يُرَادُ به: الفاء التي تقعُ في جملة جواب الشرط، ويجبُ الاقتران بهذه الفاء، إذا كان جواب الشرط واحدًا مما يلي:

١- الجملة الطلبية: وهي تشمل الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي.

٢- الجملة الفعلية المصدَّرة بالحرف «قد» أو «سوف» أو «السين».

٣- الجملة الفعلية المنفية بالحرف «ما» أو «لن» أو «إن»، وإذا كانت أداة الشرط «إذا» وحرف النفي «إنْ» جاز اقتران جواب الشرط بالفاء وجاز تركها؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ [الأنبياء: ٣٦].

٤- الجملة المصدَّرة بكلمة لها الصدارة؛ مثل: «رُبَّ»، و«كأنَّ»، وأدوات الشرط، وأداة القسم عند كثير من النحويين؛ ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

إن كان عادكم عيدٌ فرُبَّ فتى ... بالشوق قد عاده مِن أمركم حزنُ

وقوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ

أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢].

وكقولنا: متى تعتمد الدولة على أسباب القوة فوالله يخافها الأعداء.

٥- الجملة الفعلية التي فعلها جامد؛ مثل: نِعْم، بِئْسَ، حبَّذا، لا حبذا، عسى، ليس.

٦- الجملة الاسمية مثبتةً أو منفيةً.

وقد تحل «إذا» الفجائية محل الفاء في الدخول على الجملة الاسمية، واشترط بعض النحويين في هذه الحال أن تكون أداة الشرط «إنْ»، واتفقوا على اشتراط أن تكون الجملة الاسمية غير دالة على الطلب، ولا مسبوقة بنفي ولا بناسخ.

* **فاء السببية الجوابية:** يُرَادُ به: الفاء التي تدل على أن ما بعدها مسبَّب عما قبلها، ولابد أن تُسبق بطلب أو نفي محضين ويليها فعل مضارع منصوب؛ مثل: أتعرف لنفسك حقَّها فتصونَها عن الهوان، وتدل أيضًا على أن ما بعدها مُترتِّب على ما قبلها ترتيبَ الجواب عن السؤال؛ سواء أكان ما قبلها مشتملًا على الاستفهام أم غير مشتمل عليه؛ أي تدل على أن ما بعدها بمنزلة الجواب لما قبلها؛ ولأنها تدل على السببية والجوابية معًا سُميت فاء السببية الجوابية، لكن شاع الاكتفاء بتسميتها فاء السببية اختصارًا، مع إرادة أنها تدل على الجواب أيضًا.

* **فاء العِماد:** يُرَادُ به: الفاء الداخلة على الخبر بعد (أما)؛ فتقول: أما زيد فعاقل، وأما محمد فلبيب؛ فالفاء عمادٌ وما بعدها خبر عما قبلها؛ أي يعتمد عليها في الربط بين الخبر والمبتدأ. [انظر: الجمل للخليل بن أحمد: ٣١٠، الطبعة الأولى].

* **فاء الكلمة:** يُرَادُ به في «الصرف»: الحرف الأول الأصلي من حروف الكلمة؛ ففي كلمة «قمر» تُعد «القاف» هي فاء الكلمة، وكلمة «استخرج» تعد «الخاء» فاء الكلمة، وكلمة «آبار» تعد «الباء» فاء الكلمة. [انظر: عين الكلمة].

* **فتحة التركيب:** يُرَادُ به: فتحةٌ تطرأ على آخر الاسم المعرب عند تركيبه مع (ما) بعده؛ كما في قول الشاعر:

أَثَــوْرَ مــا أَصِــيدُكُم أَمْ ثَــوْرَيْنْ أم تِــيكُمُ الجَــمَّاءَ ذاتِ القَــرْنَيْنْ

فقوله: «أثورَ ما» فتحة الراء منه فتحة تركيب (ثور) مع (ما) بعدها. [انظر الخصائص ٢: ١٨٠، ١٨١].

* **الافتخار والابتهاء:** يُرَادُ به: النصب على الاختصاص. [انظر: الكتاب ١: ٢٥٠، وانظر: المنصوب على الاختصاص].

* **المفرد:** يُرَادُ به: ما لا يقصد بجزءٍ منه الدلالة على جزء معناه، وهو الكلمة، فكلمة (جمل) مثلا تدل على الحيوان المعروف، ولا يقصد بالجيم الدلالة على جزء من أجزاء الحيوان. وكذلك الحال في الميم واللام.

ويراد به الاسم غير المثنى وغير المجموع.

* ويراد به في باب الخبر، والحال، والنعت: ما ليس جملةً ولا شبه جملة، وإذا قلنا: عليٌّ قائد الجيش، وخالد حامل اللواء، كان الخبر في الجملتين مفردًا أيضًا.

* ويراد به في باب النداء، ولا النافية للجنس: ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا بالمضاف، فإذا قلنا: يا قائد الجيش، ويا حامل اللواء، لا يُعدُّ المنادى فيهما مفردًا، وقد كان مفردًا في باب الخبر.

* وقد يراد في باب الخبر ما يقابل الجملةَ فقط عند من قسَّم المفرد ثلاثة أقسام: قسمٌ لا يدُلّ جزؤه على جزء معناه وهو عين المبتدأ في المعنى، وقسم ينزل منزلة المبتدأ من جهة المعنى؛ نحو قولك: عليٌّ حاتمٌ جودًا، وقسمٌ واقع موقع ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهو الظرف والجار والمجرور، بشرط أن يكونا تامَّين، وعلى هذا يعد الظرف والجار والمجرور من قبيل المفرد في باب الخبر. [انظر: المقرب لابن عصفور ١: ٨٣].

* **التفسير:** يُرَادُ به: التمييز، وهو اسمٌ جامدٌ منصوب يُبين ما كان مُبْهَمًا من ذوات أو نسب. [انظر: التمييز، وانظر: معاني القرآن للفراء ٢: ١٥٩، ٣٠٨، والواضح للزبيدي: ٩٠، ٩١، وشرح القصائد السبع الطوال: ١١، ٧٠، ٤٠٩].

* **التفسير للفعل**: يُرَادُ به المفعول لأجله [انظر: المفعول لأجله، وانظر: تفسير الطبري ٢: ٧٣، ٣: ٣٥٤].

* **المُفسِّر**: يُرَادُ به: البدل. [انظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٢٧٣، ٣: ١٥٤]، كما أُريد به التمييز. [وانظر: تفسير الطبري ٣: ٩٠].

* **الفصل**: يُرَادُ به في «العَروض»: كلُّ تغييرٍ اختص بالعَروض- التفعيلة الأخيرة من النصف الأول من البيت- ولم يجز مثله في الحشو. وهذا يكون بإسقاط حرف متحرك فصاعدًا. [انظر: الكافي للتبريزي: ١٤١، والوافي: ٢٠٢].
وقيل: هو كل عروض مخالفة للحشو صحةً واعتلالًا؛ كما في «مستفعلن» عروض المنسرح؛ للزومها الصحة؛ إذ لا يدخلها الخبل، فلا يجوز فيها «فعلتن» مع جوازه في الحشو، وكما في «مفاعلن» عروض الطويل، وكما في «فعلن» عروض البسيط؛ فإن القبض يلزم الأولى، والخبن يلزم الثانية، مع جوازهما في الحشو [انظر: الحاشية الكبرى: ٩٤، ٩٥].

* **الفاصلة الصغرى**: يُرَادُ به في «العَروض»: ثلاثة أحرف متحركة بعدها حرف ساكن؛ مثل: «عَلَمًا» و«جبلًا»؛ لأن التنوين نون ساكنة. [انظر: الكافي: ١٨].

* **الفاصلة الكبرى**: يُرَادُ به في «العَروض»: أربعة أحرف متحركة بعدها ساكن؛ مثل: «عَلِمَتَا»، «سَمَكَةٌ». [انظر: الكافي: ١٨].

* **الفضْلة**: يُرَادُ به: الاسم الذي لا يكون ركنًا أساسيًا في الجملة وهو ما خلا من العلاقة الإسنادية: كالمفعول به، والمفعول فيه، ولأجله، ومعه، والمفعول المطلق، والحال، والتمييز، والمستثنى غير المفرَّغ، والأسماء التي تلي حروف الجر.
أما المستثنى المفرَّغ: فإذا أُعْرب خبرًا، أو فاعلًا، أو نائب فاعل، عُدَّ عُمْدة؛ مثل: ما محمدٌ إلا رسولٌ، ما فاز إلا المجدُّ، ما يُعاقب إلا المهملُ، ويُعدُّ فضلة في غير ذلك. [انظر: شرح الرضي على الكافية: ١: ٢٥].

* **الفاضِلة**: يُرَادُ به: الفاصلة الكبرى. قال أبو العلاء المعري: «وبعضهم يسمى الفاصلة الكبرى: الفاضلة لزيادتها في الحركات». [انظر: الفصول والغايات: ١٧٤، ١٧٥].

* **الفعل**: يُرَادُ به: الكلمة الدالة على حدثٍ مقترن بزمن مثل: كتبَ، يكتبُ، اكتبْ، وقد يطلق على الاسم المشتق الذي يعمل عمل الفعل. [انظر: تفسير الطبري ٢: ٣٢١]. وقد يُطلق على الاسم الواقع بعد اسمٍ محلًّى بأل مسبوقٍ باسم إشارة؛ كقولك: هذا الحمار الفارهُ. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ١٢].

* **الفعل المبني**: يُرَادُ به ما يأتي:

١- الفعل الماضي: وهو مبني على الفتح؛ مثل: أكرمَ، ونصرَ. ويُبنى على الضم إذا اتصل بواو الجماعة؛ نحو: نصرُوا. ويُبنى على السكون إذا اتصل بضمير رفع متحرك؛ مثل: كتبْتُ، وكتبْنا، وكتبْتما وكتبْتم، وكتبْتُنَّ، هذا مذهب الكوفيين. أما البصريون فقالوا: إن الفعل الماضي مبني على الفتح دائمًا ظاهرًا أو مقدَّرًا، ويكون الفتح مقدَّرًا عنه اتصاله بواو الجماعة، والمانع من ظهور الحركة مناسبة الواو، وعند اتصاله بضمائر الرفع المتحركة تكون الفتحة مقدرة، والمانع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لِدَفْعِ كراهة توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

٢- الفعل المضارع: إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالًا مباشرًا يُبنى على الفتح؛ مثل: لأجتهدَنّ، وإذا اتصلت به نون النسوة يُبنى على السكون؛ مثل: الطالبات يُكْتُبْنَ.

٣- فعلُ الأمر: وهو يُبنى على ما يُجزم به مضارعه؛ فيكون مبنيًّا على السكون؛ مثل: «اكتبْ»، ويكون مبنيًّا على حذف حرف العلة مثل: «ارْمِ» و«اسْعَ»، و«ادعُ»، ويكون مبنيًّا على حذف النون إذا أُسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة؛ مثل: اكتبا، واكتبوا، واكتبي.

* **الفعل المبني للمجهول:** [انظر: المبني للمجهول].

* **الفعل المبني للمعلوم:** [انظر: المبني للمعلوم].

* **الفعل المبني للفاعل:** [انظر: المبني للفاعل].

* **الفعل المبني للمفعول:** [انظر: المبني للمجهول].

* **الفعل التام:** يُرَادُ به: الفعل المتصرِّفُ المستعمَل منه الماضي والمضارع والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وباقي المشتقات.

ويراد به الفعل الذي يكتفي بمرفوعه؛ أي يكون طرفًا في الإسناد؛ مثل: نجح محمد، وفاز المجد، بخلاف «كان» وأخواتها؛ إذ هي ليست طرفًا في الإسناد، ولا تكتفي بمرفوعها؛ لأن مرفوعها كان مبتدأ وما زال يحتاج إلى خبر.

* **الفعل المجرَّد:** يُرَادُ به: ما كانت جميعُ حروفه أصلية ثلاثيًّا؛ مثل: فتح، ويقال له المجرد الثلاثي، أو رباعيًّا؛ مثل: دحرج، ويقال له المجرد الرباعي، ولا يكون الفعل المجرد أكثر من أربعة أحرف.

* **الفعل الجامد:** يُرَادُ به: الفعل الذي يلزم صورةً واحدةً وزمانًا واحدًا، ومن هذا النوع:

١- «قَلَّ» للنفي.

٢- «تبارك» من البركة.

٣- «هَدَّ» بمعنى كَفَى.

٤- «كَذَبَ» بمعنى وَجَبَ؛ مثل: «كَذَبَ عليك الحجُّ»؛ أي وجب. وقد يكون للإغراء، والمغرَى به مرفوع.

٥- «يَهِيط» بمعنى يصيح ويضج، ولا يستعمل إلا مضارعًا.

٦- «أهَلُم» بفتح الهمزة والهاء وضم اللام، وبضم الهمزة وكسر اللام، ولم يستعمل منه إلا المضارع في أكثر اللغات.

٧- «أهاء» بالبناء للفاعل: آخُذُ، وبالبناء للمفعول بمعنى أُعطي، ولم يُستعمل منه إلا المضارع.

٨- «هاء» بالمد والكسر، و«ها» بالقصر والسكون بمعنى: خُذْ، وتلحقه الضمائر؛ فيُقال هاء وهائي، وهائين، وهاؤم، وهاؤن.

٩- «عِمْ» صباحًا، بمعنى انعم صباحًا، ولم يُستعمل منه إلا الأمر، وقال أبو حيان: سُمع مُضارعه.

١٠- «يَنبغي» لم يُستعمل منه إلا المضارع، وقال أبو حيان: وسُمع ماضيه.

١١- «هاتِ»، وربما قيل: هاتى يُهاتي.

١٢- «تعال» بمعنى أقبل.

١٣- «هلُمّ» لم يستعمل منه إلا الأمر، وتلحقه الضمائر، وعند الحجازيين لا تلحقه الضمائر فهو اسم فعل.

١٤- «ليس» لم يستعمل إلا ماضيًا، وهو للنفي ويعمل عمل كان.

١٥- أفْعال المدح: نِعْم، حبَّذا.

١٦- أفعال الذم: بئس، ساء، لا حبذا.

١٧- و«عدا» و«خلا» في الاستثناء.

[انظر: ارتشاف الضرب ٤: ١٠٣٥-٢٠٤٠، وهمع الهوامع ٢: ٨٣].

* **الفعل المُجاوِز:** يُرَادُ به: الفعل المتعدي، وسيأتي بيانه. [انظر: الفعل المتعدي].

* **الفعل الأجْوف:** يُرَادُ به: ما كان ثاني أصوله حرف علَّة. [انظر: الأجوف].

* **الفعل الدائم:** يُرَادُ به: عند بعض النحويين الفعل المضارع الدال على الحال، وقد أطلقه الكوفيون على اسم الفاعل. [انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ٨٦، والواضح للزبيدي: ٨].

* **الفعل المَزِيد:** يُرَادُ به: الفعل المشتمل على حرفٍ زائد أو أكثر على حروفه

الأصلية؛ مثل: أخرجَ، قاتل، عظَّم، تقاتل، انطلق، استخرج، تدحرج، اطمأنَّ، اقشعرَّ.

* **الفعل السالم**: يُرَادُ به في «**الصرف**»: ما يرادف الصحيح، وهو الفعل الذي ليس في مقابلة فائه وعينه ولامه حرفُ علة ولا همزةٌ ولا تضعيف، هذا هو المشهور، وبعضهم فرّق بين السالم والصحيح وقال: السالم ما مر، والصحيح ما ليس في مقابلة الفاء والعين واللام منه حرفُ علة فحسب، فكل صحيح سالم، من غير عكس. ويراد به في «**النحو**»: ما ليس في آخره حرفُ علة؛ سواء أكان في غيره أم لا، وسواء أكان أصلًا أم زائدًا، فيكون «نَصَرَ» سالمًا عند الطائفتين، و«رمى» غير سالم عندهم، و«باع» غيرَ سالم عند الصرفيين وسالمًا عند النحويين، و«اسلنقى» سالمًا عند الصرفيين وغيرَ سالم عند النحويين.

* **الفعل الصحيح**: يُرَادُ به: الفعل الخالي من حروف العلَّة. وقيل: هو مرادفٌ للفعل السالم. [انظر: الفعل السالم].

* **الفعل المتصرِّف**: هو ما اختلفت أبنيته لاختلاف زمانه؛ فيُصاغ من مادته ماضٍ، ومضارع، وأمر، واسم فاعل، واسم مفعول.. إلخ.

مثل: سمع، يسمع، اسمعْ، سامع، مسموع، سميع، مَسْمع.

* **الفعل الأصَمّ**: يُرَادُ به: الفعل الذي عينُه ولامه من جنسٍ واحد. مثل: سرّ، وفرَّ، ومدّ، وامتدّ، واستمدّ، وشدّ، ويشتدُّ.

وقيل له الأصم لشدته، أو لأنه تكرر فيه حرفٌ واحد فشابه الأصم؛ لأنه يكرر الحرف حتى يسمع. [انظر: نزهة الطرف في علم الصرف للميداني: ١٣].

* **الفعل المضارع**: يُرَادُ به: الفعل الدال على حدث في زمن التكلم أو بعده؛ مثل: يكتُب، والفعل المضارع يُبنى على الفتح إذا اتصل بنون التوكيد اتصالًا مباشرًا، ويُبنى على السكون إذا اتصل بنون النسوة، ويُعرب فيما عدا ذلك؛ فيكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجزومًا، وفقًا لعوامل كل حال.

* **الفعل المُضعَّف:** يُرَادُ به: ما كُرر فيه حرفٌ من حروفه الأصلية؛ مثل: «شدّ»، و«زلزل».

* **الفعل المتطاوِل:** يُرَادُ به: الفعل الممتد؛ مثل: جعل فلانٌ يديم النظر حتى يعرفك؛ ألا ترى أن إدامة النظر تطول. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ١٣٣، وتفسير الطبري ٤: ٢٩٠].

* **الفعل المُتعدِّي:** يُرَادُ به: الفعل المحتاج إلى المفعول به، ويسمَّى المجاوز، والواقع، وهو ثلاثة أنواع:

أ- ما ينصب مفعولًا واحدًا؛ مثل: نال المجدُّ جائزةً، وقرأتُ كتابًا.

ب- ما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهذا النوع هو المعروف بظن وأخواتها؛ مثل: ظن الطالب النجاحَ سهلًا.

ج- ما ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبرًا؛ مثل: منح، أعطى، سأل، كسا؛ تقول: منحتُ الفائزَ جائزةً.

* **الفعل العِلاجي:** يُرَادُ به: ما يحتاج في حدوثه إلى تحريك عضوٍ، أو استعمال حاسة من الحواس الظاهرة؛ مثل: ضرب، شتم، أكل، أبصر، سمع.

* **الفعل المعتل:**

* يُرَادُ به في «النحو»: ما كان آخره حرف علَّة؛ سواء أكان أصليًّا أم غير أصلي.

* ويراد به في «الصرف»: ما كان أحد حروفه الأصلية حرف علَّة. [انظر: المعتل].

* **الفعل غير العلاجي:** يُرَادُ به: الفعل الذي لا يحتاج في حدوثه إلى تحريك عضو، أو استخدام حاسة من الحواس الظاهرة. وهو ما يعرف بالفعل القلبي؛ مثل: ظن، علم، فكر، اقتنع، أيقن، عرف.

* **الفعل غير المُلاقي:** يُرَادُ به: الفعل غير المتعدِّى- أي اللازم- وهو الفعل

الذي لم يلاقِ مصدرُه مفعولًا. نحو (قام)، و(احمرَّ)، و(طال) إذا أُريد به ضد (قَصُر) خاصة، وإن أردت به معنى (علا) كان متعديًا.

والأفعال التي لا تتعدى هي ما كان خلْقَةً نحو: (اسودّ)، و(احمرّ)، و(اشْهابّ). أو ما كان فعلًا من أفعال حركة الجسم بغير ملاقاةٍ لشيء آخر مثل: (قعد) و(قام) و(سار) و(غار)، فهذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيئته في ذاته. أو ما كان فعلًا من أفعال النفْس غير متشبث بشيء خارج عنه مثل: (كرُم)، و(مَلُح)، و(حسُنَ)، و(سَمَحَ) وما أشبه ذلك. [انظر: الأصول لابن السراج ١: ١٦٩، ١٧٠].

* **الفعلُ غيرُ الواجب:** يُرَادُ به: الفعل الذي لم يقع. [انظر: الكتاب ٢: ١٥٤].

* **الفعلُ غير الواقع:** يُرَادُ به: الفعل اللازم. وهو اصطلاحٌ كوفي. [انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ٢١٧، وديوان الأدب للفارابي ١: ٨٠، والأشموني بحاشية الصبان ٢: ٥٧].

* **الفعلُ المستقبَل:** يُرَادُ به: الفعل المضارع الدالُّ على المستقبل. [انظر: الإيضاح للزجاجي: ٧٥، والواضح للزبيدي: ٨].

* **الفعل القاصر:** [انظر: الفعل اللازم].

* **الفعل القلْبي:** يُرَادُ به: الفعل غير العلاجي، وقد سبق بيانه.

* **الفعل اللازم:** يُرَادُ به: الفعل الذي لا يصل إلى المفعول به بنفسه، بل يصل إليه بحرف جر، أو بوسيلة أخرى. [انظر: التعدية].

ويُعرف هذا النوع من الأفعال بمعناه أو بصيغته:

فمن جهة المعنى: يكون الفعل دالًّا على السجية والطبيعة؛ مثل: شرُف وكرُم، وحسُن، أو دالًّا على نظافةٍ أو دنس؛ مثل: نظُف، وطهُر، ودنُس. أو دالًّا على لون؛ مثل: احمرَّ، واصفرّ، أو دالًّا على المطاوعة؛ أي الاستجابة لأثر فعل آخر؛ مثل:

مددتُه فامتد، وكسرته فانكسر. أما من جهة الصيغة: فمن الصيغ التي تكون لازمة فَعُلَ؛ مثل: حَسُن العملُ؛ وانفعل، مثل: انهمر المطر، واستفعل؛ مثل: استأسد الذئب، وتفعلل؛ مثل: تسلّل اللص. وافعلّ؛ مثل: اطمأنّ المتهمُ، وافعنلل؛ مثل: احْرَنْجم القومُ.

* **الفعل الذي لا يتعدى الفاعل:** يُرَادُ به: الفعل اللازم، وقد سق بيانه.

* **الفعل المثال:** يُرَادُ به: الفعل الذي أول أصوله واوٌ أو ياءٌ. [انظر: معتل الفاء].

* **الفعل الماضي:** يُرَادُ به: الفعل الدالُّ على حدوث شيءٍ في زمنٍ سابق على زمن التكلم؛ مثل: كتب، فهم، علم. وهذا الفعل مبني دائمًا؛ فيُبنى على الفتح الظاهر إذا أُسند إلى ظاهر، أو إلى ألف الاثنين، أو إلى ضميرٍ مستتر؛ فتقول: نجحَ المجدُّ، والمجدان نجحا، ومحمد نجح.

ويُبنى على فتحٍ مقدَّر إذا أُسند إلى واو الجماعة، أو ضمير رفع متحرك، وقيل: إذا أسند إلى واو الجماعة كان مبنيًّا على الضم؛ فتقول: المجدون نجحوا، وإذا أسند إلى ضمير رفع متحرك كان مبنيًّا على السكون؛ مثل: المجدات نجحن. [انظر: الفعل المبني].

* **الفعل الملاقي:** يُرَادُ به: الفعل المتعدي؛ أي الذي لاقى مصدرُه مفعولًا. وهو كل حركة للجسم كانت ملاقيةً لغيرها. مثل: أتيت زيدًا، و وطئت بلدك ودارك. وكذلك أفعال الحواس الخمس؛ مثل: (نظرت)، و(شممت)، و(سمعت)، و(ذقت)، و(لمست). [انظر: الأصول لابن السراج ١: ١٦٩، ١٧٠].

* **الفعل الناقص:** يُرَادُ به في «الصرف»: الفعل الذي ثالث حروفه الأصلية حرف علة؛ مثل: رَمَى، سعى، دعا. فإن كان حرف العلة أصله «واو» سمي الناقص الواوي مثل: دعا، وسما؛ لأننا نقول: دعا يدعو، وسما يسمو. وإن كان حرف العلة أصله ياء سمي الناقص اليائي؛ مثل: رَمَى، وجرى؛ لأن المضارع يرمي ويجري.

ويراد بالفعل الناقص في «النحو»: الفعل الذي لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج معه إلى ما يُتمم معنى الجملة؛مثل: كان وأخواتها؛ فإنها لا ترفع فاعلًا بل تدخل على جملة اسمية. [انظر: الأفعال الناقصة].

* **الفعل المهموز:** يُرَادُ به: الفعل الذي أحد حروفه الأصلية همزة؛ مثل: أخذ، وسأل، وقرأ.

* **الفعل الواسطة:** يُرَادُ به: الفعل الذي لا يُوصف بلزومٍ ولا تَعَدٍّ، وهو الفعل الناقص مثل كان وأخواتها. [انظر: الأشموني بحاشية الصبان ٢: ٥٧].

* **الفعل الواصل:** يُرَادُ به: الفعل المتعدِّي بنفسه، وقد سبق توضيحه.

* **الفعل الموْصول:** يُرَادُ به: الفعل المتعدِّي بحرف الجر؛ أي الذي لا يصل إلى المفعول به بنفسه بل يصل إليه بحرف الجر؛ مثل: مررت بعلِيّ.

* **الفعل الواجب:** يُرَادُ به: الفعل الذي لم يسبق باستفهام، ولا نهي، ولا ما يدل على الطلب. [انظر: الكتاب ٢: ١٥١].

* **الفعل الواقع:** يُرَادُ به: الفعل المتعدي- وقد سبق بيانه- وهو اصطلاحٌ كوفي. [انظر: ديوان الأدب للفارابي ١: ٧٨، ٩٠، تفسير الطبري: ٦: ٣٦٧، انظر: الأشموني بحاشية الصبان ٢: ٥٦].

* **فعل الأمر:** يُرَادُ به: ما دل على طلب حصول شيءٍ بصيغته، مع قبوله ياء المخاطبة، أو نون التوكيد؛ مثل: اكتبْ، اكتُبِي، اكتُبَنَّ. وفعل الأمر يُبنى على ما يُجزم به مضارعه. [انظر: الجزم].

* **فعل الاثنين:** يُرَادُ به: الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين؛ مثل: تكتبان، ويكتبان. [انظر: الكتاب ٢: ١٥٤].

* **فعل الجميع:** يُرَادُ به: الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة؛ مثل: يكتبون، وتكتبون. [انظر: الكتاب ٢: ١٥٤].

* **فعل جمع النساء:** يُرَادُ به: الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة؛ مثل: يكتُبْنَ. [انظر: الكتاب ٢: ١٥٥].

* **فعل الشرط:** يُرَادُ به: الفعل الذي يُعلَّق على حدوثه حدوث أمرٍ آخر؛ مثل: «إن تجتهد تنجح»؛ ففعل الشرط هو (تجتهد)، وقد عُلِّق على حدوثه النجاح.

ويلاحظ أن فعل الشرط مع مرفوعه لا يمثل جملة يحسن السكوت عليها؛ إذ لا يتم الكلام إلا بالجواب. [انظر: جملة الشرط]

* **الفعل لما قبله:** يُرَادُ به: الحال. [انظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٢٧٣].

* **الأفعال الخمسة:** يُرَادُ به: كل فعل مضارع اتصل بألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة؛ مثل: يكتبان، تكتبان، يكتبون، تكتبون، تكتبين.

وهذه الأفعال علامةُ رفعها ثبوت النون، وعلامة نصبها وجزمها حذف النون؛ نقول: الطالبان يكتُبان، الطالبان لن يكتبا، الطالبان لم يكتبا.

* **الأفعال المنسخلة عن الحدث:** يُرَادُ به: الأفعال الناقصة؛ لأنها تامَّات في أصل الوضع، منسلخات عن الحدث. [انظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٢: ٤٤].

* **الأفعال المنسلخة عن الزمان:** يُرَادُ به: الأفعال الجامدة؛ كنعم، وبئس وعسى. [انظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٢: ٤٤].

* **الأفعال المُنشعِبَة:** يُرَادُ به: ما زاد على ثلاثة أحرف أصول أو أربعة أحرف أصول وتُسمى المزيد فيها. [انظر: المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني: ٤٤].

* **الأفعال القلبية:** يُرَادُ به: الأفعال التي لا تحتاج في حدوثها إلى تحريك عضو، أو حاسَّة من الحواس الظاهرة، وتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبها على أنهما مفعولان، ومنها ما يفيد اليقين، ومنها ما يفيد الرُّجْحان. [انظر: أفعال اليقين، وأفعال الرجحان].

* **الأفعال الناقصة:** يُرَادُ به: الأفعال التي لا تكتفي بمرفوعها، وهي التي تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ على أنه اسمٌ لها وتنصب الخبر على أنه خبرٌ لها،وهي المعروفة بكان وأخواتها.

وقيل: إنها سميت ناقصة؛ لأنها لا تكتفي بمرفوعها، وقيل: لأنها لا تدل على حدث، والأفعال إنما تدل على حدث وزمن.

ومن هذه الأفعال ما يعمل بلا شرط؛ وهي: كان، وأصبح، وأضحى، وظلَّ، وبات، وصار، وليس. وهذه الأفعال تامّة التصرف إلا «ليس» ففعل جامد.

ومنها ما يعمل بشرط أن يُسبق بنفي أو شبهه؛ وهي: ما زال، وما فتئ، ما برح، وما انفك. وهذه الأفعال ناقصة التصرف يُستعمل منها الماضي والمضارع فقط.

ومنها ما يعمل بشرط أن يسبق بما المصدرية الظرفية، وهو ما دام، وهذا الفعل يعمل بصيغة الماضي وقيل: وبصيغة المضارع أيضًا.

وقد تُستعمل بعض هذه الأفعال تامّة؛ أي تسند إلى فاعل؛ كما في قوله تعالى: ﴿ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧]، وكما في قوله أيضًا: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وكقولهم: كان الله ولا شيء معه؛ فالفعل «تمسون» معناه تدخلون في وقت المساء، و«تصبحون» تدخلون في وقت الصباح، و«كان» بمعنى «وُجد».

* **أفعال الحواس:** [انظر: الفعل الملاقي].

* **أفعال التحويل والتصيير:** يُرَادُ به: الأفعال التي بمعنى حوَّل وصيَّر؛ وهي تنصب مفعولين كان أصلهما مبتدأً وخبرًا ولو حكمًا، وهذه الأفعال هي: صيّر، جعل، وهب، اتخذ، ترك، ردّ، تخذ؛ فنقول: جعلت الصعب سهلًا، وصَيَّرتُ الذهب تمثالًا، ووهبني الله فداك، واتخذت العدو صديقًا، وتركت الماء ثلجًا، ورددت الثلج ماء.

وقد عارض بعض النحويين في أنها داخلة على مبتدأ وخبر؛ لأنه في قولنا:

صيرت الفقير غنيًّا،إذا رددناه إلى أصله كانت صورته «الفقير غنيٌّ»، وهذا لا يكون، ورُدَّ عليهم بأن هذا معناه: الفقير فيما مضى تجدد له الغنى، وهكذا في نظائره، وبأن أفعال التحويل والتصيير يماثلها أفعال اليقين والرجحان: فقد تدخل على غير المبتدأ والخبر؛ كقولنا: ظننت زيدًا عمرًا.

* **أفعال الذم:** يُرَادُ به: الأفعال التي تفيد إنشاء الذم؛ مثل: بئْس، ولا حبَّذا، وساء؛ نقول: بئس مصير المنافقين النار، ولا حبذا الكذب، جهنم ساءت مستقرًّا. ولهذه الأفعال أحكامٌ خاصَّة مفصَّلة في كتب النحو.

* **أفعال الرجاء:** يُرَادُ به: أفعال ناسخة تعمل عمل كان، وتفيد ترجِّي فعل آخر؛ مثل: عسى، وحرى، واخلولق، وهي تدخل على الجملة الاسمية، بشرط أن يكون الخبر جملةً فعليةً فعلها مضارع؛ نقول: عسى المجدُّ أن ينال الجائزة، اخلوقت السماء أن تمطر، حرى زيدٌ أن يقوم. ولاقتران الفعل الواقع في جملة الخبر بأن تفصيل في كتب النحو.

* **أفعال الرجحان والشك:** يُرَادُ به: الأفعال القلبية التي تفيد غلبة الظن أو الشك في اتصاف المبتدأ بالخبر، ومن هذه الأفعال: ظنَّ، حسب، جعل، حجا، عدّ، زعم،هبْ. وهي تنسخُ حكم المبتدأ والخبر فتنصبهما على أن المبتدأ مفعولٌ أول، والخبر مفعولٌ ثانٍ.

* **أفعال الشروع:** يُرَادُ به: أفعالٌ ناسخة تعمل عمل «كان»، وتفيد البدء في حدوث فعل آخر في جملة الخبر، وتدخل على جملة اسمية، بشرط أن يكون خبرها جملةً فعليةً فعلها مضارع غير مقترن بأن، ومن هذه الأفعال: جعل، وطفق- بكسر الفاء وفتحها- وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبَّ.

* **أفعال العبارة:** يُرَادُ به: الأفعال الناقصة، وهي كان وأخواتها، وسُمِّيت أفعال عبارة؛ لأنها أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث هو الفعل الحقيقي؛ فكأنه سُمي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأفعال

(أي كان وأخواتها) لا تدل على حدث لم تكن إلا أفعالًا من جهة اللفظ والتصرف [انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧: ٨٩].

* **أفعال المقاربة:** يُرَادُ به: أفعالٌ ناسخة تعمل عمل كان، وتُفيد اقتراب حدوث فعل آخر في جملة الخبر؛ ومن هذه الأفعال كاد، وكرب- بفتح الراء وكسرها- وأوشك، وهلهل، وأوْلَى، وألمّ، وهذه الأفعال تدخل على الجملة الاسمية بشرط أن يكون الخبر فيها جملةً فعليةً فعلها مضارع، رافعٌ لضمير اسمها، مقترنٌ بأن بعد أوشك، وغير مقترن بأن بعد كاد وكرب وهلهل وأوْلى وألمّ.

* **أفعال القلوب:** يراد به: أفعال تقوم معانيها التضمنية بالقلب تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما على أنهما مفعولين لها. وهذه الأفعال أربعة أنواع:

الأول: يفيد اليقين في الخبر؛ وهي ثلاثة: وجد، وتعلَّمْ، ودرى.

الثاني: يفيد الرجحان، وهو خمسة: (جعل)، و(حجا)، و(عدّ)، و(دعم)، و(هب).

الثالث: ما يرد للأمرين، والغالب كونه لليقين. وهو اثنان: (رأى)، و(عَلِم).

الرابع؛ ما يرد لهما، والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: (ظن)، و(خال)، و(حسب).

[انظر: شرح الرضي على الكافية ٤ : ١٤٧- ١٥٣، والأشموني بحاشية الصبان ٢: ١٦، ١٧، شرح ابن عقيل ٢: ٢٨، ٢٩].

* **أفعال المدح:** يُرَادُ به: الأفعال التي تُفيد إنشاء المدح؛ مثل: نِعْمَ، حبَّذا؛ مثل: نعْم العمل طاعة الله، حبَّذا إتقان العمل. ولهذه الأفعال أحكامٌ خاصة مفصلة في كتب النحو.

* **أفعال النَّفْس:** [انظر: الفعل غير الملاقى].

* **أفعال الهواجس:** يُرَادُ به: ظنَّ وأخواتها؛ أي أفعال القلوب. [انظر: شرح عيون الإعراب: ٢٧].

* **أفعال اليقين**: يُرَادُ به: الأفعال القلبية التي تفيد العلم اليقيني باتصاف المبتدأ بالخبر؛ ومنه: وجد، وألفى، ودرى، وتعلَّم، ورأى، وعَلِم، وقد يُستعمل الفعلان الأخيران لإفادة الرجحان.

وهذه الأفعال تنصب مفعولين كان أصلهما مبتدأً وخبرًا إذا كانت قلبية؛ مثل: وجدت المتهم بريئًا، ورأيت المتهم بريئًا.

أما إذا كانت غير قلبية أو غير دالة على اليقين: فإنها تنصب مفعولًا واحدًا؛ فتقول: وجدت الكتابَ، بمعنى عثرت عليه؛ ونقول: رأيت الأشجارَ المورقةَ، بمعنى أبصرت وشاهدت، ونقول: علمتُ الخبر، بمعنى عرفتُهُ فلا يدل على اليقين، وهكذا في باقي الأفعال. [انظر: كتاب سيبويه ١: ٤٠، والأشموني بحاشية الصبان ٢: ١٣].

* **الفاعل**: يُرَادُ به: الاسم المرفوع الصريح، أو المؤَوَّل بالصريح الذي أُسند إليه فعلٌ أو شبيهُهُ على جهة قيامه به أو وقوعه منه، مقدَّم عليه، أصلي المحل والصيغة؛ مثل: نجح المُجدُّ، انكسر الزجاجُ، يجب أن تجتهد، أفائز أخوك؟ وللفاعل أحكام أهمها: أنه عُمْدة يجب رفعه، وتأخيره عن عامله، ويلحق الفعل تاء التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا، ولا يلحق الفعل علامة تثنية ولا جمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا ظاهرًا. وهذه الأحكام مُفصَّلة في كتب النحو.

* **المفعول المسرح**: يُرَادُ به: المفعول به الذي يتعدى إليه الفعل بنفسه. [انظر: مغني اللبيب ٢: ٤١٧].

* **المفعول المطلق**: يُرَادُ به: المصدر الفَضْلة المؤكِّد لعامله؛ مثل: سجدت سجودًا، أو المبين لنوع عامله؛ مثل: سجدت سجود الخاشع، أو المبين للعدد؛ مثل: سجدتُ سجدتين. وهذا المصدر منصوبٌ دائمًا، وما كان منه للتأكيد لا يثنى ولا يجمع، وما كان لبيان النوع اختلف العلماء في جواز تثنيته وجمعه، وما كان لبيان العدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه. وفي حذف عامله تفصيلاتٌ موضَّحة في كتب النحو.

* **المفعول المقيد:** يُرَادُ به: المفعول به الذي يتعدى إليه الفعل بحرف الجر. [انظر: مغني اللبيب ٢: ٤١٦].

* **المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله:** يُرَادُ به: نائب الفاعل. [انظر: الكتاب ١: ١٤]، وسيأتي بيانه في موضعه.

* **المفعول به:** يُرَادُ به: ما وقع عليه فعل الفاعل؛ مثل: حفظت القرآن، وفهمت الحديث، وقرأت الشعرَ، أكاتبٌ أخوك الرسالةَ؟
والمفعول به منصوب دائمًا، والأصل فيه أن يتأخَّر عن فاعله، وقد يتقدم عليه؛ كما في: أكرمني محمدٌ، ونال الجائزة المجدُّ، وقد يتقدم على عامله؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ ومثل: محمدًا أكرمت. ولذلك تفصيلاتٌ موضَّحة في كتب النحو.

* **المفعول دونه:** يُرَادُ به: الاستثناء؛ أي المستثنى. [انظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي: ١٦٤].

* **المفعول فيه:** يُرَادُ به: ما ذُكر فَضْلةً منصوبًا لأجل أمر وقع فيه من اسم زمانٍ مطلقًا أو مكانٍ مبهم أو مقيَّدٍ مقدارًا أو مادته مادة عامله؛ مثل: خرجت صباحًا وسرت خلف أبي، وسرت ميلًا، وجلست مجلس القاضي. [انظر: اسم الزمان واسم المكان، وظرف الزمان، وظرف المكان. وانظر: شذور الذهب لابن هشام: ٧٥].
وقد يراد بالمفعول فيه الحال. [انظر: الكتاب ١: ٢٦٠، الواضح للزبيدي: ٧٥].

* **المفعول لأجله:** يُرَادُ به: المصدر القلبي الذي يبين سبب حدوث فعلٍ سابق عليه بشرط أن يكون مشارِكًا لهذا الفعل في الوقت والفاعل؛ مثل: حضرتُ رغبةً في العلم؛ فكلمة «رغبةً» مصدرٌ قلبي بيَّن سبب الحضور، والرغبة والحضور مشتركان في الوقت والفاعل؛ فالذي حضر هو الذي يرغب في العلم، ووقت الحضور هو وقت الرغبة.

* **المفعول معه:** يُرَادُ به: الاسم الفَضْلة التالي واوًا أريد بها التنصيص على المعيَّة

مسبوقة بفعل لازم أو ما فيه حروفه ومعناه، وهو منصوب دائمًا؛ مثل: سرت وسورَ الحديقة، ومثل: أنا ساهرٌ والمصباحَ، وقد أطلق عليه الكوفيون المنصوب على الخلاف. [انظر: أسرار العربية لابن الأنباري: ٧٤].

* **أفعل التفضيل:** يُرَادُ به: اسم التفضيل، وقد سبق توضحيه.

* **التفعيلة:** يُرَادُ به في «العَروض»: المقياس العَروضي الذي تُقاس به أبعاد أجزاء البيت، وبتلاقي التفعيلات يعرف نوع البحر، وما ينشَقُّ منه من أوزان، وتتكون التفعيلة من وتد وسبب أو أكثر؛ فنجد «فَعُولُن» مكونة من وتد وسبب، و«مَفَاعِيلُن» مكونة من وتد وسببين، وقد تُسمى التفعيلة الركن والجزء.

* **التفاعيل:** يُرَادُ به في «العَروض»: الأجزاء العشرة التي تتكون منها البحور، ويقال لها الأركان، والأمثلة، والأوزان، وهي: فَعُولُنْ، مفاعيلُنْ، مُفاعَلَتُنْ، مُتفَاعَلَتُنْ، فَاعِلاتُنْ، فَاعِ لاتُنْ، فَاعِلُن، مُسْتَفْعِلُن، مُتَفَاعِلُنْ، مَفْعُولاتُ، مُسْتَفْعِ لُنْ. [انظر: الجزء، وانظر: الحاشية الكبرى: ٢٧، ٢٨، ٢٩].

* **فقد الخافض:** يُرَادُ به: حذف حرف الجر ونصب الاسم بعد ما كان مجرورًا، ويقال له نزع الخافض، والحذف والإيصال. [انظر: الحذف والإيصال، انظر: تفسير الطبري ٢: ٥١٩، ٤: ٥٩٩].

القاف

* **القبض:** يُرَادُ به في «العَروض»: حذف الخامس الساكن من التفعيلة، ولا يدخل إلا في «فعولن» و«مفاعيلن»؛ وذلك في أربعة أبحر: الطويل، والهزج، والمتقارب، والمضارع. ومثاله من بحر الطويل.

أتطلب من أسودَ بيشة دونه ... أبو مطرٍ وعامرٌ وأبو سعد

أتطل/ بمن أسو/ دبيش/ تدونهو ... أبوم/ طرن وعا/ مرن و/ أبو سعدي

فعول/ مفاعِلُنْ/ فعـولُ/ مفـاعِلُن فعول/ مفاعلن/ فعول/ مفاعيلن

مقبوض/ مقبوض/ مقبوض/ مقبوض مقبوض/ مقبوض/ مقبوض/ صحيح

[انظر: الكافي: ٢٨، ١٤٣، والحاشية الكبرى: ٣٥].

* **المقبوض:** يُرَادُ به في «العَروض»: الجزء الذي حُذف منه الحرف الخامس الساكن؛ مثل: «فعولن» فيصبح «فعولُ»، ومثل «مفاعيلن» فيصبح «مفاعِلُن» [انظر: القبض].

* **المستقبل:** يُرَادُ به: الفعل المضارع. [انظر: الأفعال للسرقسطي ١: ٥٧، ٦٠، وديوان الأدب للفارابي ١: ٨٧، وشرح القصائد السبع الطوال: ١٨٠].

* **المتقارب:** يُرَادُ به في «العَروض»: بحرٌ من بحور الشعر العربي وهو على ثمانية أجزاء:

فعـولن فعـولن فعـولن فعـولن فعـولن فعـولن فعـولن فعـولن

وبيته:

فأمــا تمـيمُ تمـيمُ بـن مــرٍّ فألفـاهم القـومُ رَوْبَـى نيامــا

وسُمِّي متقاربًا لتقارب أوتاده بعضها من بعض؛ لأنه يصل بين كل وتدين سببٌ واحدٌ فتتقارب فيه الأوتاد، فسُمِّي لذلك متقاربًا.

وله عروضان وستة أضرب:

١- عروضه الأولى وزنها فعولن، ولها أربعة أضرب:

أ- ضربٌ مثلها وزنه فعولن.

ب- ضربٌ مقصور وزنه فعولْ.

ج- ضربٌ محذوف وزنه فَعَلْ.

د- ضربٌ محذوف مقطوع، ويقال له أبتر وزنه: «فَعْ»، أو «فَلْ».

٢- عروضه الثانية مجزوءة محذوفة ووزنها فَعَلْ، ولها ضربان:

أ- ضربٌ مثلها وزنه فَعَلْ.

ب- ضربٌ مقطوع محذوف ووزنه «فَعْ»، أو «فَلْ». [انظر: الكافي للتبريزي: ١٢٩-١٣٣].

* **التقريب:** اصطلاحٌ كوفي يُطلق على عاملٍ لنسخ حكم المبتدأ والخبر يعمل عمل كان، وذلك عند استعمال كلمة «هذا» و«هذه» إذا أُريد بها التقريب؛ نحو: «كيف أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادمًا»، و«كيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعةً». وكذلك في كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد اسم الإشارة لا ثاني له في الوجود فيعرب الكوفيون كلمة «هذا» تقريبًا، والمرفوع بعدها اسم التقريب، والمنصوب بعدها خبر التقريب؛ لأن المعنى على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأُتي باسم الإشارة تقريبًا للقدوم والطلوع. [انظر: همع الهوامع ١ : ١٣٣].

* **القَسَم:** [انظر: الجملة القَسَمية].

* **قَسَمُ الإخبار:** يُرَادُ به: القسَم الذي قُصد به تأكيد جوابه؛ كقولك: واللهِ ما فعلتُ كذا، وربي إني لصادقٌ، وعهد الله لأفعلنَّ كذا.

* **قَسَم السؤال أو الطلب:** يُرَادُ به: القسَم الذي يُضمَّن جوابه طلبًا من أمر، أو نهي، أو استفهام؛ مثل: بالله لتفعلن كذا، وبالله لا تُهملن، وكقول الشاعر:

بربك هل للصبِّ عندك رأفةٌ ... فيرجو بعد اليأس عيشًا مجدَّدا

* **القصْر:**

* يُرَادُ به: جعل الاسم الممدود مقصورًا؛ كما قالوا في «الأطباء»: الأطبا، وفي «الدماء»: الدِّما، وهذا جائز في الشعر والنثر.

* ويُراد بقصر الأسماء الخمسة استعمالها بألف مُطلقًا؛ كالأسماء المقصورة فنقول: جاء أخاك، ومررت بأخاك، ورأيت أخاك؛ مثل كلمة «عصا» تمامًا.

* ويراد به في «العَروض»: حذف ساكن السبب وتسكين متحركه، وهو من علل النقص، فيختصّ بالعَروض والضرب، وإذا دخل بيتًا لزم في القصيدة، ويدخل أربعة أبحر: الرمل، والمتقارب، والمديد، والخفيف، ومن أمثلته من بحر الرمل:

أبلغِ النعمانَ عنّي مألُكًا	أنّه قد طالَ حَبْسِي وانتظارْ
أبلغن نع/ مانعنني/ مألكن	أننهو قد/ طال حبسي/ ونتظارْ
فاعلاتن/ فاعلاتن/ فاعلن	فاعلاتن/ فاعلاتن/ فاعلان
سالم/ سالم/ محذوف	سالم/ سالم/ مقصور

* **المقصور**:

* يُرَادُ به: الاسم المعرب الذي آخره ألفٌ لازمة مفتوح ما قبلها [انظر: الاسم المقصور]. وقد أطلق سيبويه المقصور على المنقوص، كما أطلق المنقوص على المقصور، وجرى بعض النحويين على ذلك. [انظر: الكتاب ٢: ٧٢، ٩٢، ٩٣، ١٠٥، ١٦١، والواضح للزبيدي: ٢٦٢، ٢٦٨].

* ويراد به في «العَروض»: الجزء الذي سقط ساكن سببه وسُكِّن متحركه؛ ففي «فاعلاتُن» تُحذف النون وتُسكّن التاء ويُنقل إلى «فاعلان»، وفي «فَعولُن» تُحذف النون وتُسكن اللام فيصبح «فَعُول». [انظر: القصر].

* **القصم**: يُرَادُ به في «العَروض»: حذف الحرف الأول مع تسكين الخامس المتحرك من الجزء «مُفَاعَلَتُن» في أول البيت فيصبح «فاعَلْتُن»، ويُنقل إلى «مَفْعُولُنْ».

والقَصْم: علّةٌ جارية مجرى الزِّحاف؛ أي إذا دخل بيتًا لا يلزم في القصيدة؛ لأنه اجتماع الخَرْم والعصْب، والخرم: علة جارية مجرى الزحاف، والعصب: زحاف. ومثاله من بحر الوافر:

مــا قــالوا لنــا سَــدَدًا، ولكــن تفــاقم أمــرهُم فــأَتَوْا بهُجْــرِ

مــا قــالوا/ لنــا ســددن/ ولاكــن تفــاقم أم/ رهــم فــأتو/ بهجــري

مفعــولن/ مفــاعلتن/ فعــولن مفــاعلتن/ مفــاعلتن/ فعــولن

أقــصم/ ســالم/ مقطــوف ســالم/ ســالم/ مقطــوف

[انظر: الحاشية الكبرى: ٤٤].

* **الأقصم**: يُرَادُ به: الجزء «مفاعلتن» إذا حُذف أوله وسُكِّن الخامس منه في أول البيت. [انظر: القصم].

* **المقتضب**: يُرَادُ به في «العَروض»: بحرٌ من بحور الشعر العربي، وأصله في الدائرة ستة أجزاء وزنه:

مفعــولاتُ مــستفعلن مــستفعلن مفعــولاتُ مــستفعلن مــستفعلن

وبيته في الدائرة:

يا من حَالَ عن عهدِنا بعد الوَفَا كمْ لاقيتُ لو تُنصِفُونا في الهَوَى

ولكنه استعمل مجزوءًا مطويَّ العَروض والضرب، فله عروض واحدة مجزوءة مطوية، وضربٌ واحد مثلها؛ كقول الشاعر:

هــــل عَــــلَيَّ وَيْحَكُــــما إن لَــــهَوْتُ مــــن حــــرج

هــــل عليــــي/ ويحكــــما إن لــــهوت/ مــــن حرجــــي

فاعــــلات/ مفــــتعلن فــــاعلاتُ/ مفــــتعلن

وسُمي مقتضبًا؛ لأن الاقتضاب في اللغة الاقتطاع، وهذا البحر كأنه مقتضب من المنسرح؛ لأن أجزاء المنسرح:

«مستفعلن مفعولات مستفعلن» مرتين، وهذه الأجزاء بعينها تقع في المقتضب وإنما اختلفت من جهة الترتيب؛ إذ طُرح مستفعلن من أوله، ومستفعلن من آخره

وبقي «مفعولات، مستفعلن، مستفعلن»، الذي هو أصله في الدائرة، فسُمي لذلك مقتضبًا. [انظر: الكافي للتبريزي: ١٢٠-١٢٦].

* **القطع:**

* يُرَادُ به «النحو»: عدم ربط الكلمة بما قبلها في الإعراب، وتُعد جزءًا من جملة جديدة؛ ومن ذلك قطع النعت عن المنعوت، فلا يتبع النعت المنعوت، ويكون قطع النعت: إما برفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وإما بالنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، وذلك جائزٌ في سياق المدح أو الذمّ أو الترحُّم.

فالقطع بالرفع؛ كما في قولنا: دافعت عن المتهم، المسكينُ؛ أي هو المسكين.

والقطع بالنصب؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]؛ أي: أعني أو أذم حمّالة الحطب.

ويجب قطع النعت إذا تعدد المنعوت واختلف الإعراب، واتفق النعت في اللفظ والمعنى؛ مثل: فاز محمدٌ وكافأتُ عليًّا المجدَّان أو المجدَّيْنِ؛ فالمجدان: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما، والمجدَّيْنِ: مفعول به منصوب بفعلٍ محذوف تقديره أعني.

وقد ورد القطع وأريد به الحال. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٧، ١٢، ٢٨٦، ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٤٢٥، ٣: ٦، ١١، ١٢، ٨٣، ١٠٤، ١٣٢، وشرح القصائد السبع الطوال: ٢٤، وتفسير الطبري ١: ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٣٣٠، ٥٦١].

* ويراد بالقطع في «العَروض»: حذف ساكن الوتد المجموع وتسكين ما قبله، وهو من علل النقص؛ أي يختص بالعَروض والضرب، وإذا دخل بيتًا لزم في القصيدة. ويختص بثلاثة أبحر: البسيط، والكامل، والرجز؛ فيصير «فاعِلُن» في الأول «فاعلْ»، و«متفاعلُنْ» في الثاني «متفاعِلْ»، و«مستفعلن» في مجزوء الأول وفي الثالث «مستفعلْ» بإسكان اللام في الأجزاء الثلاثة. وقال بعضهم: القطع إسقاط متحرك من الوتد المجموع، والأول أرجح.

ومن أمثلته قول الشاعر:

سيروا معًا إنما ميعادُكم | يومَ الثلاثاء بطنُ الوادي
سيرومعن/ إننما/ ميعادكم | يومثلا/ ثائبط/ نلوادي
مستفعلن/ فاعلن/ مستفعلن | مستفعلن/ فاعلن/ مفعولن
سالم/ سالم/ سالم | سالم/ سالم/ مقطوع

[انظر: الكافي: ٤٢، ١٤٤، والحاشية الكبرى: ٤٢].

* **المقطوع**: يُرادُ به في «العَروض»: الجزء سَقَطَ ساكنُ وتده وسُكِّن متحركُه؛ مثل: «فاعلْ» مقطوع «فاعلن»، و«متفاعلْ» مقطوع «متفاعلن»، و«مستفعلْ» مقطوع «مستفعلن»، [انظر: القطع].

* **التقطيع**: يُرادُ به في «العَروض»: تجزئة البيت بمقدارٍ من التفاعيل؛ أي الأجزاء التي يُوزن بها لمعرفة كونه من أي الأبحر بوجه الإجمال.

ويُراعى عند التقطيع ما ينطق لا ما يُكتب، ويقابل حرف المد بحرف ساكن والتنوين بحرف ساكن أيضًا، والحرف المشدد بحرفين أولهما ساكن والثاني متحرك، فإذا رمزنا للحرف المتحرك (-) وللحرف الساكن (٥)، نجد أن قولنا: «في المسجد» يقابلها: -٥-٥--٥، وتُكتب عروضيًا «فِلْمَسْجِدِي»، وكلمة «هذا» يقابلها: -٥-٥ وتكتب عروضيًا «هاذا»، وكلمة: «كتابٌ» يقابها: --٥-٥ وتكتب عروضيًا «كتابن»، وكلمة «إنّ» يقابلها: -٥- وتكتب عروضيًا «إِنْنَ»،ولا يُنظر عند التقطيع إلى كل كلمة على حدة، بل تتداخلُ الكلماتُ بما يتفق مع ما يقابل التفعيلات الملائمة. ومثال ذلك قول الشاعر:

وإذا صحوتُ فما أقصِّرُ عن نَدًى | ولما علمت شمائلي وتكرمي

وإذا صحو/ تفما أقص/ صرعن ندن
---٥--٥/ ---٥--٥/ ---٥--٥
متفاعلن/ متفاعلن/ متفاعلن

وهكذا يتم تقطيع النصف الثاني من البيت، وبذلك نتبين أنه من بحر الكامل، وأن موسيقاه سليمة لا عيب فيها؛ أي إن البيت موزون لا كسر فيه.

[انظر: الحاشية الكبرى: ٢٣].

* **القطْف:** يُرَادُ به في «العَروض»: حذف السبب الخفيف من آخر الجزء- أي التفعيلة- مع تسكين الخامس المتحرك، وهو من علل النقص، وهو خاص بالعَروض والضرب، وإذا دخل بيتًا لزم في القصيدة، ويدخل بحر الوافر فقط؛ فتُصبح «مفاعلتن» «مفاعلْ»، والسبب الخفيف هنا هو «تن» محذوفٌ،وسكّن الخامس المتحرك قبله، وقيل: حذف السبب الثقيل وهو «عل»؛ فتصبح «مفاتن» وتُنقل إلى «فعولن»، والراجح الأول، وفي كلا الحالين لا يتغير الوزن، ومثال القطع قول الشاعر:

لنا غنمٌ نسوِّقِهَا غِزارٌ	كأنَّ قُرون جلَّتها عصيٌّ
لنا غنمن/ نسووقها/ غزارن	كأنقرو/ نجللتها/ عصييو
مفاعلتن/ مفاعلتن/ مفاعلْ	مفاعلتن/ مفاعلتن/ مفاعلْ
سالم/ سالم/ مقطوف	سالم/ سالم/ مقطوف

[انظر: الكافي: ٥١، ١٤٤، والحاشية الكبرى: ٤٢]

* **المقطوف:** يُرَادُ به في «العَروض: الجزء الذي سقط من آخره سببٌ خفيف بعد سكون خامسه، ولا يكون إلا في بحر الوافر. [انظر: القطف].

* **المُقْعَد:** يُرَادُ به في «العَروض» عيبٌ من عيوب الشعر يكاد يختص ببحر الكامل، وهو خروج الشاعر من العَروض الأولى إلى العَروض الثانية منه، والانتقال من العَروض الثانية إلى العَروض الأولى؛ وذلك كما في الأبيات التالية:

إنا وهذا الحي من يمنٍ	عند الهياج أعزةٌ أكفاءُ
قوم لهم فينا دماء جَمَّةٌ	ولنا لديهم إحنةٌ ودماءُ

وربيعـــةُ الأذنـــاب فـــيا بيننـــا   ليـــسوا لنـــا ســـلمًا ولا أعـــداءُ

فعروض البيت الأول- أي التفعيلة الأخيرة من النصف الأول- على وزن «فعلن»، وهذا هو النموذج الثاني لأعاريض الكامل، وعورض بقية الأبيات من النموذج الأول لأعاريض الكامل على وزن «متفاعلن»، وكان على الشاعر أن يستعمل نموذجًا واحدًا من الأعاريض في كل القصيدة. [انظر: الكامل].

ومن المُقْعد أيضًا: أن ينقص حرف من العَروض؛ كما في قول الشاعر:

أفبعـــد مقتـــل مالـــك بـــن زُهـــيرٍ   ترجـــو النـــساء عواقـــب الأطهـــار

[انظر: الكافي: ١٦٨، ١٦٩، العيون الغامزة على خبايا الرامزة: ٢٧٤].

* **المقعَّر:** أطلقه الخليل بن أحمد على انتقاض قوة العَروض؛ أي التفعيلة الأخيرة من النصف الأول من البيت، يكون وزنها «مَفْعُولُن» ووزن الضرب مُتَفَاعِلُنْ، وهذا عيبٌ من عيوب الشعر. [انظر: القعد الفريد ٢: ١٥٥].

* **القَعْر:** أطلقه الخليل بن أحمد على فتح الحرف الأول من الكلمة. [انظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي: ٣٠].

* **القافية:** يُرَادُ به في قول الخليل بن أحمد: آخر ساكنٍ في البيت إلى أول ساكن يلقاه مع حركة ما قبله، ويُطلق عند الأخفش على آخر كلمة في البيت، كما أُطلق على حرف الرويِّ، وقول الخليل أجود؛ ففي قول امرئ القيس:

مِكَـــرٍّ مفـــرٍّ مقبـــلٍ مُـــدبرٍ معًـــا   كجلمود صخرٍ حطَّه السيل مِنْ عَلِ

تكون القافية «مِنْعَلِ» عند الخليل، و«علِ» عند الأخفش، و«لِ» عند آخرين.

وفي قول ابن زيدون:

غيظ العدا من تساقينا الهوى فـدعَوْا   بـــأن نغـــصَّ فقـــال الـــدهر آمينـــا

تكون القافية «مينا» عند الخليل، و«آمينا» عند الأخفش، و«نا» عند آخرين.

وللحروف التي تتكون منها القافية أسماءٌ هي: التأسيس، والدخيل، والرِّدْف،

والرويُّ، والوصل، والخروج. وكل منها مفصلٌ في موضعه.

* **القافية المطلَقة:** يُرَادُ به القافية ذات الروي المتحرك. [انظر: الروي].

* **القافية المقيَّدة:** يُرَادُ به: القافية ذات الروي الساكن. [انظر: الروي].

* **المُقَفَّى:** يُرَادُ به في «العَروض»: كل بيت ساوَت فيه العَروض الضرب في الوزن والروي بلا تغيير في العَروض عما يستحقه؛ كما في قول امرئ القيس:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنـزلِ ... بِسِقْط اللِّوى بين الدَّخُول فحوملِ

فكل من العَروض والضرب مقبوض دون تغيير في العَروض عما يستحقه، وعلى هذا يكون بين البيت المصرَّع والبيت المقفَّى تباين.

وأطلقه جمهور علماء العَروض على البيت الذي وافقت عروضُه ضربَه في الوزن والروي وتغييره الجائز عليه، لكن يشترط تغييرها لأجله بالفعل، وعلى هذا فبين المصرَّع والمقفَّى عمومٌ وخصوصٌ مطلق: فكل تصريع تقفيةٌ، وليس كل تقفية تصريع، فالمقفى أعم من المصرع. [انظر: الكافي: ٢٠، والحاشية الكبرى: ٩٠].

* **القلب:** يُرَادُ به في «النحو» التبادل بين الكلمات في المواقع الإعرابية، وعدّوا ذلك من فنون الكلام، وأكثرُ وقوعه في الشعر؛ كأن يُجعل المبتدأ خبرًا والخبر مبتدأً؛ كما في قول حسان بن ثابت:

كأن سبيئة من بيتِ رأسٍ ... يكون مِزاجَها عسلٌ وماءُ

فمن نصب المزاج جعل المعرفة الخبر، والأصلُ رفعه ونصب العسل، على أن المعرفة هي المبتدأ والنكرة هي الخبر.

* ويراد به في «الصرف»: تحويل أحد حروف العلة وهي: ا، و، ي، وما يلحق بها، وهو الهمزة إلى حرفٍ آخر منها؛ بحيث يختفي أحدها ليحل محله غيره من بينها، طبقًا لضوابط محددة في كتب الصرف.

ومن ذلك قلب الواو والياء ألفًا في مثل قال، وباع؛ إذ الأصل قَوَل، وبَيَع،

وقلبهما همزة في مثل قائل، وبائع، والأصل قاوِل، وبايِع. [انظر: مغني اللبيب ٢: ١٩٩، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢: ٢٦٤].

* **القلب المكاني**: يُرَادُ به في «الصرف»: نقل حرفٍ من أصول الكلمة من موضعه إلى موضع حرف آخر فيها؛ مثل «آرام»، أصلها «أرآم» جمع «رِئْم»؛ فنقلت الهمزة التي بعد الراء إلى ما قبلها، وكذلك «قِسِيّ» أصلها «قُوُوس»؛ فنقلت السين ووضعت بعد القاف، ثم طُبِّقت على الكلمة ضوابط صرفية فصارت قسي. [انظر: الميزان الصرفي].

* **القَلَق**: يُرَادُ به: عيبٌ من عيوب القافية، وهو ما يُجريه الشاعر من أجل القافية في لفظها مفردة ومركبة؛ لأن الشاعر يجور على صيغة اللفظ المفرد، إما بالزيادة وإما بالنقص، وإما بالتبديل، فمن الزيادة قول الراجز:

*** أقول إذ خرَّتْ على الكَلْكَال ***

والأصل: الكَلْكَل.

ومثال النقص قول الشاعر:

وقَبِيلٌ مِنْ لَكيزٍ شاهدٌ ... رهطَ مَرْجومٍ ورَهْطَ ابنِ المُعَلّ

أراد ابن المعلَّى. ومثال التبديل قول الراجز:

*** الحمدُ لله العليِّ الأَجْلَلِ ***

الأصل: الأجلّ، ففك التضعيف. [انظر: القافية في العَروض والأدب: ١١٧، ١١٨].

* **القَوْل**: يُرَادُ به: كل لفظ مَذَلَ به اللسان، تامًّا كان أو ناقصًا. فالتام هو المفيد؛ أي الجملة وما كان في معناها؛ نحو: «صهٍ»، و«مهٍ». والناقص ما كان بضد ذلك؛ نحو «زيد»، و«محمد»، و«إنّ»، وكان أخوك، إذا كانت الزمانية لا الحَدَثِيَّة؛ أي الناقصة لا التامة.

فكل كلام قولٌ، وليس كل قول كلامًا، ويرى بعض النحويين أنه حقيقة في المفرد، مجاز في المركب، وقيل: مرادف للفظ، فيطلق على المهمل. [انظر: الخصائص

١ : ١٧، والفصول الخمسون: ١٤٩، الهمع ١ : ١٣].

* **مقول القول**: يُرَادُ به: ذكر نص الكلام المنطوق بعد الفعل؛ كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]؛ فجملة «إني عبد الله» هي نص الكلام الذي نطقه عيسى عليه السلام؛ أي ما قاله. وهذه الجملة تُعرب مفعولًا به للفعل «قال»؛ أي أنها في محل نصب.

* **الإقْواء**: ويُرَادُ به في «العَروض»: والقافية لدى بعض العلماء الإقْعَاد؛ أي نقْصُ العَروض عن الضرب؛ كما في قول الشاعر:

لَّما رأَتْ ماء السَّلى مشروبًا ... والفرث يُعْصر في الإناء أَرَنَّتِ

فوزن عروضه «مفعولن»، وضربه «متفاعلن»؛ فزاد العجُز بذلك على الصدر زيادة قبيحة. وعلى هذا الرأي يصير الإقواء عيبًا في العَروض لا القافية.

وذهب الخليل وقُطرب إلى أنه اختلافُ حروف الروي؛ أي هو الإكفاء، ولم يشع هذان الرأيان.

وذهب أبو عمر بن العلاء إلى أنه اختلاف حركة الروي (المجرى) مطلقًا بالضم أو الكسر أو الفتح.

والقول الذي استقرَّ عليه العلماء هو قول الأخفش الذي أعلنَ فيه أن الإقواء اختلاف حركة الرويِّ (المجرى) بالكسر والضم فقط؛ كا في قول دريد بن الصمة:

دعاني أخي والخيل بيني وبينه ... فلما دعاني لم يجدني بقُعْدُدِ

فطاعنتُ عنه الخيلَ حتى تَنَهْنَتْ ... وحتى عَلاني حالكُ اللونِ أسْودُ

وردَّ أكثر العلماء هذا الاسم إلى قولهم: أقوى الفاتلُ حبلَه. إذا خالف بين قواه، فجعل إحداهن قوية والأخرى ضعيفة، ورده بعضهم إلى قولهم: أقوت الدار إذا خلت، سُميت القافية بذلك لخلوها من الحركة التي بنيت عليها. [انظر: العقد الفريد ٣: ١٥٥، القافية في العَروض والأدب: ٩٦-٩٨].

* **القياس**: يُرَادُ به: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وهو معظم

أدلة النحو والمعوَّل في غالب مسائله عليه. [انظر: الاقتراح: ٣٨، وجدل الإعراب: ٤٥].

الكاف

* **الكاف الاسمية:** يُرَادُ به: الكاف التي تكون بمعنى مثل، وتأخذ حكمها الإعرابي؛ مثل: ما أعانك كمحمد؛ أي مثل محمد.

* **التَّكْرِير:** يُرَادُ به: عند الكوفيين ما يراد بالبدل عند البصريين. [انظر: البدل]. ويُطلق أيضًا على ضم الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إيَّاه في المعنى للتوكيد والتقرير، والغالب فيما يفيد التوكيد أن يذكر بلفظين فصاعدًا، لكنهم اختصروه في بعض المواضع بإجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث إن التأكيد اللفظي أيضًا ضمُّ شيءٍ إلى مثله في اللفظ وإن كان إياه في المعنى، ومن ذلك قولهم لبيْك وسَعْديك، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به. [انظر: معاني القرآن للفراء ٣: ٥، ٢١، وشرح الرضي على الكافية ١: ١٥، وتفسير الطبري: ٥١٩، ٣٣٩].

* **المكْرور:** يُرَادُ به: المبدل من الاسم السابق عليه. [انظر: تفسير ٢: ٣٣٩].

* **الكَسْف:** يُرَادُ به في «العَروض»: حذف السابع المتحرك من التفعيلة، وهو بالسين المهملة على ما صوَّبه الزمخشري وصاحب القاموس، والشائع بالشين المعجمة، وهو من علل النقص؛ إذا دخل بيتًا لزم في القصيدة. ومثاله من مشطور السريع:

يا صاحِبيْ رحْلِي أقِلَّا عَذْلي

يا صاحبي/ رحلي أقل/ لا عذلي

مستفعلن/ مستفعلن/ مفعولن

سالم/ سالم/ مكسوف

وأصل «مفعولن» مفعولاتُ، فحُذف السابع المتحرك، وهو التاء، فبقيت «مفعولا» فنقلت إلى «مفعولن». [انظر: الكافي: ١٤٥٥، والحاشية الكبرى: ٤٣].

* **المَكْسُوف**: يُرَادُ به في «العَروض»: ما حُذف سابعه المتحرك من التفعيلات؛ أي الأجزاء. [انظر: الكسف].

* **الكَشْف**: يُرَادُ به: الكسف، وقد سبق. وقيل هو بالشين المعجمة، على ما رواه الأكثر، وسين مهملة على ما صوبه الزمخشري وصاحب القاموس، وجعلا الأول تصحيفًا،وما يقوى الإهمال ظهور وجه التسمية على أن الكسف بالإهمال يطلق لغة على القطع، وحذف الأخير قطع. ووُجِّهت التسمية على الإعجام بأن الكشف بالإعجام لغة: إزالة الغطاء، والحرف الأخير كالغطاء، فشبهت إزالته بإزالة الغطاء، ويدخل «السريع» و«المنسرح»، فتحذف تاء «مفعولاتُ» منهما. [انظر: الحاشية الكبرى: ٤٣].

* **المكشوف**: يُرَادُ به: المسكوف، وقد سبق. [انظر: الكسف، والمكسوف، والكشف].

* **الإكْفَاء**: يُرَادُ به في «العَروض» اختلاف حرف الروي في القصيدة الواحدة بحروف متقاربة في المخارج. وأطلقه بعض العلماء على اختلاف حركة الروي بالكسر والضم؛ فهو والإقواء سواء. وأطلقه بعضهم على تبديل حرف الروي، مثل أن يأتي بالعين مع الغين لشبههما في الهجاء، وبالدال مع الطاء لتقارب مخرجهما؛ كما في قول الشاعر:

جاريـــة مـــن ضـــبة بـــن أدٍّ

كأنهـــا في درعهـــا المـــنعطِّ

وسمى الخليل هذا «الإجازة». [انظر: الإجازة، والإقواء، وانظر: العقد الفريد ٣: ١٥٥، والقافية في العَروض والأدب: ٩١، ٩٢، ٩٥].

* **الكَفُّ:**

* يُرَادُ به في «النحو»: منع الأداة العاملة من أن تُؤثر في إعراب ما بعدها؛ وذلك مثل منْع «إنّ» وأخواتها عن العمل لاتصال «ما» بها؛ كما في قولنا: إنما المجدُ فائزٌ، وإنما المجدان فائزان؛ فـ«ما» هنا منعت وكفّتْ «إنّ» عن عمل نصب المبتدأ ورفع الخبر؛ ولذا يعرب ما بعدها مبتدأً وخبرًا.

* ويراد به في «العَروض»: حذف السابع الساكن من الجزء؛ كحذف نون «مفاعيلن»، ونون «مستفع لن» مفروق الوتد، وحذف نون «فاعلاتن».

ويدخل في سبعة أبحرٍ: الرمل، الهزج، المضارع، الخفيف، المديد، الطويل، المجتث. ومثاله من بحر الرمل:

ليس كلُّ من أراد حاجةً	ثُمَّ جَدَّ في طلابها قَضاها
ليس كلل/ من أراد/ حاجتن	ثمم جدد/ في طلاب/ ها قضاها
فاعلاتُ/ فاعلاتُ/ فاعلنْ	فاعلاتُ/ فاعلات/ فاعلاتنْ
مكفوف/ مكفوف/ محذوف	مكفوف/ مكفوف/ سالم

[انظر: الكافي: ١٤٣، والحاشية الكبرى: ٣٥].

* **الكافّ:** يُرَادُ به: الحرف الذي يمنع الأداة العاملة عن التأثير الإعرابي فيما بعدها؛ مثل «ما» التي تكفُّ «إنّ» وأخواتها عن العمل في المبتدأ والخبر. وتسمى «ما» الكافة. [انظر: الكف].

* **المكفوف:** يُرَادُ به في «النحو»: الأداة العاملة التي مُنعت من التأثير الإعرابي فيما بعدها؛ مثل «إن» وأخواتها إذا اتصلت بها «ما» الزائدة، سُمِّيت مكفوفة؛ أي الممنوعة عن العمل: فلا تنصب المبتدأ ولا يسمى اسمها، ولا ترفع الخبر ولا يسمى خبرها؛ فعندما نقول: إنما المجد فائز؛ نُعرب «المجد» مبتدأ، و«فائز» خبرًا، ونقول «إن» مكفوفة، وما كافة.

* ويراد به في «العَروض»: الجزء الذي سقط سابعه الساكن. [انظر: الكف].

* **الكلمة**: يُرَادُ به لفظٌ وُضِعَ لمعنًى مفرد. [انظر: شرح الرضي على الكافية ١: ٣].

* **الكَلِم**: يُرَادُ به: القول المركب من ثلاث كلمات فأكثر سواء أفاد أم لم يفد؛ مثل: لم يفُزْ عَلَى، إن يفز عَلَى. [انظر: الهمع ١: ١٢].

* **الكلام**: يُرَادُ به: ما تضمن كلمتين بالإسناد الأصلي المقصود لذاته؛ أي ما تركب من كلمتين يؤديان معنًى يحسن السكوت عليه، والكلام لا يتأتى إلا من اسمين أو من اسمٍ وفعل: فلابد له من طرفين: مسند، ومسند إليه، وقد تكون الكلمتان ملفوظتين: كقولنا: عليٌّ قائم، وقام علي، وقد تكونان مقدرتين في مثل: «نَعَمْ» جوابًا لمن قال: أَعَلِيٌّ قائم؟ وقد تكون إحداهما مقدَّرة دون الأخرى مثل: «عَلِيٌّ» إجابة لمن قال: «من حضر؟». [انظر: شرح الرضي على الكافية ١: ٨، والهمع ١: ١٠].

* **الكامل**: يُرَادُ به في «العَروض»: بحرٌ من بحور الشعر العربي، وهو على ستة أجزاء، ويستعمل تامًّا ومجزوءًا ووزنه:

متفاعلن متفاعلن متفاعلن ‏‏ ‏ ‏ متفاعلن متفاعلن متفاعلن

وبيته في الدائرة:

وإذا صحوتُ فما أقصِّرُ عند ندًى ‏ ‏ ‏ ‏ وكما علمتِ شمائلي وتكرُّمي

وسُمي هذا البحر كاملًا لتكامل حركاته، وهي ثلاثون حركة، وليس في الشعر شيء له ثلاثون حركة غيره، والحركات وإن كانت في أصل الوافر مثل ما هي في الكامل، فإن في الكامل زيادة ليست في الوافر؛ وذلك لأنه توفَّرت حركاته ولم تجيء على أصله، والكامل توفَّرت حركاته، وجاء على أصله؛ فهو أكمل من الوافر؛ فسمي لذلك كاملًا.

ول‍ه ثلاث أعاريض، وتسعة أضرب:

١- عروضه الأولى صحيحة وزنها متفاعلن، ولها ثلاثة أضرب:

أ- ضربٌ صحيح وزنه «متفاعلن».

ب- ضربٌ مقطوع وزنه «فعلاتُن».

ج- ضربٌ أحذُّ مضمر وزنه «فَعْلُن».

٢- عروضه الثانية حذّاء ووزنها «فَعِلن»، ولها ضربان:

أ- ضربٌ أحذُّ وزنه «فَعِلُن».

ب- ضربٌ أحذُّ مضمر وزنه «فعْلن».

٣- عروضه الثالثة مجزوءة ووزنها «متفاعلن»، وله أربعة أضرب:

أ- ضربٌ مرفل وزنه «متفاعلاتن».

ب- ضربٌ مُذال وزنه «متفاعلان».

ج- ضربٌ مجزوء كالعَروض وزنه «متفاعلن».

د- ضربٌ مقطوع وزنه «فاعلاتن».

* **الكامل الأول**: يُرَادُ به ما كان من الضرب الأول من بحر الكامل، ووزن هذا الضرب «متفاعلن»، كما في قول الشاعر:

أمِنْ آل ميَّة رائحٌ أو مُغتَدِ ... عجلان ذا زاد وغير مزود

* **الكامل الثاني**: يُرَادُ به ما كان من الضرب الثاني من بحر الكامل، ووزن هذا الضرب (فعلاتن)، كما في قول الشاعر:

ألا سَألتَ برامَةَ الأطْلالَا ... ولَقَدْ سَألتَ فَما أحَرْنَ سُؤالا

[انظر: الفصول والغايات: ٢٦٩].

* **المكمّلات**: يُرَادُ به ما ليس رُكنًا أساسيًا من أركان الجملة؛ أي ليس مبتدأً ولا خبرًا، ولا فعلًا ولا فاعلًا ولا نائب فاعل؛ فتُطلق المكملات على المفعولات، والتوابع، والحال، والتمييز، والمستثنى- إلا المفرغ فينظر فيه وفقًا لما تقتضيه العوامل السابقة عليه- والمضاف إليه، والمجرور بالحرف.

* **المكانفة**: يُرَادُ به في «العَروض»: تجاور سببين خفيفين في جزءٍ واحد، وقد سَلِما معًا، أو زُوحِفَا معًا، أو سلم أحدهما وزُوحف الآخر، ولا تكون إلا في جزءٍ واحد، وتحل في الأجزاء الكاملة: أي السالمة من نقص العلل وما جرى مجراها. وتدخل أربعة أبحر هي: السريع، والمنسرح، والبسيط، والرجز. [انظر: الحاشية الكبرى: ٣٨].

* **الكناية**: يُرَادُ به: الضمير، وهي اصطلاحٌ كوفي. [انظر: الهمع ١: ٥٦، معاني القرآن للفراء ٢: ١٠، والواضح للزبيدي: ١٠، ١٢، ١٣].

* **كنايات العدد**: يُرَادُ به: ألفاظٌ تدل على عددٍ غير معين ولم يصرح به؛ مثل: كم، وكأيِّنْ، وكذا. ولها أحكامٌ مفصَّلة في كتب النحو.

* **المَكنِيّ**: يُرَادُ به: الضمير، وهو اصطلاحٌ كوفي.

* **الكُنْية**: يُرَادُ به: ما صُدِّر من الأعلام بأب، أو أم، أو ابن، أو بنت، أو أخ، أو عم، أو خال، أو خالة؛ مثل: أبو بكر، أم سلمة، ابن عباس.

* **المُتَكاوِس**: يُرَادُ به في «القافية»: القافية التي يَفْصِلُ بين ساكنيها أربع مُتحركات؛كقول العجاج:

* قد جبر الدينَ الإلهُ فَجَبَرْ *

فالساكنان هما «ألف» إله و«الراء» الأخيرة، والمتحركات هي الهاء، والفاء، والجيم، والباء.

وورد في تعليل هذا الاسم أقوالٌ: قيل: لكثرة الحركات وتراكمها. والتكاوس في اللغة: اجتماع الإبل وازدحامها وركوب بعضها بعضًا على الماء. وقيل: التكاوس الاضطراب، ومخالفة المعتاد، يقال: كاس البعير: إذا فقد إحدى قوائمه وسار على ثلاث، وهذه القافية فعلت ذلك، وقيل: سمي بذلك من تكاوس البيت؛ أي ميل بعضه على بعض. وهذا الضرب نادر الوقوع؛ لكثرة حركاته، لا يأتي إلا في البيت أو البيتين من بحر الرجز لكثرة تصرفهم فيه، ثم بحر البسيط. [انظر: الحاشية الكبرى: ١٢٠، والقافية في العَروض والأدب: ٢٩، والكافي ١٤٧، ١٤٨].

اللام

* **اللام المزحلقة:** يُرَادُ به: اللام التي تقْترن بخبر «إنّ»، أو بضمير الفصل الواقع بين اسم إنَّ وخبرها، أو باسم إنَّ المتأخر عن خبرها؛ مثل: إن محمدًا لفائز، إن محمدًا لهو الفائز، إن في ذلك لعبرةً.

واللام المزحلقة: هي لام الابتداء إلا أنها لا تلي «إنّ» مباشرة؛ فزحلقت من صدر الجملة إلى داخلها؛ ولذلك سميت مزحلقة.

* **اللام الفارقة:** يُرَادُ به: اللام التي تدخل على خبر «إنْ» المخفَّفة من الثقيلة غير العاملة؛ لتفرّق وتميز بينها وبين «إنْ» النافية؛ فنقول: إنْ محمدٌ لفائزٌ، فإنْ هنا مخففة من الثقيلة مهملة؛ أي لا تنصب المبتدأ ولا ترفع الخبر وهي تفيد التأكيد، ونقول: إنْ محمدٌ فائزٌ، «إنْ» نافية بمعنى «ما» و«ليس». والفارق بين الاستعمالين وجود اللام في الأولى؛ ولهذا سُمِّيت فارقة.

* **اللام الموطئة للقسم:** يُرَادُ به: اللام الداخلة على إنْ الشرطية إيذانًا أن الجواب بعدها مبني على القسم قبلها لا على الشرط؛ كما في قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ [الحشر: ١٢]؛ فالجواب هنا للقسم وليس للشرط.

* **لام الأمر:** يُرَادُ به: اللام التي تدخل على الفعل المضارع فيفيد طلب حصول الفعل، وهي جازمةٌ للفعل المضارع، وموضوعةٌ للطلب، وحركتها الكسرة، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، وقد تسكَّن بعد ثم؛ فنقول: لِتجتهدْ، ولْتفُزْ ثم لْتفعلْ ما تُريد، وبنو سُليم يفتحون لام الأمر.

ويجوز حذف لام الأمر بعد فعل الأمر «قُلْ»؛ كما في قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٣١].

وقد تُحذف بعد الفعل «قال»؛ كما في قول الشاعر:

قلت لبوَّابٍ لديه دارُها ... تأذن فإني حَمْؤُها وجارُها

وقد تُحذف في غير الموضعين السابقين؛ كما في قول الشاعر:

محمدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خفتَ مِنْ شيءٍ تَبالَا

أي: لِتَفْدِ.

* **لام الابتداء:** يُرَادُ به: لامٌ مفتوحة تدخل في أول الجملة وتفيد تأكيد مضمونها، وتُخلّص الفعل المضارع للحال، ولا تدخل إلا على الاسم؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣]، وعلى الفعل المضارع؛ مثل: لَيُحِبُّ الله المحسنين. وعلى الفعل الجامد؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢].

وقال الكوفيون: هذه اللام هي لام القسم، وقدَّرُوا القسم قبلها.

* **لام البعد:** هي لامٌ تُزاد بين كاف الخطاب واسم الإشارة للدلالة على بُعد المشار إليه؛ مثل: ذلك، وتلك، ولا تَلحق صيغة المثنى من أسماء الإشارة، ولا أُولئك إذا استُعْملت ممدودة؛ فلا نقول: أولئلك، بل نقول: أولئك.

* **لام الجُحُود:** يُرَادُ به: لامٌ مكسورة مسبوقة بالفعل «كان»، أو «يكون» منفيين، تفيد الإنكار الشديد، ويُنصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبًا، ويكون مرفوعُ الفعل الذي بعدها ضميرًا يعود على اسم كان أو يكون؛ وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣].

والمصدر المؤَوَّل من أنْ المحذوفة والفعل المضارع المنصوب مجرور بلام الجحود. وفي متعلقه خلاف بين النحويين مفصل في كتب النحو.

* **لام الجواب:** يُرَادُ به: لامٌ تقع في جواب أداة الشرط «لو» أو «لولا»، أو في جواب القسم؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الفتح: ٢٥]، و﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٤٠]، و﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١].

* **لام التعليل:** يُرَادُ به: اللام التي تُبيِّنُ أن ما بعدها علَّة لما قبلها، وهي تدخل على الفعل المضارع فيُنْصب بأنْ مضمرة جوازًا بعدها، ويكون المصدر المؤول من أن والفعل المضارع في موضع جرٍّ بهذه اللام؛ مثل: جئتُ لأتعلمَ، وهذه اللام تكون مكسورةً، وقد تظهر بعدها أن المصدرية؛ مثل: جئتُ لأن أتعلمَ.

* **لام القسم:** يُرَادُ به: اللام التي تدخل في جواب القسم؛ مثل: والله لَتفُوزنَّ، وكما في قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١].

* **لام الكلمة:** يُرَادُ به في «الصرف»: الحرف الثالث الأصلي من الكلمة؛ فالراء من كلمة «قمر» هي لام الكلمة، وكذلك النون من «حسن». [انظر: عين الكلمة، والميزان الصرفي].

* **الإلحاق:** يُرَادُ به زيادة حرفٍ على الكلمة، لتبلغ الكلمة بناءً من أبنية الأصول أَزْيَدَ مما كانت عليه، وذلك كزيادتهم الياء في «حَيْدر»، والواو في «حَوْقل»، والنون في «رَعْشَنْ»، ولا تكون الألف للإلحاق إلا في آخر الأسماء. [انظر: ألف الإلحاق، وانظر: الهمع ١: ٣٢، وانظر: شرح الرضي على الشافية ١: ٥٢].

* **الملحق بالمثنى:** يُرَادُ به: ما دلَّ على اثنين أو اثنتين ولا واحد له من لفظه؛ مثل: «كِلا»، و«كلتا»، و«اثنان»، و«اثنتان». ويعرب إعراب المثنى؛ أي بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالتي النصب والجر، إلا إذا أُضيفت «كلا» و«كلتا» إلى اسمٍ ظاهر، فإنهما تُعْربان إعراب المقصور؛ أي بحركات مُقدَّرةٍ على الألف، فنقول: كلا الرجليْن في المسجد، وإن كلا الرجليْن في المسجد.

* **الملحق بجمع المؤنث السالم:** يُرَادُ به: ما كان منتهيًا بألفٍ وتاء ولا واحد مؤنثًا من لفظه؛ مثل: أولات، أو ما سُمي بصيغة جمع المؤنث السالم؛ مثل: عرفات وبركات. فهذه الكلماتُ تلحق بجمع المؤنث السالم في إعرابه؛ أي تُعْرب كما يُعرب جمع المؤنث السالم.

* **الملحق بجمع المذكر السالم**: يُرَادُ به: ما كان منتهيًا بعلامة جمع المذكر السالم؛ وهو غير مستوفٍ لشروط هذا الجمع؛ وذلك مثل: أولو، وعالَمون، وعشرون، وثلاثون، وباقي ألفاظ العقود، وذَوُو، وبنون، وأَرَضون، وسِنون، وعِضُون، وعزون، وثبون. وهذه الكلمات تلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه: فتكون علامة رفعها الواو، وعلامة نصبها وجرها الياء، وفي كتب النحو تفصيلاتٌ كثيرة في إعراب الملحق بجمع المذكر السالم.

* **اللحن**: يُرَادُ به: الخطأ في ضبط أواخر الكلمات أثناء الكلام الفصيح: كرفع المنصوب وجر المرفوع.. إلخ؛ أي عدم مُراعاة ضوابط الإعراب والبناء.

* **اللَّغْو**: يُرَادُ به الزيادة. [انظر: الكتاب ١: ٣٥٠].

* **لغة أكلوني البراغيث**: يُرَادُ به: إلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل والفاعلُ اسم ظاهر مثنًى أو جمعًا؛ مثل: نجحا المجدان، ونجحوا المجدون، ونجحن المجدات. وقال بعض العلماء: إن الألف والواو والنون ضمائر، وهي الفاعل، والاسم الظاهر بدل منها، وقيل: الألف والواو والنون علامات فقط للتثنية والجمع ولا محل لها من الإعراب.

* **لغة يتعاقبون فيكم**: يُرَادُ به: ما يراد بلغة أكلوني البراغيث، وقد سبق توضيحه، وجملة «يتعاقبون فيكم» جزء من حديث شريف، وتمام الجملة: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار»: فالفعل متصل بواو الجماعة، والفاعل اسمٌ ظاهرٌ وهو ملائكةٌ. وقيل: تمام الحديث: «إن لله ملائكةً يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكةٌ بالنهار»، وعلى هذا لا شاهد في الحديث. [انظر: حاشية الصبان ٢: ٣٠].

* **لغة من ينتظر**: يُرَادُ به: إبقاء حركة ما قبل الحرف المحذوف من المنادى المرخَّم دون تغيير؛ مثل يا فاطمَ، يا محمَّ؛ وكأن المتكلم ما زال في انتظار الحرف المحذوف. [انظر: الترخيم].

* **لغة من لا ينتظر**: يُرَادُ به: تغيير حركة ما قبل الحرف المحذوف من المنادى المرخّم إلى الضم؛ إذ كان المنادى قبل ترخيمه يستحق البناء على الضم؛ فنقول: يا فاطمُ، وياجعفُ، ويا حارُ، ويا محمُّ، في فاطمة، وجعفر، وحارث، ومحمد، ولا نلتفتُ للحرف المحذوف؛ وكأن الفاء، والراء، والميم في هذه الأسماء هي آخر الكلمات.

* **الإلغاء**: يُرَادُ به: إبطال عمل أفعال القلوب؛ فلا تنصب المبتدأ والخبر؛ وذلك إذا تأخرت عن المبتدأ والخبر، أو توسطت بينهما؛ فنقول: الشمس طالعةٌ ظننتُ، محمد فائزٌ علمتُ، الشمسُ ظننتُ طالعةٌ. وأجاز الكوفيون إلغاء عملها مع تقدُّمها؛ فيقولون: ظننت محمدٌ فائزٌ، ولهم على ذلك شواهد، أوَّلها البصريون.

ويراد بالإلغاء أيضًا: عدّ الظرف والجر والمجرور غير خبر، فيصبح لغوًا؛ فإذا قلنا: إن في المسجد عليًّا معتكفٌ، كانت كلمة «معتكف» خبر إن مع إلغاء الجار والمجرور؛ أي لا يعد «في المسجد» خبرًا. [انظر: الكتاب ١: ٢٨٠].

ويراد أيضًا بالإلغاء: الزيادة. [انظر: الزيادة].

* **اللفظ**: يُرَادُ به: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية.

* **اللفيف**: يُرَادُ به في «الصرف»: الفعل المعتل بحرفين؛ أي ما كان حرفان من أصوله حرفي علة.

فإن كان أول أصوله وثالثها حرفي علة؛ مثل: وعى، وقى، استوفى، اتقى، سُمِّي اللفيف المفروق، وقد ألحق الفارابي هذا النوع من الأفعال بالمثال. [انظر: مقدمة تحقيق ديوان الأدب للفارابي: ١٩، وج١: ٧٧].

وإن كان ثاني أصوله وثالثها حرفي علة، مثل: طوى، وشوى، واستوى، سُمِّي اللفيف المقرون.

* **اللقب**: يُرَادُ به: العَلَمُ المُشْعِرُ بمدحٍ أو ذمٍّ، مثل: الصديق، والفاروق، وأنف الناقة.

* **ألقاب الإعراب**: يُرَادُ به: أسماء علامات الإعراب، وهي: الرفع، والنصب،

والجزم، والخفض أو الجر. والرفع والنصب مشتركان بين الأسماء والأفعال، والجزم خاص بالأفعال، والخفض أو الجر خاص بالأسماء.

* **إلقاء الخافض:** يُرَادُ به: حذف حرف الجر وعند ذلك ينصب ما بعده. [انظر: الحذف والإيصال، وانظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٣].

* **التقاء الساكنين:** يُرَادُ به تجاور حرفين ساكنين. [انظر: حركة التخلص من التقاء الساكنين].

* **«لا» النافية للجنس:** يُرَادُ به: «لا» التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتفيد نفي الخبر عن جميع أفراد جنس المبتدأ، وتعمل عمل إنَّ، وشروط عملها مفصَّلة في كتب النحو.

* **«لا» التبرئة:** اصطلاحٌ كوفي يُرَادُ به: «لا» النافية للجنس. [انظر المصطلح السابق، والواضح للزبيدي: ٨٠].

الميم

* **المثال:** يُرَادُ به: الفعل الذي أول حروفه الأصلية واوٌ، أو ياءٌ؛ مثل: وزن، وَعَدَ، يَبِس، يَئِس.

* **الأمثلة:**

* يُرَادُ به: الأفعال. [انظر: الكتاب ١: ١٦].
* ويراد به: أيضًا صيغ المبالغة. [انظر: الهمع ١: ١٥٩، وانظر: صيغ المبالغة].
* ويراد به في «العَروض»: التفعيلات. [انظر: التفعيلات].

* **الأمثلة الخمسة:** يُرَادُ به: الأفعال الخمسة؛ وهي كل فعل مضارع اتصل بألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة. [انظر: الأفعال الخمسة].

* **المدُّ:** يُرَادُ به: إطالة الحركة: فتُصبح الفتحة ألفًا، والكسرة ياءً، والضمة واوًا. [انظر: الإشباع].

* **المديد**: يُرَادُ به: أحد بحور الشعر العربي، وأصله في الدائرة ثمانية أجـزاء، ولم يستعمل إلا مجزوءًا؛ أي ستة أجزاءٍ، فصار وزنه:

فـــاعلاتن فـــاعلن فـــاعلاتن فـــاعلاتن فـــاعلن فـــاعلاتن

بيته:

يـــا لبَكْـــرٍ أنـــشروا لي كُلَيبًـــا يـــا لبكـــرٍ أيـــن أيـــن الفـــرار

وسُمي مديدًا؛ لأن الأسباب امتدت في أجزائه السباعية، فصار أحـدهما في أول الجزء والآخر في آخره، فلما امتدت الأسباب في أجزائه سُمي مديدًا.

وله ثلاث أعاريض وستة أضرُب:

١ – العَروض الأولى صحيحة، ولها ضربٌ واحدٌ صحيحٌ مثلها ووزنها «فاعلاتن».

٢– العَروض الثانية محذوفة ووزنها «فاعلن»، ولها ثلاثة أضرب:

أ – ضربٌ مقصورٌ ووزنه «فاعلان».

ب– ضربٌ محذوفٌ ووزنه «فاعلن».

ج– ضربٌ محذوفٌ مقطوع ووزنه «فَعْلُن».

٣– العَروض الثالثة مخبونة محذوفة ووزنها «فَعِلُنْ»، ولها ضربان:

أ – ضربٌ محذوف مخبون ووزنه «فَعِلُن».

ب– ضربٌ محـذوف مقطـوع ووزنـه «فَعْلُـن»، [انظـر: الكـافي: ٣١، ٤٨، والحاشية الكبرى: ٥١١].

* **المُمْتَد**: يُرَادُ به: وزنٌ شعري مستحدث مأخوذ من دوائـر الخليـل، ولم يـنظم منه إلا المولَّدُون، وسمي ممتدًا لكونه مقلوب المديد، وأجزاؤه:

فاعلن فـاعلاتن فـاعلن فـاعلاتن فاعلن فـاعلاتن فـاعلن فـاعلاتن

ونظم منه بعض المولَّدين فقال:

صاد قلبـي غـزالٌ أحـور ذو دلال كلـــما زدت حبًّـا زاد منـي نفـورا

[انظر: الحاشية الكبرى: ٤٦].

* **الممدود:** [انظر: الاسم الممدود].

* **مطل الحركات:** يُرَادُ به: إطالة الحركة- الفتحة والضمة والكسرة- فيتولد عنها حركة طويلة. [انظر: الإشباع، والمد، وانظر: الخصائص لابن جني ٣: ١٢١-١٢٤].

* **المعيّة:** يُرَادُ به: المصاحبة. [انظر: المفعول معه].

* **الممنوع من الصرف:** يُرَادُ به: كل اسمٍ مُعْرَب أشبه الفعل بوجود علّتين فرعيتين مختلفتين فيه من عللٍ، أو علة واحدةٍ تقوم مقام العلتين. [انظر: غير المنصرف].

* **المَوَات:** يُرَادُ به: الاسم الدال على جماد، أو على ما لا روح فيه؛ مثل: جِدار، وموعظة، وبيِّنات.. [انظر: الكتاب ١: ٢٣٦].

* **ما الحجازية:** يُرَادُ به: «ما» النافية التي تعْمل عمل ليس عند الحجازيين؛ أي ترْفع المبتدأ وتنصب الخبر؛ كما في قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

* **«ما» الزائدة:** يُرَادُ به: «ما» التي تقع بين العامل والمعمول، فلا تمنع العامل من العمل فيما بعدها؛ مثل: غضبت من غير ما جُرْمٍ، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنين: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٠]. والمعنى: غضبت من غير جرم، فبرحمة من الله، عن قليل، ومن قبلُ فرطتم. وقد تستعمل أيضًا غير فاصلة بين العامل والمعمول؛ كأن نقول: آلمني شيء ما، وقلت قولًا ما.

ويسمى بعض النحويين (ما) هذه صلة ولغوًا، وبعضهم يسميها توكيدًا للكلام؛ لئلا يظن ظانٌّ أنها دخلت لغير معنى البتة.

ومقياس زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى. [انظر: الأزهية: ٧٨، ٧٩].

* **«ما» المُسَلَّطَة:** يُرَادُ به: «ما» التي تلحق آخر الكلمة فتجعلها عاملةً بعد ما كانت الكلمة غير عاملة؛ مثل: حيثما، وإذما؛ «فحيث»، و«إذ» وحدهما لا يُجزم المضارع بعدهما، ولكن باتصال «ما» بهما جعلت كلًّا منهما تجزم الفعل المضارع. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٥٦].

* **«ما» المُغَيِّرة:** يُرَادُ به: «ما» التي تغيِّر معنى الحرف الذي قبلها؛ مثل: «لوْما»؛ فاتصال «ما» بـ«لو» غَيَّر معنى «لو» من الشرط إلى التحضيض والحث؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٧٥].

* **«ما» الكافَّة:** يُرَادُ به: «ما» التي تُبطل عمل ما اتصلت به؛ مثل: إن وأخواتها إذا اتصلت بها «ما» أبطلت عملها. [انظر: الكَفّ، والكافّ].

* **«ما» المُوَلَّدة:** يُرَادُ به: «ما» الزائدة، وسبق بيانها. [انظر: الضروري في صناعة النحو لابن رشد: ٥١].

* **ما يجازَى به:** يُرَادُ به: أدوات الشرط. [انظر: أدوات الشرط، وانظر: كتاب سيبويه ١: ٤٣١، ٤٣٢].

* **ما جُمع بألف وتاء:** [انظر: جمع المؤنث السالم].

* **ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء:** يُرَادُ به: ما يضاف إلى الجملة الفعلية؛ مثل قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، ومثل: ما رأيته منذ جاءني، أجلس حيث تكثر الرياحين، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]. [انظر: الكتاب ١: ٤٦٠، والأشموني بحاشية الصبان ٢: ١٩١، ١٩٢].

* **ما يُعْمل به من الآلة:** يُرَادُ به: اسم الآلة، وقد سبق توضيحه. [انظر: معاني القرآن للفراء ٢: ١٥١].

* **ما يُعمل به ويُنقل:** يُرَادُ به: اسم الآلة. [انظر: ديوان الأدب للفارابي ١: ٨٣، وإصلاح المنطق لابن السكيت: ٢١].

* **ما يُكَفّ عن التنوين:** يُرَادُ ما يكونُ مضافًا. [انظر: الكتاب ١: ١٤٩].

* **ما كان وقتًا في الأزمنة:** يُرَادُ به: ظرف الزمان المختص غير المعلوم؛ مثل: شهر ويوم. [انظر: الكتاب ١: ١٦ بولاق].

* **ما كان وقتًا في الأمكنة:** يُرَادُ به: ظرف المكان المبهم حُكمًا، وهو ما كان مقدرًا مسافته من الأمكنة؛ وذلك نحو: الفرسخ والميل، وما أشبهه يصلح وقوعه على ما كان بتلك المسافة المعلومة المقدَّرة، وسُمي وقتًا؛ لأن العرب قد تستعمل التوقيت في معنى التقدير وإن لم يكن زمانًا. [انظر: الكتاب ١: ١٦، الصبان ٢: ٨٦].

* **ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف:** يُرَادُ به ما لحقته ألف التأنيث الممدودة. [انظر: الكتاب ٢: ١٠].

* **ما لم يُسمَّ فاعله:** يُرَادُ به: الفعل المبني للمجهول، وقد سبق.

* **ما لم يكسر عليه الواحد:** يُرَادُ به: اسم الجمع، وقد سبق. [انظر: الكتاب ١: ٢٣٦].

* **ما يُنتصب من المصادر لأنه حالٌ وقع فيه الأمر:** ويراد به المصدر الواقع حالًا؛ مثل: قتلتُه صبرًا، وأتيتُه ركضًا، وكلمتُه مشافَهةً. [انظر: الكتاب ١: ١٨٦].

* **ما يُنصب من المصادر لأنه عذرٌ لوقوع الأمر:** يُرَادُ به: المفعول لأجله، وقد سبق توضيحه. [انظر: الكتاب ١: ١٨٤ بولاق].

* **التمييز:** يُرَادُ به: الاسم النكرة الجامد المنصوب الذي يُزيل الإبهام عن ذاتٍ أو نسبةٍ.

١- ما يزيل الإبهام عن ذات: إما أن تكون الذات مكيلًا، أو موزونًا، أو

مساحة، أو معدودًا، وأمثلتها على الترتيب: بعتُ إردبًا أُرزًا، واشتريت رطلًا عسلًا، وزرعتُ فدانًا قمحًا، وذبحتُ عشرين عجلًا؛ فالكلمات: أرزًا، وعسلًا، وقمحًا، وعجلًا، أسماءٌ جامدة منصوبة، ميَّزتْ أسماء ذاتٍ مذكورةٍ قبلها وأزالتْ عنها الغموض والإبهام؛ ولذلك سمي تمييز ذات، أو تمييزًا ملفوظًا.

والأنواع الثلاثة الأولى- أعني تمييز المكيل والموزون والمساحة- يجوز جرّه بالإضافة أو بمن، أما النوع الرابع- أعني تمييز العدد- فإنه يكون مفردًا منصوبًا إذا كان العدد من أحد عشر حتى تسعة وتسعين، ويكون جمعًا مجرورًا إذا كان العدد من ثلاثة حتى عشرة، ويكون مفردًا مجرورًا إذا كان العدد مائة ومضاعفاتها، ويسمى تمييز ذات أو تمييزًا ملفوظًا.

٢- ما يُزيل الإبهام عن نسبة؛ مثل: محمدٌ أكثر من علي مالًا؛ فكلمة «مالًا» لم تُميّز اسمًا مبهمًا ملفوظًا قبلها؛ بل ميزت الحكم المفهوم من الجملة؛ لأننا إذا قلنا: «محمد أكثر من علي» كان الحكمُ أو النسبة في هذه الجملة مبهمة؛ لأننا لا ندري مجال الكثرة أفي المال، أم في الولد، أم في الخبرة؛ ولذلك سمي تمييز النسبة أو التمييز الملحوظ.

وهذا النوع من التمييز؛ أي المبين لجهة النسبة أربعة أنواع:

١- ما كان محولًا عن الفاعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤] والتقدير: اشتعل شيبُ الرأس.

٢- ما كان محولًا عن المفعول به؛ كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢]؛ والتقدير: وفجرنا عيون الأرض.

٣- ما كان محولًا عن غير الفاعل والمفعول به؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾ [الكهف: ٣٤] والتقدير: ما لي أكثر من مالك.

٤- أن يكون غير محول؛كقول العرب: «لله دره فارسًا».

* **التمييز المحوَّل:** يُرَادُ به: ما كان محولًا عن فاعل، أو مفعول به، أو مبتدأ. [انظر: التمييز].

* **التمييز الملحوظ:** يُرَادُ به: التمييز الذي يميز ما انبهم من النسب. [انظر: التمييز].

* **التمييز الملفوظ:** يُرَادُ به: التمييز الذي يميز ما انبهم من الذوات. [انظر: التمييز].

* **التمييز المنقول:** يُرَادُ به: التمييز المحول. [انظر: التمييز].

* **تمييز الذات:** يُرَادُ به: ما يميز المبهم من الموزونات والمكيلات والمساحات والأعداد. [انظر: التمييز].

* **تمييز النسبة:** يُرَادُ به: ما يُميِّز جهة النسبة، ويسمى التمييز الملحوظ؛ ومنه: محول، وغير محول. [انظر: التمييز].

* **الإمالة:** يُرَادُ به: أن يُميل الناطق الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، وليست الإمالة لغة جميع العرب؛ فأهل الحجاز لا يميلون، وأشدُّهم حرصًا عليها بنو تميم، وأسد، وقيس، وعامة نجد.

والمواضع التي يجوز فيها الإمالة هي:

١- أن يكون قبل الحرف أو بعده كسرة؛ مثل: سِرْبال، وشِمْلال، ومساجِد، ومفاتيح.

٢- أن يكون الحرف منقلبًا من ياء؛ مثل: نابٍ، ورجلٍ مالٍ.

٣- أن يكون قبل الحرف أو بعده ياءٌ؛ مثل: شيبان، وعيلان، وغيلان.

٤- أن يكون الحرف مشبَّهًا بالمنقلب من الياء وأصله واو، فشبهوه بالياء؛ لغلبة الياء على لام الكلمة إذا جاوزت ثلاثة أحرف؛ لأنه بهذه الزيادة يصير ياء. مثل: «يرضى» و«يتزكى» و«استعلى» و«أدْنى» و«أربى» و«أزكى» و«أعلى».

٥- أن يكون الحرف الذي قبل الألف يكسر في حال؛ مثل: خاف، وطاب، وهاب؛ وذلك لأنهم يقولون: خِفْت، وطِبْت، وهِبْت.

٦- أن تكون الإمالة مسبوقة بإمالة؛ مثل: رأيت عمادًا؛ فيميلون الألف في النصب لإمالة الألف الأولى.

وتمتنع إمالة الألف فيما يأتي:

١- إذا وقعت الألف بعد حرف من الحروف المستعلية؛ وهي سبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء؛ مثل: قاعد، وغائب، وخامد، وصاعد، وطائف، وضامن، وظالم.

٢- إذا وقعت الألف قبل حرف من الحروف المستعلية؛ سواء أفُصِل بينهما أم لم يفصل؛ مثل: ناقد، وعاطش، وعاصم، وعاضد، وعاظل، وباخل، وواقد. [انظر: الأصول لابن السراج ٣: ١٦٠، ١٦٦، واتحاد فضلاء البشر للبنا ١: ٢٤٩، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣: ٤ - ٣٠].

النون

* **النون الأصلية:** يُرَادُ به: النون الأصليَّة في الكلمة؛ نحو: حسن، وفطِن، وعَدَن.

* **النون الزائدة:** يُرَادُ به: النون الزائدة في آخر الكلمة؛ نحو: رَعْشَنَ من الرعشة: وهي الناقة الطويلة أو السريعة. وضيْفَن، وهو الذي يجيء مع الضيف، وخَلْبَن: وهو الرجل الأحمق والمرأة الحمقاء، وعَلجَن: وهو حمار الوحش، والناقة الكِنَاز كثيرة اللحم، والمرأة الخرقاء أو الماجنة. وهذه النون وإن كانت زائدة فيجري عليها الإعراب كما يجري على الأصلية؛ لأنها ملحقة بجعفر. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٥١، وانظر: القاموس ١: ٦٣، ٢٠٠، ٢: ١٨٩، والكتاب ٤: ٢٧٠ هارون].

* **النون المضارعة لألفي التأنيث:** يُرَادُ به: النون الزائدة التي تكون في آخر الكلمات التي على وزن فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى؛ مثل: غَضْبان، وسَكْران، والتي في الأعلام؛ مثل: عُثمان، وعفان، وما أشبه ذلك. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٥٠].

* **نون التأكيد:** يُرَادُ به: نونٌ ساكنةٌ أو مشدَّدةٌ مفتوحةٌ، تلحق آخر الفعل

بشروطٍ معينة تفيد تأكيد الفعل؛ مثل: والله لأجتهدَن. كما تلحق آخر فعل الأمر؛ مثل: اجْتَهِدن. [انظر: التأكيد بالنون].

* **نون التثنية:** يُرَادُ به: نونٌ زائدة مكسورة تلحق الاسم عند التثنية بعد ألف في حالة الرفع، وبعد ياءٍ مفتوح ما قبلها في حالتي النصب والجر، وتُحذف هذه النون عند الإضافة؛ فنقول: هذان بابان، وهذان بابا المنزل.

* **نون الجمع:** يُرَادُ به: نونٌ زائدة مفتوحة تلحق الاسم المذكر عند الجمع السالم بعد واو في حالة الرفع، وياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر، وتُحذف هذه النون عند الإضافة؛ نقول: المجدُّون فاهمون، والمجدُّون فاهمو الدرسِ. [انظر: جمع المذكر السالم].

* **نون الرفع:** يُرَادُ به: النون التي تلحق آخر الفعل المضارع عند إسناده إلى واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المؤنثة المخاطبة، وثبوت هذه النون علامة إعراب فرعية: فثبوتها علامةٌ للرفع، وحذفها علامةٌ للنصب أو الجزم. [انظر: الأفعال الخمسة].

* **نون الصرف:** يُرَادُ به: تنوين التمكين، وهو نونٌ زائدة ساكنة تلحق آخر الاسم المتمكن غيرَ مقترنٍ بأل ولا مضافًا، وهي تظهر في النطق ولا تكتب، وإذا وليها ساكن حُرِّكت بالكسر، وتُعدُّ في وزن الشعر حرفًا ساكنًا.

* **نون العماد:** يُرَادُ به: نون الوقاية، وهي النون الزائدة التي تسبق ياء المتكلم عند اتصالها بالأفعال وبعض الأدوات وأسماء الأفعال؛ مثل: أكْرَمَنِي، وإنني، وليتني، ودراكني، وتراكني، وعليكني؛ بمعنى أدركني، واتركني، والزمني.

* **نون الوقاية:** [انظر: نُون العماد، وانظر: مغني اللبيب ٢: ٢٥].

* **النحو:** قيل هو انتحاء سَمْت كلام العرب في تصريفه من إعرابٍ وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير

ذلك؛ ليحلق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة فينطلق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم رُدَّ به إليها. وعلى هذا، فهو يشمل الصرف أيضًا. [انظر: الخصائص ١: ٣٤].

وقيل: هو العِلْم المستنبط باستقراء كلام العرب الذي يُعْرف به أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء؛ ولذلك سُمِّي علمَ الإعراب. وعلى هذا لا يدخل فيه دراسة بنية الكلمة أو تركيب الجملة. وقيل: النحو عِلْمٌ بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب؛ أي أحكام في ذواتها أو فيما يعرض لها بالتركيب، وعلى هذا فهو يشمل دراسة بنية الكلمة. [انظر: المقرب لابن عصفور ١: ٤٥، والأشموني وحاشية الصبان ١: ١٥، ١٦].

وقيل: هو علمٌ يعرف به كيفية التركيب العربي صحَّة وسقامًا، وكيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها من حيث هو أو لا وقوعها فيه.

* **النداء المنْسُوب**: يُرَادُ به: المنادى الموصوف بكلمة ابن أو ابنة؛ مثل: يا حسنُ ابنُ عليٍّ، ويا فاطمة بْنَةُ محمد. وهذا النوع من المنادى يجوز فيه البناء على الضم في محل نصب، والبناء على الفتح في محل نصب بشرط أن يكون علمًا مفردًا؛ أي ليس مثنى ولا جمعًا، آخره يقبل الحركة، موصوفًا بكلمة ابن أو ابنة مباشرة مضافة إلى علم، والبنوة حقيقية.

* **المنادى**: يُرَادُ به: المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدْعُو لفظًا أو تقديرًا، وهذه الحروف هي: يا، أيا، أ، هيا، أيْ، وقد تُحذف أداة النداء؛ كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ﴾ [يوسف: ٢٩]. ويُبنى المنادى على ما يُرفع به في محل نصب إذا كان علمًا مفردًا أو نكرةً مقصودةً؛ تقول: يا محمود، يا محمدان، ويا رجلُ تكلم. ويُنصب إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف أو نكرة غير مقصودة؛ مثل: يا عبد الله، يا مؤديًا واجبك أبشر، ويا غافلًا تنبه.

* **النُّدْبَة**: يُرَادُ به: نداء المُتَفجَّع عليه لفقده حقيقة أو حكمًا، أو المتوجع منه

لكونه محل ألَمٍ، أو سببًا له؛ مثل: واعمراه، وارأساه. وللندبة أحكام مفصلة في كتب النحو.

* **النادر**: يُرَادُ به: ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس؛ مثل: «خُزْعال». [انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٢: ٢١١].

* **نَزْع الخافض**: يُرَادُ به: حذف حرف الجر ونصب ما كان مجرورًا به. [انظر: الحذف والإيصال].

* **التنازع في العمل**: يُرَادُ به: أن يتقدَّم عاملان، ويتأخر عنهما معمول يطلبه كلٌّ من العاملين السابقيْن؛ مثل: اجتهدَ وفاز محمدٌ؛ فالفعلان هما العاملان، وكلمة «محمد» هي المعمول، وكلٌّ من الفعلين «اجتهد» و«فاز» يحتاج إلى فاعل، فإذا جعلنا «محمد» فاعلًا للفعل الأخير نُضمر فاعلًا في الفعل الأول، وإذا جعلناه فاعلًا للفعل الأول نضمر فاعلًا في الفعل الأخير، ولابد من رابط يربط بين العاملين المتنازعين، وهذا الرابط واحد مما يأتي:

١- حرف عطف؛ مثل: قام وقعد أخواك.

٢- أن يعمل أولهما في ثانيهما؛ مثل ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا﴾ [الجن: ٤]. ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧].

٣- أن يكون ثانيهما جوابا للأول، والجواب هنا نوعان:

أ- جواب شرط مثل: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]= إن تؤتوني أفرغ عليه قطرًا.

ب- جواب شرط مثل: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦].

ولذلك تفصيلاتٌ في كتب النحو. [وانظر: مغني اللبيب ٢: ٥٠٨].

* **النَّسب**: يُرَادُ به: إلحاق ياء مشدَّدة بآخر الاسم، للدلالة على نِسْبَة الاسم المتصل بهذه الياء إلى الاسم المجرد منها؛ مثل: مصر ومصري.

وقد يحدث في الكلمة تغييراتٌ مفصَّلة في كتب النحو.

* **المنْسُوب:** يُرَادُ به: الاسم المتصل بآخره ياءٌ مشدَّدة للدلالة على نسبته إلى المجرَّد منها.

* **النواسخ:** يُرَادُ به: الكلمات التي تُغيِّر حكم المبتدأ والخبر؛ سواء أكانت حروفًا؛ مثل: إن وأخواتها، أم أفعالًا؛ مثل: كان وأخواتها، وأفعال الرجاء والشروع والمقاربة، وظن وأخواتها.

* **النَّسق:** يُرَادُ به: العطف بالحرف، وهو اصطلاحٌ كوفي وبصري. [انظر: عطف النسق].

* **النصب:**

* يُرَادُ به في «النحو»: الموقع الإعرابي للمفعولات وما شُبِّه بها وعلامته الفتحة، أو ما ناب عنها، وقد يُطلق على البناء على الفتح. [انظر: الكتاب ١: ٣٤٥، الواضح للزبيدي: ٨٠، ٨١].

* ويراد به في «العَروض»: كل ما سَلِم من السناد في الشعر التام البناء دون المجزوء والمشطور والمنهوك. [انظر: الكافي في العَروض والقوافي: ١٦٨].

* **النصب بحذف النون:** يُرَادُ به: نصب الاسم بغير تنوين. [انظر: معاني القرآن ١: ١٢٠].

* **النصب بالصرف:** يُرَادُ به: نصب الفعل المضارع بعد واو المعيَّة المسبوقة بنفي أو طلب محضين. قال الخليل:

«والنصب بالصرف في قولهم: لا أركبُ وتمشِيَ، ولا أشبعُ وتجُوعَ، فلما أسقط الكناية، وهي (أنت) نصب؛ لأن معناه: لا أركبُ وأنتَ تمشي، ولا أشبعُ وأنت تجوعُ، فلما أسقط الكناية، وهي أنت نُصِبَ؛ لأنه مصروفٌ عن جهته». [انظر: الجمل في النحو للخليل بن أحمد: ٦٨، وانظر أيضًا: كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد دراسة تحليلية: ٧٧، ٧٨].

* **النصب بفقدان الخافض:** يُرَادُ به: نصب الاسم بعد حذف الجر، وقد مثل له

الخليل بن أحمد بقول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥]. وقال: «نصب أولياءه على فقدان الخافض، يعني يخوف بأوليائه؛ فلما أسقط الباء نصب». [انظر: الجمل للخليل بن أحمد: ١٢٠-١٢٣، الطبعة الخامسة].

* **النصب على البنية**: يُرَادُ به: المبني على الفتح بناءً أصيلًا لا يزول؛ مثل: إنّ، وليت، ولعلّ، وسوف، وأين. [انظر: الجمل للخليل بن أحمد: ٨٥].

* **النصب على الخروج**: يُرَادُ به: ما يُنصب على الحال، وقد يُراد به المفعول المطلق الذي من فِعْلٍ مرادف للفعل السابق عليه أو من فعلٍ بمعناه. [انظر: تفسير الطبري ٧: ٢٥، ٢٦١، ٣٩٥، ومعاني القرآن للفراء ١: ٢٤٧].

* **النصب على الذمّ**: يُرَادُ به: نصبُ الاسم على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف تقديره أذمُّ، ويكون ذلك عند قطع النعت؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]. [انظر: القطع].

* **النصب على الترحم**: يُرَادُ به: نصب الاسم على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف تقديره «أعْني»، والسياق يوحي بالترحُّم والإشفاق، ويكون ذلك عند قطع النعت؛ كما في قولنا: أقبل الرجلُ المسكينَ. [انظر: القطع].

* **النصب على الشّتْم**: يُرَادُ به: نصب الاسم على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف تقديره أعني؛ والسياق يقتضي الشتم، ويكون ذلك عند قطع النعت؛ كما في قولنا: عُزِل القائدُ الخائنَ. [انظر: القطع].

* **النصب على المصدر**: يُرَادُ به: نصب المصدر على أنه مفعول مطلق. [انظر: تفسير الطبري ٥: ١٣٨].

وقد يراد به: نصب المصدر على أنه مفعولٌ لأجله. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ١٨٦].

* **النصب على الاستغناء وتمام الكلام**: يُرَادُ به: النصب على الحال. [انظر: الجمل للخليل بن أحمد: ٧٩، ٨٠].

* **النصب على التفسير**: يُرَادُ به: نصب المصدر على أنه مفعولٌ لأجله. [انظر: معاني القرآن ١: ١٧].

* **النصب على المدح**: يُرَادُ به: نصب الاسم على أنه مفعولٌ بـه لفعـل محـذوف تقديره أذكر أو أمدح، والسياق يقتضي مدحًا، ويكون ذلك عند قطع النعـت، كـما في قولنا: عاد الجيش المنتصرَ. [انظر: القطع].

* **النصب على نزع الخافض**: يُرَادُ به: نصب الاسم دون أن يسبقه عامل نصب إلا أن التركيب قد حُذف منه حرف الجر قبل هذا الاسم. [انظر: الحذف والإيصال].

* **النصب على الوقت**: يُرَادُ به: النصب عـلى الظرفيـة الزمانيـة. [انظـر: شرح القصائد السبع الطوال: ١٠٨، ١١١].

* **المنتصب عن تمام الاسم**: يُرَادُ به: تمييـز الـذات. [انظـر: التمييـز، وانظـر: الفصول الخمسون لابن معطي: ١٨٨].

* **المنتصب عن تمام الكلام**: يُرَادُ به: تمييـز النـسبة. [انظـر: التمييـز، وانظـر: الفصول الخمسون لابن معطي: ١٨٨].

* **المنصوب على الجزاء**: يُرَادُ به: المفعول لأجله. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ١٨٠].

* **المنصوب على التحذير**: يُرَادُ به: الاسم المنصوب على أنه مفعولٌ بـه لفعـل محذوف تقديره احذر، أو نحوه، لحثِّ المخاطب على الابتعاد عن أمر مكروه؛ مثل: الإهمالَ الإهمالَ، الإهمالَ والكسلَ، إيـاك والإهمـالَ؛ فكلمـة «الإهمـال» منـصوبةٌ بفعل محذوف تقديره احذر، وفي الجملة الأخيرة كلمـة «إيَّـا» مفعـول بـه، والـواو للعطف، و«الإهمال» اسمٌ منصوب على التحذير بفعـلٍ محـذوف وجوبًـا تقـديره: اجتنب الإهمال، وهذا من عطف الجمل.

* **المنصوب على المحلّ**: يُرَادُ به: ظرف المكـان. [انظـر: شرح القـصائد الـسبع الطوال: ٩٠].

* **المنصوب على الاختصاص**: يُرَادُ به: الاسم المعرفة الموضِّح للمراد بالضمير السابق عليه، وهذا الاسم يكون منصوبًا بفعل محذوف تقديره أَخُصُّ؛ مثل قول الرسول ﷺ: «نحن معاشرَ الأنبياءِ لا نورث». [انظر: الاختصاص].

* **المنصوب على الخلاف**: يُرَادُ به: عند الكوفيين المفعول معه. [انظر: الخلاف، والمفعول معه].

* **المنصوب على الاشتغال**: يُرَادُ به: الاسم المنصوب على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف يفسره فعلٌ آتٍ بعده عامل النصب في ضميرٍ يعود على الاسم الأول أو عامل النصب في سَبَبِيِّه؛ مثل: هل محمدًا أكرمته، وهل محمدًا أكرمتَ أخاه؟

* **المنصوب على المصدر**: يُرَادُ به: المفعول المطلق بأنواعه. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري: ١٢، ٢٤، ٥١، ١٨٠، ١٨٦].

* **المنصوب على الإغراء**: يُرَادُ به: الاسم المنصوب على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف تقديره الزم أو نحوه، والغرض حثُّ المخاطب على التمسك بفعل محمود؛ وذلك كقولنا: العدلَ العدلَ، والصبرَ والتجمُّلَ. [انظر: الإغراء].

* **المنصوب على التفسير عن المرات**: يُرَادُ به: المفعول المطلق المبين للعدد. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٤١٢، وانظر: المفعول المطلق].

* **المنصوب على الفعل**: يُرَادُ به: الحال. [انظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٣٥٠].

* **النظائر**: يُرَادُ به: المصادر الصناعية. [انظر: المصدر الصناعي].

* **النعت**: يُرَادُ به: التابع المشتق الذي يدل على معنًى في متبوعه، أو سبَبِيٍّ متبوعه مطلقًا لتخصيص أو توضيح؛ مثل: قرأت كتابًا غزيرةً مادتُه.

وقد يراد به: الصفة، وعطف البيان، والتوكيد. [انظر: الكتاب ١: ٢٢٣، ٣٩٣، والمقتضب للمبرد ٣: ١٨٨، والواضح للزبيدي: ٢٥، ٢٦، ٢٧].

وقد أريد به: الاسم المشتق بخاصة الصفة المشبهة. [انظر: الواضح للزبيدي: ٢١٠].

* **النعتُ الحقيقي**: يُرَادُ بـه: مـا يـدل عـلى معنًـى في نفـس منعوتـه الأصـلي، وعلامته أن يشتمل على ضمير مستتر يعود على ذلك المنعوت.

وهـذا النعـت يتْبـع المنعـوت في الإعـراب، وفي الإفـراد، والتثنيـة، والجمـع، والتذكير، والتأنيث، والتعريف، والتنكير؛ فنقـول: فـاز الطالـبُ المجـدُّ، وفـازت الطالبةُ المجدةُ، وفاز الطالبان المجدان، وهكذا.

* **النعت السببي**: يُرَادُ به: النعت الذي يدل على معنى في شيء بعـده لـه صـلة وارتباط بالمتبوع؛ مثل: هذا بيتٌ نظيفةٌ غرفُهُ. وعلامته أن يُـذكر بعـده اسـمٌ ظـاهر معمول للنعت، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ويربط بينه وبين هذا الاسم الذي يَنْصَبُّ النعت عليه.

وهذا النعت يلزم الإفراد، ويتبع ما قبله في إعرابه، وفي التعريف والتنكير، ويتبع مرفوعه- أي الاسم الذي بعده- في التذكير والتأنيث فنقول: بكـى طفـلٌ مـسافرةٌ أُمُّهُ.

* **النعت الموافق**: يُرَادُ به: ما كان في المعنى عين منعوته؛ فإذا قلـتَ: فـازَ محمـدٌ العالمُ، كان «العالم» في المعنى نفس: محمد متصفًا بالعلم؛ أي ما لم يكن النعـت شـبه جملة، وأفاد معنى في متبوعه غير الشمول.

* **النعوت**: يُرَادُ به: المشتقات. [انظر: مقدمة خلف الأحمر: ٦٢، ٦٤].

* **نعوت الإحاطة**: يُـرَادُ بـه: التوكيـد المعنـوي الـذي يـدفع تـوهُّمَ عـدم إرادة الشمول والإحاطة، وهو ما يكون بكلمات كلّ وجميع وكلا وكلتا. [انظر: الواضح للزبيدي: ٢٦].

* **نعوت التخصيص**: يُـرَادُ بـه: التوكيـد المعنـوي الـذي يكـون لـدفع تـوهم مضاف، وهو ما كان بكلمات النفس والعين. [انظر: الواضح للزبيدي: ٢٧].

* **النفاذ**: يُرَادُ به في «العَروض»: فتحـةُ هـاء الوصـل أو كـسرتُها، أو ضـمتُها،

كفتحة الهاء في آخر البيت الآتي

وبيضاء لا تنحاش منها وأمُّها ... إذا ما رأتنا زال منها زويلها

[انظر: العقد الفريد ٣: ١٥٢، والعيون الغامزة: ٢٥١].

* **النفي المحض**: يُرَادُ به: النفي الخالص من معنى الإثبات، فلا يوجد في الكلام ما ينقض معناه مثل «إلا» الاستثنائية التي تنقض النفي، ومثل نفي آخر بعد النفي الأول يزيل أثره ويجعل الكلام مثبتًا؛ ومثال النفي المحض قولنا: لم أسمع صوتك فألبيَ نداءك.

أما إذا انتقض النفي سُمِّي نفيًا غير محض، كما في قولنا: لم أسمع إلا صوتَك.

* **النقص**: يُرَادُ به في «النحو»: حذف الحرف الأخير من الأسماء الستة عند إضافتها إلى غير ياء المتكلم. وعندئذ تعرب بحركة ظاهرة؛ فنقول: حضر أبُك ورأيت أبَك، ومررت بأبِك.

* ويراد به في «العَروض» حذف السابع الساكن بعد تسكين الخامس المتحرك؛ أي اجتماع الكف والعصب، وهو من الزحاف المزدوج ويدخل بحر الوافر فقط؛ فتصير «مفاعلتن» «مفاعلْتُ» فتنقل إلى «مفاعيلُ»؛ كما في قول الشاعر:

لسلَّامة دارٌ بحَفِيرِ ... كباقي الخَلَقِ السَّحْقِ، قِفَارُ

لسللام/ تدارنب/ حفيرن ... كباقلخ/ لقسحق/ قفارو

مفاعيلُ/ مفاعيلُ/ فعولن ... مفاعيلُ/ مفاعيلُ/ فعولن

منقوص/ منقوص/ مقطوف ... منقوص/ منقوص/ مقطوف

[انظر: الكافي: ٥٥، ٥٦، ١٤٤، والحاشية الكبرى: ٣٦، ٣٧].

* **المنْقُوص**: يُرَادُ به: الاسم المعرَب الذي آخره ياء خفيفة لازمة تلْوَ كسرة: كالقاضي، والداعي، وقد أطلق على ما أخره ياء لازمة أو ألف لازمة فيشمل المنقوص والمقصور. [انظر: الكتاب ٢: ٧٢، ٩٢، ٩٣، ١٠٥، والواضح للزبيدي: ٢٦٢].

ويراد به في العَروض: الجزء الذي سقط سابعه بعد سكون خامسه المتحرك. [انظر: النقص].

* **النقل:** يُرَادُ به في «النحو»: نقل الحركة الإعرابية من الحرف الأخير إلى الحرف الساكن الصحيح الذي قبله عند الوقف؛ ففي مثل: «جاء بكرٌ» نقول: جاء بَكُرْ؛ وفي مثل: «شاهدت البَحْرَ» نقول: شاهدت البَحَرْ.

* ويراد به في «الصرف»: نقل الحركة من حرف العلة المتحرك الواقع عينًا للكلمة إلى الحرف الساكن الصحيح قبله، وقد يبقى حرف العلة بعد ذلك على صورته، وقد ينقلب حرفًا آخر، وهذا نوعٌ من الإعلال يسمى الإعلال بالنقل، وهو خاص بالواو والياء؛ لأنهما يتحركان؛ وذلك مثل: «يَصُوم» أصله يَصْوُمُ بسكون الصاد وضم الميم فنُقلت الضمة إلى الساكن قبلها. ولهذا شروطٌ مفصَّلة في كتب النحو والصرف.

* **النكرة:** يُرَادُ به: الاسم الشائع في جنسه؛ مثل: رجل، وكتاب.

* **النكرة المحدودة:** يُرَادُ به: النكرة الدالة على زمنٍ محدَّدٍ؛ مثل: شهر، وحول.

* **النكرة المختصة:** يُرَادُ به: النكرة المضافة إلى نكرة أخرى؛ مثل: سمعنا صوت رجلٍ، وكذلك النكرة الموصوفة؛ مثل: وقع انفجار مروعٌ في معسكرات الأعداء.

* **النكرة المُقْبَل عليها:** يُرَادُ به: النكرة المقصودة، وهي الاسم الشائع في جنسه إذا أريد به معين، ويكون ذلك في باب النداء؛ مثل: يا رجلُ انتظرْ، أو يا رجلُ ارفع صوتك؛ فكلمة «رجل» نكرة، لكن في هذا الموقف أريد بها معين موجه له النداء والأمر.

وقيل: تصبح هذه النكرة معرفةً بالقصد. [انظر: الهمع ١: ٥٥].

* **النكرة المقصودة:** يُرَادُ به: ما يراد بالنكرة المقبل عليها، وقد سبق.

* **النكرة الموغِلَة في الإبهام:** يُرَادُ به: النكرة التي تكتسب التعريف حتى لو

أضيفت إلى معرفة، ولا تكتسب التخصيص أيضًا؛ نحو: «غير»، و«مثل».

* **المنهوك**: يُرَادُ به في «العَروض»: البيت الذي اختصرت تفعيلاته فلم يبق منها إلا الثلث فقط، ويدخل النهْك جوازًا في بحرين؛ هما: الرجز والمنسرح. ومثاله من الرجز:

يــــا ليتنــــي فيهــــا جــــذع

يــــا ليتنــــي/ فيهــــا جــــذع

مــــــستفعلن/ مــــــستفعلن

والأصل في هذا البحر ست تفعيلات، كما سبق في موضعه.

[انظر: الكافي :١٤٥، والحاشية الكبرى: ٨٨].

* **النهي**: يُرَادُ به: طلب الكف عن حصول فعل؛ مثل: لا تهملْ. وقد أُطلق النهي على النفي أيضًا. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ١٦٠].

* **نائب الظرف**: يُرَادُ به: المصدر الذي كان مضافًا إلى ظرف، ولما حذف الظرف حل محله المصدر وصار منصوبًا؛ مثل: أخرج طُلُوعَ الشمس؛ إذ الأصل أخرج وقت طلوع الشمس؛ فحذف الظرف (وقت)، وهو مضاف وحل محله (طلوع)، وقد كان مضافًا إليه فصار منصوبًا.

* **النائب عن الفاعل**: يُرَادُ به: ما أسند إليه الفعل المبني للمجهول بعد حذف الفاعل، وهو إما أن يكون المفعول به، أو المصدر، أو الظرف، والجار والمجرور التامَّين؛ فنقول: أُكِلَ الطعامُ، سِيرَ سيْرٌ، يُعْتَكفُ في المسجد، صِيمَ رمضانُ. ونائب الفاعل يأخذ أحكام الفاعل، وهي مفصَّلة في كتب النحو. [انظر: الفاعل].

* **التنوين**: يُرَادُ به: نونٌ ساكنة تلحق الأسماء المعربة وبعض الأسماء المبْنِيَّة، لفظًا لا خطًّا، ولا تنون الأسماء عند اقترانها بأل، أو عند إضافتها، وتُحرك النون بالكسرة عند التقائها بساكنٍ، وتُعدُّ في وزن الشعر حرفًا كسائر الحروف، والتنوين أنواع ستأتي. [انظر: الهمع: ٧٩، ٨٠].

* **تنوين الترنم:** يُرَادُ به في «العَروض»: نون ساكنةٌ تلحق القوافي المطلقة أو الأعاريض المقفّاة بدلًا من حرف الإطلاق وهو الألف والواو والياء.

وصرَّح ابن يعيش بأن التنوين محصّل للتَّرنُّم، وصرح سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الترنم، وأن الترنم - وهو التغني- يحصل بألف الإطلاق لقبولها لمدِّ الصوت فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنّموا جاءوا بالتنوين في مكانها. ولا يختص هذا التنوين بالاسم، ويدخل ما فيه «أل» بدليل قوله:

أقلّي اللوم عاذل والعتابَنْ وقولي إن أصبتُ فقد أصابَنْ

* **تنوين العوض:** يُرَادُ به في «النحو»: نون ساكنة تلحق الاسم عوضًا عن حرفٍ أصلي أو زائد، أو مضاف إليه مفردًا أو جملةً.

ومثال ما كان عوضًا عن حرف أصلي: جوارٍ، وغواشٍ، وسَوَاقٍ، ودَوَاهٍ؛ أي: صيغة منتهى الجموع لمعتل اللام، والأصل: جواري، وغواشي، وسواقي، ودواهي، فالتنوين عوض عن هذه الياء وفاقًا لسيبويه والجمهور، لا عوضًا عن ضمة الياء وفتحتها خلافًا للمبرد؛ ومثال ما كان عوضًا عن حرف زائد: «جندل»؛ فإن تنوينه عوض عن ألف الجمع؛ إذ أصله «جنادل»، وقيل هذا تنوين التمكين وليس عوضًا؛ ولذلك يجر بالكسرة، وليس حذف الألف الدالة على الجمع: كحذف الياء من نحو: جوار وغواش. [انظر: كتاب سيبويه ٣: ٣٠٨].

ومثال ما كان التنوين فيه عوضًا عن المضاف إليه المفرد: «كل» و«بعض» إذا قطعتا عن الإضافة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقيل: هو تنوين التمكين رجع لزوال الإضافة التي كانت عارضة.

ومثال ما كان التنوين فيه عوضًا عن المضاف إليه الجملة. «يومئذ»، «حينئذ»، فهو اللاحق «إذْ»؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦]، والتقدير: فهي يوم إذ انشقت واهية، ثم حذفت الجملة المضافة إلى «إذْ» للعلم بها وجيء بالتنوين عوضًا عنها، وكُسرت الذال لالتقاء الساكنين: الذال ونون التنوين.

وقال الأخفش: التنوين هنا تنوين التمكين، والكسرة علامة إعراب المضاف إليه.

* **تنوين الغالي**: يُرَادُ به في «العَروض»: نونٌ ساكنةٌ تلحق القوافي المقيَّدة، أو الأعاريض المصرَّعة زيادة على الوزن، لا يعتدُّ بها في تقطيع البيت، وذلك كما في قوله رؤبة:

وقاتم الأعماقِ خاوي المخْتَرَقْنْ ... مشتبهِ الأعْلام لَمَّاع الخَفَقْنْ

وفائدته الفرق بين الوقف والوصل، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنّم؛ زاعمًا أنّ الترنم يحصل بالنون نفسها؛ لأنها حرفٌ أغنٌّ، وأنكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين البتة؛ لأنه يكسر الوزن، وقالا: لعل الشاعر كان يريد «إنّ» في آخر البيت فضعُف صوتُه بالهمزَة فتوهم السامع أن النون تنوين، واختار هذا القول ابن مالك.

* **تنوين المقابلة**: يُرَادُ به في «النحو»: نونٌ ساكنة تلحق آخر جمع المؤنث السالم، ولا تكتب؛ مثل: مسلماتٌ، فاطماتٌ، مجداتٌ، وسُمِّيت بذلك؛ لأنها تقابل النون في جمع المذكر السالم.

* **تنوين التمكين**: يُرَادُ به في «النحو»: نونٌ ساكنةٌ تلحق آخر الاسم المعْرب، لفظًا لا خطًّا؛ للدلالة على بقاء أصالته وتمكنه في الاسمية؛ أي إنه لا يشبه الحرف ولا الفعل. [انظر: نون الصرف].

* **تنوين التنكير**: يُرَادُ به في «النحو»: نونٌ ساكنة تلحق بعض الأسماء المبنية لفظًا لا خطًّا؛ إشعارًا بأن المراد بالاسم غير معينٍ؛ فنقول: مررت بسيبويهِ، وسيبويهٍ آخر؛ فالأول معين، والثاني غير معين، ونقول أيضًا: صهْ، وصهٍ؛ فالأُولَى نطلب بها السكوت عن كلام معين، والثانية نطلب بها سكوتًا مطلقًا عن أي كلام.

الهاء

* **هاء التأنيث:** يُرَادُ به في «الصرف»: الهاء التي تلحق الأسماء لتدل على التأنيث، وهي هاءٌ في الوقف تاءٌ في الأصل؛ مثل: فاطمة، وكاتبة.

واختلف العلماء في أصل علامة التأنيث التي تلحق الأسماء أهي تاء أم هاء، فقال الكوفيون: هي هاءٌ في الوقف، والتاء بدل منها في الوصل، وعكس ذلك البصريون.

* **هاء البدل:** هي الهاء المبدلة من الهمزة؛ مثل هرقْتُ الماء؛ أي أرقته. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٦].

* **هاء السكت:** يُرَادُ به: هاء تلحق آخر الاسم عند الوقف؛ كما في قوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۜ (٢٨) هَّلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩]، وهي تلحق لبيان حركةٍ أو حرفٍ، وأصلها أن يوقف عليها. وربما وُصِلَتْ بِنِيَّة الوقف.

* **هاء الإضمار:** يُرَادُ به: الهاء التي تكون ضميرًا؛ مثل: عليٌّ ضربْته، وتُسمى هاء الكناية.

* **هاء الإطلاق والإعتاق:** يُرَادُ به: هاء التأنيث التي تلحق بعض صيغ منتهى الجموع، فيصير منصرفًا بعدما كان ممنوعًا من الصرف؛ مثل: صيارف وصيارفة، وصياقل وصياقلة؛ لأنه بدخول هاء التأنيث صار بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف وسطُها متحرك، ودخل بذلك في أوزان الآحاد؛ مثل: كراهية، وطواعية، وبذلك أطلقت هذه الهاء الاسم، وأعتقته من قيد الثقل الذي كان يمنعه من الصرف إلى الخفّة فصار منصرفًا. [انظر: شرح المصباح: ٢٩٩].

* **هاء العماد:** يُرَادُ به: ضمير الشأن والقصة. وهو من مصطلحات الخليل. [انظر: ضمير الشأن. وانظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٥، وكتاب الجمل للخليل ابن أحمد: ٢٧٠].

* **هاء الكناية:** يُرَادُ به: الهاء التي تكون ضميرًا. [انظر: هاء الإضمار].

* **هاء الندبة:** يُرَادُ به: هاءٌ تلحق آخر الاسم المندوب في الوقف، وهي ليست ضميرًا؛ لأنها لمدِّ الصوت؛ مثل: واعمراه، وارأساه. [انظر: الندبة، ومعاني الحروف للرماني: ١٤٦].

* **هاء الوقف:** يُرَادُ به: هاء السكت. [انظر: هاء السكت. وانظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٦].

* **الهزج:** يُرَادُ به في «العَروض»: بحرٌ من بحور الشعر العربي، وهو على ستة أجزاء في الدائرة إلا أنه جاء مجزوء على أربعة فقط.

وزنه وفقًا للدائرة:

مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن ـــــ مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن

وبيته وفقًا للدائرة:

عفا يا صاح من سلمى مراعيها ـــــ فظلت مقلتي تجري مآقيها

وسمِّي هزجًا لتردد الصوت فيه، والتهزيج: تردد الصوت، يقال: هذا يهزج في نفسي، فلما كان الصوت يتردد في هذا النوع من الشعر سُمِّي هزجًا، أو نقول لما كان التهزيج تردد الصوت، وكان كل جزء منه يتردد في آخره سببان سمي هزجًا.

وله عروض واحدة وضربان:

عروض مجزوءة ووزنها «مفاعيلن»، **وضربها الأول** مثلها، **وضربها الثاني** محذوف ووزنه «فعولن». [انظر: الكافي: ٧٣، ٩٠].

* **همزة التسوية:** يُرَادُ به: الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلَّها، وهي التي تقع بعد كلمة سواء، أو ما أُبالي، أو ما أدري، أو ليت شعري، ونحوها؛ ومن أمثلة ذلك قوله عز وجل: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [المنافقون: ٦]. [انظر: معاني الحروف للرماني: ٣٤].

* **همزة القطع:** [انظر: ألف القطع].

* **همزة الوصل:** [انظر: ألف الوصل].

* **الإهمال:** يُرَادُ به: عدم تأثير الكلمة في غيرها إعرابيًّا؛ فيقال: حرفٌ مُهْمل؛ أي لا عمل له.

وقد أُطلق الإهمال على خلو الكلمة من العامل، وأثبت «الأعلم» الرفع بالإهمال من العوامل، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]؛ فارتفاع كلمة «إبراهيم» عنده بالإهمال من العوامل؛ لأنه لم يتقدَّمها عامل يؤثر فيها. [انظر: الهمع ١: ١٦٥].

* **المهمل:** يُرَادُ به: اللفظ غير المستعمل؛ مثل: «دَيْز» مقلوب «زيد».
ويُراد به أيضًا: الحرف الذي لا يعمل في الأسماء أو الأفعال؛مثل: «قَدْ» و«هَلْ».

* **الهوامل:** يُرَادُ به: الحروف غيرُ العاملة فيما بعدها؛ مثل: هل، قد، سوف، لو.

الواو

* **واو الاستئناف:** يُرَادُ به: الواو الداخلة على جملةٍ منقطعة عما قبلها في المعنى، فما بعدها يُعدُّ كلامًا جديدًا مُستقلًا غير مرتبط بما قبله في الإعراب؛ كما في قوله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج: ٥]؛ فالواو ليست للعطف لعدم استقامة المعنى، وكما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ بِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَلَا بِٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ﴾ [سبأ: ٣١]؛ فجملة «لو ترى» مستأنفة وليست معطوفة على مقول قول الذين كفروا، والواو للاستئناف.

* **واو الابتداء:** يُرَادُ به: الواو الداخلة على جملةٍ اسمية؛ سواء أكانت هذه الجملة لها موقعٌ إعرابي أم لا، فمثال الداخلة على جملة لها محل من الإعراب قولنا: جاء عليٌّ والشمس طالعةٌ؛ فجملة الشمس طالعة في محل نصب حال، والواو تسمى واو

الابتداء، أو واو الحال، ومثال الداخلة على جملة لا محل لها من الإعراب قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٦]؛ فجملة «الله عليم حكيم» غير مرتبطة بما قبلها في الإعراب، والواو للابتداء.

* **واو الثمانية**: يُرَادُ به: واو ذكرها بعض النحويين كابن خالويه، وبعض المفسرين كالثعالبي، وبعض الأدباء كالحريري، وقالوا: إن العرب إذ عدُّوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيذانًا بأن السبعة عددٌ تام، وأن ما بعدها عدد مستأنف، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]. وقيل: الواو هنا لعطف جملة على أخرى.

* **واو الحال**: يُرَادُ به: الواو الداخلة على الجملة الحالية، وتُعدُّ رابطًا من روابط جملة الحال. [انظر: الجملة الحالية، والروابط]، وتُسمَّى أيضًا واو الابتداء، وهي تدل على أن ما بعدها قيد للفعل أو شبهه السابق عليها، ويقدِّرها سيبويه والأقدمون بإذْ، ولا يريدون أنها بمعناها؛ لأنه لا يرادف الحرف الاسم، بل لأنها وما بعدها قيدٌ للفعل السابق؛ كما أن «إذْ» كذلك.

* **واو رُبَّ**: يُرَادُ به: واو لا تدخل إلا على اسم نكرة مجرور، ولا تتعلق إلا بمؤخر، والصحيح أنها واو العطف، وأن عامل الجر «رُبّ» محذوفة، وقال الكوفيون والمبرد: إنها ليست عاطفة بل حلت محل رُبَّ وعملت عملها، وحجتهم في كونها ليست عاطفة افتتاح القصائد بها؛ كقول رؤبة:

*** وقاتمِ الأعماق خاوي المخترق ***

وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم، ويوضح كونها عاطفة: أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم. [انظر: مغني اللبيب ٢: ٣٦١، والجنى الداني: ١٥٤].

* **واو الصرف**: يُرَادُ به: عند الكوفيين الواو التي يُنصب الفعل المضارع بعدها مسبوقة بطلبٍ أو نفي محضين؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ

﴿ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وكما في قول الشاعر.

لا تنه عن خُلقٍ وتأتيَ مثله   عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيم

وهذه الواو عند البصريين تُسمَّى واو المعية. [انظر: واو المعية، وحروف المعاني للزجاجي: ٣٨].

* **واو العطف**: يُرَادُ به: الواو التي تُفيد مطلق الجمع وتعطف الشيء على مُصاحبة وعلى سابقه وعلى لاحقه؛ فإذا قلنا: حضر محمد وعلي، كانت الواو مفيدة أن كلًّا منهما قد حضر، ويحتمل أنهما حضرا متصاحبين، أو حضر محمد قبل علي، أو بعده؛ ولذلك فإن الواو لا تفيد ترتيبًا ولا تعقيبًا.

* **واو القسم**: يُرَادُ به: الواو الداخلة على الاسم المُقْسم به، وتُعدُّ من حروف الجر، فتجر المقسم به، ولا تدخل إلا على اسم ظاهر، ولا تتعلق إلا بمحذوفٍ؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [يس: ٢]؛ وإذا تلتها واو أخرى؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١]؛ فالثانية واو عطف، وإلا لاحتاج كل اسم مُقسم به إلى جواب.

* **واو المعية**: يُرَادُ به: الواو الدالة على التنصيص على المعية- أي المصاحَبة والمرافَقة- الداخلة على اسمٍ فضلة مسبوقة بفعل لازم، أو ما فيه حروفه ومعناه [انظر: المفعول معه]. وقال البصريون: هذه الواو قَوَّت الفعلَ اللازم فنصب الاسم الذي بعدها في قولنا: سهرنا والمصباحَ. وتُطلق أيضًا على الواو التي يُنصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة، وتعطف المصدر المؤول بعدها على اسم صريح أو مؤَوَّل؛ فالعطف على اسم صريح؛ كقول الشاعرة:

ولُبْس عباءةٍ وتقرَّ عيني   أحب إلي من لبس الشفوف

والعطف على اسم مؤول يشترط فيه أن تُسبق الواو بطلب أو نفي محضين؛ كما في قول الشاعر:

لا تنه عن خلقٍ وتأتيَ مثله   عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

أي: لا يكن منك نهي عن خلق وإتيان مثله.

وهذه الواو هي التي سَمَّاها الكوفيون واو الصرف. [انظر: واو الصرف].

* **الواو الزائدة:** يُرَادُ به: الواو التي يكون دخولها في الكلام كخروجها منه، أثبتها الأخفش والكوفيون؛ ومن ثم قالوا بزيادتها في جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣].

* **المتَّئِد:** يُرَادُ به: وزنٌ شعري مستحدث ومستخرج من دوائر الخليل العَروضية، وهو مقلوب المجتث، ووزنه:

فاعلاتن فاع لاتن مستفع لن ... فاعلاتن فاع لاتن مستفع لن

ومثاله:

كنْ لأخلاقِ التَّصابِي مُسْتمرِيًا ... ولأحوالِ الشبابِ مُسْتَخْلِيًا

[انظر: الحاشية الكبرى: ٤٦].

* **الوتد المبسوط:** يُرَادُ به في «العَروض»: ما يسكن من الأوتاد المفروقة؛ كقولنا: «قامْ» بسكون الميم. وبذلك يتكون مقطع واحدٌ من ثلاثة أحرف أولها متحرك، والآخران ساكنان. ويكون ذلك في «مفعولاتُ» إذا دخلها الوقف، وهو تسكين السابع المتحرك فتصبح مفعولاتْ. [انظر: الوقف].

* **الوتد المجموع:** يُرَادُ به في «العَروض»: كل حرفين متحركين بعدهما ساكن؛ مثل: قَضَى، أَلَمْ، ويُسمى أيضًا الوتد المقرون.

* **الوتد المفْروق:** يُرَادُ به في «العَروض»: كل حرفين متحركين بينهما ساكن؛ مثل: كيفَ، قبلُ. [انظر: الكافي: ١٨].

* **الوتد المقرون:** [انظر: الوتد المجموع].

* **المتواتر:** يُرَادُ به «القافية» التي يفصل بين ساكنيها حرفٌ متحرك واحد؛ كما في قول الراجز:

القلــب منهــا مســتريحٌ ســالمٌ والقلــبُ منــي جاهــدٌ مجهــودُ

وردتْ الدال متحركة منفردة بين الواو والسكون الناتج عن مدة ضمة الدال.

وسُميت القافية بذلك: إما أخْذًا من الوتر وهو الفرد، وإما لتواتر الحركة والسكون؛ أي تتابعها، وإما من تواتر الإبل على الماء إذا جاء قطيعٌ منها ثم آخر، وبينهما مهلة.

* **الواجب**: يُرَادُ به: المثبت؛ أي غير المنفي. [انظر: الكتاب ١: ٢٧].

ويراد به أيضًا: الخبري؛ أي ما يحتمل الصدق والكذب. [انظر: الكتاب ١: ٤٢٣].

* **الإيجاب**: يُرَادُ به: الإثبات بعد النفي. [انظر: مقدمة خلف الأحمر: ٨٠، والواضح للزبيدي: ٧٣، ٧٩]، وهو اصطلاحٌ كوفي، وسَمَّاه البصريون التحقيق، أو الاستثناء المفرّغ. [انظر: التحقيق].

ويراد به أيضًا: الإثبات مقابل النفي. [انظر: معاني الحروف للرماني: ٩٤].

* **التَّوْجيه**: يُرَادُ به في «النحو»: بيان أنَّ رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجهٌ في العربية وموافقة لضوابط النحو، فيقولون مثلًا: وتوجيه الرواية أو البيت أو القراءة كذا وكذا.

* ويراد به في «القافية»: حركة ما قبل الروي المقيد، أو المطلق إذا لم يكن في القافية رِدْف ولا تأسيس، وخصَّه أكثرهم بحركة ما قبل الروي المقيد. [انظر: الكافي: ١٥٨، والعقد الفريد ٣: ١٥٢].

والشائع أنه مأخوذ من جعْل الشيء ذا وجهين، وسُميت بذلك لما تقرر في هذا الفن من أن الحركة قبل الساكن كالحركة عليه؛ فكأن الروي موجَّهٌ بها؛ أي مصيّر ذا وجهين سكون وتحرك كالثوب الذي له وجهان، فمن حيث سكونه الحقيقي هو ساكن، ومن حيث تحريكه المجازي باعتبار المذكور هو متحرك، وقيل سُمِّي بذلك؛ لأن الشاعر له الحق أن يوجهه إلى أية جهة شاء من الحركات. [انظر: القافية في العروض والأدب: ٨٠، ٨١].

* **الواحد الخارج عن الجماعة**: يُرَادُ به: تمييز العدد. [انظر: مقدمة خلف الأحمر: ٥٨، وانظر: التمييز].

* **الوزْن**: يُرَادُ به: عدد من الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعًا معينًا. [انظر: شرح الرضي على الكافية ١: ٥].

* **وزن مَدَقِّ القصَّار**: يُرَادُ به في «العَروض»: وزنٌ شعري استحدثه أبو العتاهية ووزنه:

فـــاعلات فـــاعلا فـــاعلات فـــاعلا

ومثاله:

للمنـــون دائـــرا ت يُـــدِرن صرفهـــا

هـــن ينتقيننـــا واحـــدًا فواحـــدا

* **الميزان الصَّرْفيّ**: يُرَادُ به: مجموعةٌ من الحروف تقابل بها الحروف الأصلية في الكلمة؛ وهذه المجموعة هي الفاء، والعين، واللام، فتقابل الحروف الأصلية بالفاء والعين واللام، ويقابل الحرف الزائد بنفسه لبيان الصيغة التي تكون عليها الكلمة؛ فنقول في «خرج» على وزن فَعَل، وأَخْرَج على وزن أَفْعَل، وانطلق على وزن انْفَعَل، واستخرج على وزن اسْتَفْعَل، ونَهْر على وزن فَعْل، وكَتِف على وزن فَعِل، وعُنُق على وزن فُعُل، وإذا حُذف حرف من الحروف الأصلية حذف ما يقابله من الميزان؛ ففي «اسْعَ» فعل الأمر من سَعَى نقول: على وزن «افْعَ»، وفي «قُلْ» على وزن «فُل» وفي «يَعِد» على وزن «يَعِل»، وإذا حدث تقديم وتأخير في الحروف الأصلية قدّمنا وأخرّنا ما يقابلها من الميزان؛ فكلمة «جاه» عفل، وكلمة «آرام» و«آبار» على وزن أعْفال. [انظر: القلب المكاني].

ويستخدم الميزان الصرفي لبيان أحوال أبنية الكلمة في الأمور الآتية:

١- ضبط الحركات الثلاثة والتمييز بينها وبين السكون في المفردات.

٢- معرفة الحروف الأصلية والزائدة في الصيغ المختلفة.

٣- معرفة ما طرأ على حروف الكلمة الواحدة من تقديم وتأخير وهو ما يعبر عنه بالقلب المكاني.

٤- حذف حرف أو أكثر من الكلمة أو عدم الحذف.

* **الواسطة**: يُرَادُ به: الحرف، قسيم الفعل والاسم. [انظر: شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ: ٢٧].

* **السَّعَة**: يُرَادُ به: الاختصار والإيجاز والحذف؛ إذ في جواز الإيجاز والحذف سعة للمتكلم. [انظر: الكتاب ١: ٢١٢].

* ويراد به: أيضًا النثر؛ حيث لا ضرورة فيه؛ فيقولون: «هذا جائزٌ في الشعر غير جائز في السعة»؛ لأن الشعر مقيد بضوابط موسيقية، فيغتفر للشاعر ما لا يغتفر للناثر.

* **الاتساع**: يُرَادُ به: الاختصار والحذف. [انظر: الكتاب ١: ٩٦]؛ لأن في الاختصار والحذف تنْوِيع الاستعمال والتوسع في نماذج التراكيب لتناسب السياقات المختلفة.

وقيل: الاتساع ضربٌ من الحذف، والفرق بين الاتساع والحذف، أننا في الاتساع نقيم المتوسَّع فيه مقام المحذوف ونُعْرِبُه بإعرابه، كالاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ والمراد: واسأل أهل القرية؛ فحذفت كلمة «أهل»، وهي مفعول به مضاف، وأقيمت كلمة «القرية» مقامها؛ فنصبت بعدما كانت مجرورة، أما الحذف: فإننا نحذف العامل وندع ما عمل فيه على حاله في الإعراب؛ كحذف «كان» في مثل: اقرأ ولو سطرًا، أي ولو كان المقروء سطرًا؛ فخبر «كان» ظل منصوبًا كما كان قبل حذفها هي واسمها. [انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ١: ١٤، ١٥].

* **الوصف:** يُرَادُ به: النعت، وقد يُراد به: التأكيد بالضمير. [انظر: الكتاب ١: ٣٩٢، ٢٩٣]، وقد يراد به: الضمير المنفصل المؤكد للضمير المتصل. [وانظر: المقتضب ٤: ٢٢٦]. وقد يراد به: الاسم المشتق.

* **الصفة:** يُرَادُ به: الاسم المشتق. [انظر: الكتاب ١: ٢٧٨، والواضح للزبيدي: ١، ٢٢].

ويراد به: الظرف عند الكوفيين، وسبقهم إلى ذلك الخليل بن أحمد. [انظر: العين: ٨: ٢٠٥، ومفاتيح العلوم للخوارزمي: ٣٥، والإنصاف: المسألة السادسة].

ويراد به: حروف الجر والمجرور. [انظر: تفسير الطبري ٤: ٢٤٧، ٧: ٣٣٩، ٤٧٥، ومعاني القرآن للفراء ١: ٢، ٣١، ٣٢، ٣: ١٤٦، والعين للخليل بن أحمد: ٨: ٢٠٦، ٢٠٧].

وقد يراد به: ضمير الفصل عند بعض المتقدمين. [انظر: تفسير الطبري ٧: ٤٢٩، والهمع ١: ٦٨].

* **الصفة المشبَّهَة:** يُرَادُ به: الاسم المشتق الدال على ثبوت الصفة ودوامها؛ مثل: صَعْب، وحَسَن، وفَرِح، وطفل، وحُلْو، وجُنُب، وحُطَم، وجَبَان، وشُجاع، وكريم، وعطوف، وغَضبَان، ونَدمان، وعُريان، وأبيض، وأوزانها: فَعْل، وفَعَل، وفَعِل، وفِعْل، وفُعْل، وفُعُل، وفُعَل، وفَعَال، وفُعَال، وفَعِيل، وفَعُول، وفَعْلان، وفُعْلان، وأفْعل الذي مؤنثة فعْلاء كما هو واضح من الأمثلة.

وتُصاغ من الفعل اللازم الدال على سجية أو عيْب أو نظافة أو دنس، وتعمل عمله، وقد يأتي بعدها اسمٌ منصوب؛ فإن كان نكرة أُعرب تمييزًا، وإن كان معرفة أُعرب مشبهًا بالمفعول به [انظر: المشبه بالمفعول به]. وسُميت صفة مشبهة، لشبهها باسم الفاعل في عمله النصْب وفي كثير من أحواله. وشروط عملها وإعراب ما بعدها، والفرق بينها وبين اسم الفاعل مفصّلٌ في كتب النحو.

[انظر: شرح الرضي على الكافية ٣: ٤٣١، شرح الرضي على الشافية ١: ١٤٣، وحاشية الصبان ٣: ٢-١٢، والنحو الوافي ٤: ٢٨١].

* **الصفة الصريحة أو المحضة:** يُرَادُ به: الاسم المشتق الـذي يـشبه الفعـل في التجديد والحدوث شبهًا صريحًا؛ أي قويًّا خالـصًا، بحيـث يمكـن أن يحـل الفعـل محله، ولم تغلب عليه الاسمية الخالصة، وهذا ينطبق على اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول.

* **الصفة غير المحضة:** يُرَادُ به: الاسم غير المشتق مثل «أسد»، إذا أُريد دلالتـه على صـفة الـشجاعة، والمـشتق الـذي غلبـت عليـه الاسـمية: كـأبطح، وأجـرع، وصاحب، وراكب، واسم التفضيل. أما الصفة المشبهة فمختلفٌ فيهـا أهـي صـفة خالصة أم صفة غير محضة.

* **الصفة اللازمة:** يُرَادُ به: صيغ المبالغة. [انظر: كتاب الأفعال للسرقسطي ١: ٦٢، ٦٣].

* **الصفة الناقصة:** يُرَادُ بـه: عنـد الكـوفيين الظـرف اللغـو عنـد البـصريين. [انظر: الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي ٢: ٢٣٣، والأصول لابـن الـسراج ١: ٢٠٥].

* **الـصفات:** يُـرَادُ بـه: المـشتقات. [انظـر: الواضـح للزبيـدي: ٢٢١]. ويـراد بالصفات: الظروف وحروف الجر. [انظر: العين للخليـل ٨: ١٥٧]. قـال الخليـل: «والصفات نحو: أمام وقدام، وتسمى ظروفًا»، وقال أيضًا: «إلى: حرف من حروف الصفات» [٨: ٣٥٦]، وقال: «في: حرف من حروف الصفات» [٨: ٤٠٩].

* **الصلة:**

* **يُرَادُ به:** الجملة أو شبه الجملة التي تقع بعد الاسم الموصول.

وقد يراد به: الفعل الواقع بعد حرف مصدري، والجملة التي بعد «أنَّ». [انظر: الكتاب ١: ١٢٩، ٤١٠، ٤٦١، ٤٧٦].

وقد يراد به: الإلغاء؛ أي الزيادة. [انظر: تفسير الطبري ١: ٤٠٥].

وقد يراد به: معمول الفعل، والمتعلق به كالظرف، والمتعلـق بالمـشتق وبالمـصدر

[انظر: تفسير الطبري ٣: ٩٢، وشرح القصائد السبع: ١١، ١٥، ٢٧، ٤٨].

وقد يراد به: الصفة؛ أي النعت بالجملة أو شبه الجملة. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٢١٩، ١٥٧، ٢: ٢٢٤، ٣٠٦، ٣٢٣، وشرح القصائد السبع الطوال: ١٢، ١٣، ١٩، ٣٠، ٣٣، ٣٩، ٤٨، ٩٣].

وقد يراد به: الحال. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٩٣].

* ويراد به في «القافية»: الوصل، وسيأتي بيانه.

* **صلة الموصول:** يُرَادُ به: جملة فعلية أو اسمية تذكر بعد اسم موصول مشتملة على عائد؛ أي ضمير يطابق الموصول في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث. [انظر: جملة الصلة].

* **صلة من صلات الجزاء:** يُرَادُ به: حرفٌ يتصل بأدوات الشرط وهو «ما»؛ مثل: مهما، حيثما، إذما، أيّما. [انظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٣٠٥].

* **الوصل:**

* يُرَادُ به في «النحو»: ما يُقابل الوقف على آخر الكلمة؛ أي وصل الكلام ببعضه.

* ويُرادُ به في «القافية»: إشباع حركة الرويِّ؛ فإذا كان حرف الرويِّ مضمومًا كان الوصل واوًا، وإذا كان حرف الرويِّ مكسورًا كان الوصل ياءً، وإذا كان حرف الروي مفتوحًا كان الوصل ألفًا، وقد يكون الوصل هاء متحركة أو ساكنة بعد حرف الرويِّ.

* **الوصل بنِيَّة الوقف:** يُرَادُ به: اتصال الكلام ببعضه في النطق مع تسكين آخر الكلمة التي تستحق حركة إعرابية. [انظر: إجراء الوصل مجرى الوقف].

* **الموصول الحرفي:** يُرَادُ به: كل حرف أُوِّل مع ما بعده بمصدر، والموصلات الحرفية لا تحتاج إلى عائد ولكنها تحتاج إلى صلة، وهذه الحروف هي:

١ – «أنْ» وتوصل بالأفعال المتصرفة، وتنصب الفعل المضارع؛ كما في قوله تعالى:

﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦]، وقد تُوصَلُ بالفعل الماضي؛ كما في قولنا: سرَّني أنْ انتصر جيشنا.

٢- «كي» وتُوصَل بالأفعال المضارعة فقط؛ مثل: جئت لكي أُعاونكم، وكي والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام؛ والتقدير: جئت لمعاونتكم.

٣- «ما» وتكون مصدرية زمانية، ومصدرية غير زمانية.

أ- المصدرية الزمانية توصل كثيرًا بالفعل الماضي، أو المضارع المنفي؛ مثل: لنْ أتخلى عنك ما دمْتَ حيًّا؛ أي: مدة دوامك حيًّا، تؤول بمصدر مضاف إلى الزمان وهو مدة؛ ومثال اتصالها بالمضارع المنفي قولك: أنت الرجل المخلص ما لم تنحرف، والتقدير: مدة عدم انحرافك. وقد توصل بالمضارع غير المنفي؛ مثل: لأجافينّك ما يصْحبُك المنافق، وقد توصل بالجملة الاسمية؛ مثل: لن أغادر دارك ما زيد قائم.

ب- المصدرية غير الزمانية، وتوصل بالفعل الماضي والمضارع والجملة الاسمية؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] أي بنسيانهم؛ ومثل: عجبْت مما تقول؛ أي من قولك، ومثل عجبتُ مِمَّا المتهمُ قائل؛ أي من قول المتهم. [انظر: حاشية الصبان ١: ١٢٩].

٤- «لو» وتوصل بالفعل الماضي أو المضارع المتصرفين، ويغلب وقوعها بعد ما يُفيد التمني أو ما يفهم معناه؛ مثل: ودّ وأحب، كما في قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]؛ أي ودُّوا مداهنتك.

٥- «أنّ» وتوصل باسمها وخبرها؛ نحو: يسرني أنك مستقيم، وعرفتُ أنك ناجح، وعجبت من أن المتهم بريءٌ، وتؤوَّل بمصدر خبرها مضافًا إلى اسمها إن كان الخبر مشتقًا كالأمثلة السابقة؛ كأنك قلت: يسرني استقامتك، وعرفتُ نجاحك، وعجبتُ من براءة المتهم. فإن كان الخبر جامدًا أو شبه جملة أُوِّلت بالكون؛ فنقول: بلغني أنك أخو علي، أو علمت أنك في المسجد؛ أي بلغني

كونك أخا علي، وعلمت كونك في المسجد. [انظر: حاشية الصبان ١: ١٢٨، ١٢٩].

* **الموصول الاسميّ:** [انظر: الأسماء الموصولة].

* **الموصولات الخاصة:** [انظر: الأسماء الموصولة].

* **الموصولات المشتركة:** [انظر: الأسماء الموصولة].

* **الإيطاء:** يُرادُ به في «القافية»: تكرار القافية في قصيدةٍ واحدةٍ بلفظٍ واحدٍ، ومعنًى واحد، فيما دون سبعة أبيات إذ عدُّوا الأبيات السبعة قصيدة.

والإيطاء عيبٌ من عيوب القافية؛ ومن أمثلته قول الشاعر:

أَوْ أَضعُ البيتَ في خَرْساءَ مظلمةٍ ... تُقيِّدُ العَيْرَ لا يَسْرِي بها السَّاري

لا يخفضُ الرِّزَّ عَنْ أرْض ألَمَّ بها ... ولا يَضِلُّ عَلى مِصْباحِهِ السَّارِي

[انظر: الكافي للتبريزي: ١٦٢، ١٦٣].

* **الوافر:** يُرادُ به في «العَروض» بحرٌ من بحور الشعر العربي، وهو على ستة أجزاء يستعمل تامًّا ومجزوءًا، ووزن التام في الدائرة:

مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن ... مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن

وبيته:

إذا غضبتْ بنو أسدٍ على ملكٍ ... تخالُهم الملوك لأجلها غضبوا

وله عروضان وثلاثة أضرب:

١- عروضه الأولى مقطوفة، ووزنها فعولن، ولها ضربٌ واحد مقطوف أيضًا؛ كقول امرئ القيس:

لنا غنمٌ نُسَوِّقها غِزَارٌ ... كأن قُرون جِلَّتِها عصيُّ

٢- عروضه الثانية مجزوءة، ووزنها مفاعلتن، ولها ضربان:

أ- ضربٌ مجزوء ووزنه مفاعلتن؛ ومثاله:

لقـــد علمـــت ربيعـــة أن   ن حَبْلَـــكَ واهـــنٌ خَلَـــق

ب- ضربٌ معصوب ووزنه مفاعيلن؛ ومثاله:

أعاتبهـــا وآمرُهـــا   فتُغْـــضِبُني وتَعْـــصِيني

وسمي وافرًا لتوفر حركاته؛ لأنه ليست في الأجزاء أكثر حركاتٍ من مُفاعلتن وما ينفك منه وهو متفاعلن، وقيل سمي وافرًا لوفور أجزائه.

* **الوافر الأول**: يُرادُ به: ما كان من الضرب الأول من بحر الوافر، ووزن هذا الضرب (فعولن)، كما في قول الشاعر:

أَحـــادِرَةٌ دموعَـــك دارُ مـــيّ   وهائجـــةٌ صـــباتَك الرســـومُ

[انظر: الفصول والغايات: ٢٦٨، ٢٦٩].

* **المتوافر**: يُرادُ به: وزنٌ شعري مستحدثٌ في الشعر العربي ومستخرج من دوائر الخليل بن أحمد، وهو مزيجٌ محرَّف من الكامل والرمل وتفاعيله:

فاعلاتُـــكَ فاعلاتُـــكَ فـــاعلن   فاعلاتُـــكَ فاعلاتُـــكَ فـــاعلن

ومثاله:

مـا وقوفـك بالركائـبِ في الطَّلَـلْ   ما سؤالك عن حبيبـك قـد رَحَـلْ

[انظر: الحاشية الكبرى: ٤٦].

* **الموفور**: يُرادُ به في «العَروض»: كل تفعيلة سلمتْ من الخرم مع جوازه فيها.

* **الوافي**: يُرادُ به في «العَروض»: البيت الذي استوفى أجزاء الدائرة من عروضٍ وضربٍ بنقْص؛ كأن يعرض للعروض والضرب، أو لأحدهما من العلل اللازمة، أو ما أُجري مُجراها مما لا يعرض للحشو؛ كالحذف، والقصر، والقبض، والطي، والخبن.

ويكون ذلك في الطويل، والمتقارب، والسريع، والرمل، والبسيط، والوافر، والمنسرح، والخفيف، وغير النوع الأول من الكامل والرجز. [انظر: الكافي: ١٤٢، والحاشية الكبرى: ٨٦، ٨٧].

* **الوقت:** يُرادُ به: ظرف الزمان. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٥٠، ٥١، ٦١، ٧٦، ٨١، ١٨٣، ٣٥٨].

* **التوقيت:** يُرادُ به: التعريف المحدد؛ أي تعيين المسمَّى تعيينًا مطلقًا؛ أي بالعَلَمِيَّة. [انظر: العلم].

* **المؤقت:** يُرادُ به: المعرفة المحددة، وهو ما يعين مسماه تعيينًا مطلقًا غير مقيد، وهو العلم. [انظر: العلم].

* **الوقص:** يُرادُ به في «العَروض»: حذف الثاني المتحرك بعد تسكينه، ولا يكون إلا في «متفاعلن» وتنقل إلى «مفاعِلُنْ»، ويدخل بحرًا واحدًا وهو الكامل، وبيته:

يَــذُبُّ عــن حريمــه بــسيفه	ورمحِــه ونَبْلِــهِ ويَحْتَمِــي
يـذببعن/ حريمهـي/ بـسيفهي	ورمحهـي/ ونبلهـي/ ويحتمـي
مفـاعلن/ مفـاعلن/ مفـاعلن	مفـاعلن/ مفـاعلن/ مفـاعلن
موقـوص/ موقـوص/ موقـوص	موقـوص/ موقـوص/ موقـوص

[انظر: الكافي: ٦٦، ١٤٤، والحاشية الكبرى للدمنهوري: ٣٤، ٣٥].

* **الموقوص:** يُرادُ به في العَروض: الجزء الذي حُذف ثانيه المتحرك بعد سُكونه. [انظر: الوقص].

* **الوُقُوع:** يُرادُ به: تعدي الفعل إلى المفعول به. [انظر: تفسير الطبري ٤: ١٩٣، ٨: ٣١، وانظر: التعدي].

* **الواقع:** [انظر: الفعل الواقع، والفعل المتعدي].

* **الوَقْف:** يُرادُ به في «النحو»: السكون، وذلك في حال البناء، فيقال مبني على الوقف؛ أي مبني على السكون. [انظر الكتاب ١: ٣، والإيضاح في علل النحو: ٦٧، وشرح الرضي على الكافية ١: ٢٤].

* ويراد به في «النحو»: أيضًا عدم وصل الكلام ببعضه بأن يتوقف المتكلم على آخر الكلمة، وللوقف طرقٌ شتّى منها الرَّوْمُ، والإشمام والإبدال، وزيادة ألف، والتضعيف، ونقل الحركة، والوقف بهاء السكت. وكل ذلك مفصَّل في كتب النحو في باب الوقف.

* ويراد به في «العَروض»: إسكان السابع المتحرك، ويدخل بحر السريع والمنسرح، فتصير «مفعولاتُ» مفعولاتْ بسكون التاء، وتنتقل إلى مفعولانْ، وهو من علل النقص. ومثاله من مشطور السريع:

ينــضحن في حافاتــه بــالأبوالْ

ينضحنفي/ حافاتهي/ بالأبوال

مستفعلن/ مستفعلن/ مفعولان

سالم / سالم / موقوف

[أنظر: الكافي: ٩٨، ٩٩، ١٤٥، والحاشية الكبرى: ٤٣].

* **الموقوف:**

* يُرادُ به في «العَروض»: الجزء الذي سُكِّن سابعه المتحرك وذلك في مفعولاتُ. [انظر: الوقف].

* ويراد به في «النحو»: المبني على السكون مثل فعل الأمر: اقرأْ، قُلْ. [انظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه: ١٣٢، ٢٤٢، والأصول لابن السراج ٢: ٢٠٦].

* **الموالاة:** يُرادُ به: عطف النسق، وقد سبق بيانه. [انظر: الجمل للخليل ابن أحمد: ١٤٦، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ج١: ٦٠].

الياء

* **الياء المنقلبة:** يُرادُ به: الياء المنقلبة عن واوٍ مثل: «يُغْزى» مبنيًّا للمجهول،

والمبني للمعلوم «يَغْزو»؛ فالياء التي في المبني للمجهول منقلبة عن الواو التي في المبني للمعلوم؛ لأن الأصل غزوة.

* **الياء الملحقة:** يُرادُ به: ياءٌ زائدة للإحلاق؛ نحو: سَلْقَى يُسَلْقِي، ألحقوه بدحرج يدحرج، وهي زائدة تشبه الأصلية. [انظر: الإلحاق، وانظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٧].

* **ياء التأنيث:** يُرادُ به: ضمير المؤنثة المخاطبة، ويسند إلى الفعل المضارع، وفعل الأمر؛ مثل: تكرمِينَ، وأكرمي. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٧]. وقال الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث، والفاعل مستتر.

* **ياء التثنية:** يُرادُ به: علامة إعراب المثنى في حال النصب والجر؛ مثل: كافأت الفائزيْن. [انظر: المثنى، وانظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٨].

* **ياء الجمع:** يُرادُ به: علامة إعراب جمع المذكر السالم في حال النصب والجر؛ مثل: كافأت المجدِّين. [انظر: جمع المذكر السالم، وانظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٨].

* **ياء الخروج:** يُرادُ به في «القافية»: ياء تتبع هاء الوصل المتحركة بالكسر إتباعها لحركتها. [انظر: الخروج].

* **ياء الإضافة:** يُرادُ به: ياءُ النسب المشددة؛ مثل: مصري. [انظر: الكتاب ٢: ٢٩]، وهي تلحق آخر الاسم للدلالة على نسبته إلى المجرد منها. [انظر: النسب]، ويراد به أيضًا: ياء المتكلم وفي هذه الحال تعد ضميرًا، وتلحق آخر الأسماء والأفعال والحروف؛ مثل: كتابي، وأكرمني، ويكرمني، وعندي، ولي، وليتني، وتُسْبَق بنون تسمى نون العماد أو نون الوقاية إذا اتصلت بالأفعال، أو بعض الأدوات، أو بعض أسماء الأفعال. [انظر: نون العماد].

* **ياء الإطلاق:** يُرادُ به: الياء الزائدة نتيجةً لإشباع الكسرة قبلها، وتقع في

إطلاق القافية في الشعر، وفي الفواصل؛ كقول امرئ القيس:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنـزلِي بسقط اللوى بين الدخول فحوملِي

* **ياء العِوَض:** يُرادُ به: ياء تلحق آخر الأسماء عوضًا عن التنوين في حالة الجر؛ مثل: مررت بزيدي. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٨].

* **ياء المتكلم:** يُرادُ به: أحد ضمائر النصب والجر المتصلة، وقد يطلق عليها ياء الإضافة، وهي خاصة بالمتكلم.

وهذا الضمير يتصل بالأسماء، والأفعال، والحروف، والظروف، وبعض أسماء الأفعال.

وعندما تتصل ياء المتكلم بالأسماء لا تُسبق بنون الوقاية، ويُكسر ما قبلها، وتكون ساكنة أو مفتوحة على النحو الآتي:

(أ) عند الاتصال بالأسماء نتَّبع ما يلي:

١- إذا كان الاسم صحيح الآخر نقول: كتابي جديد، وصديقي مخلص.

٢- إذا كان الاسم جاريًا مجرى صحيح الآخر نقول: أقبل نحْوِي، ولا تكدر صَفْوِي.

٣- إذا كان الاسم معتل الآخر نقول: هذا الرجل هاديَّ، وحضر قاضيَّ. ونقول: هذه عصايَ، وهذا فتايَ، ويجب هنا فتح ياء المتكلم.

٤- إذا كان الاسم من الأسماء الخمسة نقول: هذا أبي وذاك أخي. أما «ذو» فلا تضاف إلى ياء المتكلم؛ لأنها لا تضاف إلا إلى اسم جنس.

٥- إذا كان الاسم مثنى مرفوعًا نقول: هذانِ كتاباي، وهنا يجب فتح الياء.

٦- إذا كان الاسم مثنى منصوبًا أو مجرورًا نقول: إن كتابيَّ جديدان. وهنا يجب فتح ياء المتكلم.

٧- إذا كان الاسم مجموعًا جمع مذكر سالمًا نقول: هم مُستقبِلِيَّ، وهؤلاء مُخْرِجِيَّ، وإن مستقبليَّ كثيرون، سعدتُ بمُسْتقبليّ. في جميع الأحوال؛ أي في حالة الرفع والنصب والجر. ويجب هنا أيضًا فتح ياء المتكلم.

٨- إذا كان الاسم مجموعًا جمع مؤنث سالمًا نقول: هذه مُذكِّراتي، وهؤلاء زميلاتي.

٩- إذا كان الاسم منتهيًا بياء مشددة مثل كلمة كُرسيّ نقول: هذا كرسيَّ ويجب إدغام ياء المتكلم فيما قبلها على افتراض حذف إحدى اليائين من كلمة كرسيّ. ويجب هنا فتح ياء المتكلم وتعرب مضافًا إليه في محل جر.

(ب) وعند اتصال ياء المتكلم بالأفعال تعرب مفعولًا به مبنيًّا في محل نصب، ويجب أن تُسبق بنون تسمى نون الوقاية سواء أكان الفعل ماضيًا، أم مضارعًا، أم أمرًا. على النحو الآتي:

١- مع الفعل الماضي نقول: أسعدني لقاؤك، وأوصاني أبي بتقوى الله في السِّرِّ والعلن. وهدَّدني اللص.

٢- مع الفعل المضارع نقول: يسعدني لقاؤك؛ ويوصيني أخي بأبنائه خيرًا، أنتما توصياني بفعل الخير، وأنتم تكرموني أو تكرمونني.

٣- مع فعل الأمر نقول: انْتَظِرْنِي غدًا، وانتظراني غدًا، وانتظروني غدًا، وانتظِرْنَنِي بعد غدٍ.

(جـ) وعند اتصال ياء المتكلم بالحروف يتبع ما يأتي:

١- إذا كان الحرف منتهيًا بنون نقول: إنِّي، وأنِّي، ولكنِّي، وكأنِّي، ويجوز أن نقول إنَّنِي، ولكنَّنِي، وكأنَّنِي، أما (عَنْ) فنقول: عنِّي بتشديد النون، ويجوز تخفيفها فنقول: عَنِي.

٢- إذا كان الحرف منتهيًا بحرف مد؛ مثل «في»، و«إلى»، و«على» نقول: أفِيَّ شك؟ وهل أرسلت إليَّ رسالة؟ وعَلَيَّ واجبٌ نحوك.

٣- إذا كان الحرف غير منتهٍ بنونٍ ولا حرف مد مثل: الباء، والام، ولعل، وليت نقول: لا تَسْتَعِن بي واستعن بالله، وهذا الكتاب لِي، ويجوز هنا سكون الباء وفتحها. أما لعل وليت فلأنهما من الحروف المشبهة بالفعل، فإنه يجوز فيهما أن نقول: لعلي أزورك غدًا، ولعلني أزورك غدًا، بإثبات النون وبحذفها. ونقول: لَيْتَنِي أحجّ، ومن النادر أن نقول «ليتي» بدون النون.

(د) وعند اتصال ياء المتكلم بالظروف نتبع ما يأتي:

إذا كان الظرف منتهيًا بنون مثل: «لَدُنْ» نقول: لدنّي أو لَدُنِي، وفيما عدا ذلك لا نأتي بالنون فنقول: هذا قبلي وذاك بعدي..

(هـ) وعند اتصال ياء المتكلم بأسماء الأفعال- وهي تتصل بأسماء الأفعال المتعدية خاصة؛ لأنها تعرب مفعولًا به- نقول في «عليك»: عليكَني.

[انظر: شرح المفصل ٣: ٣١-٣٨، ١٢٣].

* **ياء النسب:** [انظر: ياء الإضافة].

* **ياء النفس:** يُرَادُ به: ياء المتكلم. [انظر: ياء الإضافة، وشرح المفصل: ٣: ٣١-٣٨].

كشاف المصطلحات

فيما يلي كشاف المصطلحات مع الإشارة إلى المرجع المعوَّل عليه في اختيار المقابل بالإنجليزية إن وُجد، وقد وضعت قبل الصيغة الإنجليزية رموز الدلالة على المؤلف.

المرجع أو المؤلف	الرمز
مجمع اللغة العربية بالقاهرة	مج
محمد صلاح الدين مصطفى[1]	Moh
Elder[2]	E
Howell[3]	H
Palmer[4]	P
Wright[5]	W
Palmer, Wright	P, W
Wright, Howell	W, H
	H. W

---

(١) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم.

(2) Arabic Grammar inductive Method, 1937.

(3) A grammar of the Classical Arabic Language, London, 1984.

(4) Grammar of the Arabic Language, London, 1874.

(5) A grammar of the Arabic Language, Cambridge University Press, 1979.

الصفحة

(أ)

(ب)

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

(د)

الصفحة

الصفحة

(ش)

الصفحة

الصفحة

الصفحة

(ق)

(ك)

(ل)

الصفحة

الصفحة

(م)

الصفحة

(ي)

الصفحة

* * *

المراجع

أولًا- المراجع العربية:

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: لابن القطاع، تحقيق د. أحمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩٩٩.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: للدمياطي البنا، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة سنة ١٩٨٧.
- الأُزْهِيَّة في علم الحروف: للهروي، تحقيق عبد المقصود الملوحي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٨٢.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي: لعبد السلام هارون، الطبعة الأولى، الخانجي بمصر سنة ١٩٥٩.
- أسرار العربية: لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- أسس علم اللغة العربية: د. محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة والنشر سنة ١٩٧٩.
- الأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت: تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٠.
- الأصول في النحو، لابن السراج: تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة سنة ١٩٨٧.
- الاقتراح في أصول النحو: لجلال الدين السيوطي، دار المعارف، حلب سوريا.
- الأمالي الشجرية: لابن الشجري، دار المعرفة بيروت، لبنان.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات بن الأنباري، نشره محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بالقاهرة.
- إيجاز التعريف في علم التصريف: لابن مالك، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ٢٠٠٢.

- الإيضاح في علل النحو للزجاجي: تحقيق مازن مبارك، مكتبة دار العروبة سنة ١٩٥٩.
- البحر المحيط: لأبي حيان، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- البيان والتبيين: للجاحظ، تحقيق السندوبي سنة ١٩٣٢.
- تاج العروس من جواهر القاموس: لمحب الدين أبي الحسن أبي الفيض السيد محمد مرتضى، المطبعة الخيرية سنة ١٣٠٧هـ.
- تحفة الرب المعبود على التعاريف والحدود: لعبد الله محمد الجزولي، مخطوط رقم ٢٥٦٩ بمكتبة محافظة الإسكندرية.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي سنة ١٩٦٨.
- التعريفات: لعلي بن الحسين محمد بن علي الجرجاني، مكتبة لبنان بيروت سنة ١٩٦٩م، ومطبعة الحلبي سنة ١٣٣٨هـ.
- التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهري، مطبعة محمد أفندي مصطفى سنة ١٣١٢هـ القاهرة.
- التعريفات والاصطلاحات: لأحمد بن كمال باشا مخطوط رقم ٣٩٧٦، بمكتبة محافظة الإسكندرية.
- تقطيع الشعر والقافية: د. صفاء خلوصي، بغداد، الطبعة الخامسة سنة ١٩٧٧.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر الطبري، تحقيق محمد محمود شاكر، دار المعارف بمصر.
- الجمل في النحو: للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط: الخامسة.
- حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: لأحمد بن الشيخ أحمد السجاعي، المطبعة العامرة ببولاق سنة ١٣٨٦هـ.
- حاشية السيد على المطول: دار سعادت، مطبعة عثمانية ١٣١٠هـ.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لمحمد على الصبان، الطبعة الثانية بالمطبعة العامرة الشرقية بالقاهرة.
- الحاشية الكبري: (الإرشاد الشافي على متن الكافي في العَروض والقافية)، للسيد محمد الدمنهوري بالمطبعة العامرة الشرقية بمصر سنة ١٣٠١هـ.
- حدود النحو: لعبد الله الفاكهي، مطبوع مع كتاب إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد.
- الخصائص: لابن جني، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب المصرية.
- ديوان الأدب: لأبي إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- ذم الخطأ في الشعر: لابن فارس (طبع في كتاب الكشف عن مساوئ المتنبي)، مكتبة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٤٩هـ.
- الرائد: لجبران مسعود، دار الملايين سنة ١٩٦٥.
- سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين سنة ١٩٥٤ القاهرة، وكذلك تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق سنة ١٩٨٥.
- شذرات الذهب: لابن العماد، مطبعة القدسي سنة ١٣٥٠هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لنور الدين أبي الحسن الأشموني، الطبعة الثانية، المطبعة العامرة الشرقية.
- شرح ألفية ابن مالك: لابن عقيل، المطبعة العامرة ببولاق سنة ١٢٨٦هـ. وكذلك نشرة محمد محيي الدين عبد الحميد سنة ١٩٨٠م.
- شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر سنة ١٩٩٠.
- شرح الشافية: لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق الشيخ الزفزاف وآخرين، مطبعة حجازي.
- شرح القصائد السبع الطوال: لأبي بكر الأنباري تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٣م.

- **شرح الكافية**: لرضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية بيروت، وكذلك نشرة حسن يوسف عمر.. جامعة قاريونس بليبيا ١٩٧٨.
- **شرح المصباح**: لمصنفك، تحقيق وائل عبد الله الرومي، رسالة ماجستير بدار العلوم سنة ٢٠٠٢.
- **الضروري في صناعة النحو**: للقاضي أبي الوليد بن رشد، تحقيق د. منصور علي عبدالسميع، دار الفكر العربي ٢٠٠٢.
- **العريف**: معجم في مصطلحات النحو العربي لـ«بيير كاكيا»، مكتبة لبنان بيروت سنة ١٩٧٣.
- **العقد الفريد**: لابن عبد ربه، المطبعة العامرة الشرقية سنة ١٣١٦هـ.
- **العمدة**: لأبي على الحسن بن رشيق، مطبعة السعادة، الطبعة الأولي سنة ١٩٠٧م.
- **العيون الغامزة على خبايا الرامزة**: لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق الحساني عبد الله، مطبعة الخانجي، ط٢ سنة ١٩٩٤.
- **الفصول الخمسون**: لابن معطي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، عيسى الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٧٧.
- **الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ**: لأبي العلاء المعري، تحقيق محمود حسن زناتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٧.
- **في علم النحو**: للدكتور أمين على السيد، دار المعارف القاهرة سنة ١٩٧٣.
- **القافية في العَروض والأدب**: د. حسين نصار، دار المعارف بمصر سنة ١٩٨٠.
- **القاموس العصري**: لإلياس أنطوان، دار إلياس ١٩٦٣..
- **القاموس المحيط**: للفيروز آبادي، القاهرة، بولاق.
- **الكتاب**: لسيبويه طبعة بولاق، وكذلك تحقيق عبد السلام هارون.
- **كتاب الأفعال**: لابن القطاع، عالم الكتب سنة ١٩٨٣.
- **كتاب الأفعال**: للسرقسطي، تحقيق د. حسين شرف، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

- كتاب الرد على النحاة: لابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف ط٢، سنة ١٩٨٢م.
- كتاب الكافي في العَروض والقوافي: للخطيب التبريزي، تحقيق الحساني عبد الله، مكتبة الخانجي سنة ١٩٧٧.
- كشاف اصطلاحات الفنون: لمحمد علي الفاروقي التهانوي، تحقيق د. لطفي عبد البديع، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٦٣ - ١٩٧٧، وكذلك تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية سنة ١٩٩٨.
- لسان العرب: لابن منظور، المطبعة الأميرية.
- المثلث: لابن السيد البطليوسي، تحقيق صلاح مهدي الفرطوسي، العراق، دار الرشيد، سنة ١٩٨١.
- مجاز القرآن: لأبي عبيدة، تحقيق د. فؤاد سزكين، الطبعة الأولي سنة ١٩٥٤ الخانجي مصر.
- مجموعة المصطلحات العلمية والفنية: المجلد ٩، ١٠، ١٣، ١٥ مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- المحتسب: لابن جني- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- المحكم والمحيط الأعظم: لعلي بن أحمد بن سيده، تحقيق عبد الستار فراج وآخرين سنة ١٩٥٨ القاهرة.
- مختصر المذكر والمؤنث: للمفضل بن سلمة، تحقيق د. رمضان عبد التواب، الخانجي.
- مدرسة البصرة: د. عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى.
- مدرسة الكوفة: د. مهدي المخزومي، دار المعرفة، بغداد سنة ١٩٥٥.
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، الطبعة الأولى، دار المعارف سنة ١٩٦٨.
- معاني الحروف: للرماني، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار النهضة سنة ١٩٩٣.
- معاني القرآن: للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- معجم شوارد النحو: لرفيق خوري سنة ١٩٧١ بمصر.

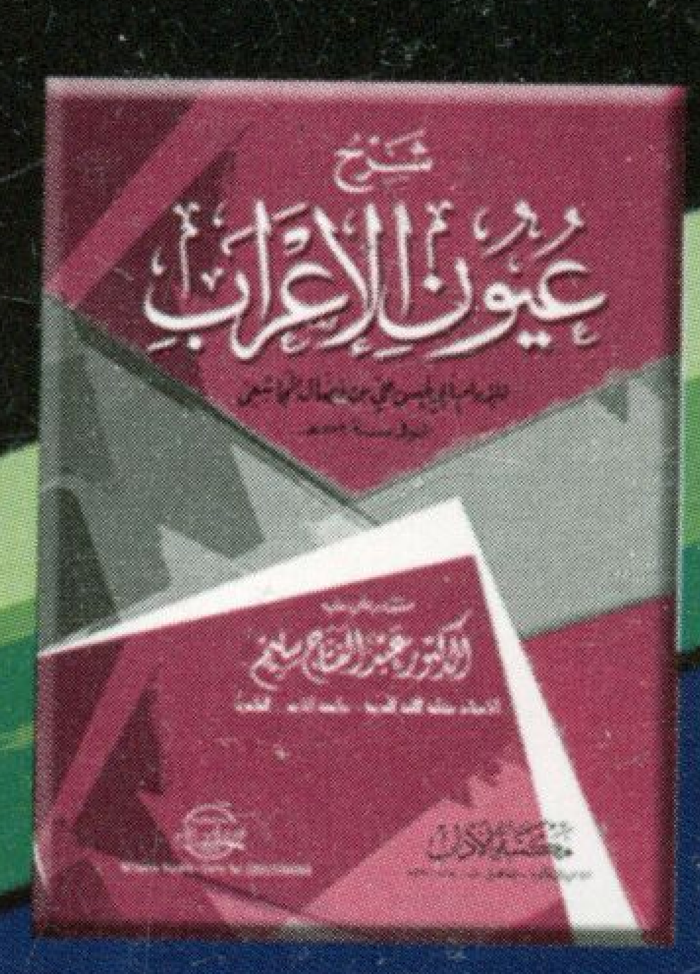
- معجم الطالب في المأنوس من متن العربية: لجرجس همام الشويري، المطبعة العثمانية بيروت سنة ١٩٠٧.
- المعجم الكبير: لمجمع اللغة العربية ج١، ٢، ٣، ٤.
- معجم النحو: لعبد الغني الدقر، دمشق سنة ١٩٧٥.
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- المعيار في أوزان الأشعار: للشنتريني، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الأنوار، بيروت سنة ١٩٦٨.
- مغني اللبيب: لابن هشام، نشرة محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة محمد علي صبيح، وكذلك تحقيق د. عبد اللطيف محمود الخطيب- الكويت سنة ٢٠٠٠م، المجلس الوطني للثقافة والآداب.
- مفاتيح العلوم: للخوارزمي، الطبعة الأولي سنة ١٣٤٢هـ، وكذلك تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي سنة ١٩٨٤.
- مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: المنسوب لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب بالقاهرة سنة ٢٠٠٣م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر بالعراق سنة ١٩٨٢.
- المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- مقدمة في النحو: لخلف الأحمر، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق سنة ١٩٦١.
- المقرَّب: لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبور، مطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٧١.
- الممتع الكبير: لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان سنة ١٩٩٦.
- المولد دراسة في نمو وتطور اللغة بعد الإسلام: د. خليل حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٨.
- النحو الوافي: لعباس حسن، دار المعارف بمصر.

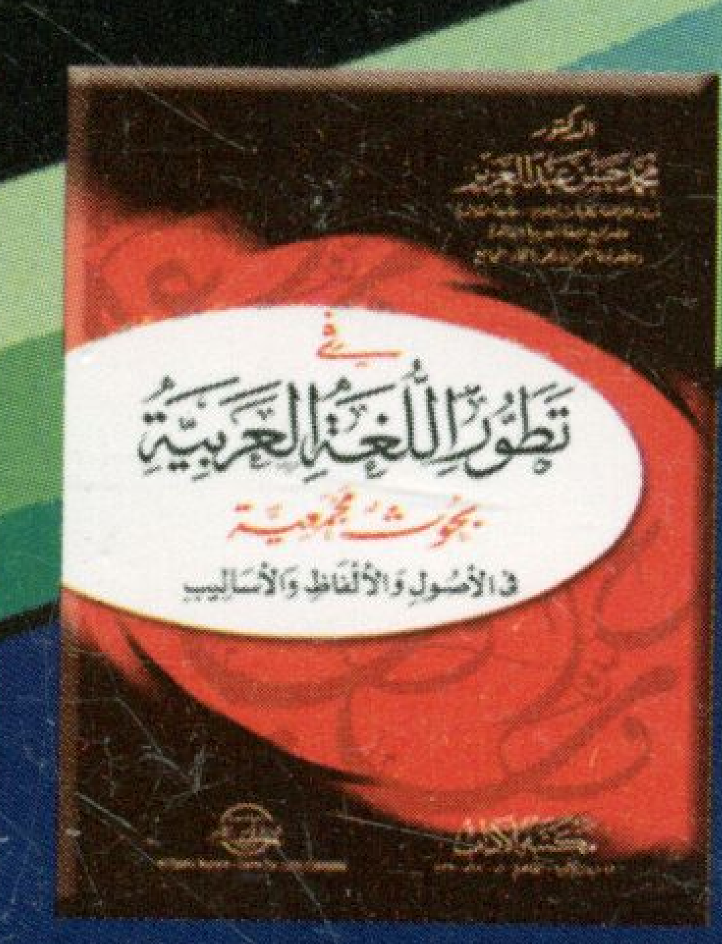
- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: د. محمد صلاح مصطفى - الكويت.
- نزهة الطرف في علم الصرف: للميداني، دار الآفاق الجديدة، بيروت سنة ١٩٨١.
- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، مكتبة مصطفى محمد.
- همع الهوامع: لجلال الدين السيوطي، الطبعة الأولى، بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٧ هـ.
- الواضح في علم العربية: لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي، تحقيق د. أمين علي السيد، دار المعارف سنة ١٩٧٥.

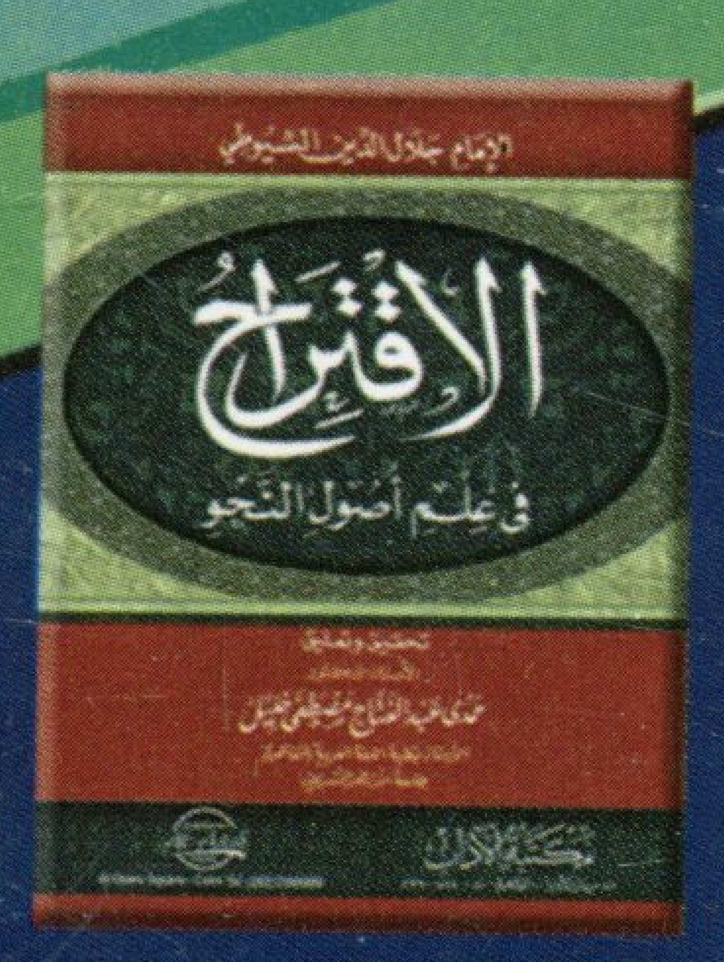
ثانيًا- المراجع الإنجليزية:

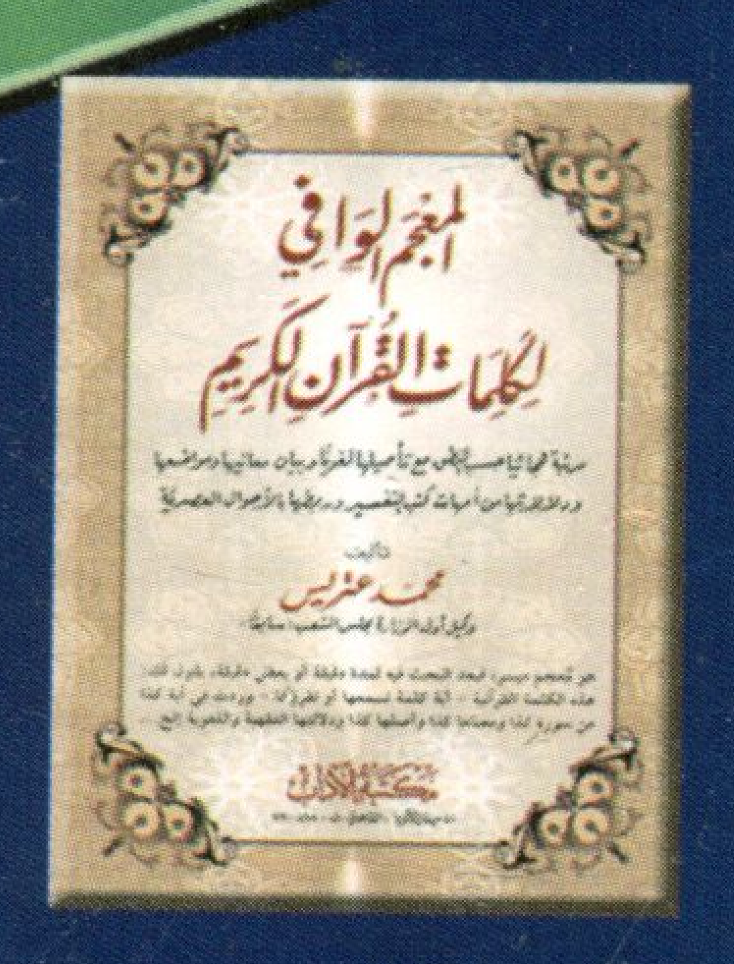
- Al Khuli: Muhammad Ali, Dictionary of Theoretical Linguistics, Lebanon, 1982.
- Cachia: Pierr, A Dictionary of Arabic Grammatical Terms, Printed in Lebanon, 1973.
- Elder: Arabic Grammar Inductive Method, 1973.
- Forbes: Duncan, Grammar of the Arabic Language L.L.D. London, 1863.
- Hartmann and Stork: Dictionary of Language and Linguistic, London, 1976.
- Howell: A grammar of the Classical Arabic Language, London, 1874.
- Palmar: Grammar of the Arabic Language, London, 1874.
- Wrhigt: A grammar of the Arabic Language, Cambridge university press, 1979.

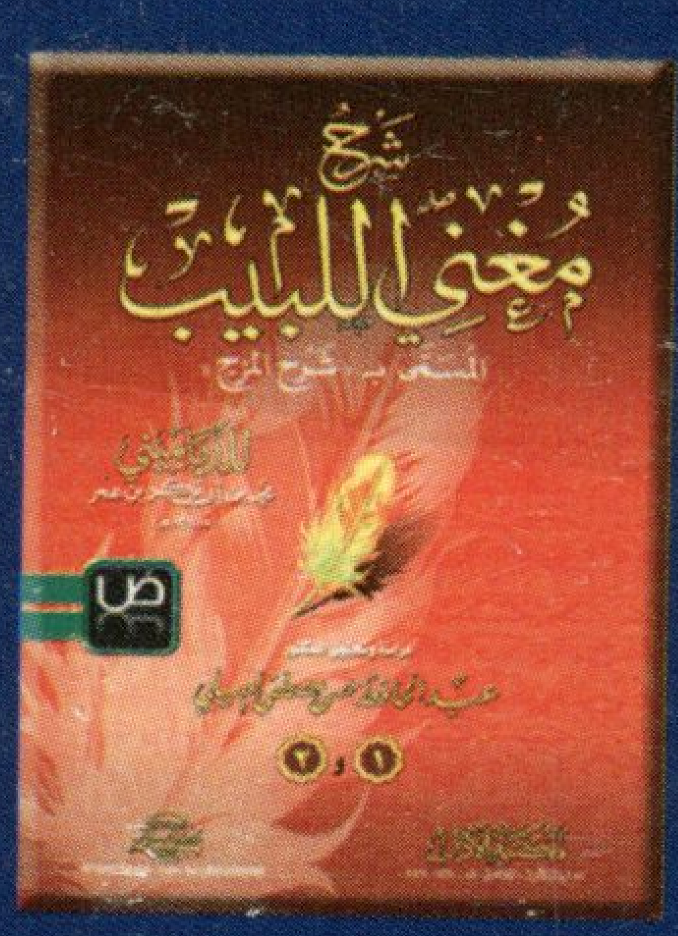
الفهـــرس

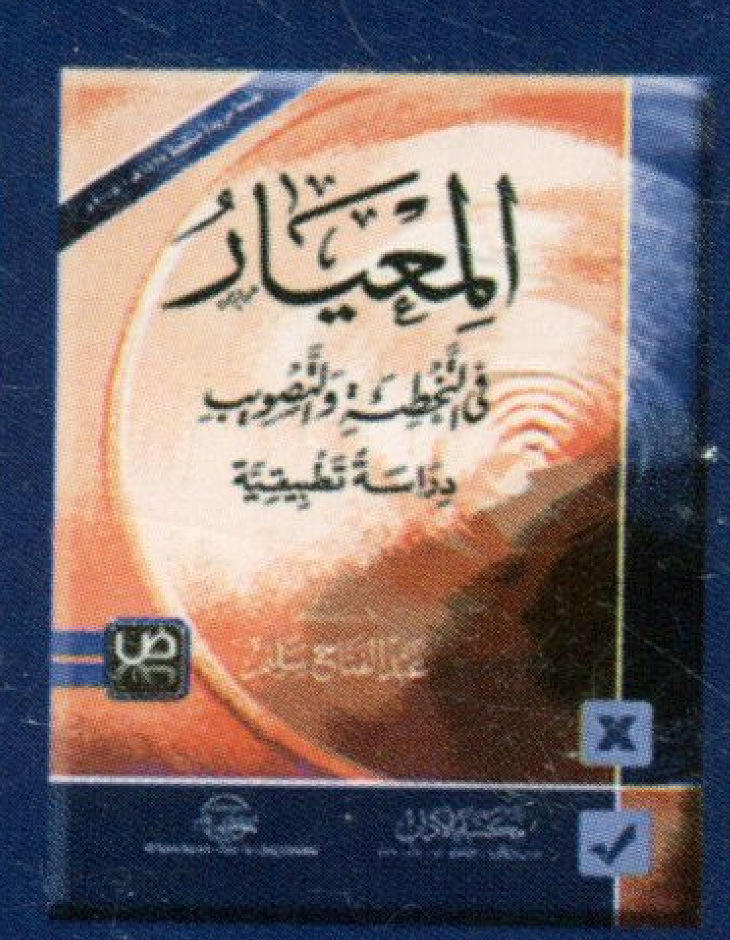

شرح
عيون الإعراب

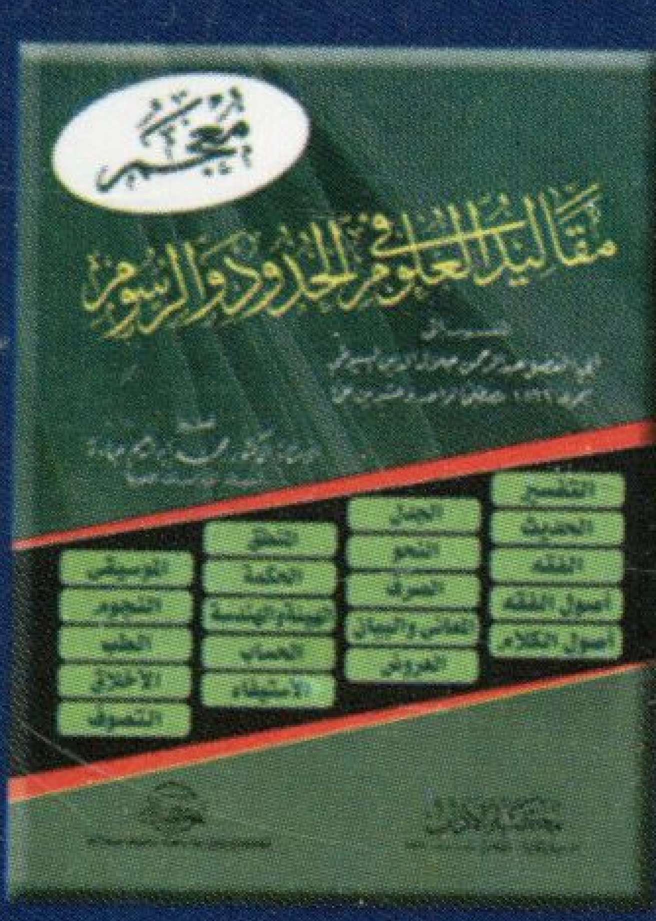

في تطور اللغة العربية
بحوث مجمعية
في الأصول والألفاظ والأساليب

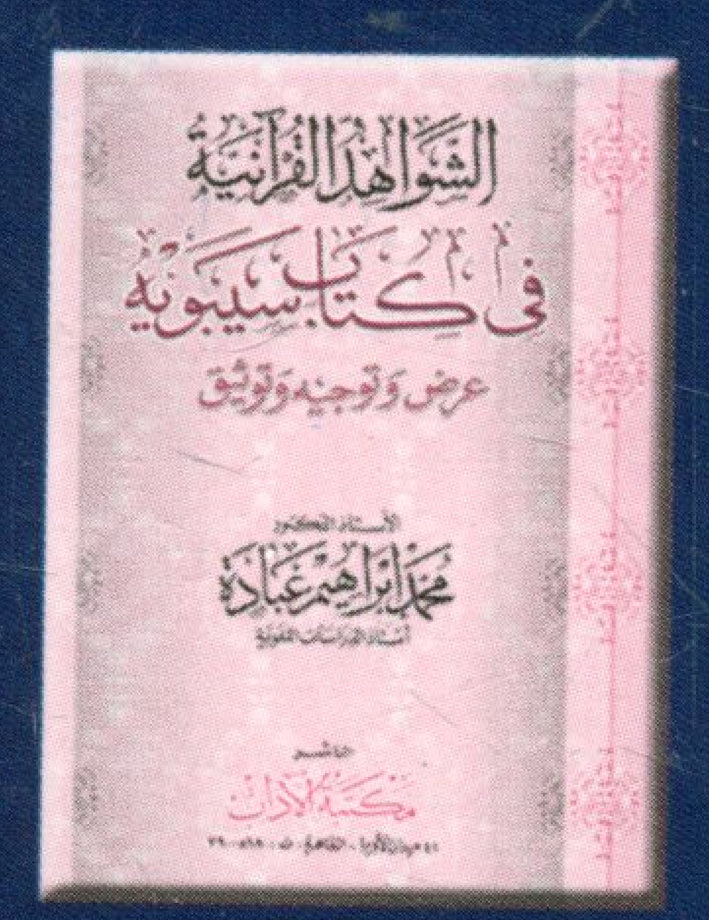

الإمام جلال الدين السيوطي
الاقتراح
في علم أصول النحو


المعجم الوافي
لكلمات القرآن الكريم


شرح
مغني اللبيب

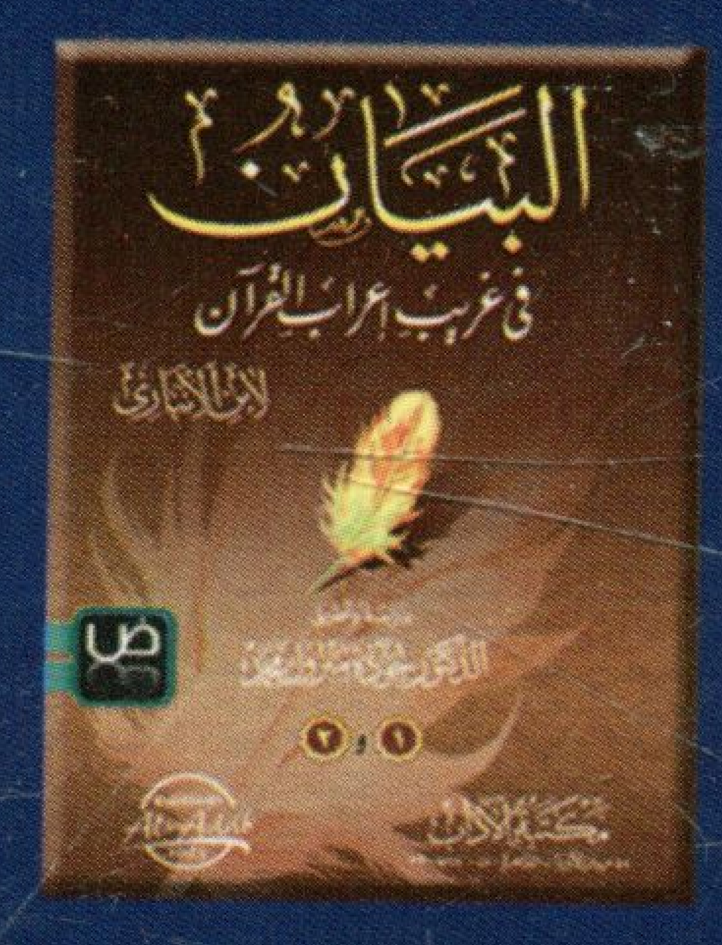

المعيار
في التخطئة والتصويب
دراسة تطبيقية

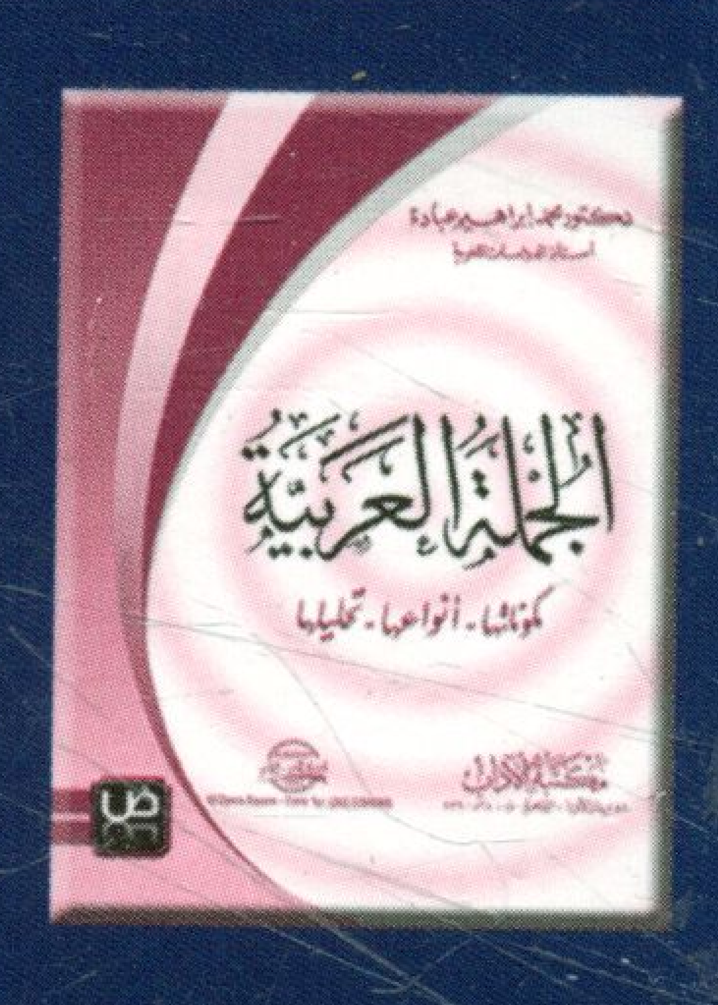

معجم
مقاليد العلوم في الحدود والرسوم


الشواهد القرآنية
في كتاب سيبويه
عرض وتوجيه وتوثيق

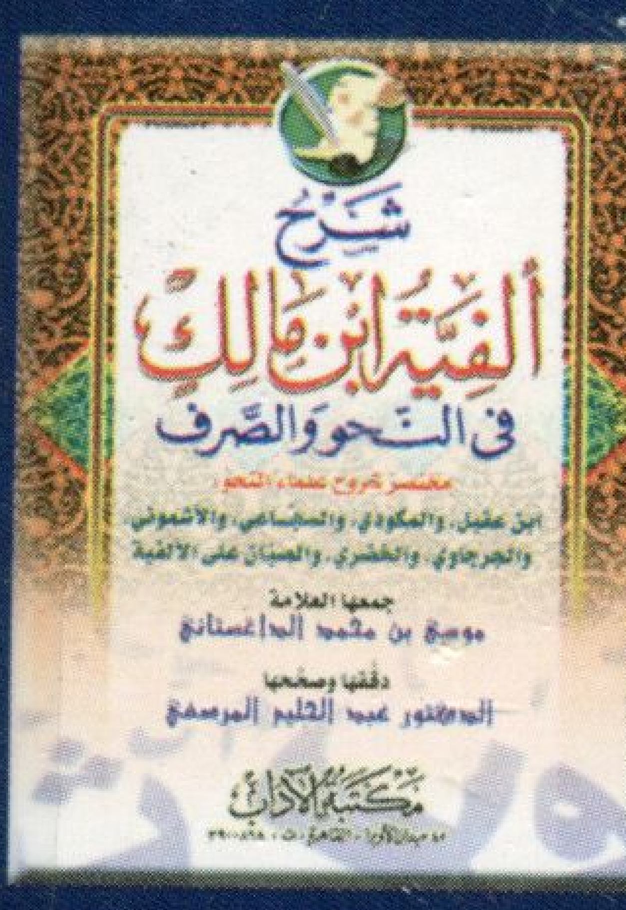

شذا العرف
في
فن الصرف
الشيخ أحمد الحملاوي

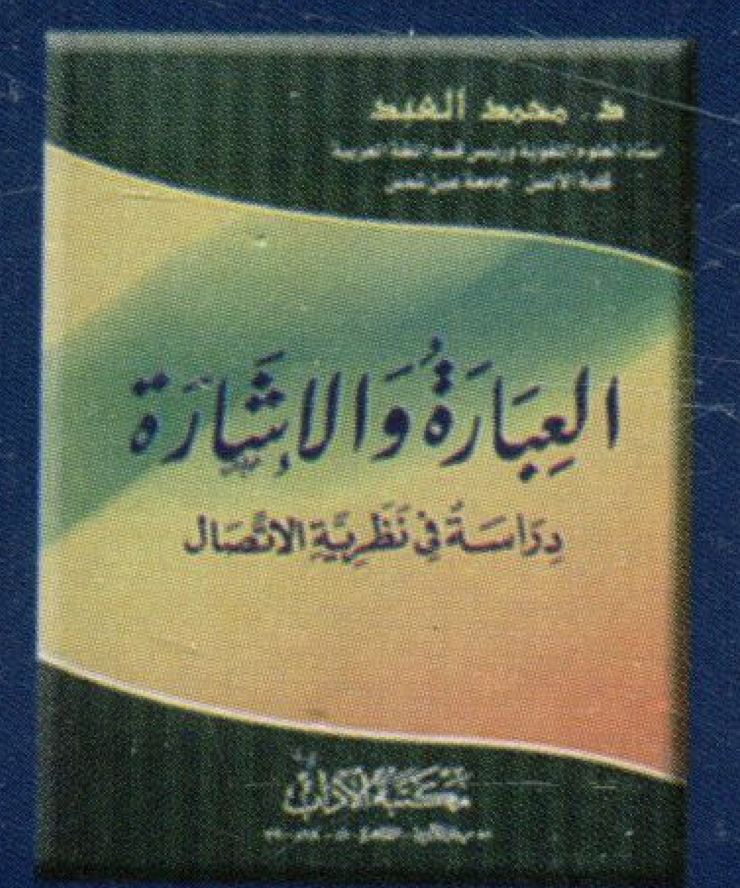

كتاب سيبويه
قديما وحديثا
ببليوجرافيا وتحليل

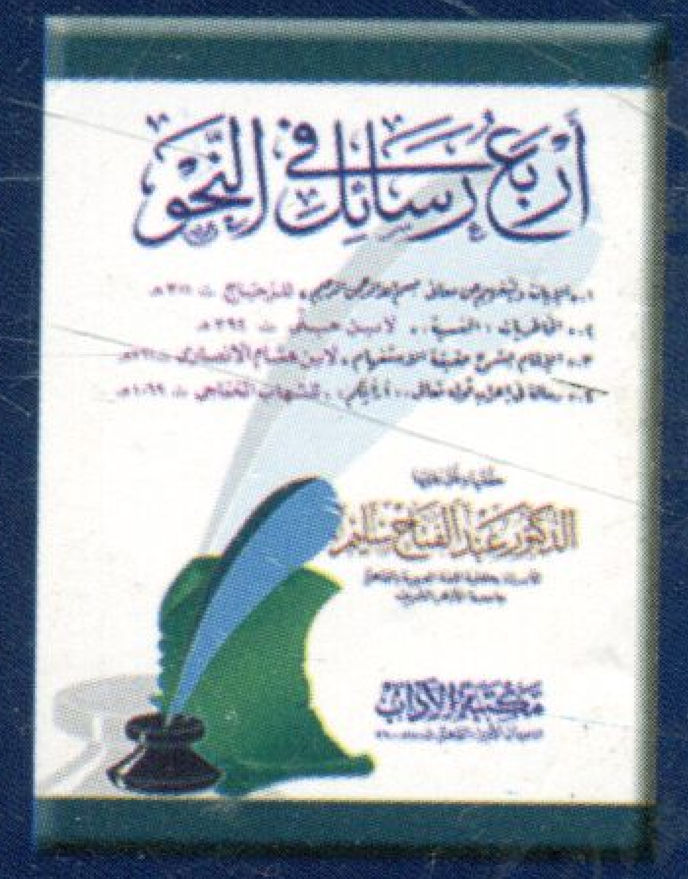

البيان
في غريب إعراب القرآن


الجملة العربية
مكوناتها - أنواعها - تحليلها


Bibliotheca Alexandrina
1194994


شرح
ألفية ابن مالك
في النحو والصرف


د. محمد العبد
العبارة والإشارة
دراسة في نظرية الاتصال


أربع رسائل في النحو